

جامعة البحرين



قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية

كلية الآداب

حروف الجر في الأحاديث النبوية من موطأ الإمام مالك، دراسة نحوية دلالية

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير
في برنامج الماجستير في اللغة العربية وآدابها

إعداد

مُحَمَّدُ مُطَهَّرُ عَبْدِ اللَّهِ كَلِيب

الرقم الجامعي: ٢٠٠٧٣٥٢٣

إشراف

أ. د. عمر بن حمدان الكبيسي

أستاذ النحو والصرف

جامعة البحرين

مملكة البحرين

ديسمبر ٢٠٢١م

جامعة البحرين

قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية



كلية الآداب

أ. د. عمر بن حمدان الكبيسي

حروف الجر في الأحاديث النبوية من موطأ الإمام مالك، دراسة نحوية دلالية

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير
في برنامج الماجستير في اللغة العربية وآدابها

إعداد

مُحَمَّدُ مُطَهَّرُ عَبْدِ اللَّهِ كُليب

الرقم الجامعي: ٢٠٠٧٣٥٢٣

إشراف

أ. د. عمر بن حمدان الكبيسي

أستاذ النحو والصرف

جامعة البحرين

مملكة البحرين

ديسمبر ٢٠٢١ م



قرار لجنة مناقشة أطروحة

اسم الطالب:	محمد مطهر عبد الله كليب	الرقم الجامعي:	20073523
الكلية:	كلية الآداب	القسم:	قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية
المستوى:	الدبلوم العالي والمهستير في اللغة العربية	المعدل التراكمي:	3.96
عنوان الأطروحة:	حروف الجر في الأحاديث النبوية من موطأ الإمام مالك، دراسة نحوية دلالية		

اجتمعت لجنة المناقشة يوم 30 الموافق 21-Dec-30 بقاعة رقم S1B 254 وبعد مناقشة الطالب المتكور أعلاه علناً توصي لجنة المناقشة بالتالي:

يمنح الطالب تقدير: A في مقرر الأطروحة: 590

6	دون إجراء أية تعديلات على الأطروحة.
7	إجراء التعديلات المرفقة مع هذا القرار.

تصديق أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم	المشرف على الأطروحة	التوقيع
1. أ.د. عمر حمدان الكبيسي	المشرف على الأطروحة	
2. د. إيهاب أبو سنة	المتنح الداخلي	
3. أ.د. حسام سعيد محمود النعيمي	المتنح الخارجي	

مُلَخَّصُ البَحْثِ باللغة العربية

تناول البحث حروف الجرّ في كتاب الموطأ من جانب نحويّ ودلاليّ، مُهَدِّد له بتعريف موجزٍ للإمام مالكٍ وكتابه الموطأ، مع الإشارة لحجية الاستشهاد بالحديث النبويّ لمسائل النحو واللغة، ثم شرع الباحث في فصلّي الدراسة، الأول منها دراسة حروف الجرّ من جانب نحويّ، تضمن ثلاثة مباحث: مبحث في المراد بحروف الجرّ، فقد نصّ الأئمة أنّ الحرف ما دلّ على معنى في غيره ليس باسمٍ ولا فعل، وحروف الجرّ أو يقال حروف الإضافة أو الصفات واحدٌ وعشرون حرفاً على المختار، منها الأحادي الوضع والثلاثي والثلاثي والرباعي، تربط بين الحدث ومجرورها؛ فتنتج عن ذلك الارتباط معانٍ ودلالات للجمل والعبارات العربية.

عرّفت الدراسة بتلك الحروف حرفاً حرفاً، وبيّنت أوصافها من حيث الزيادة وعدمها، وميّزت ذات التعلّق عن غيرها، كما ناقشت الخلاف في نيابة بعضها، مرجّحة جواز التناوب بينها ما لم تكن تلك النيابة قاذحةً بفصاحة الكلام أو معناه أو أنّ فيها توسعاً وتكلفاً، وطبّق ذلك كله على أحاديث نبويةٍ منتخبةٍ من كتاب الموطأ، فتقررت معها أهمية الحديث النبوي في حفظ الشاهد النحوي وقوة العلاقة بينهما.

أما القسم الثاني فكان من نصيب الجانب الدلالي، إذ لم تقف تلك الحروف عند حدّ اللفظ فحسب، بل لها دلالات، وتلك الدلالات آثارٌ وخبايا وأسرار، والدلالة علمٌ يدرس المعنى، وهي أنواعٌ اقتصرّت هذه الدراسة على ما أداه الحرف من معنى في السياق التركيبي للحديث وما تبع ذلك المعنى من أثر.

أجملت في المبحث الأول أشهر معاني حروف الجرّ التي يذكرها علماء النحو واللغة، صُدّر المبحث بذكر أهم ما أُلّف في حروف المعاني مع مقارنة موجزة بين تلك المؤلفات، إذ يُعدّ كتاب (الجنى الداني) لبدر الدين المرادي، وكتاب (مغني اللبيب) لابن هشام الأنصاري، من أفضلها وأحسنها، ثمّ أتبع بمبحث آخر لدلالات حروف الجرّ من أحاديث الموطأ، وليس في الموطأ سوى عشرة حروف للجرّ، وهي (الباء، الكاف، اللام، واو القسم، عن، في، من، وإلى، وعلى، وحتى).

وقد فاقت مواضع معانيها الألف موضع في قرابة ستمائة حديثٍ نبويّ، ولتداخل المعاني وتكرارها اكتفت الدراسة بنحو من خمسمائة موضع من شواهد حديثية مختلفة، كما تلا هذا المبحث مبحث ثالث في أثر معاني تلك الحروف في فهم النص النبوي وتولّد الخلاف في المسائل الشرعية عقيدة وعبادة ومعاملة، وقد أثبت الباحث أربعين مسألةً لذلك. ثم خُتمت الدراسة بأهمّ النتائج والتوصيات، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

إهداء

لوالديَّ فأولادي فأُمهم

مَنْ غُلِّقُوا بِصِمَامِ الْقَلْبِ بَلْ سَكُنُوا

شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

الشُّكْرُ لِلَّهِ أَوَّلًا وَآخِرًا، وَظَاهِرًا وَبَاطِنًا، فَهُوَ الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى، وَقَدَّرَ فَهَدَى، وَأَنْعَمَ وَأَعْطَى، وَمِنْ بَابِ "لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ": أَقْدَمُ شُكْرِي لِكُلِّ مَنْ كَانَ سَبَبًا فِي قَطْعِ مَسِيرَةِ هَذِهِ الرَّحْلَةِ، وَمَنْ كَانَ عَوْنًا فِي إِنْجَازِ هَذِهِ الْمُهِمَّةِ، مِنْ أَقَارِبِ نُبَلَاءٍ وَمُعَلِّمِينَ وَزَمَلَاءٍ دُونَ اسْتِثْنَاءٍ، وَأَخْصُ مِنْ أَوْلَئِكَ أ. د. عَمْرُ بْنُ حَمْدَانَ الْكَبِيرِيِّ -وَفَقَهُ اللَّهِ تَعَالَى- مَنْ أَشْرَفَ عَلَى هَذَا الْعَمَلِ، وَقَدَّمَ الْعَوْنَ دُونَ مَلٍّ أَوْ كَلَلٍ، وَكَذَا الْأُسْتَاذِينَ الْفَاضِلِينَ أ. د. حَسَامَ الدِّينِ النَّعِيمِيِّ، وَ د. د. إِيهَابَ أَبُو سِتَّةٍ، وَكُلِّ مَنْ شَارَكَ فِي التَّرْتِيبِ وَالتَّنْظِيمِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَسْأَلُ أَنْ يُوَفِّقَ الْجَمِيعَ لِنَيْلِ الْخَيْرَاتِ وَرَفْعِ الدَّرَجَاتِ وَالْعَفْوِ عَنِ الْأَخْطَاءِ وَالزَّلَاتِ.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	اعتماد لجنة المناقشة
ب	ملخص البحث باللغة العربية
ج	الإهداء
د	شكر وتقدير
هـ	قائمة المحتويات
١	المقدمة
٨	التمهيد
٩	التعريف بكتاب الموطأ
١٤	التعريف بالإمام مالك
١٦	حجية الحديث النبوي في الاستشهاد لمسائل النحو واللغة
٢١	الفصل الأول: حروف الجر في موطأ الإمام مالك: دراسة نحوية
٢٣	المبحث الأول: الجر وحروفه
٣١	المبحث الثاني: حروف الجر: الأصالة والزيادة، دراسة نحوية على أحاديث الموطأ
٦٩	المبحث الثالث: حروف الجر: النيابة والتعلق، دراسة نحوية على أحاديث الموطأ
٩٠	الفصل الثاني: حروف الجر في موطأ الإمام مالك: دراسة دلالية
٩٣	المبحث الأول: معاني حروف الجر
١٢٢	المبحث الثاني: دلالات حروف الجر في أحاديث كتاب الموطأ
١٩٠	المبحث الثالث: أثر دلالات حروف الجر في فهم النص النبوي في كتاب الموطأ
٢١٢	الخاتمة
٢١٥	الفهارس
٢١٦	فهرس الآيات القرآنية
٢٢٢	فهرس الأحاديث في غير الموطأ
٢٢٤	فهرس الأبيات الشعرية
٢٢٦	فهرس المصادر والمراجع
٢٣٨	ملخص البحث باللغة الإنجليزية

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الكريم الممجّد، والصلاة والسلام على أفصح الخلق رسوله محمد، وعلى آله وصحبه ذوي الرأي المُسدد، والتابعين لهم بإحسانٍ إلى يوم اللقاء المُخلّد،
أما بعد:-

فإن اللغة العربية منزلة رفيعة بين سائر اللغات، ومكانة عليّة عند العرب والمسلمين، نزل بها كلام الرحمن، ونطق بها نبيُّه العدنان، ذاع صيتها، وحسن بين الخلق ذكرها، وعمّ في البرية نفعها، لغة خالدة، ببقاء القرآن وحفظ الله له باقية وسائدة، قال تعالى: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} [الحجر: ٩]، وهي علوم وفنون، أهمها علم النحو، الذي يعد عمدة في ضبط الكلام، وأساساً في فهم النصوص وكشف أسرارها، وهو علم مسائله وأبوابه كثيرة، منها حروف المعاني كحروف الجرّ التي تدخل على الجمل والنصوص فتتفاعل في تراكيبها وتُحدث تغييراً فيها وفي دلالاتها، وتسهم في إظهار معانيها واتساع مقاصدها؛ فمن هذا المنطلق جاء عنوان هذا الدراسة الذي تمثل بـ "حروف الجرّ في الأحاديث النبوية من موطأ الإمام مالك، دراسة نحوية دلالية".
سيبحث موضوع هذه الدراسة في مسائل عدة، تتجلى في مفهوم الجرّ وحروفه وأوصاف تلك الحروف من حيث الأصالة والزيادة والنيابة والتعلّق وحضور ذلك كلّ في أحاديث موطأ الإمام مالك، مع بيان ما دلّت عليه من معانٍ وآثارٍ في فهم واستنباط أحكام تلك الأحاديث.

- أهداف الدراسة:

لهذه الدراسة جملة من الأهداف، أهمها:

١. بيان سمات حروف الجرّ أصالةً وزيادةً ونيابةً وتعلّقاً وتطبيقاً على أحاديث كتاب الموطأ.
٢. إبراز الشاهد من الحديث النبوي لسمات حروف الجرّ ودلالاتها.
٣. بيان ما دلت عليه حروف الجرّ من معانٍ في أحاديث كتاب الموطأ.
٤. استنتاج أثر دلالات حروف الجرّ في فهم أحاديث الموطأ واستنباط أحكامها.
٥. إظهار قوة العلاقة بين الأحاديث النبوية والمسائل النحوية، وحاجة النحو لتلك الأحاديث.
٦. إثراء المكتبات العلمية المحلية والعالمية بمادة علمية تكشف عن أسرار حروف الجرّ في أحاديث كتاب الموطأ، ليستفيد منها طلاب العلم والباحثون.

• فرضية دراسة المدونة:

فإن حرف الجرّ من أكثر حروف المعاني أهمية في اللغة العربية، ووجوده في الكلام يُحدث تغييراً كبيراً فيه، بناء على المعنى الذي جاء لأجله، وهذه الحروف جاوزت العشرين حرفاً، تدور أوصافها بين أصالة وزيادة وتعلّق ونيابة، أما عن معانيها ودلالاتها، فالناظر في ذلك يجد

الحرف الواحد له معانٍ متعددة يزيد بعضها عن عشرين معنى، فبسبب ذلك تفاوتت الأفهام في معرفة دلالات النصوص واستنباط أحكامها ومقاصدها على مستوى علماء النحو واللغة والتفسير والفقه والأصول، وأعظم شاهد لذلك فهم النص النبوي المملوء بالشواهد الدالة على مختلف الأوصاف والدلالات لهذه الحروف، وهو أولى أن يستشهد الدارسون والباحثون به لمسائل النحو واللغة بعد القرآن الكريم، لما جمع من أوصاف الفصاحة والبلاغة والبيان وأمانة النقل ودقته.

مثل هذا الموضوع حريٌّ أن يُبحث فيه ويدرس ويطبق على الأحاديث النبوية؛ ليكشف لنا عن تلك السمات والأوصاف والدلالات لهذه الحروف ويُبرز الأثر المترتب عليها في جانب استنباط الأحكام؛ وهو ما اختار الباحث دراسته على أقدم مدونة حديثية (موطأ الإمام مالك بن أنس) أحد أكثر الكتب الحديثية شهرة وقبولاً بين المسلمين.

وثمة أسئلة ستجيب عنها هذه الدراسة:

١. ما الجر؟ وما حروفه؟ وما أوصاف تلك الحروف من خلال أحاديث الموطأ؟

٢. ما دلالات حروف الجر في أحاديث كتاب الموطأ؟

٣. ما أثر تلك الدلالات في فهم النص النبوي واستنباط أحكامه؟

• منهج سير الدراسة:

ستسير هذه الدراسة وفق المنهج الوصفي التحليلي لتصل إلى تحقيق الأهداف المرجوة، وستقسم إلى فصلين وستة مباحث، يتقدمها تمهيدٌ فيه تعريف بالمدونة ومؤلفها مع ذكر حُجَّة الاستشهاد بالحديث النبوي لمسائل النحو، ومدارها على جانبين:

الأول: جانب نحوي: تمثل في دراسة حروف الجر وأوصافها من حيث الأصالة والزيادة والنيابة والتعلق وحضور ذلك في مدونة كتاب الموطأ.

والثاني: جانب دلالي: تمثل في بيان دلالات حروف الجر في الأمثلة التي حوتها المدونة، ركز الباحث في بيانها على الناحية التركيبية لها وفق سياق نص الحديث النبوي، إذ يُذكر حرف الجر ثم يُتبع بالأمثلة التي جاءت له مع بيان دلالاته فيها، وفي حال اتحاد الدلالات في الأمثلة المتعددة يُكتفى ببعض الأمثلة حسب ما تقتضيه مصلحة الحرف، وتبع ذلك مبحثٌ حول أثر تلك الدلالات في فهم نصوص المدونة واستنباط الأحكام منها.

وترد أثناء مباحث الدراسة مسائلٌ تحتاج إلى بيان الخلاف فيها، ففي هذه الحال يُصور الباحث المسألة، فيسوق أدلة كل فريق بإيجاز ثم يرجح حسب قوة الدليل وصحته.

والمدونة ليست مقتصرة على الأحاديث النبوية وحدها، بل حوت آثاراً للصحاب والتابعين وفتاوى لمؤلفها، لذلك حُصرت هذه الدراسة بالأحاديث المرفوعة التي قالها النبي -صلى الله عليه وسلم- صراحة أو قيلت في حضرته، وما سوى ذلك لا يلجأ إليها إلا حال الحاجة.

ولكثرة روايات المدونة التي ستجرب عليها الدراسة، اعتمد الباحث على رواية يحيى بن يحيى الليثي؛ لكونها الأكمل والأشمل والآخر عرضاً وسماعاً على الإمام مالك. وسيرجع الباحث في دراسته إلى جملة مما توفر لديه من المصادر القديمة والحديثة التي عنيت بحروف الجر وأوصافها ومعانيها ككتب النحو وشروحاته الرئيسة، والرسائل والمؤلفات في دلالات حروف المعاني، إضافة إلى الدراسات على كتاب الموطأ سواء من الجوانب اللغوية أو الحديثية والفقهية.

وستختتم الدراسة بأهم النتائج والتوصيات، تليها الفهارس مرتبةً وفق حروف المعجم. وفي ذلك كله يلتزم الباحث بالأمانة العلمية، ويوثق النقول إلى مصادرها ويضعها بين قوسين حال نقلها حرفياً وإلا بيّن ذلك في الحاشية بقوله (يُنظر)، ويضع علامات الترقيم في مواطنها حسب ما تعارف عليه الباحثون اليوم، ويعزو الآيات القرآنية إلى سورها وأرقامها، والأحاديث النبوية تُذكر مع رقمها بين قوسين إن كانت مما في الموطأ، وتُحال إلى مصدرها إن كانت في غيره، والأصل أن جميع الأحاديث المذكورة صحيحة أو حسنة وما كان منها ضعيفاً بيّن في الحاشية، وكذا الأبيات الشعرية تُعزى إلى دواوينها أو كتب اللغة والأدب التي نقلتها.

• ما المدونة التي عليها الدراسة؟ وما سبب اختيارها؟

ستبحث الدراسة في حروف الجر ودلالاتها في أحاديث كتاب موطأ الإمام مالك بن أنس الأصبحي (توفي ١٧٩هـ) إمام دار الهجرة، أحد أئمة المذاهب الفقهية، ممن حظي بمكانة عليّة بين أهل الإسلام، سيقوم الباحث بدراسة لحروف الجر وأبرز أوصافها، وسيبين دلالاتها وأثر تلك الدلالات في فهم النصوص النبوية من هذا الكتاب الذي يُعدّ من أوائل الكتب الحديثية التي نقلت الأحاديث النبوية وصنفتها على الأبواب والمسائل الفقهية، حتى قال عنه الإمام الشافعي: "ما في الأرض بعد كتاب الله أكثر صواباً من موطأ مالك بن أنس"^(١)، وكان ذلك في بداية عصر التدوين قبل مجيء صحيح البخاري ومسلم وكتب الحديث الأخرى بسنوات، وهو -أي الموطأ- أقرب إسناداً وزمناً للنبي -صلى الله عليه وسلم-، وفيه أعظم سلسلة حديثية: السلسلة الذهبية المتمثلة برواية مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر، وقد أبلغ أهل العلم في الثناء عليه وعلى مؤلفه.

ولهذا الكتاب روايات عدة، أكملها وأتمها وأخرها سماعاً رواية يحيى بن يحيى الليثي، التي حوت ألفين وثمانمائة وخمسة عشر حديثاً بما فيها آثار وأقوال للصحاب والتابعين ولالإمام مالك نفسه، وتفصيلها: ستة وستون وستمئة حديث مرفوع، وهي محط اهتمام الباحث، وخمسة وثلاثون

(١) أبو عمر يوسف بن عبد البر، التمهيد، حققه مصطفى العلوي ومحمد البكري، طبعة وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧م، ج ١، ص ٧٨.

ومائة حديث مرسل، وإثنا عشر وسبعمائة أثر من كلام الصحابة، وثلاثة وثلاثون وثلاثمائة حديث مقطوع غير متصل، وتسعة وستون وتسعمائة قول للإمام مالك. وقد طبع الموطأ بهذه الرواية عدة طبعات أشهرها طباعة دار الغرب الإسلامي بتحقيق الدكتور بشار عواد، وعلى ذلك كان اعتماد الباحث في دراسته. وكانت أهمية الموضوع والأسباب الداعية لاختياره:

١. أهمية الشيء تكمن بشرف متعلقه، وموضوع يتعلق بحديث النبي -صلى الله عليه وسلم- لا ريب أنَّ أهميته كبرى، وفائدته تعود على صاحبه في الدنيا والآخرة، لا سيما لما سيتحقق من ورائه من نتائج تصب في فهم نصوص النبي -صلى الله عليه وسلم-، ومما تقرر لُغَةً أنَّ حروف الجر لها دلالات، ولتلك الدلالات علاقة كبيرة في الفهم والاستنباط، وبخاصة في جانب النصوص الشرعية التي تُبنى عليها أحكام وعبادات يكثر الخلاف والنزاع فيها، فالضبط والتأصيل العلمي لدلالات هذه الحروف ومقاصدها والآثار المترتبة عليها يُعين على تضيق دائرة الخلاف.
٢. حاجة كتاب الموطأ إلى مزيدٍ من الدراسات في الجوانب النحوية واللغوية، لتبرز وتتجلى قيمته ومكانته فيها بصورة أكبر، كما تجلّت في جانب الدراسات الفقهية والحديثية.
٣. لما لكتاب الموطأ من مكانة علمية في المجتمعات الإسلامية بعامّة، وفي مجتمعنا البحريني بخاصة، دراسة وشرحاً وتحقيقاً وطباعة.
٤. لما عُرف به مؤلف كتاب الموطأ من فصاحة وبلاغة، وشدة حرص ودقة في قبول واختيار أسانيد الأحاديث النبوية، ولما له من منزلة رفيعة بين أهل الإسلام؛ مما يدعو لإبراز تراثه العلمي ودراسته وبسطه بين يدي طلاب العلم.
٥. لما ستكشف عنه الدراسة من شواهد حديثية لحروف الجر وأوصافها ومعانيها، يتبين من خلالها أهمية الاستشهاد بالحديث النبوي للمسائل النحوية.

• الدراسات السابقة:

إنَّ دراسةً تتعلق بحروف الجر ودلالاتها في كتاب الموطأ لم يُسبق أن تناولها الباحثون في دراساتهم حسب بحثي وسؤالي للجهات والأشخاص المهتمين بمجال البحث؛ فقد أفادتني بعض المراكز البحثية الكبرى كمركز الملك فيصل بالملكة العربية السعودية أنَّ الموضوع لم يسبق أن قُدّم في مجالات البحث، كذلك قواعد الرسائل الجامعية لم أجد من بحث في هذا العنوان، والدراسات التي قدمت حول الموطأ في مجال النحو واللغة لم تكن من ضمنها هذه الدراسة، وهناك دراسات قاربت الفكرة، منها:

١. رسالة دكتوراة (جامعة أم درمان: السودان، ٢٠١٢م)، بعنوان "حروف المعاني وتوجيهها في بلوغ المرام دراسة وصفية تحليلية - حروف الجر" للباحث بكاري مكامي فقيه، تناولت هذه الدراسة حروف الجر ومعانيها وأقسامها، وبين الباحث شيئاً من دلالاتها وآثارها من خلال أمثلة من أحاديث كتاب (بلوغ المرام).

٢. دراسة أخرى في "التضمن بين حروف الجر في صحيح البخاري"، قُدمت لنيل درجة الماجستير (الجامعة الإسلامية: غزة، ٢٠١٠م) للباحثة إيناس شعبان، تناولت مفهوم التضمن وآراء العلماء فيه، وجاءت بأمثلة موجزة من صحيح البخاري، وهذه الدراسة -حسب رأيي- كانت بحاجة إلى استيعاب أكثر كي تنال قيمة أعلى.

٣. رسالة بعنوان "حروف الجر ومعانيها في البخاري - كتاب الصلاة"، قدمت لنيل درجة الماجستير (جامعة أم درمان: السودان، ٢٠١٦م)، للباحث مبشر النظيف، وهي رسالة موجزة مقتصرة على كتاب الصلاة من صحيح البخاري فقط.

٤. دراسة بعنوان "التناوب بين حروف الجر وأثره الدلالي في الأحاديث النبوية المتعددة الرواية في صحيح البخاري"، قدمت لنيل درجة الماجستير (الجامعة الهاشمية: الأردن، ٢٠١٦م) للباحثة سهر لطفي، تناولت الدراسة جانب التناوب بجنس خاص من أحاديث صحيح البخاري.

٥. دراسة بعنوان "الاختلاف الصيغي والتركيبي في موطأ مالك دراسة دلالية من خلال كتاب التعليق على الموطأ" قُدمت لنيل درجة الماجستير (جامعة القاهرة: مصر، ٢٠١٣م)، للباحث عبد الله كمال أبو العلا، والرسالة من عنوانها عنيت بكتاب "التعليق على الموطأ" واقتصرت على أمثلة منه حول دلالات صيغ الأفعال والأسماء والجمل والظروف وبعض الأدوات والحروف، ولم يكن لحروف الجر سوى إشارات في قسم المجزئات في نحو خمسة أمثلة نقلها عن الكتاب المذكور.

٦. دراسة بعنوان "ترتيب عناصر الجملة وأثره في الدلالة دراسة في الموطأ للإمام مالك" للباحث مصطفى إبراهيم شائق، رسالة دكتوراة (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا: السودان، ٢٠١٥م)، اهتمت بالجملة وأنواعها وأساليبها وخصائصها وأغراضها والذكر والحذف فيها ودرستها على أمثلة مختارة من الموطأ، وأشار لحرف الجر وأثره عليها وفق أربعة أمثلة متفرقة من كتاب الموطأ، ولم تكن نظرة الباحث لحرف الجر، إنما للجملة بأنواعها وفقاً لدرسته.

والدراسات اللغوية والنحوية على الموطأ كثيرة، وما قارب منها فكرة موضوع الدراسة هنا هذه الست التي ذُكرت؛ وعليه فإن ما يُميز دراستنا هذه: أنها خُصّت بحروف الجر في أحاديث كتاب الموطأ، ولم يُسبق أن دُرِس مثل هذا الموضوع فيه، وأنها ستثري جانب الدراسات النحوية في الأحاديث النبوية، وستبرز الشاهد النحوي منها، وستبين دلالاتها وأثرها في فهم النص النبوي والاستنباط الفقهي في هذا الكتاب الذي يُعدُّ أحد كنوز التراث العربي والإسلامي.

• أقسام محتوى الدراسة:

قسّمت الدراسة بعد المقدمة إلى تمهيد وفصلين اثنين، تضمن التمهيد تعريفاً بكتاب الموطأ ومؤلفه، مع بيان حجية الحديث النبوي في الاستشهاد لمسائل النحو واللغة. والفصل الأول منها كان للدراسة النحوية لحروف الجر في الأحاديث المختارة من الموطأ، وتضمن ثلاثة مباحث:

١. مفهوم الجرّ وحروفه.

٢. حروف الجرّ: الأصالة والزيادة، دراسة نحوية على أحاديث الموطأ.

٣. حروف الجرّ: النيابة والتعلق، دراسة نحوية على أحاديث الموطأ.

وأما الفصل الثاني فخصّ بالدراسة الدلالية لحروف الجر في الأحاديث المختارة من الموطأ، وتضمن ثلاثة مباحث:

١. معاني حروف الجرّ.

٢. دلالات حروف الجرّ في أحاديث كتاب الموطأ.

٣. أثر دلالات حروف الجرّ في فهم النصّ النبوي في كتاب الموطأ.

وختمت الدراسة بأبرز النتائج والتوصيات تلتها فهرس تفصيلية للآيات والأحاديث والأبيات الشعرية ومحتوى الدراسة.

التمهيد

التمهيد

تَقَرَّرَ لدى المسلمين جميعاً أنَّ أحاديثَ النبي -صلى الله عليه وسلم- هي خيرُ الكلام وأفصحُه بعد كلامِ الله تعالى، فقد أُوتِيَ صلى الله عليه وسلم جوامعُ الكلم ورُزق فصاحة وبياناً لم يسبقه إليه أحدٌ قبله، ولم يدركه من جاء بعده؛ وأحاديثُهُ وحيٌّ من الله كالقرآن، إذ هو القائل: «ألا إني أُوتيتُ الكتابَ ومثلهُ معي»^(١)، فحقُّ لفقهائِ الشريعة أن يستنبطوا الأحكامَ منها، وحقُّ للدارسين في مجالِ النحو واللغة أن يستشهدوا لمسائلهم بها، وأن يبنُّوا قواعدَهم عليها، كونها الأصح نقلاً، والأسلم لفظاً ومعنى، فقد دُوِّنت تلك الأحاديث في السطور، وحُفظت في الصدور، وتناقلتها الأجيالُ حتى وصلت إلينا بيضاءً نقيّة، وكان من أوائلِ مدوناتِها: موطأُ الإمام مالك بن أنس، الذي أنس العلماء، فكان مرجعهم الأول فيما يُعلِّمون، ومصدرهم الأوثق فيما يُحدِّثون وينقلون، وهو عندهم من الأهمية بمكان، لا يستغني عنه فقيهٌ لما جَمَعَ من أمّهات مسائلِ العبادات والمعاملات، ولا محدِّثٌ لما فيه من حُسْنِ انتخابِ الأسانيد والروايات، ولا لغويٌّ ونحويٌّ لما ضَمَّن من فصاحة اللفظ وسلامةِ الجُمْلِ والعبارة؛ وحرِيَّ أن تُجرى حوله المزيدُ من الدراسات، وأن يُستشهد بما فيه لمسائل الشريعة وقواعد العربية ومقاصدهما، فما كتاب الموطأ؟ وما أهميته؟ ومن مؤلفه؟ وما مكانته؟

التعريفُ بكتابِ الموطأ

يُعَدُّ كتابُ الموطأ للإمام مالك -رحمه الله- أعظمَ مؤلَّفٍ في القرنِ الثاني الهجري، عصرِ انطلاقِ التدوين، حازَ شرفَ الأسبقية والفضل وكُتِبَ له القبول بين أهل عصره ومن جاء بعدهم حتى يومنا، وزاده قبولاً ورفعةً ثناءً أهل العلم عليه، ومكانةً مؤلفه بين المسلمين، وما فيه من بديع التأليف الجامع بين الحديث والفقه وحسن التبويب وانتقاء الأسانيد.

ومعلومٌ أنَّ ابتداءَ التأليف والتصنيف في تلك الحقبة كانت الحاجةُ الداعيةُ إليه مُلِحَّةً؛ لأنَّ الكذبَ على رسولِ الله -صلى الله عليه وسلم- بدأ يتسَّعُ في البلدان، وتلقَّف ذلك أهلُ الأهواء لترسيخِ باطلهم، وقد كان الناس يستندون إلى ما عندهم من الحفظ، إلا أنَّ تغيُّرَ الحال جعل ذلك غير كافٍ؛ فكان تدوينُ الإمام مالك للموطأ عملاً مباركاً، فتح الباب لمن بعده، حتى جُمِعت الأحاديث النبوية وأقوالُ الصحابة والتابعين، فحُفظت ونُقِّيت من كل ما يشوبها، وما هي اليوم نراها واضحةً معلومة، يُعرَفُ صحيحُها من سقيمها.

(١) أحمد بن حنبل، المسند، حققه شعيب الأرنؤوط وآخرون بإشراف د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م، رقم (١٧١٧٤)، قال محققو المسند: إسناده صحيح.

عُرِفَ الكتاب بـ(الموطأ)؛ وكلمة الموطأ مأخوذة من الفعل (وَطِئ) الدال على تمهيد شيءٍ وتسهيله^(١)، يقال: رجلٌ موطأ الأكناف إذا كان سهلاً دمثاً كريماً، والتواطؤ: التوافق^(٢)، وسبب تسميته بذلك ما نُقِلَ عن مؤلفه أنه عَرَضَهُ على سبعين من فقهاء المدينة كُلِّهم واطأه عليه، أي وافقه، وسبب آخر: أنه وَطَّأه للناس، أي جعله سهلاً^(٣).

وسبب تأليفه أَنَّ الخليفة العباسي أبا جعفر المنصور قال للإمام مالك: "قضعَ أنتَ للناسِ كتاباً ينتفعون به، تجنَّبَ فيه رُخصَ ابنِ عباس، وشدائدَ ابنِ عمر، ووطئهُ للناسِ توطئةً، -قال مالك-: فوالله لقد عَلَّمَنِي التصنيفَ"^(٤)، كما حظي كتابُ الموطأ بثقلٍ وأهميةٍ في أوساطِ المسلمين بعامَّةٍ وأهلِ العلمِ بخاصةٍ؛ تتجلى تلك الأهمية من وجوه:

أ. ثناء أهل العلم عليه:

أثنى الأئمة على كتاب الموطأ ثناءً عاطراً، منهم من جعله أصحَّ كتابٍ بعد كتابِ الله تعالى، كالإمام الشافعي الذي قال عنه: "ما في الأرضِ بعد كتابِ الله أكثرُ صواباً من موطأ مالك بن أنس"^(٥)، يعني أجلَّ وأصوب وأصحَّ الكتب بعد القرآن^(٦)، ومنهم من يرى أَنَّهُ أنفعُ الكتب للناسِ بعد كتابِ الله تعالى، كعبد الرحمن بن مهدي^(٧)، بل رآه عبد الله بن وهب شاملاً لأحكام الشريعة، فقال: "مَنْ كَتَبَ موطأ مالك فلا عليه أن لا يكتب من الحلال والحرام شيئاً"^(٨)، وذكر ابن العربي أَنَّ الموطأ هو الأصل الأول قبل صحيح البخاري وَأَنَّ الجميعَ ممن جاء بعده بنى عليه^(٩)، وذكر في هذا الباب الكثير مما يضيق هذا الموضع عن نقله، والإشارة في مثل هذا تُغني عن العبارة.

ب. عناية العلماء به حفظاً وشرحاً وتدریساً:

(١) ينظر: أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، حققه عبد السلام هارون، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م، ج ٦، ص ١٢٠.

(٢) ينظر: محمد بن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ، ج ١، ص ١٩٥-١٩٩.

(٣) ينظر: السيوطي، جلال الدين، تنوير الحوالك، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م، ص ٦.

(٤) عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، حققه خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، ج ١، ص ٢٤.

(٥) ابن عبد البر، التمهيد، ج ١، ص ٧٨.

(٦) لا يتعارض هذا مع القول بأنَّ صحيح البخاري أصحُّ الكتب بعد كتاب الله؛ لأنَّ كلام الشافعي كان قبل تصنيف صحيح البخاري بسنوات. ينظر: محمد الزهراني، تدوين السنة النبوية، مكتبة دار المنهاج، السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤٣١هـ، ص ٨٤.

(٧) ينظر: ابن عبد البر، التمهيد، ج ١، ص ٧٨.

(٨) المصدر السابق، والصفحة نفسها.

(٩) ينظر: المصدر السابق، والصفحة نفسها.

اعتنى أهل العلم بكتاب الموطأ عنايةً فائقة، قال القاضي عياض: "لم يُعَتَّنْ بكتابٍ من كُتُب الحديث والعلم اعتناء الناس بالموطأ؛ فإنَّ المُوافق والمُخالف اجتمع على تقديره وتفضيله وروايته وتقديم حديثه وتصحيحه"^(١)، وهذا إلى زمانه رحمه الله، فكيف بعد زمانه، وانتشار العلم، وتعدد وسائله وطُرقه، وتدافع طلاب العلم على كتاب الموطأ من كافة أرجاء الدنيا؟!

إنَّ من تتبَّع ما ألَّف حول الموطأ من تأليف لشقٍّ عليه العدُّ والحصْر، منها القديم والحديث، ومنها المطبوع والمخطوط، ومنها المفقود، وكلُّها إما شرحٌ لأحاديثه أو تعليقٌ عليها أو فكٌّ لغامضه أو استنباطٌ لأحكامه ومقاصده أو خدمةٌ لأسانيدِه، فيما اتجهت بعض الدراسات نحو لغته بلاغة وإعراباً وتركيباً، وهذا الاعتناء والثناء من أكبر الأدلة على عظيم قيمة هذا الكتاب ومكانة مؤلفه وإخلاصه في تأليفه؛ وقد نُقل عنه أنه قيل له -وقد أُلِّفت عددٌ من الموطآت في عصره-: شَغَلَتْ نفسك بعمل هذا الكتاب وقد شَرِكَت فيه الناس وعملوا أمثاله؟ فقال: ائتنوني بما عملوا، فأُتي بذلك، فنظر فيه ثم نَبَذَهُ وقال: لتَعلَمَنَّ أَنَّهُ لا يَرتفعُ من هذا إلا ما أريدُ بِهِ وجهُ الله. قيل: فكأنما أُلقيت تلك الكتبُ في الآبار، وما سُمِعَ لشيءٍ منها بعد ذلك بنكر^(٢)، فما كان اللهُ فهو أبقي وأنفع.

ومن أشهر الدراسات والشروح التي أُلِّفت حوله: (التمهيد) و(الاستذكار) كلاهما لابن عبد البر النمري في شرح متنه وسننه، و(المنقّى في شرح الموطأ) لأبي الوليد الباجي، و(القبس في شرح موطأ مالك بن أنس) لأبي بكر بن العربي، و(شرح الموطأ) للزرقاني عبد الله بن محمد، و(المسوى في شرح الموطأ) لولي الله الدهلوي، وعدد كبير من التأليف والدراسات حوله، ذكر منها عبدالرحمن العثيمين في مقدمة تحقيق (تفسير غريب الموطأ) ستة وثلاثين ومائة مؤلّف^(٣).

ج. علو إسناده وقوة شرطه وحُسن انتقاء أسانيدِه:

أحاديثُ كتابِ الموطأ أقربُ سنداً إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، وهذا ما جعلها أكثر صحةً من غيرها، وقد حوى كتابُ الموطأ أصحَّ سلسلةٍ إسنادية، وهي ما تُعرف بسلسلة الذهب، قال محمد بن إسماعيل البخاري: "أصحُّ الأسانيدِ كلّها: مالك عن نافع عن ابن عمر"^(٤).

(١) القاضي عياض، ترتيب المدارك، مجموعة من المحققين، مطبعة فضالة، المغرب، الطبعة الأولى ١٩٨٣م، ج ٢، ص ٨٠.

(٢) ينظر: ابن عبد البر، التمهيد، ج ١، ص ٨٦.

(٣) ينظر: مقدمة تحقيق تفسير غريب الموطأ لعبد الملك بن حبيب، حققه عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م، ج ١، من ص ٦٣ إلى ص ١٥٠.

(٤) عثمان بن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، حققه عبد اللطيف الهميم وماهر الفحل، درا الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م، ص ٨٢.

وكان الإمام مالك شديد الحرص على اختيار الأسانيد، إن شك في حديث طَرَحَهُ كما رُوي ذلك عن تلميذه الشافعي^(١)، ولم يكن يروي إلا عن ثقة، قال يحيى بن معين: "كل من روى عنه مالك ثقة إلا عبد الكريم أبا أمية"^(٢)، وعلى ذلك كان اعتماد البخاري ومسلم بن الحجاج في صحيحهما، وكما قيل: "إذا جاءك الأثر عن مالك فشد به يدك"^(٣)، وقد عَدَّ جمع من أهل العلم^(٤) كتاب الموطأ سادس الكتب الستة مع أنَّ أحاديثه قد خُرِجت فيما سواه، إلا أنَّ عظمة هذا الكتاب ودقته وقوة شرط مؤلفه جعلتهم ينزلونه تلك المنزلة.

د. كثرة روايته عن الإمام مالك:

عُرف كتاب الموطأ بكثرة روايته عن الإمام مالك، منها: رواية يحيى الليثي وأبي مصعب الزهري وعبد الله القعنبى وعبد الله التتيسي...، حتى إنَّ القاضي عياض عَدَّ خلقاً كبيراً ممن رَوَاهُ، فجاوز الأربعين روايةً، والمشهور من رواياته نحو من ثلاثين نسخة^(٥)، وكثرة هذه الروايات وتسرُّع الحفاظ والفقهاء والمحدثين إليها دلالة قاطعة على أهمية المرويِّ وفضله، كما تفاضلت الروايات التي وصلت إلينا، وكان لرواية يحيى الليثي السبق والأفضلية لسببين:

الأول: أنها أكمل وأتم.

والثاني: أنها آخرها عَرَضاً على الإمام مالك.

أما عن المسار العملي والمنهج الذي سار عليه الإمام مالك في التصنيف؛ فقد قسَّم كتابه الموطأ على الكتب والأبواب الفقهية، ذاكراً تحت كلِّ باب ما انتقاه من الأحاديث والآثار، بدأها بكتاب (مواقيت الصلاة) وختمها بكتاب (أسماء الرسول)، وضمَّن الكتاب جمعاً كبيراً من الأحاديث النبوية، مضيفاً إليها آثاراً للصحابية والتابعين، وفتاوى له، حتى بلغ مجموع ذلك كله وفقاً لرواية يحيى الليثي: ستين وستمائة وألفي حديث وأثر.

كما أنَّ للإمام مالك في الموطأ اصطلاحات ليست عند غيره؛ فإذا قال في روايته: (عن الثقة عن بكير بن عبد الله)، فإنَّ مراده بالثقة كما قيل: "يُشَبَّه أن يكون عمرو بن الحارث"^(٦)، وإذا

(١) ينظر: ابن عبد البر، التمهيد، ج ١، ص ٦٣.

(٢) يوسف المزي، تهذيب الكمال، حققه بشار عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م، ج ٢٥، ص ٦٣٥.

(٣) القائل هو الإمام الشافعي. ينظر: القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ١، ص ١٤٩.

(٤) منهم ابن الأثير في كتابه (جامع الأصول).

(٥) ينظر: القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٢، ص ٨٩.

(٦) يوسف المزي، تهذيب الكمال، ج ٢١، ص ٥٧٤.

قال: (عن الثقة عن عمرو بن شعيب)، "فقل: إنه عبد الله بن وهب، أو الزُّهري، أو ابن لهيعة"^(١)، أما قوله: (عن الثقة عن ابن عمر)، يقصد بذلك نافعاً مولى ابن عمر^(٢)، وإذا قال: (أخبرني مَنْ لا أَتَّهِم) أو (مَنْ أَتَّقُ بِهِ) أو (مَنْ أَرْضَى) فهو الليث بن سعد^(٣)، وقوله: (على هذا أدركتُ أهلَ بلدنا) أو (أهلَ العلمِ ببلدنا) أو (الأمرَ المجتمعَ عليه عندنا)، فإنه "يريد ربيعةَ بن أبي عبد الرحمن وابنَ هرمز"^(٤)، وإن قال: (السنةُ التي لا اختلافَ فيها عندنا كذا وكذا) مَنْ تتبع أقوال الإمام مالك في الموطأ يجد أنه يقصد بذلك فقهاء المدينة السبعة، وأشار لذلك الشُّراح في كثير من مواضع الموطأ^(٥)، وإن قال: (هذا أحسنُ ما سمعتُ)، يعني أنَّ الأمر فيه خلافتٌ وأنه أخذ بالأولى والأرجح؛ إما لكثرة القائلين، أو لموافقة القياس^(٦)، وإن قال: (بَلَّغَنِي أو بَلَّغَهُ أو نحوهما) فهي بلاغاتٌ، أي أحاديث منقطعة لا تصحُّ إلا باتصالِ سندها وصحتها، سواء في الموطأ نفسه أو في مدونات أخرى خارجه.

(١) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيـث، مكتبة السنة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م، ج ٢، ص ١٩٤.

(٢) ينظر: أحمد بن حجر العسقلاني، تعجيل المنفعة، حققه إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م، ج ٢، ص ٦٢٥.

(٣) ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، حققه بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م، ج ١، ص ٥٢٩. وينظر: السخاوي، فتح المغيـث، ج ٢، ص ١٩٤.

(٤) ابن عبد البر، التمهيد، ج ٣، ص ٤.

(٥) ينظر مثال على ذلك: المنتقى شرح الموطأ، لأبي الوليد الباجي، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى ١٣٣٢هـ، ج ٢، ص ٣٦٢.

(٦) ينظر مثال على ذلك: ابن عبد البر، التمهيد، ج ١٧، ص ٤٠٠.

التعريف بالإمام مالك

أولاً- اسمه ونسبه ونشأته:

هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الأصبحي الحميري المدني^(١)، يكنى بأبي عبد الله، ويلقب بإمام دار الهجرة^(٢)، ولد على الأصح سنة ثلاث وتسعين من الهجرة^(٣)، ونشأ في بيت علم ذي عفة وطهر، وطلب العلم وهو حَدَثٌ صغيرٌ، أخذ عن كبار أئمة وفقهاء التابعين، كان ذكياً بارعاً قويّ الحفظ واسع الفهم والإدراك، نبغ سريعاً حتى فاق أقرانه، فجلس لتعليم الناس والفُتيا وهو قريب العشرين من عمره، وقصّده طلبه العلم من مختلف الآفاق في آخر دولة الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور وما بعد ذلك إلى وفاته^(٤).

ثانياً- شيوخه وتلاميذه:

أخذ عن جماعة من الأئمة ممن عرفوا بالحفظ والثقة والإتقان، وحَدَّث عنهم، منهم: أيوب السَّخْتْيَانِي، وجعفر الصادق، وحמיד الطويل، وربيعه بن أبي عبد الرحمن، وسعيد المقبري، وعبدالله بن دينار، وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وعائشة بنت سعد بن أبي وقاص.. الخ^(٥)، كما أخذ عنه خلق كبير أكثرهم أئمة أعلام؛ منهم من يكبره سناً ومنهم من يصغره، كأبي حذافة أحمد بن إسماعيل السَّهْمِي، وأبي مصعب أحمد بن أبي بكر الزُّهْرِي، وإسماعيل بن غلية، وسعيد بن منصور، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وشعبة بن الحجاج، وعبد الله بن المبارك، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وعبد الله بن يوسف التنيسي، وعبد الرحمن الأوزاعي، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون، والليث بن سعد، ومحمد بن إدريس الشافعي، ومحمد بن مسلم الزهري.. الخ^(٦).

(١) ينظر: يوسف المزي، تهذيب الكمال، ج ٢٧، ص ٩١.

(٢) ينظر: المصدر السابق، ج ٢٧، ص ٩٣.

(٣) ينظر: الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م، ج ٨، ص ٤٩.

(٤) ينظر: المصدر السابق، ج ٨، ص ٥٥.

(٥) ينظر: يوسف المزي، تهذيب الكمال، ج ٢٧، ص ٩٣-١٠٦.

(٦) ينظر: المصدر السابق، ج ٢٧، ص ١٠٧-١١٠.

ثالثاً- ثناء أهل العلم عليه:

لا تكاد تجد عالماً من علماء الإسلام إلا وقال في الإمام مالك خيراً؛ وما ذاك إلا لإمامته وصدقته وإخلاصه وتقواه، يصفه تلميذه الشافعي بقوله: "لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز"^(١)، ويقول: "إذا ذكر العلماء فمالك النجم"^(٢)، فيما يصفه عبد الله بن المبارك بقوله: "ما رأيت رجلاً ارتفع مثل مالك بن أنس، ليس له كثير صلاة ولا صيام، إلا أن تكون له سريرة"^(٣)، وقال عنه أحمد بن حنبل: "هو إمام في الحديث، وفي الفقه"^(٤)، أما يحيى القطان فقال عنه: "مالك من حُجج الله على خلقه"^(٥)، وقد أثنى عليه ابن تيمية ثناءً وفيراً مذهباً وروايةً وفقهاً فخلص ثناؤه بقوله: "ونحن نعلم أن الناس ضربوا أكباد الإبل في طلب العلم، فلم يجدوا عالماً أعلم من مالك في وقته"^(٦)، ويقول عنه الحافظ الذهبي: "هو شيخ الإسلام، حجة الأمة، إمام دار الهجرة"^(٧)، ونحو ذلك من الثناء مما هو قليل في حقه كإمام ملأ علمه أرجاء الدنيا وكسب محبة أهل الإسلام قاطبة.

كان رحمه الله تعالى موقراً للعلم ولأهله، يخرج إلى مجلس العلم على أحسن هيئة، مجملاً ثوبه، خافضاً صوته، متحلياً بالوقار والسكينة، أميناً ثقةً فيما يأخذ ويعطي، شديد التواضع في أفعاله وأقواله، ومع غزارة علمه وقوة فقهه وفهمه إلا أنه كان يكثر من قول (لا أدري) خشية القول بلا علم، سُمع وهو يُسأل عن ثمان وأربعين مسألة فأجاب في اثنتين وثلاثين منها بـ(لا أدري)^(٨)، وكان يُوصي ويؤكد على ذلك قائلاً: "جنة العالم قوله لا أدري، فإذا أضاعها أُصِيبَت مقاتله"^(٩)، وكان محباً لسنة النبي -صلى الله عليه وسلم-، شديد التمسك بها، والحرص عليها، يقول: "السنة سفينة

(١) عبد الرحمن بن أبي حاتم، الجرح والتعديل، طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ، ١٩٥٢م، ج ١، ص ١٢.

(٢) القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ١، ص ١٤٩.

(٣) أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء، دار السعادة، مصر، طبع عام ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م، ج ٦، ص ٣٣٠.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٨، ص ٩٤.

(٥) المصدر السابق، والصفحة نفسها.

(٦) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، السعودية، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م، ج ٢٠، ص ٣٢٥.

(٧) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٨، ص ٤٨.

(٨) ينظر: المصدر السابق، ج ٨، ص ٧٧.

(٩) ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ دمشق، حققه عمرو غرامة، دار الفكر، طبعة ١٤١٥هـ ١٩٩٥م، ج ٨، ص ٣٦٣.

نوح؛ من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق^(١)، عُرف بفصاحة لسانه وقوة حجته وبرهانه، ورسائلُ أهل العلم قديماً وحديثاً تزخرُ بذكر مناقبه وإحسانه.

رابعاً - مؤلفاته وآثاره العلمية:

مع انطلاق عصر التدوين، كان الإمام مالك من أوائل من ألفَ وكتبَ، ألفَ كتاب (الموطأ) الذي تدور حوله هذه الدراسة، وهو أنفُسُ مصنفاته، كما أنَّ له مجموعة رسائل تتعلق بالعقيدة والفقه والتفسير، منها: (رسالة لابن وهب في القدر)، و(رسالة لابن مطرف في الفتوى)، و(رسالة للبيث بن سعد في إجماع أهل المدينة)، وله (رسالة في الأقضية)، وله كتاب في (النجوم)، وكتاب في (تفسير غريب القرآن)، ورسائل أخرى اختلف في صحة نسبتها إليه.

خامساً - وفاته:

توفي صبيحة اليوم الرابع عشر من شهر ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة في خلافة هارون الرشيد، قال ابن عبد البر: "ولا خلاف أنه مات سنة تسع وسبعين ومائة"^(٢)، وبموته فقدت الأمة الإسلامية عالماً جليلاً وفقهياً محدثاً نحريراً، لكن إن مات جسده وفاضت روحه فإنه حيٌّ بعلمه، حاضرٌ بفقهه، قدوةٌ فيما ترك من أخلاقه وأدبه وجلمه.

حجية الحديث النبوي في الاستشهاد لمسائل النحو واللغة

أجمع علماء الأمة الإسلامية قاطبةً على أنَّ القرآن الكريم يُستشهدُ به لمسائل النحو واللغة مما لا يدعُ مجالاً للشك في ذلك، وعليه سار المتقدمون والمتأخرون، أما الحديث النبوي فأجمع أهل اللغة على الاحتجاج به، فيما أثار بعض المتأخرين في القرن الثامن الهجري كابن الضائع علي بن محمد الأندلسي في (شرح الجمل)، وتلميذه أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي في (شرح التسهيل) قضية يفهم منها أنه لا يحتج بالحديث النبوي لمسائل النحو؛ لأربعة أسباب:

أ. كون الحديث النبوي تجوزُ روايته بالمعنى.

ب. قبول المُحدثين رواية غير العرب.

ج. لم يفعل ذلك أئمة النحو كأبي عمرو بن العلاء والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وهشام بن معاوية الضرير من أئمة الكوفيين.

د. وقوع اللحن من بعض رواة الحديث، وذكروا لذلك أمثلة.

(١) المصدر السابق، ج ١٤، ص ٩.

(٢) ابن عبد البر، التمهيد، ج ١، ص ٨٧.

ناقش المسألة السيوطي في كتابه (الاقتراح)^(١) والبغدادى في (خزانة الأدب)^(٢)، ومن المعاصرين: الدكتور خديجة الحديثي في رسالتها (موقف النُّحاة من الاحتجاج بالحديث)، وكذا الدكتور محمود فجال في كتابه (الحديث النبوي في النحو العربي)، وآخرون، وخُلاصة القول فيها:

١. قومٌ قالوا إنه يُحتجُّ بالحديث مطلقاً، وهؤلاء كثيرون، منهم ابن خروف وابن مالك، وتلاههما على ذلك النحاة سوى قلة قليلة، واستقر الأمر عليه حتى يومنا، فلا نكادُ نسمع للمانعين همساً.
٢. قومٌ فهم من بعض عباراتهم عدم الاحتجاج بالحديث مطلقاً، وهذا أمر أحدثه ابن الضائع، وتبعه على ذلك تلميذه أبو حيان الأندلسي^(٣)؛ للأسباب المذكورة آنفاً.

٣. قومٌ توسَّطوا، فأجازوا الاستشهاد بما حُفِظَ لفظُهُ ولم يتصرف الرواة فيه كالذي يعتني الرواة بنقل ألفاظه لما فيها من الخصوصية، وممن فهم عنه هذا القول: إبراهيم بن موسى الشاطبي^(٤)، وجلال الدين السيوطي^(٥).

وأُخِذَ قولٌ جديدٌ تبناه الشيخ محمد الخضر حسين، يذهب فيه مذهب المجيزين للاستشهاد بالحديث النبوي، إلا أنه جعل لذلك ضوابط واحترازات، قال: "نرى الاستشهادَ بألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول وإن اختلفت فيها الرواية، ولا نستثني إلا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة أو يغمزها بعض المُحدِّثين بالغلط أو التصحيف غمراً لا مردَّ له"^(٦)، وصدر عن مجمع اللغة العربية قولاً يؤيد قول الشيخ محمد الخضر مع مزيد احتياط واحتراز، فقد "رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي:

- لا يُحتجُّ في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المُدَوَّنة في الصدر الأول، كالكتب الصحاح الستة فما قبلها.

- يحتج بالحديث المُدَوَّن في هذه الكتب الأنفة الذكر على الوجه الآتي:

١. الأحاديث المتواترة المشهورة.

٢. الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

(١) ينظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، حققه وشرحه محمود فجال، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م. ص ٧٤ - ص ٨٩.

(٢) ينظر: عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ ١٩٩٧م، ج ١، ص ٩ - ص ١٨.

(٣) ذكر ذلك السيوطي في الاقتراح، ص ٨٦.

(٤) نقل عنه ذلك البغدادي في خزانة الأدب، ج ١، ص ١٢.

(٥) ينظر: السيوطي، الاقتراح، ص ٧٤.

(٦) محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، المكتب الإسلامي، ومكتبة دار الفتح، دمشق، الطبعة الثانية ١٣٨٠هـ، ١٩٦٠م، ص ١٨٠.

٣. الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.
٤. كُتِبَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم-.
٥. الأحاديث التي عُرف من حال رواتها أنهم لا يُجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل: القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.
٦. الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة^(١).

ولن أطيل الحديث حول القضية، فقد ناقشها باحثون كثر ممن جاء بعد ابن الضائع وأبي حيان، ويكفي أن أقول: إنَّ الاحتجاج بالحديث أمر جائز بل مرغَّب فيه؛ لأنه كلام رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الذي لا ينطق عن الهوى كما شهد له ربه في كتابه، فهو من خير الخلق وأفصحهم لغةً، وأوجزهم لفظاً، وأدقهم عبارةً، وأميزهم بلاغةً وبياناً، ومن قرأ في أحاديثه رأى من جوامع كلمه ما لا يستطيع على قوله بشرٌ غيره، قال الخطابي: "اعلم أنَّ الله لما وضع رسوله -صلى الله عليه وسلم- موضع البلاغ من وحيه، ونَصَبَهُ مَنْصِبَ البيانِ لدينه، اختارَ له من اللغات أعرَبَها، ومن الألسن أفصحها وأبينها، ثم أمَّده بجوامع الكلم"^(٢)، وإذا كان الحديث يُعملُ به -إن صح- في العقيدة والعبادات، فمن باب أولى أن يُعملَ به في جانب اللغة وقواعدها، فالفصلُ بينهما ضربٌ من التناقض؛ لأنَّ النَّحْوَ له أثرٌ على المعنى وإذا كان النصُّ الصحيح غير مستقيم في لفظه فلن يستقيم معناه غالباً، فالقضية لا ينفصم بعضها عن الآخر لغةً وتشريعاً، ثم إنَّ المُحدِّثين لم يكونوا في غفلة عن حفظ وصيانة الحديث النبوي، ولم يتركوا الحبلَ على الغارب، فقد وضعوا ضوابط صارمة في اشتراط قبوله وردِّه، ونَقَلَ معناه ولفظه، ونقد رواته، بل بعضهم لم يُجزِ الرواية بالمعنى أصلاً، وليس من المهمَّ كون الراوي أعجمياً أو عربياً أو كان في الصدر الأول أو ما تلاه، ما دام أنَّه يُؤدِّيه كما بلغه تحت شرطهم العريض المُتمثل بالعدالة والضبط وعدم الشذوذ والعلَّة.

وما ذُكِرَ من أمثلةٍ لأحاديثٍ وقع فيها لحنٌ يُخالفُ قواعدَ النحو، فيُنظرُ فيها إن كان سندها صحيحاً متصلاً وافق شروط النقل الصحيح، قُبِلَتْ ورُدَّت القاعدةُ النحوية إليها؛ لأنَّ نصوص القرآن والسنة النبوية أفصح من غيرها وهي أول مصادر اللغة وعليها المستند وما حُفِظت اللغة إلا بهما، وهي مقدَّمة على الشعر وسائر كلام العرب، أما إذا كان النصُّ ضعيفاً سنداً أو خالف ما نقله الثقات فإنه يؤخذ بما صح وما قاله الثقات الأثبات، ويُردُّ الآخر لضعفه أو شذوذه.

(١) ينظر: مجموع القرارات العلمية لمجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (ص ٣-٤)، نقلا عن: خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشد، ضمن منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨١م، ص ٤١٨.

(٢) ذكر ذلك السيوطي، المزهري، حققه فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م، ج ١، ص ١٦٥.

ولو عُدنا إلى حقيقة ما أثاره أبو حيان وشيخه حول هذه القضية لوجدنا أنَّ أبا حيان نفسه يستشهد بالحديث النبوي ليس لمسائل اللغة فقط بل لمسائل النحو، وهناك مواضع ليست بالقليلة من كتابه (التذييل)^(١) تُفصِّح عن ذلك، وإنما كان تشنيعه شديداً على ابن مالك كونه أكثر من الاستشهاد بالحديث النبوي لما ذكر من الحجج.

ثم إنَّه لا يمكن الجزم مطلقاً بأن متقدمي علماء النحو كأبي عمرو وسيبويه والكسائي ونحوهم من نحاة البصرة والكوفة تركوا الاستشهاد بالحديث لمسائل النحو، فهناك أمثلة في مؤلفاتهم وأقوالهم لاستشهادهم به^(٢)، لكنها على سبيل القلَّة أو النُدرة وهي ما جعلت المانعين يلتفتون لذلك، أما من حيث المقارنة مع كثرة النصوص النبوية فيقال: نعم، هناك نوعٌ صمَّت عند علماء النحو المتقدمين لا يمكن إنكاره، يفسِّر أسبابه الدكتور محمود حسني^(٣) في ثلاثة احتمالات قد تكون السبب وراء ذلك الصمت: الأول منها أنَّ النبي -صلى الله عليه وسلّم- قد قال مقولته المشهورة «أنا أفصحُ العربِ بيدَ أي من قریش»^(٤) فلم تترك هذه المقولة مجالاً لأحدٍ في المناقشة، وكأنَّها تجعل الاحتجاج بالحديث أمراً مُسلماً به كما هو الحال في الاحتجاج بالقرآن الكريم.

والاحتمال الثاني: أنَّ الوضع في الحديث كثر وازداد بحيث صُعِب على هؤلاء النحاة الأوائل الذين كانوا يتحرَّون الدقة في التمييز بين ما هو للرسول -صلى الله عليه وسلّم- وما ليس له، والاحتمال الثالث: أنَّ الحديث رُوي بعضُه بالمعنى فاشتمل على لفظٍ غير لفظه، وإعرابٍ غير إعرابه، وتصريفٍ في اللفظ غير تصريفه، الأمر الذي جعلهم يتحرَّجون من البت في هذه القضية. وما ذكره الدكتور حسني هو رأي واحتمال وارد وليس جزمًا، ولو سلَّمنا بخلو مؤلفات من دُكر من الأئمة من الاستشهاد بالحديث فإن ذلك لا يعني عدم حُجية الاستشهاد به ألبتة. ويثيرُ الغرابة في القضية أنَّ المانعين أو شبه المانعين من الاحتجاج بالحديث لمسائل النحو يحتجُّون بأبياتٍ شعرية أو ألفاظٍ وعباراتٍ تُنسب للعرب، لا تُعرف أسانيدُها ولا يُعلم قائلوها، بينما الحديث الذي عُرف سنده وقائله وضابطه يُستبعد ويجعل جانباً!

(١) ينظر مثلاً: (ج ١/ص ٦٥)، و(ج ٢/ص ٢٠)، و(ج ٣/ص ١٤٣)، و(ج ٤/ص ٣٤١)، و(ج ٨/ص ٣٣٠). التذييل والتكميل في شرح التسهيل، حققه حسن هندائي، دار القلم، وكنوز اشبيليا، دمشق، الطبعة الأولى.

(٢) ينظر: خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص ٤٣، وما بعدها، تجد أمثلة وقُف عليها في كتب المتقدمين، كأبي عمرو والخليل وسيبويه والقراء وغيرهم، احتجوا بها لمسائل لغوية ونحوية وصرفية.

(٣) ينظر: احتجاج النحويين بالحديث، بحث في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة الثانية، العدد المزدوج (٣ و٤)، ص ٤٢، نقلاً عن كتاب: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، د. خديجة الحديثي، ص ١٥ - ص ١٦.

(٤) الحديث موضوع لا يصح، ومعناه صحيح. ينظر: ملا علي القاري، الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، حققه محمد الصباغ، مؤسسة الرسالة، بيروت، حديث رقم (٦٩).

فالقول الصحيح هو صحة الاستشهاد بالحديث النبوي، وعدم جواز رد الاحتجاج به بمثل هذه الحجج التي توقع صاحبها في التناقض غالباً؛ فمتى صحَّ الحديث سنداً، وعُلم روايته عدالةً وضبطاً، وسَلِمَ من العلة والشذوذ، جُعِلَ هذا الحديث شاهداً للغة والنحو بل يُقدَّم على سائر الشواهد خلا كتاب الله تعالى.

وسنعرّف في مباحث هذه الدراسة تطبيقاً عملياً لذلك، لتتبين لنا العلاقة المتينة بين النحو والحديث النبوي، وأنَّ الحديث النبوي يعجُّ بالشواهد لمسائله، وتزداد تلك العلاقة قوة والشواهد حضوراً متى صُبَّت في جانب حروف المعاني كحروف الجر التي لها تأثيرٌ عجيبٌ وكبيرٌ في فهم النص، ومعرفة دلالاته، واستنباط أحكامه وكشف أسرارهِ.

الفصلُ الأول:

حروفُ الجرِّ في موطأ الإمام مالك:
دراسةٌ نحويَّةٌ

الفصل الأول:

حروف الجرّ في موطأ الإمام مالك: دراسة نحوية

النحو علم واسع أبوابه، غزيرة مسائله، عظيمة فوائده ودلالته، وهو للكلام كالمح للطحام، يستقيم به لفظه ومعناه، يحتاجه طلاب العلم والعلماء بمختلف الفنون، فلا يعلو شأن الأديب والفقير والمفسر والمقرئ والأصولي إلا بمعرفته، إذ به يفهم المعنى ويضبط الكلام في العبارات والجمال والأسماء والأفعال والحروف مما جاء به الوحي المنزل، وما نطقت به العرب من منظوم أو منثور، ونقل إلينا عبر الأزمنة والعصور، فما هو اليوم في متناول الدارسين والباحثين، يُقيمون به ألسنتهم، ويكشفون به أسرار وخبايا لغتهم، قال ابن خلدون مبيناً منزلة علم النحو بين علوم العربية: "والذي يتحصّل أنّ الأهمّ المقدم منها هو النحو، إذ به تتبيّن أصول المقاصد بالدلالة، فيعرف الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر، ولولا لجّهل أصل الإفادة، وكان من حقّ علم اللغة التقدم لولا أنّ أكثر الأوضاع باقية في موضوعاتها لم تتغير، بخلاف الإعراب الدال على الإسناد والمُسند والمسند إليه فإنه تغير بالجملة ولم يبق له أثر، فلذلك كان علم النحو أهمّ من اللغة، إذ في جهله الإخلال بالتفاهم جملة، وليست كذلك اللغة"^(١)، وقال الصنعاني: "قالفقيه الموصوف هو من جمّع معرفة النحو والأصول والقرآن والسنة، الأول معرفة النحو بأقسامه من إعراب وتصريف؛ لأنّ خطاب الشارع عربي يترتب معرفة معانيه على معرفة تراكيبه، ولا ريب أنّ كثيراً منها لا تتمّ معرفة معناه إلا بمعرفة إعرابه"^(٢)، وما فسدت كثير من الأفهام وساءت إلا لما ضعّف الاهتمام به.

وكما أنّ الأسماء والأفعال ركيزتان رئيستان في موضوع علم النحو، فإنّ الحروف ذات المعاني هي الأخرى كذلك، تدخل على تلك الأسماء والأفعال لأغراض ومعانٍ ووظائف تركيبية ودلالية، تُسهّم وتؤثّر في تركيب النصّ وبناء لفظه وفهم معناه، وهي أنواع وأصناف، منها حروف الجرّ التي تُعرف بأنها أدوات تتعلّق بسابق وترتبطّ باللاحق وتتركّ معنى واسعاً وأثراً نافعاً؛ فهي خادمة للأفعال والأسماء، تُصلّ بعضها ببعض، وتُصحّح عن الدلالة والأثر من التركيب الناشئ عنها. فما هي حروف الجرّ؟ وما أوصافها؟ وكيف كان حضورها بأوصافها في الأحاديث النبوية من موطأ الإمام مالك؟ هذه الأسئلة سنحيب عنها في مباحث هذا القسم من الدراسة.

(١) ابن خلدون، المقدمة، ص ٧٥٣.

(٢) محمد بن إسماعيل الصنعاني، إجابة السائل، حققه حسين السياغي وحسن الأهل، مؤسسة الرسالة، بيروت،

الطبعة الأولى ١٩٨٦م، ص ٣٨٣.

المبحث الأول: الجر وحروفه

اتَّفَقَ النحاةُ بعدَ تتبُّعهم لكلام العرب واستقراءهم له أنه ينقسم ثلاثاً، قال سيبويه: "قالَ كَلِمَ: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاءَ لمعنى ليس باسمٍ ولا فعلٍ"^(١)، وتبع سيبويه على هذا التقسيم سائرُ النحاةِ بعده فيما نثروه أو نظموه في أبوابِ علم النحو ومسائله، فالاسم منها له معنى ولم يقترن بزمان، والفعلُ له معنى مقترنٌ بزمانٍ إما في الماضي أو الحال أو المستقبل، أما الحرفُ فمعناه يرتبطُ بغيره كحروف النصب والجرم والعطف والجر وغيرها، وسنُفردُ الحديثَ هنا عن حروفِ الجر التي لا تكادُ تغيبُ عن جملةٍ عربية: ماذا يُقصدُ بها؟ وما هي هذه الحروف؟

الحروفُ لغة جمع حرفٍ، والحرفُ مأخوذٌ من حَرَفَ، قال ابنُ فارس: "الحاء والراء والفاء ثلاثة أصول: حُدَّ الشيء، والعدولُ، وتقديرُ الشيء"^(٢)، وحرفٌ كل شيء: طرفه وشفيره وحُدُّه^(٣)، أي الجانب منه، وهو حرف الهجاء^(٤)، قال ابن منظور: "والحرفُ في الأصل: الطرفُ والجانبُ، وبه سُمِّيَ الحرفُ من حروفِ الهجاء"^(٥)، "وذلك أنَّ الحرفَ حُدٌّ منقطعِ الصوتِ وغايتهُ وطرفُهُ"^(٦)، وحُدُّ كلِّ شيءٍ حرفُهُ، كحُدِّ السيف^(٧) مثلاً، ويطلق الحرفُ على الطريقة أو الوجه الواحد، ومنه قوله تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ} [الحج: ١١]، كما يُرادُ بالحرفِ اللغة، ومنه حديث (٥٤٠) في الموطأ: «إِنَّ هذا القرآنَ أنزلَ على سبعةِ أحرفٍ..»^(٨)، أي "نزلَ على سبعِ لغاتٍ من لغاتِ العرب"^(٩)، ويأتي الحرفُ بمعنى القراءة أيضاً، كما يقال: حرفُ ابن مسعود أو أبي بن

(١) سيبويه عمرو بن عثمان، الكتاب، حققه عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤٢٥هـ، ص ١٢.

(٢) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، ج ٢، ص ٤٢.

(٣) ينظر: الجوهري إسماعيل بن حماد، الصحاح، حققه أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ، ج ٤، ص ١٣٤٢. وينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ٩، ص ٤٢.

(٤) المصدر السابق، والصفحة نفسها.

(٥) المصدر السابق، والصفحة نفسها.

(٦) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، ج ٢، ص ٤٢.

(٧) ينظر: الجوهري، الصحاح، ج ٤، ص ١٣٤٢. وابن منظور، اللسان، ج ٩، ص ٤٢.

(٨) رواه مالك في الموطأ، رقم (٥٤٠). ورواه البخاري، رقم (٧٥٥٠). ومسلم، رقم (٨١٨).

(٩) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ٩، ص ٤١.

كعب^(١) ويقال حرفُ أبي عمرو وحرف عاصم^(٢)، ويقال للناقة الضامرة (حرف) تشبيهاً بحرف السيف في مضائها ونجائها وِدقتها، أو للضخمة تشبيهاً بحرفِ الجبل في شدتها وصلابتها^(٣)، والحرفُ كذلك ما يربط بين الأسماء والأفعال، كحروف المعاني^(٤) ومنها حروف الجر؛ فتحصلَ من ذلك أنَّ الحرف له تسعُ معانٍ في اللغة: حدُّ الشيء، وطرفُهُ، ووجهه، واللغة، والقراءة، وهو الناقة الضامرة، والضخمة، وهو حرف هجاء، وحرف معنى يربط بين الاسم والفعل.

والحرفُ في الاصطلاح يختلفُ إطلاقُهُ حسب الفنّ الذي هو فيه، فالقراء لهم اصطلاحهم والمفسّرون والمتكلمون لهم اصطلاحهم وعلماء اللغة والنحو لهم اصطلاحهم، فهو عند النحويين -وهو المعنى هنا- ما ليس بفعل ولا اسم، وسبق من كلامٍ سيبويه أنه ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، نحو: ثم، وسوف، وواو القسم ولام الإضافة..، وعَبَّرَ العُكْبَرِي بدل (جاء) بـ(دلّ) ليكون أَوْفَقَ وَأَقْوَى لصفةِ الحرف، قال: "وحدُّ الحرف ما دلَّ على معنى في غيره فقط، ولفظ (دل) أولى من قولك (جاء)؛ لأنَّ الحدودَ الحقيقية دالَّةٌ على ذاتِ المحدود بها"^(٥)، وقال ابنُ الوراق: "الحرفُ ما دلَّ على معنى في غيره"^(٦)، وقال ابن الحاجب: "الحرف: ما دلَّ على معنى في غيره ومن ثمَّ احتاج في جزئيته إلى اسم أو فعل"^(٧).

(١) ينظر: المصد السابق، الصفحة نفسها.

(٢) ينظر: ابن قتيبة عبد الله بن مسلم الدينوري، تأويل مشكل القرآن، نشره السيد أحمد صقر، طبعة المكتبة العلمية، ص ٣٤.

(٣) ينظر: الجوهري، الصحاح، ج ٤، ص ١٣٤٢. وابن منظور، لسان العرب، ج ٩، ص ٤٢.

(٤) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ٩، ص ٤١.

(٥) أبو البقاء العكبري عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، حققه عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، ج ١، ص ٥٠.

(٦) محمد بن الوراق، علل النحو، حققه محمود الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م، ص ١٤٣.

(٧) ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان، الكافية، حققه صالح عبدالعظيم، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠١٠م، ص ٥١.

وعرّفه الزجاجي^(١)، والزمخشري^(٢)، والسهيلي^(٣)، والمرادي^(٤)، وابن هشام^(٥)، وأحمد بن محمد الأندلسي^(٦)، بنحو هذا التعريف، فيما نظر آخرون إلى الحرف من ناحية أداتية عملية كخلف الأحمر في المقدمة المنسوبة إليه، قال: "هو الأداة التي ترفع وتنصب وتخفّض الاسم وتجزم الفعل"^(٧)، وعرفه الأخفش من ناحية وصفية فقال: "ما لم يحسن له الفعل ولا الصفة ولا التثنية ولا الجمع ولم يجر أن يتصرف"^(٨).

هكذا تضافرت هذه التعريفات وتآلفت في أنّ معنى الحرف يُدرك في غيره، قال السيوطي: "الحرف لا يدلّ على معنى في نفسه هو الذي أجمع عليه النحاة، وقد خرق إجماعهم الشيخ بهاء الدين بن النحاس فذهب في تعليقه على (المقرب) إلى أنه يدلّ على معنى في نفسه، قال: لأنه إن خوطب به من لا يفهم موضوعه لغة فلا دليل في عدم فهم المعنى على أنه لا معنى له .. قال: والفرق بينه وبين الاسم والفعل أنّ المعنى المفهوم منه مع غيره أتم من المفهوم منه حال الأفراد بخلافهما، فالمفهوم منهما في التركيب عين المفهوم منهما في الأفراد"^(٩)، وليس بصحيح ما زعمه ابن النحاس^(١٠)؛ لأنّ الحرف بمفرده لا مفهوم له ودلالته مبهمة، فإن فهم شيء من معناه فهو

-
- (١) ينظر: الزجاجي، الجمل، اعتنى به ابن أبي شنب، جول كربونل، الجزائر، طبعة ١٩٢٦م، ص ١٧.
- (٢) ينظر: الزمخشري، المفصل، حققه علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣م، ص ٣٧٩.
- (٣) ينظر: السهيلي عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، ص ٥١.
- (٤) ينظر: المرادي بدر الدين حسين بن قاسم، الجنى الداني، حققه أحمد خليف الأعرج، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٤٢هـ ٢٠٢١م، ج ١، ص ١١٣.
- (٥) ينظر: ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، مذيّل بشرح د. بركات يوسف، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣م، ص ١٩.
- (٦) ينظر: أحمد بن محمد الأندلسي، الحدود في النحو، حققه نجاة حسن، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد (١١٢)، السنة (٣٣)، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، ص ٤٤١.
- (٧) خلف الأحمر، المقدمة، حققها عز الدين التتوخي، إحياء التراث، وزارة الثقافة، دمشق، ١٣٨١هـ، ص ٣٥.
- (٨) أحمد بن فارس، الصحابي في فقه اللغة، منشورات محمد بيضون، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٧م، ص ٥٠.
- (٩) السيوطي، همع الهوامع، حققه عبد الحميد هنداي، طبعة المكتبة التوقيفية، مصر، ج ١، ص ٢٧.
- (١٠) ابن النحاس محمد بن إبراهيم، قرأ على ابن يعيش في النحو، كان كثير العبادة والمروءة، قليل التصنيف، له شرح المقرّب، ورسالة في شرح قصيدة الأفعال. ينظر: مجد الدين الفيروزآبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، دار سعد الدين، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، ص ٢٤٨.

عائد إلى اعتياد الاستعمال لا غير، فقد تدل (إلى) مفردة على الاتجاه و(على) على الاستعلاء و(في) على الظرفية، لكنها "لا يمكن أن تخطر على الذهن إلا باستصحاب سياقات مألوفة"^(١).

إنَّ حرفَ الجر ليعدُّ أحدَ أهمِّ حروفِ المعاني التي تناولها العلماءُ في دراساتهم سواء في جانب اللغة أو النحو أو البلاغة أو التفسير أو الفقه أو نحوها من الفنون التي لا تستغني جُمْلُها وعباراتها عن حرفِ الجر، فهو حرفٌ له معنى يُفهم منه مع غيره لا منه استقلالاً، فإن قلتَ (مالكٌ) (في) ما فهم معناه ولا عُلِمَ متعلّقه ولا مراد المتكلم منه، فإن أتبعته بما يفيد معناه وإلا كان هذا الحرف خاوياً معنىً ودلالةً، فإن قلتَ: (مالكٌ يُحدِّثُ في المسجد) فُهم من قولك أنَّ حرفَ الجر (في) أتى ليدلَّ على ظرفية المكان، وتعلّقَ بالفعل المضارع (يُحدِّثُ).

والجرُّ لغة مأخوذٌ من جَرَّ يجرُّ جرّاً، قال ابن فارس: "الجيم والراء أصلٌ واحدٌ، وهو مدُّ الشيء وسحبُهُ، يقال: جررتُ الحبلَ وغيره أجْرُهُ جرّاً"^(٢)، وفي اللسان: "جَرَر، الجرُّ: الجَذْبُ، جَرَّهُ يَجْزُهُ جرّاً، وجررتُ الحبل وغيره أجْرُهُ جرّاً، وانجَرَّ الشيءُ: انجذَبَ"^(٣).

واصطلاحاً: قال الجرجاني: "حرف الجرّ ما وُضِعَ لإفضاءِ الفعلِ أو معناه إلى ما يليه"^(٤)، ولعلماءِ النحْوِ مُسمياتٌ لهذه الحُرُوف: فالكُوفِيُّونَ يسمونها حُرُوفِ الخفضِ، لذا نجد أبا زكريا الفراء -وهو من أئمتهم- يكثر من استعمال مصطلح الخفض في كتابه (معاني القرآن)، فمثلاً عند قوله تعالى: {يَبْسُمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا} [البقرة: ٩٠]، قال: "(أن يكفروا) في موضع خفضٍ ورفعٍ، فأما الخفضُ فإن تَرَدَّدَ على الهاءِ التي في (به)"^(٥)، وبوّب الزجاجي وهو كوفي أيضاً باباً في كتابه (الجل) سماه (بابُ حُرُوفِ الخفضِ) قال: "والذي يكونُ بهِ الخفضُ ثلاثةُ أشياء: حُرُوفٌ وظُرُوفٌ وأسماءٌ ليست بحُرُوفٍ ولا ظُرُوفٍ"^(٦)، ويسمّيها بعضهم حُرُوفَ الإضافةِ وحُرُوفَ الصفاتِ، ففي (شرح التصريح) للأزهري، قال: "ويسمّيها الكوفيون حُرُوفَ الإضافة؛ لأنها تُضَيِّفُ الفعلَ إلى الاسمِ، أي: تربطُ بينهما، وحُرُوفَ الصفاتِ؛ لأنها تُحدِّثُ صفةً في الاسمِ من ظرفيةٍ أو غيرها"^(٧)، وقال عبيدالله الأشبيلي: "ويقالُ لها حُرُوفُ الجرِّ وحُرُوفُ الخفضِ وحُرُوفُ الصفاتِ، فقولهم: حُرُوفُ

(١) أبو أوس إبراهيم الشّمسّان، حُرُوفِ الجرِّ، دلالتها وعلاقتها، مطابع الطّيار، ص ٩.

(٢) أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، ج ١، ص ٤١٠.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، ج ٤، ص ١٢٥.

(٤) الجرجاني علي بن محمد، التعريفات، حققه محمد صديق المنشاوي، طبعة دار الفضيلة، القاهرة، ص ٧٦.

(٥) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، حققه أحمد النجّاتي وآخرون، الطبعة الأولى، دار الكتب

المصرية، مصر، ج ١، ص ٥٦.

(٦) الزجاجي، الجمل، ص ٧٢.

(٧) خالد الأزهري، شرح التصريح، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، ج ١، ص ٦٣٠.

الجرّ وحروف الإضافة سواء؛ لأنّ الجرّ هو الإضافة، وسَمَّوها حروف الصفات؛ لأنها تدل فيما بعدها على صفة، ألا ترى أنك إذا قُلْتَ: جلسْتُ في الدارِ، (في) يدلُّ على أنّ الدار وعاءُ الجلوس.. ولأجل تلك الصفات دخلت هذه الحروف^(١).

بينما البصريون الذين شاع مذهبهم في أرجاء المعمورة يسمونها حروف الجر، واشتهر ذلك كثيراً، سواء في كتاب إمامهم سيبويه أو من جاء بعده من أئمة المدرسة البصرية وعلمائها، قال ابنُ السَّراج: "حروف الجرّ تصلُّ ما قبلها بما بعدها فتُوصِلُ الاسم بالاسم، والفعل بالاسم"^(٢)، وذكر قبل ذلك أنّ قولَهُ: جر وخفض بمعنى واحد^(٣)، وقال ابنُ جني: "فهذه الحروف كلّها تجرُّ ما تتصلُّ به وتضاف إليه"^(٤)، وسميت بذلك؛ قيل: لأنها تجرُّ معنى الفعل إلى الاسم، أو لأنها تعملُ إعرابَ الجرّ، كما قيل: حروف النصب وحروف الجزم^(٥).

إذاً تسمى حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معنى الحدث قبلها إلى الاسم بعدها، فقد يضعفُ هذا الحدثُ عن الوصولِ إلى الاسم فيحتاج إلى حرفِ الجرّ ليوصله إليه، أما إن كان الحدثُ قوياً فإنه يصلُّ بنفسه دون حاجته للحرف، كما تسمى حروف الجر؛ لأنها تجر ما بعدها من الأسماء، وتسمى حروف الصفات؛ لأنها تقع صفاتٍ لما قبلها من النكرات، وهل اختلاف معاني هذه الحروف يؤثر في قوة إيصالِ الحدث إلى الاسم؟ قال ابنُ يعيش: "وهي متساويةٌ في إيصالِ الأفعالِ إلى ما بعدها وعملِ الخفض، وإن اختلفت معانيها في أنفسها"^(٦).

وهذه التسمياتُ إنما "تعود إلى اختلافِ الاعتبارِ الذي نُظِرَ به إلى تلك الحروف"^(٧)، ولا ينبغي إغفالُها وإهمالُها أو النظرُ إليها من جانب (لا مشاحة في الاصطلاح)، لأنها ترشّد إلى أنّ حرفَ الجرّ يُنظَرُ إليه من جانبين، هما سببا هذه التسميات: الأول: يتعلق بالناحية النحوية الإعرابية، أي أنها تجرُّ ما بعدها من الأسماء ظاهراً كان أو مقدراً أو على المحل.

(١) ابن أبي الربيع عبيد الله الأشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، حققه عياد الشيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م، ج ١، ص ٨٣٨.

(٢) أبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، حققه عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج ١، ص ٤٠٨.

(٣) ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٤) عثمان بن جنّي، اللمع في العربية، حققه فائز فارس، طبعة دار الكتب الثقافية، الكويت، ص ٧٢.

(٥) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ٤١٣.

(٦) يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، حققه إبراهيم محمد، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٣٦هـ.

٢٠١٥م، ج ٨، ص ١٦-١٧.

(٧) أبو أوس إبراهيم الشَّمسَان، حروف الجر، دلالتها وعلاقتها، ص ٨.

الثاني: يتعلق بالناحية الدلالية، المتمثل بربط معاني الأسماء والأفعال وإيصال بعضها إلى بعض وتقويتها، وإحداث معنى سياقي لها، وإبقاء ذلك الأثر حتى حال حذف ما يصح حذفه منها.

وعلى كلا الجانبين يرتكز قوام هذه الدراسة القائمة أساساً على هذه الحروف ذات القيمة النحوية والدلالية، وقد وقع خلاف بين النحاة وتفاوت في عدّها، حيث عدّت عند أكثرهم بين سبعة عشر واثنين وعشرين حرفاً، ولعلّ سبب هذا التفاوت هو تردد كثير من ألفاظها بين الاسمية والفعلية والحرفية، ف(عدا وخلا وحاشا) ترد بين الفعلية والحرفية وفعليتها أكثر، و(مذ ومنذ) بين الإسمية والحرفية واسميتهما أكثر، و(على وعن والكاف) حروف قد ترد اسماً في القليل النادر، و(ومع) بين الظرفية والحرفية وللظرفية أقرب، ولم تقتصر ألفاظ هذه الحروف على العمل في الجرّ، بل منها ما يتجّه نحو النصب والعطف والجرم ك(لعلّ، ومتى، وحتى، وكى، والواو)، وإن أتيت إلى المجرور بها؛ فمنها ما يجرّ الظاهر والمضمر ك(من وإلى وعن وعلى وفي والباء واللام)، ومنها ما يجرّ الظاهر فقط ك(الكاف، وحتى، والواو، والتاء، ومذ، ومنذ)، ومنها ما خصّ بالنكرات ك(زب)، ومنها ما يجرّ ضرباً من المضمّرات ك(لولا)، أما عن تركيبها الوضعي؛ فمنها المفرد ذو الحرف الواحد ومنها الثنائي ذو الحرفين ومنها الثلاثي ذو الثلاثة والرباعي ذو الأربعة أحرف؛ تنوع عجيب يبدو على هذه الحروف، لذا نجدّها حروفاً متغلّغلة في أعماق الكلام لها أسرار نفيسة عند كل موضع تنزل فيه حتى حال زيادتها، ونتج عن هذا التنوع فوائد مختلفة، أبرزها:

١. أظهر هذا التنوع أهمية حروف الجر في كلام العرب، إذ هي أساس في تركيبه، وعامل رئيس في الربط بين مفرداته، تزيد ضعيفها قوة وغامضها وضوحاً.
٢. دلّ هذا التنوع على تغاير المعنى حسب الغاية التي جاء لأجلها حرف الجر وهيئته.
٣. أكّد هذا التنوع أنّ ما وصف به الأئمة حرف الجر نابع عن غزارة فهم لحقيقة هذا الحرف، فقالوا: حرف إضافة، وحرف صفة، وحرف معنى، وحرف جر، وخفض، وأداة، ولم يكن وصفهم هذا عبثاً، بل له مقاصده وغاياته.
٤. فتح هذا التنوع الباب لهذه الحروف لتتوب بعضها، وهو ما يقوي رأي القائلين بجواز ذلك.
٥. كشف هذا التنوع عن قوة هذه الحروف؛ لذا كانت شديدة التعلّق بما تقدم من الكلام، والتأثير فيما تأخر منه، مع حاجة السياق كله إليها حال أصالتها.
٦. يؤكّد هذا التنوع أنّ معنى حرف الجر نابع من السياق لا من ذاتها، فهي بحاجة إلى ما يقيد هذا الشعب والانتشار الحاصل جراء هذا التنوع الكبير فيها، فلذا كان السياق هو الأنسب لضبط دلالاتها ومقاصدها.

وبالعودة إلى عدّها، فقد عدّ سيبويه^(١) ثمانية عشر حرفاً، هي: الباء، التاء، اللام، الكاف، الواو، في، عن، كي، من، مذ، منذ، على، إلى، خلا، رُبّ، حاشا، حتى، لولا. وليس منها: عدا، متى، لعل.

أما عبد القاهر الجرجاني في عوامله فعدها سبعة عشر حرفاً، قال: "حروف تجرّ الاسم الواحد فقط وهي سبعة عشر حرفاً"^(٢)، وهي: الباء، من، إلى، في، اللام، رُبّ، عن، على، الكاف، منذ، منذ، حتى، واو القسم، تاء القسم، باء القسم، حاشا، عدا، خلا. ليس منها: كي، لولا، لعل، متى.

وأخرج الزمخشري في مفصله^(٣) لعل، وكي، ومتى، ولولا، فجعلها سبعة عشر حرفاً: الباء، تاء القسم، واو القسم، اللام، الكاف، في، عن، من، مذ، منذ، على، إلى، خلا، عدا، رُبّ، حاشا، حتى. فيما عدّها ابن مالك في ألفيته^(٤) عشرين حرفاً، قال:

هاك حروف الجرّ، وهي: من، إلى، حتى، خلا، حاشا، عدا، في، عن، على

مُذْ مُنْذُ، رُبّ، اللام، كي، واو، وتا والكاف، والياء، ولعلّ، ومتى

وتبعه على ذلك ابن هشام^(٥) فجعلها عشرين حرفاً، وجعل منها: متى، ولعل، وكي، ولولا،

حروفاً شاذة، وسار على هذا العدّ غالب من اشتغل في علم النحو بعده.

أما المالقي في (رصف المباني)^(٦) فعدها اثنين وعشرين حرفاً، المفردات خمسة: الباء والتاء والواو والكاف واللام، والمركبات سبعة عشر: عدا، خلا، حاشا، مذ، من، متى، إلى، على، حتى، رُبّ، في، كي، مع^(٧)، لولا، علّ^(٨)، من، من^(٩)، فيما جعلها المرادي^(١٠) خمسة وعشرين حرفاً:

(١) ينظر: الكتاب، ذكرها في مواضع متفرقة منه. مثلاً: اللام ج ٣، ص ١٥٤، وحروف القسم ج ٣، ص ٤٩٦.

(٢) عبد القاهر الجرجاني، العوامل، اعتنى به أنور الداغستاني، دار المنهاج، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩ م، ص ٤١.

(٣) ينظر: الزمخشري، المفصل، ص ٣٧٩.

(٤) ينظر: الألفية شرح بن عقيل، ومعها منحة الجليل لمحي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ج ٣، ص ٣.

(٥) في عدد من كتبه، ينظر مثلاً: أوضح المسالك، حققه محي الدين عبد الحميد، طبعة دار الطلائع، القاهرة ٢٠٠٤ م، ج ٣، ص ٣-٦٧.

(٦) ينظر: أحمد المالقي، رصف المباني، حققه أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢ م. في مواطن متفرقة، منها: الباء ص ١٤٢، والكاف ص ١٩٥، واللام ص ٢١٨، و(من) ص ٣٢٢.

(٧) ذكر أنها اسم إن جاءت مفتوحة، وحرف إن سكنت بمعنى المصاحبة. ينظر: رصف المباني، ص ٣٩٤.

(٨) هي نفسها (لعل) عند غيره، إلا أنه يرى زيادة اللام في أولها. ينظر: رصف المباني، ص ٤٣٥.

(٩) ذكر أنها تخفض المقسم به كالباء والواو، وأنها مختصة باسم الرب، ثم رجح اسميتها من (أيمن). ينظر: المصدر السابق، ص ٣٩٢.

(١٠) ينظر: الجنى الداني في مواضع متفرقة. مثلاً: الباء ج ١، ص ١٤٣، واللام ج ١، ص ٢٢٢، و(عن) ج ١، ص ٣٩٩.

تاء القسم، والكاف، واللام، واو القسم، واو رب، عن، في، كي، من، مذ، مع، من، بله (عند الأخفش)، إلى، خلا، رب، عدا، على، منذ، متى، أيمن (عند الزجاج والرماني)، حتى، حاشا، لعل، لولا. والصحيح في (مع، ومن، وبله، وأيمن)، أنها ليست حروف جر، وفي (واو رُب) يترجح أنَّ (رُب) محذوفة بعدها، أما (لولا) فحرف جر إن وليها ضمير متصل موضوع لنصب أو جر كالياء والهاء والكاف، تقول: لولاك، لولاي، لولاه، قال الشاعر:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طَحَّتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ مِنْهَوَى^(١)

"قلولا، في ذلك، حرف جر عند سيبويه، والضمير مجرور بها؛ لأنَّ الياء وأخواتها لا يعرف وقوعها إلا في موضع نصب أو جر، والنصب في لولاي مُمتنع، لأنَّ الياء لا تُنصب بغير اسم إلا ومعها نون الوقاية وجوباً أو جوازاً، فيتعين كونها في موضع جر"^(٢).

وقد توافق النحاة المتأخرون واستقر الأمر عندهم في عدَّ حروف الجر أنها عشرون حرفاً كما ذكرها ابن مالك في ألفيته، ويزاد عليها (لولا) فيما خُصت به من الضمائر، وهو اختيار الباحث. ثم إنَّ حروف الجر مبنية كغيرها من الحروف ليست بحاجة إلى الإعراب؛ لأنَّ معناها في غيرها، والإعراب يوجد حيث توجد المعاني التركيبية الأساسية، كما تتسم هذه الحروف بصفات دائرة بين أصالة وزيادة ونيابة وتعلق بالحدث، وللباحث مع هذه السمات وقفات نظرية وتطبيقية على أحاديث كتاب موطأ الإمام مالك بن أنس في المبحثين التاليين.

(١) البيت للشاعر يزيد بن الحكم. ينظر: أبو علي القالي، الأمالي، اعتنى به محمد عبد الجواد، دار الكتب

المصرية، مصر، الطبعة الثالثة ١٣٤٤ هـ ١٩٢٦ م، ج ١، ص ٦٨.

(٢) المرادي، الجنى الداني، ج ٢، ص ٢٩٧.

المبحث الثاني:

حروف الجرّ: الأصالة والزيادة، دراسة نحوية على أحاديث الموطأ

بأنّ لنا مما سلف المقصود بحروف الجرّ، وأنّ عددها واحد وعشرون حرفاً على الصحيح، وأنها تُوصلُ الحدث إلى الاسم حال دخولها عليه، فهل يعني دخولها على الاسم أصالتها مطلقاً؟ وكيف تجلّت تلك الأصالة والزيادة في أحاديث كتاب الموطأ؟

إنّ وصف الحروف بالأصالة وبالزيادة ليس أمراً مُحدثاً؛ فالأئمة منذ القدم قد وصفوا الحرف بالزيادة صراحةً بقولهم (زائد)، أو بمعنى الزيادة بقولهم: (توكيد) و(لغو) و(صلة) و(حشو)؛ فإنّ سيبويه مثلاً ذكر في كتابه أنّ (الباء) و(اللام) و(من) تأتي للتوكيد أو اللغو إعراباً، ومما قال: "وقد تكون باء الإضافة بمنزلتها في التوكيد"^(١)، وكذلك أبو عبيدة معمر بن المثنى في مواضع كثيرة من كتابه (مجاز القرآن) أشار إلى ذلك، فعند قوله تعالى: {وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ} [الأعراف: ١٠٢]، قال: "(من) من حروف الزوائد"^(٢)، وهكذا الزجاج في كتابه (معاني القرآن وإعرابه) في مواضع مختلفة منه، ففي قوله تعالى: {مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ} [الأعراف: ٧٣]، قال: "وتقرأ غَيْرُهُ، فمن رفع فالمعنى ما لكم إله غيره، ودخلت (من) مؤكدة"^(٣)، وقال ابن جني: "فأما قول النحويين الباء والكاف واللام الزوائد، يعنون نحو (بزيد وكزيد ولزيد)، فإنما قالوا فيهاً إنهن زوائد؛ لما أذكره لك..^(٤)، وهكذا وصفها من جاء بعده من أئمة وعلماء النحو واللغة والتفسير حتى أصبح الأمر شبه مُجمع عليه، أما ما نُقل عن بعض الأئمة أنهم أنكروا وقوع الزيادة في القرآن إنما يعنون بذلك الزيادة التي تكون من قبيل اللغو وتقدح في الكلام وتضعف استقامته وبلاغته، فإن كانت صلةً وتوكيداً ففي القرآن والسنة وكلام العرب كثير، قال ابن يعيش: "وقد أنكر بعضهم وقوع هذه الأحرف زوائد لغير معنى، إذ ذلك يكون كالعَبَثِ، والتنزِيلِ مُنْزَهٍ عن مثل ذلك، وليس يخلو إنكارهم لذلك من أنّهم لم يجدوه في اللغة أو لما ذكروه من المعنى، فإن كان الأول، فقد جاء منه في التنزيل والشعر ما لا يُحصى.. وإن كان الثاني، فليس كما

(١) سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٢٢٥.

(٢) أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن، علق عليه محمد فؤاد، نشره محمد الخانجي، مصر، الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ، ١٩٥٤م، ص ٢٢٣.

(٣) أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، حققه عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، ج ٢، ص ٣٤٨.

(٤) عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ج ١، ص ١٣١.

ظنّوا؛ لأنّ قولنا (زائد) ليس المراد أنّه قد دخل لغير معنى ألبتة، بل يُزاد لضرب من التأكيد، والتأكيد معنى صحيح^(١).

ويرشدنا هذا الإنكار إلى أنّه ينبغي اختيار اللفظ المناسب عند مجيء الحرف زائداً في النصوص الشرعية حتى لا يُساء فهمها، قال الزركشي: "والأولى اجتناب مثل هذه العبارة في كتاب الله تعالى فإنّ مراد النحويين بالزائد من جهة الإعراب لا من جهة المعنى"^(٢)، فالتعبير عنه بالصلة أو التوكيد أسلم؛ لأنّ القرآن الكريم كتاب تام محكم لا دخل فيه ولا خلل ولا باطل في ألفاظه ومعانيه، كما قال تعالى: {كِتَابٌ أُخْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ} [هود: ١] أي: "أحكم الله آياته من الدّخل والخلل والباطل، ثم فصلها بالأمر والنهي، وذلك أنّ إحكام الشيء: إصلاحه وإتقانه، وإحكام آيات القرآن، إحكامها من خلل يكون فيها، أو باطلٍ يقدر ذو زيغ أن يطعن فيها من قبله"^(٣)، وهكذا الأمر يقال في الحديث النبوي؛ لأنّ الحديث إن ثبتت صحته فهو وحي كالقرآن، والقرآن حتّى على الأخذ به، والأخذ به أخذ بالقرآن، قال تعالى: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا} [الحشر: ٧]، وحتى لا يقال: إنّ النبي -صلى الله عليه وسلم- في كلامه لغو وزيادة، فيعارض ما عُرف به من قوة فصاحة وبلاغة وبيان.

فالزيادة في حروف الجر ثابتة لكنها ليست من قبيل العبث، بل لها فائدة في تزيين اللفظ وتأكيد المعنى، أو كليهما معاً^(٤)، وقد نقل السيوطي عن الزمخشري في كشفه القديم قوله: "وسئل بعضهم عن التأكيد بالحرف وما معناه إذ إسقاطه لا يخل بالمعنى، فقال: هذا يعرفه أهل الطبائع يجدون من زيادة الحرف معنى لا يجدونه بإسقاطه"^(٥).

ثمّ إنّ حروف الجرّ على ثلاثة أضرب من حيث الأصالة وعدمها:
أولاً- حروف جرّ زائدة: ليس لها معنى خاص في سياق الجملة، وليس لها متعلق ترتبط به، إنما جاءت لغرض التقوية والتأكيد، جارة ما بعدها لفظاً بعلامة الجر المناسبة، مع بقاء إعرابه على

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، ص ٢٣٤.

(٢) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، حققه محمد أبو الفضل، دار إحياء الكتب العربية، ودار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٧٦هـ، ١٩٥٧م، ج ٣، ص ٧٢.

(٣) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، حقق بإشراف عبد الله التركي، دار هجر، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، ج ١٢، ص ٣١٠.

(٤) ينظر: الرضي محمد بن الحسن، شرح كافية ابن الحاجب، حققه يحيى بشير، نشرته جامعة الإمام محمد بن سعود، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٦م، ج ٢، ص ١٣٧٢.

(٥) ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، حققه محمد أبو الفضل، الهيئة المصرية للكتاب، طبعة ١٣٩٤هـ، ١٩٩٧م، ج ٣، ص ٢٢٠.

وظيفته النحوية الأصلية حسب السياق، وتُقدر الحركة على المحل، والاتفاق على أنها أربعة: من، والباء، والكاف، واللام.

ثانياً- حروف جر شبيهة بالزائد: لها معنى خاص تؤديه يفهم من سياق الكلام، لكنها لا تتعلق ولا ترتبط بعاملٍ ما، فشابهت الأصلي كونها جاءت لمعنى في غيرها، وشابهت الزائد كونها لا متعلق لها، وهي كالزائدة تجر ما بعدها لفظاً ويبقى على وظيفته النحوية محلاً حسب سياقه، وهذه الحروف هي: رُبَّ، وعدا، وخلا، وحاشا، ولعل، ولولا.

ثالثاً- حروف جر أصلية: لها معنى خاص تؤديه، يفهم من سياق الكلام، ولها متعلق ترتبط به يُتم معناه، وتشمل جميع حروف الجرّ سوى الزائد وشبهه.

لنقف عند كل حرف من هذه الحروف كي نعرف حقيقته من حيث الأصالة والزيادة وشبهها مع تطبيق ذلك على أحاديث كتاب الموطأ:

• حروف الجرّ الموضوعة على حرفٍ واحدٍ:

حروف الجرّ الموضوعة على حرفٍ واحدٍ هي الباء واللام والكاف وحروف القسم:

أولاً- حرف الباء:

الباء حرف جر يأتي مكسوراً مطلقاً وحكى بعضهم أنها تفتح^(١)، وعلى الرغم من كثرة استعماله ودخوله على الظاهر والمضمر ومجيئه أصالة للإصاق ومعاني أخرى كالبديلية والتعدي والظرفية والقسم، إلا أنه يأتي زائداً في سبعة مواضع:

الأول: في الفاعل، وزيادتها فيه على "ثلاثة أضرب: لازمة، وجائزة في الاختيار، وواردة في الاضطراب"^(٢)، فمن الأول: في التعجب كقولك: (أحسنَ بزيد). على رأي الجمهور أن الأصل أحسنَ زيد، أما على اعتباره فعل أمر فللتعدي، واعتراض المالقي على الزيادة فقال: "ولا يصح أن تكون هذه الباء زائدة؛ لئلا يفسد معناها ويخرج الكلام عن التعجب، وإن كان ما بعدها في موضع فاعل عند قوم، وفي موضع مفعول عند آخرين"^(٣).

ومن الثاني في فاعل (كفى) غير المتعدي الذي بمعنى (اكتفى)، ومنه: {وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا} [النساء: ٦]، وهذا في الغالب، وإلا قد يأتي فاعلها دون الباء، أما إن كان بمعنى (أجزأ) و(أغنى) أو (وقى) فلا تزداد، كقوله تعالى: {وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ} [الأحزاب: ٢٥].

ومن الثالث زيادتها ضرورة كقول الشاعر:

(١) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ٤١٦.

(٢) المرادي، الجنى الداني، ج ١، ص ١٦١.

(٣) المالقي، رصف المباني، ص ٢٢٢.

ألم يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بما لاقت لبونُ بني زياد^(١)
 الثاني: في المفعول، وهو كثير، من ذلك قوله تعالى: {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى
 التَّهْلُكَةِ} [البقرة: ١٩٥]، وقوله: {وَهَزَى إِلَيْكَ بِجُذْعِ النَّخْلَةِ} [مريم: ٢٥]، قال ابن مالك: "وكثرَ زيادتها
 مع مفعول (عَرَفَ) وشبهه، وَقَلَّتْ زيادتها في مفعولٍ ذي مفعولين"^(٢).

الثالث: في المبتدأ، كقولك: (بحسبك مالك)، و(خرجتُ فإذا بمالك). قال ابن يعيش: "ولا
 يُعْلَمُ مبتدأ دخل عليه حرفُ جرٍّ في الإيجاب غيرُ هذا الحرف"^(٣)، ومنه قول الشاعر:
 بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرٌّ^(٤)

فيما يرى ابنُ مالك أنَّ الأجودَ أن يكونَ (حسبك) خبراً مقدماً حال كون المتأخر معرفة،
 قال: "وأما جره بالباء فنحو (بحسبِ الذكيِّ فائدة) و(بحسبك حديث)، هذا إذا كان المتأخر نكرةً،
 فلو كان معرفة فالأجودُ أن يكونَ مبتدأً، و(بحسبك) خبراً مقدماً؛ لأنَّ (حسباً) من الأسماء التي لا
 تعرفها الإضافة"^(٥).

وَجُعِلَتِ الْبَاءُ زَائِدَةً فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {بِأَيِّكُمْ الْمُفْتُونُ} [القلم: ٦]، واعتُرض عليه في عدم جوازه؛
 لأنَّ الباءَ مع اسمها خبرٌ مقدم، و(المفتون) مبتدأ مؤخر^(٦)، والباءُ في (كيف بك) و(كيف بنا) زعم
 بعض المتأخرين زيادتها؛ لأنَّ الأصل (كيف أنت) و(كيف نحن)^(٧)، والصحيح عدمُ زيادتها؛ لأنه
 لا يحسنُ السكوتُ إن قلتَ: (كيف بك)، و(كيف بنا)^(٨)؛ فالكلام يفترق إلى ما يُفسرُ المراد منه.
 الرابع: زيادتها في الخبر، فإنها تزداد قياساً في خبر (ليس)، كقوله تعالى: {أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ
 عَبْدَهُ} [الزمر: ٣٦]، وفي خبر (ما) كقوله تعالى: {وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ} [الأنعام: ١٣٢]، وخبر
 (لا) كقول الشاعر:

(١) البيت للشاعر قيس بن زهير. ينظر: الحسن بن رشيق، العمدة في محاسن الشعر، حققه محي الدين عبد الحميد،
 دار الجيل، بيروت، الطبعة الخامسة ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م، ج ٢، ص ٢٧٥.

(٢) محمد بن عبد الله بن مالك، شرح التسهيل، حققه عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي، هجر للطباعة والنشر،
 الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ، ١٩٩٠ م، ج ٣، ص ١٥٤.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، ص ٤٣.

(٤) البيت للأشعر الرقبان. ينظر: اميل بديع، المعجم المفصل في شواهد العربية، دار الكتب العلمية، بيروت،
 ١٤١٧ هـ، ١٩٩٦ م، ج ٣، ص ٢٩.

(٥) ابن مالك، شرح الكافية، حققه عبد المنعم أحمد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ
 ١٩٨٢ م، ج ١، ص ٣٣٧.

(٦) ينظر: أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، ج ١١، ص ٢٠٤.

(٧) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ج ١، ص ١٧٠.

(٨) ينظر: فاضل السامرائي، معاني النحو، دار الفكر، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ، ٢٠٠٠ م، ج ٣، ص ٣٠.

وَكُنْ لِي شَفِيعاً، يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمَغْنٍ فَتِيلاً، عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ^(١)
وكذا في خبر (كان) المنفي، كقول الشاعر:
وإن مُدَّتْ الأيدي إلى الزادِ لم أكنُ بأعجلِهِم، إذ أجشعُ القومِ أعجلُ^(٢)
وأجاز الأخفش^(٣) زيادتها في الخبر الموجب، مستشهداً بقوله تعالى: {جزاء سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا} [يونس: ٢٧]، لكنه خلاف ما عليه الجمهور بعدم صحة مجيء الباء زائدة في الخبر الموجب،
وأنَّ الجار والمجرور خبر، والباء متعلقة بـ(استقر)^(٤).
وتزاد في خبر المبتدأ بعد (هل)، كقول الشاعر:
يَقُولُ إِذَا أَقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَدَيْنِ بِدَائِمٍ^(٥)
الخامس: زيادتها في الحال المنفي عاملها، واستشهد لذلك بقول الشاعر:
فما رجعت، بخائبة، ركابُ حَكِيمُ بَنُ الْمَسِيبِ مِنْتَهَاها^(٦)
السادس: زيادتها في تأكيد النفس والعين^(٧)، تقول: جاء زيد بنفسه، وبعينه، والأصل: جاء زيد نفسه وعينه.
وذكر ابنُ جني موضعاً سابغاً ووصفه بالغرابة^(٨)، وهو أن تزاد في المجرور نفسه، ومنه:
فَأَصْبَحَنْ لَا يَسْأَلُنَهُ عَنْ بَمَا بِهِ أَصْعَدَ فِي غُلُوِّ الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا^(٩)

-
- (١) يُنسب البيت للصحابي الجليل سواد بن قارب السدوسي -رضي الله عنه-. ينظر: أحمد بن عبد الوهاب النويري، نهاية الأرب، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، ج ١٨، ص ١٤٥.
(٢) البيت للشاعر الجاهلي الشنفرى. ينظر: عبد الرحمن عوف كوني، جوب جوف الفرى بشرح لامية الشنفرى، دار الميراث النبوي، الجزائر، الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ، ٢٠١٥م، ص ٤٥.
(٣) ينظر: الأخفش الأوسط، معاني القرآن، تحقيق هدى محمود، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ١٩٩٠م، ج ١، ص ٣٧٢.
(٤) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ج ١، ص ١٧٣. وينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، حققه عبد اللطيف الخطيب، السلسلة التراثية (٢١)، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، ج ٢، ص ١٧٢.
(٥) البيت للفرزدق، ينظر: أبو عبيدة معمر بن المثنى، شرح نقائض جرير والفرزدق، تحقيق محمد إبراهيم ووليد خالص، المجمع الثقافي، أبوظبي، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م، ج ٣، ص ٣٧٥.
(٦) البيت للقحيف العقيلي، ينظر: إميل بديع، المعجم المفصل، ج ٨، ص ٢٨٢.
(٧) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ج ١، ص ١٧٣. وابن هشام، مغني اللبيب، ج ٢، ص ١٧٧. والسيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ١٦٤.
(٨) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ١٤٧.
(٩) البيت للأسود بن يعفر. ينظر: إميل بديع، المعجم المفصل، ج ١، ص ١٣٦.

أي فأصبح لا يسألنه عما به، والباء قبل (ما) زائدة.
مما سبق اتضح أن الباء حرف جر يرد أصلياً وزائداً، وأن الأصلية فيه أصلٌ أما الزيادة ففي
المواضع السبعة السابق ذكرها.

• الجانب التطبيقي:

- لأصالة الباء وزيادتها حضورٌ كبيرٌ في أحاديث كتاب الموطأ، فقد ساهمت في تكوين جملها
وتوجيه معانيها واستنباط أحكامها، فمن شواهدا في الموطأ كحرف جرٍ أصلي:
١. جاءت أصلية في لفظ (به) من حديث رقم (٢٦): «إِنَّ هَذَا وَاِدٍ بِهِ شَيْطَانٌ»، الباء حرف جرٍ
أصلي داخل على ضمير الهاء مبني على الكسر في محل جر اسم مجرور.
 ٢. ودخلت أصلية على الضمير (هَنْ) لجمع الغائبات في حديث (٨٨٠): «أَلْبِرَ تَقُولُونَ بِهِ؟».
 ٣. ودخلت على ضمير المُخاطَب (الكاف) في حديث (٦٤): «وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ».
 ٤. وجرت الاسم المثنى (نَفْسَيْنِ)، (عَيْنَيْنِ)، (تَلْثَيْنِ) في حديث (٢٧): «فَأَذِنَ لَهَا بِنَفْسَيْنِ»،
وحديث (٦٧): «نَظَرَ إِلَيْهَا بِعَيْنَيْهِ مَعَ الْمَاءِ»، وحديث (٢٢١٩): «أَفَأَتَصَدَّقُ بِتَلْثِي مَالِي؟»، وكلها
أسماء لمثنى مجرورة بالباء الأصلية وعلامة جرّها الباء.
 ٦. وجرت الباء الأصلية الأسماء المفردة (اليمين) و(الشمال) في حديث (٢٦٦٠): «إِذَا انْتَعَلَ
أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمِينِ، وَإِذَا نَزَعَ فَلْيَبْدَأْ بِالشَّمَالِ».
 ٧. وجرت الأسماء المبهمة المبنية كاسم الإشارة (هَذَا) في حديث (٥١٠): «مَا عَلِمْتُكَ بِهَذَا الرَّجُلِ؟»،
الباء حرف جرٍ أصلي، و(هَذَا) اسم إشارة مبني على السكون في محل جر اسم مجرور.
 ٨. وجرت الجموع كالجمع المختوم بألف وتاء (كلمات) في حديث (٢٧٣٨): «أَعُوذُ بِوَجْهِ اللَّهِ
الْكَرِيمِ، وَبِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ»، وجمع التفسير (أستار) في حديث (١٢٧١): «ابْنُ خَطْلٍ مُتَعَلِّقٌ
بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ» و(آبائكم) في حديث (١٣٨٢): «إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ...».
 ١٠. كما جرت ملحقات الجمع السالم ك(خمسین) و(أهلین) في حديث (٢٥٧٤): «فَتَبْرُكُكُمْ يَهُودُ
بِخَمْسِينَ يَمِيناً»، وحديث (٢٥٩٦): «فِيَأْتِي قَوْمٌ يَبْسُونَ، فَيَتَحْمِلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ».
 ١١. وجاءت الباء أصلية في ثمانية مواضع من حديث واحد، فجرت أسماء مختلفة أربعة منها
مفردة (التمر)، و(مثل)، و(الجمع)، و(صاع)، واثنين مثنى (الصاعين)، واثنين جمع تكسير
(الدراهم)، وهو ما يدل على قوة حضورها في النص النبوي وأهميتها في تكوينه، وذلك في
حديث (١٨٢٤): «التَّمْرُ بِالتَّمْرِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ عَامِلَكَ عَلَى خَيْرٍ يَأْخُذُ الصَّاعَ بِالصَّاعِينَ
.. فَقَالَ: أَتَأْخُذُ الصَّاعَ بِالصَّاعِينَ؟ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا يَبِيعُونَنِي الْجَنِيبَ بِالْجَمْعِ صَاعًا بِصَاعٍ؟
فَقَالَ لَهُ: بَعِ الْجَمْعَ بِالدَّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتَغِ بِالدَّرَاهِمِ جَنِيبًا».
- فالباء بأصالتها تنقلت في أبواب إعرابية مختلفة من خلال هذه الشواهد النبوية من أحاديث
الموطأ، وهذا شيء يسير من شواهد كثيرة لجانب الأصالة.

أما عن جانب الزيادة فلها شواهد في مواضع متفرقة، كثُرَتْ مع المفعول به والخبر، وهو ما قرره النحاة في زيادتها.

فمن زيادتها تأكيداً في المفعول:

١. زيادتها في حديث (٢٥) أَنَّ بِلَالاً قَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخَذَ بِنَفْسِي الَّذِي أَخَذَ بِنَفْسِكَ»، الباء زائدة في الموضعين؛ لأنَّ الفعلَ (أخذ) يتعدى بنفسه وهو غني عنها، فيستقيم اللفظ والمعنى بقولك (أخذ نَفْسِي الَّذِي أَخَذَ نَفْسَكَ)، و(نفس) اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه مفعول به للفعل (أخذ)، والياء ضمير متصل في محل جرٍ مضاف إليه والكاف مثلها.

٢. وزيدت في المفعول (أم القرآن) من حديث (٢٢٤): «مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يقرأَ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ»، حرفُ الباء (بأَم) زائدٌ للتأكيد، ولفظ (أَم) جَرَّ به لفظاً ونصب محلاً على أنه مفعول به للفعل (يقرأ)، والفعل (يقرأ) يتعدى بنفسه هنا.

٣. وزيدت تأكيداً في مفعول (ختر) في حديث (١٣٢٣): «وَلَا خَتَرَ قَوْمَ بِالْعَهْدِ إِلَّا سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْعَدُوَّ»^(١)، أي: وَلَا خَتَرَ قَوْمَ الْعَهْدِ.

٤. ومنها الباء الداخلة على لفظ (بخير) في حديث (٢٧٣٨): «إِلَّا طَارِقاً يَطْرُقُ بِخَيْرٍ»، إذ الفعل (طَرَقَ) يتعدى بنفسه، وزيدت الباء تأكيداً في المفعول، أي: يَطْرُقُ خَيْراً، (يَطْرُقُ) فعل مضارع مرفوع، والباء حرف جر زائد للتأكيد و(خير) اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه مفعول به للفعل (يَطْرُقُ).

ومن زيادتها تأكيداً في الأخبار:

١. زيادتها في خبر (ليس)، وذلك كثير، كالتي في حديث (٤٦): «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ»، أي ليست نجساً، الباء حرف جر زائد، و(نجس) اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر (ليس)، وحديث (١٥٧): «إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ» أي: ليست الحيضة، وحديث (٣٤٩): «أَلَسْتُ بِرَجُلٍ مُسْلِمٍ؟» أي أَلَسْتُ رَجُلًا مُسْلِمًا؟

٢. زيادتها في خبر (كان) المحذوفة مع اسمها، جاء ذلك في حديث (١٥٧٠): «أَوَلَمْ وَلَوْ بِشَاةٍ»، أي: وَلَوْ كَانَتْ الْوَلِيمَةُ شَاةً، الباء زائدة، و(شاة) خبر كان المحذوفة مع اسمها، وكذا التي في حديث (٢٦٧٣): «رُدُّوا الْمَسْكِينِ، وَلَوْ بِظُلْفٍ مُحْرَقٍ»، أي: لو كان الرُّدُّ ظُلْفًا مُحْرَقًا.

٣. زيادتها في خبر (ما) المشبهة بـ(ليس): جاء ذلك من كلام الصحابي الجليل أسيد بن الحضير -رضي الله عنه- في قصة نزول آية التيمم (١٣٤): «مَا هِيَ بِأَوَّلِ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ»، أي

(١) الحديث من بلاغات الموطأ، وقد جاء من طريق أخرى عند الطبراني بسند حسن. ينظر: المعجم الكبير للطبراني، حققه حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ودار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى، والثانية، ١٤١٥هـ، حديث رقم (١٠٩٩٢).

ما هي أولُ بركتكم، ف(ما) المشبهة بـ(ليس)، و(هي) ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع اسمها، والباء زائدة، و(أول) اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر (ما). ولزيادتها في التوكيد المعنوي شاهد واحد في حديث (١٩٧٩): «أيما رجل باع متاعاً، فأفلس الذي ابتاعه منه، ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئاً، فوجده بعينه، فهو أحقُّ به...»، لفظ (عينه) توكيدٌ لضمير الهاء العائد على المتاع، دخلت عليه الباء لمزيد تأكيد له، وجزّته لفظاً وبقي على إعرابه محلاً كتوكيد منصوب.

ثانياً- حرف اللام:

أصلها "أن تكون مفتوحة مع المُظهر؛ لأنها حرفٌ يضطرُّ المتكلمُ إلى تحريكه، إذ لا يمكن الابتداءُ به ساكناً، فحُرِّك بالفتح؛ لأنه أخفُّ الحركات، وبه يحصلُ الغرض، ولم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل منه، وإنما كُسِرَت مع الظاهر؛ للفرق بينها وبين لام الابتداء، ألا تراك تقول: (إنَّ هذا لَزَيْدٌ) إذا أردت أنه هو، و(إنَّ هذا لَزَيْدٌ) إذا أردت أنه يملكه"^(١)، فالأشهر كسرُها مع الظاهر إلا المستغاث، وفتحها مع الضمير، وقد تُفتح على بعض لغات العرب مع الظاهر وتكسر مع الضمير^(٢) وهو قليل، واللاماتُ أنواع كثيرة عدّها أبو القاسم الزجاجي إحدى وثلاثين نوعاً^(٣)، وهي حرف ابتداء وجزم، وحرف نصبٍ عند الكوفيين، وحرف جرٍّ أصلي يؤدي وظائف تُسهم في إرساء معالم الكلام وإيضاح دلالات ومقاصد المتكلم بين اختصاصٍ وتعليلٍ ونيابةٍ وتبليغٍ وتبيينٍ ونحوها مما سيذكر في بابه، وترد حرف جرٍّ زائد يفيد التأكيد، قال ابن مالك: "ومن لامات الجرِّ الزائدة، ولا تُزاد إلا مع مفعولٍ به، بشرط أن يكونَ عامله متعدياً إلى واحد، فإن كانت زيادتها لتقوية عاملٍ ضعيفٍ بالتأخر نحو {إِنَّ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ}، أو بكونه فرعاً في العمل، نحو {إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ}، جازَ القياسُ على ما سُمِعَ منها، وإن كانت بخلاف ذلك قُصِرَت على السماع نحو (زَيْدٌ لكم)"^(٤)، وعليه فزيادة اللام في الجرِّ على ضربين:

الأول: زيادة مطردة قابلة للقياس، تكونُ في المفعول به بشرط أن يكون عامله متعدياً إلى واحد، وأن تكون زيادتها لتقوية عاملٍ ضَعُفَ بالتأخر، كقول الله تعالى: {إِنَّ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ} [يوسف: ٤٣]، قال أبو حيان: "واللام في (الرؤيا) مقويةٌ لوصولِ الفعل إلى مفعوله إذا تقدم عليه، فلو تأخر لم يحسن ذلك، بخلاف اسم الفاعل فإنه لضعفه قد تقوى بها، فتقول: زيدٌ ضاربٌ

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، ص ٤٨.

(٢) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ٤٥٦.

(٣) ينظر: الزجاجي، اللامات، حققه مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م، ص ٣١.

(٤) محمد بن عبد الله بن مالك، شرح التسهيل، ج ٣، ص ١٤٨.

لعمرو فصيحاً^(١)، أو لكونه فرعاً في العمل كالمصدر واسم الفاعل والصفة المشبهة وصيغ المبالغة، كقوله تعالى: {سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ} [المائدة: ٤١]، أي: سماعون الكذب، "وليست اللام المقوية زائدة محضة لما تُخِيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة اللازم، ولا معدية محضة لأطراد صحة إسقاطها، بل هي بينهما، فلها منزلة بين منزلتين، وهو مشكل، فإن الزائدة المحضة لا تتعلق بشيء، وغير الزائدة تتعلق بالعامل الذي قوته عند الموضح، فتكون متعلقة غير متعلقة في آن واحد، وهو ممتنع لأدائه إلى الجمع بين متنافيين"^(٢)، فالأولى أن تنفي التقوية وأن تبقى على أصلاتها ولا نعتبرها من قبيل الزائد، وهي في هذه المواضع لها تعلق بالعامل، فيترجح قول من قال من النحاة: إنها هنا لا تُعد زائدة، بل باقية على أصلاتها^(٣).

الثاني: زيادة غير مطردة، ولها حالات:

١. أن ترد معترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله من غير قياس، كقول الشاعر:
وملكت ما بين العراق، ويثرب ملكاً، أجاز لمسلم، ومعاهد^(٤)
٢. أن ترد مقحمة بين المتضايين تقوية للاختصاص^(٥)، كقولك: لا أخا لزيد، وقول الشاعر:
يا بؤس للحرب التي وضعت أراهم فاستراحوا^(٦)
٣. أن تُراد في المستغاث، كقولك: (يا لزيد). وهذه عند المبرد وابن خروف، وليست بزائدة عند غيرهما، قال المرادي: "قيل: هي زائدة، فلا تتعلق بشيء، وقيل: ليست بزائدة فتعلق؛ وعلى هذا ففيم تتعلق به قولان: أحدهما أنه الفعل المحذوف، وهو اختيار ابن عصفور، والثاني أنه حرف النداء، وإليه ذهب ابن جني، وذهب الكوفيون إلى أن هذه اللام بقية (آل)، والأصل في يا لزيد: يا آل زيد، و(زيد) مخفوض بالإضافة"^(٧).

(١) أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، حققه عبد الله التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ، ٢٠١٥م، ج ١٦، ص ١٣٣-١٣٤.

(٢) خالد الأزهرى، شرح التصريح، ج ١، ص ٦٤٤.

(٣) ينظر: محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٢، ص ٣٢١.

(٤) البيت لابن ميادة. ينظر: إميل بديع، المعجم المفصل في شواهد العربية، ج ٢، ص ٤٤٧.

(٥) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ج ١، ص ٢٣٨.

(٦) البيت لسعد بن مالك. ينظر: ابن رشيق، العمدة، ج ١، ص ٨٧.

(٧) المرادي، الجنى الداني، ج ١، ص ٢٣٤.

٤. ذهب المبرد^(١) والأخفش^(٢) إلى زيادتها في نحو قوله تعالى: {زِدْ لَكُمْ} [النمل: ٧٢]، فخصّها قومٌ بالسماح^(٣)، وردها آخرون بالتضمن، قال ابن هشام: "وليس منه {زِدْ لَكُمْ} خلافاً للمبرد ومن وافقه، بل ضَمَنَ (زِدْ) معنى (اقترب)، فهو مثل {اقترب للناسِ حسابُهُمْ}"^(٤)، ويرجّح ما ذهب إليه المبرد والأخفش ما عليه جمهور المفسرين^(٥) في زيادتها، وأنّ المعنى: ردفكم.

• الجانب التطبيقي:

- حصلت اللام على حضورٍ لافت في أحاديث الموطأ كحرف جرٍ أصلي له معناه الذي خُصَّ به، وكحرف جرٍ زائد مفيدٍ للتوكيد ومقاصد بلاغية أخرى، فمن أمثلتها كحرف جرٍ أصلي:
١. دخولها جارة لضمير المتكلم، كالضمير (نا) في حديث (٢٥): «اكلاً لنا الصُّبح»، اللام حرف جرٍ أصلي متعلق بالفعل (اكلاً)، و(نا) ضمير متصل مبني على السكون في محل جرٍ اسمٍ مجرورٍ باللام، وكذا ياء المتكلم في لفظ (لي) من حديث (١٤٦): «ما يحلُّ لي من امرأتي...».
 ٢. كما جرت ضمير الغائب كالهاء في حديث (١٧٧): «إذا نُودي للصلاة أدبر الشيطان له ضراط»، و(هم) في لفظ (لهم) من حديث (٢٥٩٠): «اللهمَّ بارِكْ لهم في مكيالهم».
 ٣. وجرت الاسم المفرد في عشرات المواضع كالتّي في حديث (٥٠٧): «لا يخسفان لموتٍ أحد ولا لحياتِهِ»، اللام حرف جرٍ أصلي، و(موت) و(حياتِهِ) اسمان مجروران باللام.
 ٤. وجرت الجموع كجمع التكسير (أصحاب) في حديث (٢٢١٩): «اللهم امضِ لأصحابي هجرتهم».

- أما عن مجيئها زائدةً في أحاديث الموطأ، فقد جاءت اللام زائدة تأكيداً من جهاتٍ مختلفة:
- أ. من جهة تقوية العامل -على رأي القائلين بزيادتها في هذا الموطن- وهو كثير، منها:
 ١. حديث (٩٨٧): «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما»، مجيء العامل (كفارة) غير فعل جعل اللام زائدة تأكيداً، أي: كفارة ما بينهما، و(ما) اسم موصول مبني على السكون جرّ باللام لفظاً ونصب محلاً كمفعول به لـ(كفارة).
 ٢. حديث (٢٦٣٣): «أيها الناس، إنه لا مانع لما أعطى الله، ولا معطي لما منع»، العاملان (مانع) و(مُعْطِي) اسما فاعل، وعليه فاللام زائدة بعدهما تأكيداً.

(١) ينظر: المبرد محمد بن يزيد، المقتضب، حققه محمد عبد الخالق، دار عالم الكتب، بيروت، ج ٢، ص ٣٧.

(٢) الأخفش، معاني القرآن، ج ٢، ص ٤٦٧.

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٣، ص ١٤٨.

(٤) ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٣، ص ١٨٤.

(٥) منهم: الطبري، وكذا أبو محمد الحسين البغوي، معالم التنزيل، حققه عبدالله النمر وآخرون، دار طيبة، السعودية، الطبعة الرابعة ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م. والزمخشري، وأبو حيان، عند تفسير الآية (٧٢) من سورة النمل.

٣. حديث (٢٨١٢): «إنما قلبي لمائة امرأة كقلبي لامرأة واحدة»، عامل اللام في الموضعين

(قلبي) وهو مصدر (قال)، ولأجله كانت اللام زائدة تأكيداً.

٤. حديث (٧٩٣): «والله إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله»، عامل اللام في لفظ الجلالة (الله)

اسم التفضيل (أخشاكم)، لذا اعتبرت زائدة تقوية وتأكيذاً.

ب. من جهة زيادتها في المفعول كون عاملها متأخراً متعدداً لواحد:

١. حديث (١٢٦٧): «لربنا حامدون» اللام زائدة تأكيداً؛ لأنَّ العامل اسم الفاعل (حامدون)

متأخر، أي (حامدون ربنا)، و(ربنا) اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه مفعول لاسم

الفاعل (حامدون)، و(نا) ضمير متصل في محل جر مضاف إليه.

٢. حديث (١٢٦٩): «وما ذاك إلا لما رأى من تنزل الرحمة»، تقدم الجار والمجرور (لما) على

الفعل المتعدي (رأى) فأصبحت اللام زائدة، وهو أشبه بقوله تعالى: {إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا

تَعْبُرُونَ} [يوسف: ٤٣]، ومثله في حديث (٣٧) من قول عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-

عن الصلاة: «ومن ضيَّعها فهو لما سواها أضيَّع» أي أضيع ما سواها، فاللام زائدة للتوكيد

كونها تقدمت مع مجرورها على عاملها اسم التفضيل (أضيَّع).

ثالثاً- حرف الكاف:

اتفق النحاة أنَّ الكاف تأتي اسماً كضمير خطاب، نحو (ضربتكَ) وما تفرَّع عنها، واتفقوا

كذلك على مجيئها حرف جر أصلي وزائد دال على تشبيه، كقولك: مالك كالنَّجم، وكتاب الموطأ

كمثل البحر، ولا خلاف بينهم إلا ما ذكر شدوذاً عن أبي جعفر بن مضاء^(١) أنها اسم أبدأ^(٢)، ثم

اختلفوا هل تقع الكاف الجارة اسماً أم لا؟

ذهب سيبويه إلى أنها حرف للتشبيه ولا تكون اسماً إلا ضرورة، وذهب الأخفش وأبو علي الفارسي

وكثير من النحويين إلى وقوعها اسماً وحرفاً اختياراً^(٣).

(١) أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد اللخمي المعروف بقاضي الجماعة، محدث لغوي مقرئ، له آراء

في العربية وشدوذ عما هو مألوف، له كتاب (المشرق) في النحو، توفي سنة (٥٩٢هـ). ينظر: الفيروزآبادي،

البلغة، (ص ٧٤). وينظر: بغية الوعاة، جلال الدين السيوطي، حققه محمد أبو الفضل، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ،

١٩٦٤م، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي، ج ١، ص ٣٢٣.

(٢) ينظر: المرادي، الجنى الدني، ج ١، ص ٢٠٣.

(٣) ينظر: الرضي، شرح الكافية، ج ٢، ص ١٢٢١-١٢٢٢. والمرادي، الجنى الدني، ج ١١، ص ٢٠٣.

والكاف ترادف (مثل) حال اسميتها، وهو الأقرب لثبوت الشواهد على ذلك، ولا تجر الكاف إلا الاسم الظاهر، أما جرّها للضمير فهو إما لضرورة الشعر كما نصّ عليه سيبويه^(١) أو شاذ كما ذكر الرضي^(٢)، ومنه قول الشاعر:

خَلَّى الذَّنَابَاتِ شَمَالاً كَتَبَا وَأَمَّ أَوْعَالَ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا^(٣)

وذكر أبو البقاء العكبري علتين لعدم دخول الكاف على الضمير، قال: "وإنما لم تدخل (الكاف) في الاختيار على مضمّر لتردّها بين الاسم والحرف، وذلك اشتراك فيها، والاشتراك فرع، والضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها، ولا أصل لها، ولهذا العلّة لم تدخل (حتّى) على المضمّر، وقيل لما لم تكسر (الكاف) لم تدخل على المضمّر؛ لأنّ من المضمّرات ما يُوجب كسر ما قبله وهو ياء المتكلم فالحق باقيها به"^(٤)، وسبب ثالث ذكره الرضي وهو أنه لو صح دخول الكاف على الضمير "لأدى إلى اجتماع الكافين إذا شبهت بالمخاطب، فطرد المنع في الكل"^(٥).

أما عن زيادتها فتزاد الكاف صلةً وتأكيداً كحال دخولها على (مثل) في قوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} [الشورى: ١١]، ولا يصح أن تُجعل لغير التأكيد؛ لأنّ المعنى لن يصحّ إلا بكونها زائدة، فلو قلنا بأصالتها كان المعنى (ليس مثل مثله شيء) وهذا باطل، لا يليق في حقّ الله تعالى أن يكون له من يماثلّه، كما أنّ زيادتها للتأكيد يُعطي اللفظ والمعنى عناية وتقوية أكثر. وقيل: إنّ الزائد في الآية هو الاسم (مثل) كقوله تعالى: {فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ} [البقرة: ١٣٧]، وهو مردود؛ لأنّ الأسماء لا تزداد إنما تزداد الحروف^(٦)، وإن قيل بزيادتها فالأولوية في الزيادة للحرف لا الاسم.

وجُعِل من الزائد: الكاف في لفظ (كذا)، و(ذا) اسم إشارة، ففي القاموس: "كذا: كناية عن الشيء، والكاف حرف التشبيه، وذا للإشارة"^(٧) فركبتا كناية عن العدد، ومنه قولهم: (له عليّ كذا وكذا درهماً)^(٨).

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣٨٤.

(٢) ينظر: الرضي، شرح الكافية، ج ٢، ص ١٢٢٤-١٢٢٥.

(٣) البيت للعجاج عبد الله بن ربيعة. ينظر: ديوانه - رواية الأصمعي، حققه عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، طبعة ١٩٧١م، ج ٢، ص ٢٦٩.

(٤) أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ١، ص ٣٦٣.

(٥) الرضي، شرح الكافية، ج ٢، ص ١٢٢٤.

(٦) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٣١٠.

(٧) الفيروزآبادي محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، أشرف على تحقيقه محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م، ص ١٣٢٨.

(٨) ينظر: المالقي، رصف المباني، ص ٢٨٠.

ومن الزائدة كذلك: الكاف في (كأَيْن) في نحو قوله تعالى: {وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيِّ قَاتَلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ} [آل عمران: ١٤٦]، وهي مركبة من كاف التشبيه و(أي) الاستفهامية، فجعلت لفظاً واحداً بمنزلة (كم)^(١)، قال القرطبي: "و(كأَيْن) بمعنى (كم)، قال الخليل وسيبويه: هي (أي) دخلت عليها كاف التشبيه، وبُنيت معها، فصار في الكلام معنى (وكم)، وصوّرت في المصحف نوناً؛ لأنها كلمة نُقلت عن أصلها فغُيِّرَ لفظها لتغيّر معناها، ثم كُثِرَ استعمالها فتَلَعَبت بها العرب وتصرفت فيها بالقلب والحذف"^(٢).

ومما يتعلق بالكاف أيضاً أنَّ (ما) قد تكفّها عن العمل مع بقاء معناها، كقوله تعالى: {قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ} [الأعراف: ١٣٨]، "والغرض من زيادة (ما) هذه أنَّ تُهيء الحرف للدخول على ما لم يكن يدخل عليه، فيدخل على الأفعال وعلى الجُمْلِ الإسمية، فهي توسّع دائرة استعمال الحرف، بعد أن كان منحصراً في دائرة معينة"^(٣)، وكفّها عن العمل إنما هو في الغالب وليس دائماً.

• الجانب التطبيقي:

جاءت الكاف أصلية وزائدة في أحاديث كتاب الموطأ بعدد لا بأس به، فمن مجيئها أصلية:

١. حديث (٢٦٧): «غُسِلَ يوم الجمعة واجب على كل محتلم، كغسل الجنابة»، الكاف حرف جرٍّ أصلي دخل على المصدر (غُسِلَ) وهو اسم مجرور بها، ولا يستقيم أن تكون زائدة إذ لا يمكن الاستغناء عنها.

وهل يصح أن تُجعل اسماً في الحديث؟ عند النظر في معنى السياق يظهر أنَّ الأولوية جعلها حرفاً؛ لأنها لو جعلت اسماً لفُهم أنَّ غسل الجمعة مثل غسل الجنابة بتمامه، ولا شك أنَّ بين الغسلين فرقاً، وقتاً وحكماً.

٢. وحديث (٩٨٨): «اعتَمِرِي في رمضان فإنَّ عمرة فيه كحجة»، الكاف حرف جرٍّ أصلي دخلت على اسم مفرد (حجة) فجرته، وإن قلنا بزيادتها فسَدَ المعنى وكانت العمرة حجاً، وإن قلنا باسميتها احتملت معنى أنَّ العمرة مثل الحج، وليست كذلك.

٣. وحديث (٢٧٣٠): «أنا وكافل اليتيم له أو لغيره في الجنة كهاتين»^(٤)، الكاف حرف جرٍّ أصلي دخلت على اسم مثني فجرّته وعلامة جره الياء، ولا يصح أن تكون زائدة؛ لأنَّ السياق

(١) ينظر: المصدر السابق، ص ٢٨١.

(٢) القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، حقق بإشراف عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣ م، ج ٥، ص ٣٤٩.

(٣) فاضل السامرائي، معاني النحو، ج ٣، ص ٩٧.

(٤) الحديث من بلاغات الموطأ المنقطعة، وقد روي موصولاً في البخاري، رقم (٥٣٠٤).

لا يستغني عنها، كما لا يصح جعلها اسماً بمعنى مثل؛ لأنَّ المقصود التشبيه بالقرب لا المثلية الذاتية.

٤. وحديث (٢٥٩٣): «إنما المدينةُ كالكيرِ تنفي خَبَثَها، ويُصْعُ طيْبُها»، أيضاً الكاف حرف جر أصلي داخل على اسم عَلَم جامد، ولا يقال زائدة حتى لا يصبح (الكير) وصفاً أو بدلاً عن (المدينة) فيقبح المعنى.

٥. وحديث (٢٨١٢): «إني لا أصفُحُ النساء، إنما قولي لمائةِ امرأةٍ كقولي لامرأةٍ واحدةٍ، أو مثل قولي لامرأةٍ واحدةٍ»، الكاف حرف جر أصلي، ويجوز أن تكون اسماً بدليل مجيئها في اللفظ الآخر (أو مثل قولي)، فقوله لجماعة النساء كقوله للمرأة الواحدة، فكلهن يلزمهنَّ امتثال البيعة الواحدة منهنَّ والجماعة سواء.

ولزيادة الكاف رُصدت عدة مواضع في أحاديث كتاب الموطأ، وغالبها دخلت على لفظ (مثل)، وهي: الكاف في (كمثل) من حديث (٤٨٢): «إنما مثلُ الصلاةِ كمثْلُ نهرٍ غَمَرٍ عَذْبٍ بِيَابِ أَحَدِكُمْ...»، وكذا في حديث (٥٤١): «إنما مثلُ صاحبِ القرآن، كمثْلُ صاحبِ الإبلِ الْمُعَقَّلَةِ»، وكذا في حديث (١٢٨٣): «مثلُ المجاهدِ في سبيلِ الله، كمثْلُ الصائمِ القائمِ»، في المواضع الثلاثة الكاف زائدة، و(مثل): اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه خبر، وإن قيل بأصلاتها يضعفُ المعنى وتبعدُ المثلية والفائدة، فمثلاً إن قلنا: (مثل الصلاة مثل مثل نهر غمر) ما الداعي الذي جعلنا نشبه الصلاة بمثل المثل، إذا كان المثل الأصلي موجوداً؟! لا معنى لذلك ولا يزيد اللفظ والمعنى إلا ضعفاً وركّةً، فتلزم زيادة الكاف لحفظ المعنى من اللغو.

ومن الكاف الزائدة كذلك التي في لفظ (كأحسن) من حديث (٢٦٦٦): «أراني الليلة عند الكعبة، فرأيت رجلاً آدم، كأحسن ما أنت راء من آدم الرجال، له لمة، كأحسن ما أنت راء من اللمم»، في كلا الموضعين بمعنى مثل، و(أحسن) مضاف إليها.

وقد كُفَّت الكاف عن العمل بـ (ما) في حديث (٣٦٠): «فأشارَ إليه رسولُ الله أن كما أنت»، وهو أشبه بما مثَّل له النحاة للكافِ المكفوفة عن العمل بقولهم: (كُن كما أنت)، وذكروا لإعرابها أربعة أوجه^(١):

١. أنَّ الكافَ للتشبيه و(ما) زائدة، والأصل: كن كَأنت، أي: كن مماثلاً الآن لنفسك قبل.
٢. أنها مكفوفة عن العمل بـ (ما)، و(أنت) مبتدأ لخبر محذوف، أي: كما أنت عليه.
٣. أنها مكفوفة عن العمل، و(أنت) مرفوعٌ بفعلٍ مقدَّر، أي: كما كنت، فلما حُذِفَ الفعلُ انفصلَ الضمير.

٤. أن تكونَ (ما) موصولةً، و(أنت) خبر مبتدأ محذوف، أي: كالذي هو أنت.

(١) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ج ١، ص ٢١٠.

ويقال في (أن كما أنت): إِنَّ الكاف (إما) أصلية بمعنى (على)، أي (أن على ما أنت)، وهو الأقرب؛ لأن سياق الحديث أَنَّ أبا بكر أراد أن يتأخر عن موضع إمامة الناس ليحلَّ النبي -صلى الله عليه وسلم- مكانه، وإما أن تكون أصلية للتشبيه و(ما) كافة، أي (أن كما أنت عليه). ويجب التمييز بين (ما) الكافة و(ما) المصدرية الواردة في بعض أحاديث كتاب الموطأ، كحديث (٤٥٦) «اللهم صل على محمد، وأزواجه، وذريته، كما صليت على آل إبراهيم...» أي كصلاتك، وحديث (٢٥٩٤): «المدينة تنفي الناس كما ينفي الكيرُ خبثَ الحديد»، أي كنفي الكير؛ لأنَّ المصدرية تقول مع ما بعدها بمصدر ويستقيم المعنى بذلك، بخلاف الكافة، فإنها لا تقول، وهي في هذين الحديثين كاف أصلية لا زائدة ولا مكفوفة.

رابعاً وخامساً وسادساً - بَاءُ القسم وواوُهُ وتأوُّهُ:

الباءُ تجرُّ المقسمَ به الظاهر والمضمر، تقول: بالله، وبالرحمن، وبه، وبك، أما الواو فإنها تجرُّ المقسم به الظاهر فقط، تقول: والله، والرحمن، والعصر، وخُصَّت التاء باسم الله تعالى، وقليل مع صفة الرب مضافاً للكعبة أو للياء: تالله، ترب الكعبة، تربِّي لأفعلن كذا، وسمع تالرحمن وتحياتك، وهو نادر^(١)، أو شاذ، قال ابن الأنباري: "ولا يقال: (تالرحمن)، ولا (تالرحيم)، وكما أنَّ ما حكاه أبو الحسن الأخفش من قوله (تربِّي) لا يدل على جوازه لشذوذه وقِلَّتِه"^(٢)، وهذه الحروف الثلاثة تجيء أصالةً للقسم، ولا يُقال عنها زائدة أو نائبة عن بعضها.

وعن حضورها في أحاديث كتاب الموطأ، لم يكن للباء والتاء نصيبٌ فيها، أما الواو فلها شواهدٌ غالبها دخلت على لفظ الجلالة (الله) أو صفة من صفاته، من ذلك:

١. جاءت جارة لاسم (الله) في حديث (٤٦٠): «فوالله ما يخفى عليَّ خُشوعُكم»، الواو حرف قسم، ولفظ الجلالة (الله) اسم مقسم به مجرور وعلامة جره الكسرة.
٢. وجرت الاسم الموصول (الذي) كوصفٍ لله تعالى في حديث (٣٤٣): «والذي نفسي بيده»، وتكرَّر مثل هذا اللفظ في ستة عشر موضعاً في الموطأ، فالواو فيه للقسم و(الذي) اسم موصول مبني على السكون في محل جر اسم مجرور.
٣. كما جرَّت وصفاً آخر لله تعالى، وهو (مقلب القلوب) في حديث (١٣٨٣): «لا ومقلب القلوب»^(٣)، الواو حرف قسم، و(مقلب) اسم مقسم به مجرور وعلامة جره الكسرة، و(القلوب) مضاف إليه مجرور.

(١) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٣، ص ١٨.

(٢) ينظر: ابن الأنباري عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، حققه جودة مبروك وراجعته رمضان

عبد التواب، ونشرته مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى ٢٠٠٢، مصر، ص ٣٣٧.

(٣) الحديث روي في الموطأ بلاغاً، لكنه قد روي في البخاري موصولاً، رقم (٧٣٩١).

٤. وجرّت واو القسم وصفاً ثالثاً لله تعالى، وهو (الربّ) في حديث(٢٧٧٧): «إي وربّ هذا المسجد»، ويقال في إعرابها ما قيل في سابقها.

• حروف الجر الموضوعة على حرفين:

حروف الجر الموضوعة على حرفين (الثنائية) خمسة، هي: من، وعن، وفي، ومذ، وكى، والثلاثة الأولى هي الأوسع حضوراً، والأكثر في الكلام استعمالاً، والأغزر معنىً، والأقوى دلالة. أولاً- حرف الجر (من):

حرف جرّ مبني على السكون مكسور الميم، قيل أصله الفتحُ لكن للتفريق بينه وبين (من) الاسمية كسبر، ومن الأئمة كالكسائي والفراء من زعم أنّ أصلها (منا) فحذفت ألفها لكثرة الاستعمال^(١)، وهو حرفٌ يجرُّ الظاهر والمضمر، وقد يجر الحرف كـ(عن) و(على) عند جمع من الكوفيين، وزعم الكسائي دخوله على جميع حروف الصفات عدا الباء واللام^(٢)، ومنه:

فلقد أراني للرماح دَريئةً من عن يميني تارةً وأمامي^(٣)

والصحيح أنّ الحرف الذي بعده في البيت أصبح اسماً بمعنى (جانب)، قال سيبويه: "وأما (عن) فاسم إذا قلت: من عن يمينك"^(٤)، وبذلك جزم ابنُ الحاجب^(٥)، و(على) اسم بمعنى (فوق)، قال العكبري: "وقد تكون اسماً بمعنى (فوق) مبنياً"^(٦).

و(من) حرفٌ له وظائف دلالية ابتداءً وتبعيضاً وبدليةً وتعليلاً وينوب حروفاً أخرى عند كثير من النحويين، كما أنه يُزاد تأكيداً للمعنى وتزييناً للفظ، قال سيبويه: "وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ولكنها تؤكد بمنزلة (ما)، إلا أنها تجر؛ لأنها حرفٌ إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجلٍ، وما رأيتُ من أحدٍ، ولو أخرجت (من) كان الكلام حسناً، ولكنه أكد بـ(من)؛ لأنّ هذا موضع تبعيضٍ، فأراد أنّه لم يأتِه بعضُ الرجال والناس"^(٧)، واشتُرط لزيادتها ثلاثة شروط:

الأول: أن تكون مع النكرة.

(١) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ٤٦٠.

(٢) ينظر: الزجاجي، حروف المعاني والصفات، ص ٧٧.

(٣) البيت لقطري بن الفجاءة المازني. ينظر: أحمد بن محمد الأصفهاني، شرح ديوان الحماسة، تحقيق غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ، ٢٠٠٣ م، ص ١٠٢.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٢٢٨.

(٥) ابن الحاجب عثمان بن عمر، الأمالي، حققه فخر صالح، دار عمار، الأردن، ودار الجيل، بيروت، طبعة

سنة ١٤٠٩ هـ، ١٩٨٩ م، ج ١، ص ٣١١.

(٦) أبو البقاء العكبري، اللباب، ج ١، ص ٣٥٩.

(٧) سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٢٢٥.

والثاني: أن تكون عامّة.

والثالث: أن تكون في غير الموجب.

وزهد بعض الكوفيين^(١) منهم الكسائي وهشام الضرير، وبعض البصريين كالأخفش واختاره ابن مالك^(٢) إلى أنها تُزاد مطلقاً في الموجب والمنفي والمعرفة والنكرة، ومثّل الأخفش^(٣) لذلك بقوله تعالى: {فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ} [المائدة: ٤]، ويقول تعالى: {وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ} [الأنعام: ٣٤]، والصحيح في المثالين أنها للتبعيض؛ لأنّ جعلها زائدة يُفسد دلالة حرف الجر في السياق، وسيوضح ذلك في المبحث الأخير من الدراسة الدلالية.

وأفضل ما يمكن الاستشهاد به قوله تعالى: {يُحْلَوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ} [الكهف: ٣١]، ومن السنة النبوية: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ»، وجاء في لفظ آخر^(٤) دون (من)، فالذي يظهر من هذين الشاهدين جواز زيادتها في الإيجاب.

وتُزاد قبل لفظ (قبل) و(بعد) على رأي جماعة من النحويين منهم ابن مالك، قال: "لأنّ المعنى بثبوتها أو سقوطها واحد"^(٥)، إلا أنّ الجمهور على أنها لا ابتداء الغاية والحجة عند بعضهم أنها لا ترد للزمان، وأجيب عن ذلك: أنّ (قبل) و(بعد) "غير متأصلين في الظرفية، وإنما هما في الأصل صفتان للزمان، إذ أصل (جئْتُ قبلك) (جئْتُ زماناً قبل زمنٍ مجيئك) فجعل ذلك فيهما"^(٦)، وقد تُزاد عوضاً^(٧)، كقولك: عرفتُ ممن عجبْتُ، أي: عرفتُ مَنْ عجبْتُ منه.

• الجانب التطبيقي:

حضر حرف الجر (من) أصالة في كلام العرب حضوراً كبيراً وأثرٌ وغيّر وبدل ابتداءً وغايةً وعوضاً وسبباً، وزيادته صلة وتأكيداً أيضاً شواهد كثيرة من القرآن الكريم والسنة والنبوية وكلام العرب، ولنتخب شيئاً منها في السنة النبوية من كتاب الموطأ.

أما عن جانب الأصالة فقد تنقّلت أصالة (من) بين الأسماء بمختلف أنواعها:

١. جَرَّتِ الأسماء المفردة في حديث(١٥): «مَنْ أدرك ركعةً مِنَ الصلاةِ فقد أدرك الصلاة»، وحديث(١٧٧٨): «يَحْرُمُ مِنَ الرضاعةِ ما يَحْرُمُ مِنَ الولادة». (من) حرف جر أصلي لا يستغنى

(١) ينظر: المالقي، رصف المباني، ص ٣٩١.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، قال: "ويقوله أقول لثبوت السماع بذلك نظماً ونثراً"، ج ٣، ص ١٣٨.

(٣) ينظر: الأخفش الأوسط، معاني القرآن، ج ١، ص ٢٧٦.

(٤) رواه البخاري، رقم(٦١٠٩)، (٥٩٥٠). ومسلم، رقم(٢١٠٩).

(٥) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٣، ص ١٤٠.

(٦) السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ٤٦٧.

(٧) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٣، ص ١٦٢.

عنه داخلٌ على أسماء (الصلاة، الرضاعة، الولادة) وهي أسماء مفردة جُرَّت بها وعلامة جرها الكسرة الظاهرة على آخرها.

٢. وجُرَّت الضمير في حديث (٢٤٥٣): «من شَرِبَ الخمرَ في الدنيا، ثم لم يتب منها...»، (من) حرف جر، و(ها) ضمير متصل مبني على السكون في محل جر اسم مجرور.

٣. وجُرَّت الجموع كالجمع السالم وملحقاته في حديث (٤٦): «إنما هي مِنَ الطوافين عليكم»، (من) حرف جر أصلي لا يستغنى عنه في السياق دخلت على جمع مذكر سالم فجرته وعلامة جره الياء، وهكذا في لفظ (من المسلمين) في حديث (٦٣٢): «لا يموتُ لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد...»، ومن ملحقاته المجرورة بـ(من) لفظ (تَبَيَّن) في حديث (٢٦١٢): «الطاعونُ رجزٌ، أُرسِلَ على طائفةٍ من بني إسرائيل»، ولفظ (سبعين) في حديث (٢٨٤٢): «نارُ بني آدم التي يوقدون جزء من سبعين جزءاً من نار جهنم»، وجاءت جارة للجمع المختوم بألف وتاء زائدتين في حديث (٢٧١٤): «لو أنَّ الله ابتلاه بمرضٍ يكفِّر به من سيئاته»^(١)، (من) حرف جرٍ أصلي، ويحتمل الزيادة على رأي بعض البصريين كما سبق من قول الأخفش^(٢)، والأقرب أنه حرف أصلي يفيد التبعية، وجرت كذلك جمع التكسير (الثياب) في حديث (٩٠٦): «ولا تلبسوا مِنَ الثياب شيئاً مسَّهُ الرُّغفران».

٤. وجُرَّت الاسم المثنى في حديث (٩٠٦): «وليقطعهما أسفل مِنَ الكعبين»، (من) حرف جر، و(الكعبين) اسم مثنى مجرور وعلامة جره الياء.

٥. كما جُرَّت الأسماء الستة في حديث (٦٣٥): «ومَنْ خير من أبي سلمة؟»، (من) حرف جر أصلي، و(أبي) اسم مجرور وعلامة جره الياء.

٦. وجُرَّت أنواعاً من الأسماء المبنية، كاسم الإشارة في حديث (١٨٢٥): «إنا لنأخذُ الصاغَ من هذا بالصاعين»^(٣)، (من) حرف جر أصلي، و(هذا) اسم إشارة مبني على السكون في محل جر اسم مجرور، وكذا الاسم الموصول في حديث (٥٢١): «لعلك من الذين يصلُّون على أوراكيهم»، وحديث (٢٦٩٨): «وَكُلُّ مِمَّا يَلِيكَ»، ف(الذين)، و(ما) اسمان موصولان مبنيان في محل جر، وجرت اسم الاستفهام (أين) في حديث (١٢٧): «ومِنْ أينَ يكون الشَّبه؟»، (من) حرف جر، و(أين) اسم استفهام مبني على الفتح في محل جر اسم مجرور.

(١) الحديث ضعيف لا يصح، أرسله يحيى بن سعيد، ومعناه صحيح، تشهد له أحاديث أخرى، كحديث: «ما يزالُ البلاءُ بالمؤمنِ والمؤمنةِ حتى يلقى الله وما عليه خطيئة». رواه الترمذي وقال: حسن صحيح، ينظر: السنن، حققه بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، طبعة عام ١٩٩٨م. حديث رقم (٢٣٩٩).

(٢) سبق ذكره، ينظر: ص ٤٧.

(٣) الحديث رواه مالك بلاغاً، وقد جاء موصولاً في البخاري، رقم (٢٢٠١). ومسلم، رقم (١٥٩٣).

أما عن زيادتها، فإنَّ زيادةً (من) في أحاديث الموطأ على ثلاثة أقسام:

أ. زيادةً في المبتدأ: وهو كثير، من ذلك:

١. زيادتها في حديث (٦٥): «ما من امرئٍ يتوضأ، فيُحسن وضوءه...»، فقد دخلت (من) على

نكرة عامة في كلام منفي؛ فيكون لفظ (امرئ) مجروراً لفظاً مرفوعاً محلاً على الابتداء.

٢. وزيادتها في حديث (١٢٨): «هل على المرأة من غُسل إذا هي احتلمت؟»، أيضاً دخلت

(من) على نكرة مسبوقة بشبهه نفي (هل)، ولفظ (غُسل) كلفظ (امرئ) في المثال السابق.

٣. وكذلك في حديث (٦٤٠): «ما من نبيٍّ يموت حتى يُخَيَّر»، أي ما نبيٍّ يموت حتى يُخَيَّر،

زيدت (من) تأكيداً، و(نبي) مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، وجملة (يموت حتى

يُخَيَّر) في محل رفع خبر.

٤. وحديث (١٧٤٠): «ما من نسمةٍ كائنةٍ إلى يوم القيامة، إلا وهي كائنةٌ»، أي ما نسمةٌ

كائنةٌ إلا وهي كائنة، (من) حرف جر زائد للتأكيد، و(نسمة) اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً

على الابتداء.

ب. زيادتها في الفاعل: وذلك في موضع واحد من حديث (٢٧١٢): «لا يُصِيبُ المؤمنَ من مصيبةٍ

حتى الشوكة إلا قُصَّ بها...»، أي يُصِيبُ المؤمنَ مصيبةً، فالؤمن مفعول به مقدم على

الفاعل، و(مصيبة) مجرور لفظاً بـ(من) الزائدة، مرفوع محلاً على أنه فاعل للفعل (يُصِيب).

ج. وزيدت في لفظ (قبل) على رأي القائلين بذلك في حديث (٥٧٢): «وأفضل ما قلتُ أنا والنبليون

من قبلي: لا إله إلا الله»، أي أنا والنبليون قبلي، (من) زائدة تأكيداً، و(قبل) ظرف زمانٍ، والياء في

محل جر مضاف إليه.

ثانياً- حرفُ الجر (عن):

حرفٌ مبنيٌّ على السكون مفتوحٌ أوله، يجزُّ الظاهر والمُضمر، يدخل على الأسماءِ لوظائفَ

وأغراضٍ نحوية ودلالية، أصلُ معانيه المجاوزة، وقد يأتي تعليلاً أو بمعنى (بعد)، أو نائباً عن

حرف جر آخر عند قوم، فهو حرفُ جرٍّ أصلي لا يأتي زائداً إلا ضرورةً أو عوضاً عن محذوف،

كما في قول الشاعر:

أَتَجَزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حَمَامُهَا فَهَلَا الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ^(١)

قال ابن جني: "أراد: فهلا عن التي بين جنبيك تدفع، فزاد (عن) في قوله: عن بين جنبيك،

وجعلها عوضاً من (عن) التي حذفها، وهو يريدُها في قوله: فهلا التي، ومعناها: فهلا عن التي"^(٢).

(١) البيت للشاعر زيد بن رزين. ينظر: إميل بديع، المعجم المفصل، ج ٤، ص ٣١٣.

(٢) ابن جني، المحتسب، حققه علي النجدي وآخرون، دار سزكين، سوريا، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ، ج ١، ص ٢٨٢.

وذهب أبو عبيدة إلى جواز زيادتها اختياراً مستدلاً بقوله تعالى: {فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ} [النور: ٦٣]، أي يخالفون أمره، قال: «فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ» مجازة يخالفون أمره سواء، و(عن) زائدة^(١)، وما ذهب إليه مردود بأمرين:

الأول: أنَّ الفعلَ (يخالف) متعدٍّ في الأصلِ بنفسه، وهنا ضُمَّنَ معنى فعلٍ آخر كما نصَّ عليه جمعٌ من المفسرين (يخرج أو يحيد أو ينحرف أو يعرض أو يلوذ) فصار متعدياً بحرف الجر (عن)، قال الطبري في تفسيره: «وأدخلت (عن)؛ لأنَّ معنى الكلام: فليحذر الذين يُلَوِّذُونَ عن أمره، ويُدَبِّرُونَ عنه مُعْرِضِينَ»^(٢)، وقال القرطبي: «ومعنى: (يخالفون عن أمره) أي يُعْرِضُونَ عن أمره، وقال أبو عبيدة والأخفش: (عن) في هذا الموضع زائدة، وقال الخليل وسيبويه: ليست بزائدة، والمعنى: يخالفون بعد أمره»^(٣).

الثاني: أنَّ تعدية الفعلِ بـ(عن) جاء لغرضٍ بلاغي، والسِّيَاق يحتاجُها، قال ابنُ الحاجب: «إنما عُدي بـ (عن) لما في المخالفة من معنى التباعِدِ والحيد، كأنَّ المعنى: الذين يحيدون عن أمره بالمخالفة، فكان الإتيانُ بـ (عن) أبلغَ للتنبية على هذا الغرض لما فيه من ذكر المخالفة من التنبية على البُعد والحيد مما لا ينبغي للعاقل ذلك فيه»^(٤).

ف(عن) إذا حرفٌ أصلي لا تُزاد إلا ضرورة، وشواهدُها مُلئت بها النصوص وتتنوع صور الاسماء المجرورة بعدها، فمما في أحاديث الموطأ:

١. جرَّتِ الاسمَ المفرد (الصلاة)، و(يمينه) في حديث(٤٧): «فإذا اشتدَّ الحرُّ فأبردوا عن الصلاة»، وحديث(١٣٧٣): «فليكفر عن يمينه».

٢. وجرَّتِ ضمائر مختلفة على المحل كضمير المخاطب الكاف في حديث(١٥٧): «فاغسلي الذَّمَّ عنك وصلي»، وباء المتكلم في حديث(٥٤٢): «وهو أشدُّ عليَّ فيَقْصم عني...»، وهاء الغائب في حديث(٥٦٠): «ومُحِيت عنه مائةُ سيئةٍ».

٣. وجرَّتِ الاسمَ المثنى في حديث (٢٦٦٢): «نهى عن لبستين، وعن بيعتَيْن...»، ف(لبستين) و(بيعتين) اسماً مثنى مجرور بـ(عن) وعلامة جرهما الياء.

٤. وجرَّتِ الجموع كجمع التكسير في حديث (١٠٥٤): «ألم تري أنَّ قومك حين بنوا الكعبة اقتصروا عن قواعد إبراهيم؟»، لفظ (قواعد) جمع تكسير مجرور بـ(عن) وعلامة جره الكسرة.

(١) أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن، ج ٢، ص ٦٩.

(٢) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، ج ١٧، ص ٣٩٢.

(٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ١٥، ص ٣٦٢.

(٤) ابن الحاجب، الأمالي، ج ١، ص ٢٦٨.

٥. وجرت المصدر المؤول (أن يشتمل) في حديث (٢٦٦٢): «نهى رسول الله عن أن يشتمل الرجل بالثوب الواحد على أحد شقيه»، أي عن اشتمال الرجل، (فأن) حرف نصب و(يشتمل) فعل مضارع منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه الفتحة، والمصدر المؤول (أن والفعل) في محل جر اسم مجرور.

٦. وجرت الأسماء الستة كلفظ (فيك) في حديث (٢٦٧٧): «فأبين القَدَح عن فيك»، لفظ (فيك) اسم مجرور وعلامة جره الياء.

ثالثاً- حرف الجر (في):

حرف مبني على السكون مكسور الأول مناسبةً لثانيه، يجرُ الاسم الظاهر والضمير، علاوة على وظيفته الإعرابية له وظيفة دلالية في التعبير عن الظرفية زمانية أو مكانية وللسببية والمعية، وينوب حروفاً أخرى على الصحيح، وهو حرف متعمق في الأصالة، وزيادته لا تكون إلا ضرورة، وقد فاضت أحاديث الموطأ بالإفصاح عن أصالة هذا الحرف بأساليب نبوية لطيفة عباراتها، بليغة ألفاظها، دقيقة معانيها، منها:

١. جرّها لألفاظ الزمان صراحةً كلفظ (حين)، و(وقت)، و(التهجير)، و(العمّة) في حديث (٢٦): «إن الله قبض أرواحنا ولو شاء لردّها إلينا في حين غير هذا»، وفي الحديث نفسه: «فليصلّها كما كان يصلّيها في وقتها»، وحديث (١٧٤): «ولو يعلمون ما في التّهجير.. ولو يعلمون ما في العمّة»، وكل هذه الألفاظ الأربعة مجرورة بـ(في) وعلامة جرّها الكسرة الظاهرة على آخرها.

٢. كما جرت الأسماء المفردة سوى الظرف كلفظ (الكذب)، و(أنفه)، في حديث (٢٨٢٨): «لا خير في الكذب»، وحديث (٤٤): «إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء..»، لفظا (الكذب) و(أنفه) اسمان مجروران وعلامة جرهما الكسرة الظاهرة على آخرهما.

٣. وجرت الجموع كجمع التكسير (الرجال) في حديث (١٨٩): «ألا صلّوا في الرجال»، والجمع السالم (الأقربين) في حديث (٢٨٤٥): «وإني أرى أن تجعلها في الأقربين»، والجمع المختوم بألف وتاء زائدتين (درجات) في حديث (٥٦٤): «ألا أخبركم بخير أعمالكم وأرفعها في درجاتكم..»^(١)، فالرجال جمع تكسير مجرور بـ(في) وعلامة جره الكسرة، والأقربين جمع سالم مجرور جرّ بـ(في) وعلامة جره الياء، ودرجات جمع مؤنث مجرور وعلامة جره الكسرة، وهو مضاف والكاف ضمير متصل في محل جر مضاف إليه، والميم للجمع.

(١) رواه مالك موقوفاً على أبي الدرداء، ورواه الترمذي موصولاً، ينظر: السنن، رقم (٢٣٧٧) وسنده صحيح.

٤. وجرت الأسماء الستة، ك(فو) في حديث(٢٢١٩): «حتى ما تجعل في في امرأتك»، (في) حرف جر، و(في) اسم مجرور وعلامة جره الياء؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف و(امراتك) مضاف إليه.
٥. وجرت المصدر المؤول (أن أتكلم) في حديث(٢٣٧٩): «وانذن لي في أن أتكلم»، أي وانذن لي في الكلام، فالمصدر المؤول (أن) مع الفعل المضارع في محل جر اسم مجرور.
٦. كما جرت الأسماء المبنية، كالاسم الموصول (ما) في حديث(٦٥٢): «ليس فيما دون خمس ذود صدقة»، واسم الاستفهام (ما) المحذوفة ألفها في حديث(٢٦١٧): «يا رسول الله، فقيم العمل؟»، وكلاهما مبني على السكون في محل جر.

رابعاً - حرف الجر (مذ):

وقرئتها منذ^(١)، و(مذ) في الحقيقة أصلها (مُنْذُ) لكنها حُفَّتْ، و(مُنْذُ) مركبة من (من) الجارة و(ذو) الطائفة، وقيل و(إذ) الظرفية، فجمعت في كلمة واحدة، وتُكسَرُ ميمها اعتباراً لأصلها في بعض لغات العرب^(٢)، ف(مذ) أصلها (منذ) حُذِفَتْ نونها عند الجمهور بدليل رجوعهم إلى ضمّ ذال (مذ) عند ملاقة الساكن^(٣)، ووظيفتهما النحوية أنهما إن وقعا حرف جرّ جرّ بهما اسم الزمان، كقولك: (ما لقيت مالكا مذ يومنا/منذ يومنا)، والمصدر كقولك: (ما لقيت مالكا مذ خروج زيد/منذ خروج زيد)، وأجاز المبرّد^(٤) جرّهما لمضمر الزمان فيقال عن يوم الجمعة: (ما رأيت مالكا مذ/منذ)، ولم يؤثر عن العرب ذلك.

فدخول (مذ) و(منذ) في الكلام له صورتان:

الأولى: أن يكونا حرف جر؛ بدليل إيصاليهما الفعل إلى (كم) كما يوصل حرف الجر، تقول: (منذ كم سرّ؟)، كما تقول: (بكم اشتريت كتاب الموطأ؟)، فيكونا حينئذ بمعنى (من) الابتدائية إذا كان الزمان ماضياً، نحو (ما لقيت مالكا مذ يوم الخميس/منذ يوم الخميس)، ويكونا بمعنى (في) الظرفية المستغرقة فيها إذا كان الزمان حاضراً، نحو (ما لقيت مالكا مذ يومنا/منذ يومنا)، أي فيها، ويكونا بمعنى (من) و(إلى) معاً إذا كان مجرورهما نكرة معدودة لفظاً أو معنى، (ما لقيت مالكا مذ

(١) (منذ) موضعها في قسم الحروف الثلاثية إلا أن المقام يستدعي ذكرها هنا لتعلق أحكامها ب(مذ) وقرئها منها.
(٢) قال أبو حيان: «وقال اللحياني في نوادره: حكى لي عن بعض بني سليم: ما رأيته منذ سِتٍّ، بكسر الميم ورفع ما بعد، أراد: ستة أيام.. وحكى لي عن عُكْل: مذ يومان، بكسر الميم وطرخ النون وضم الذال». ينظر: التنزيل شرح التسهيل، ج٧، ص٣٣٥.

(٣) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٢٢٤.

(٤) ينظر: المصدر السابق، ج٢، ص٢٢٧.

أو منذ أربعة أيام) أو (ما لقيتُ مالكا مذ أو منذ مدة)، ف(مُذ) و(مُنذ) إذا حرفا جرَّ إذا كان مجرورهما ماضياً والفعل قبلهما منفيّاً، أو دل على امتداد وتطاول نحو (سرتُ مذ أو منذ فجر اليوم).
والثانية: أن يكونا ظرفين: وذلك إذا وليهما جملة اسمية أو فعلية، فإن وليهما مفرد جاز رفعه على أنه فاعل بفعل مقدر، وجاز أن تجعلهما حرفي جر فيجر الاسم المفرد بعدهما، وهو الأولى لعدم الحاجة إلى التقدير.

ومن تتبع كلام العرب وتقريرات النحاة علم أنَّ أكثرهم على وجوب جرهما للحاضر، وعلى ترجيح جرّ (مُنذ) للماضي على رفعه، وعلى ترجيح رفع (مذ) للماضي على جرّه.
وعن أصالتهما في الجر، الصحيح فيهما أنهما حرفا جرّ غير أصليين، وأنهما شبيهان بالزائد^(١)، فلهما معنى في سياق الكلام لكن لا متعلّق لهما، وشواهدهما بين كثير وقليل ومعدوم، ففي كلام العرب كثير وفي السُّنة النبوية قليل وفي القرآن ليس لهما ذكر، وما دام أنَّ وجودهما في السنة قليل، فهل في أحاديث كتاب الموطأ شيء من ذلك؟
أما (مُنذ) فلا شاهد لها في أحاديث الموطأ، وأما (مُنذ) فلها شواهد من كلام بعض الصحابة وكلام الإمام مالك نفسه، ستوضع في بابها مع الحروف الثلاثية.

خامساً- حرف الجر (كي):

حرفٌ مبنيٌّ على السُّكون مفتوحٌ أوله، يردُّ كحرف جرّ أصليّ دالٍ على التعليل تليه (ما) الاستفهامية و(أن) و(ما) المصدريتين مع صلتها عند البصريين، قال ابن الأنباري: "الدليل على أنها تكون حرف جر دخولها على الاسم الذي هو (ما) الاستفهامية كدخول اللام وغيرها من حروف الجر عليها، وحذف الألف منها، فإنهم يقولون: (كيمة). كما يقولون: (لمه). والدليل على أنها في موضع جرّ أنَّ الألف من (ما) الاستفهامية لا يُحذف إلا إذا كانت في موضع جر واتصل بها الحرفُ الجار، كقولهم: لِمَ، وبِمَ، وفِيمَ، عَمَ"^(٢)، وعند الكوفيين ليست من حروف الجرّ، بل اكتفوا بجعلها حرف نصب؛ لأنها من عوامل الأفعال فلا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء، كما استدلوا بصحة دخول اللام عليها، فحرف الجر لا يدخل على حرف الجر^(٣)، وما ذهبوا إليه مرجوح؛ لأنه لم يُقل إنَّ (كي) حرف جر مطلقاً، إنما حال دخولها على (ما) الاستفهامية و(ما) و(أن) المصدريتين مفيدة التعليل، أما الاسم الصريح فلا تجره، وإذا دخلت عليها اللام وجب أن تكون ناصبة لا جارة؛ لأنَّ حرف الجر لا يدخل على حرف الجر على الصحيح.

(١) ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون ١٤١٤هـ ١٩٩٣م، ٣، ص ٩٨.

(٢) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٤٥٦.

(٣) ينظر: المصدر السابق، ص ٤٥٥.

ثم إنهم استشهدوا لدخولها على (ما) الاستفهامية بقولهم لتعليل السؤال: كيمّة؟ أي لمّة؛ حُذفت الألف؛ لأنّ المتقرر أنّ حرف الجرّ إذا دخل على (ما) الاستفهامية جاز حذف ألفها فتصبح لمّ، ممّ، فيمّ، عمّ.. إلخ، وجائز حال الوقف إلحاق هاء السكت عليها، تقول: لمّة، ممّة، فيمّة، عمّة^(١)، وتجوز كذلك (أن) و(ما) المصدريتين مع صلتيهما، وتضمّر (أن) في الغالب بعدها، وفي حالاتها الثلاث تكون حرف جرّ أصلي يُفيد التعليل.

ومع شيوع شواهد (كي) في النصوص القرآنية والنبوية وكلام العرب، إلا أنّها غائبة عن أحاديث موطأ الإمام مالك سوى ما جاء من كلام زيد بن ثابت -رضي الله عنه- في قراءة القرآن في حديث رقم (٥٣٩): «لكي أتدبره، وأقف عليه»، وهي هنا ناصبة لا جارة لدخول اللام عليها.

• حروف الجر الموضوعة على ثلاثة أحرف:

حروف الجرّ الثلاثية سبعة، هي: إلى، وعلى، ورُبّ، ومتى، وخلا، وعدا، ومنذ، وتصدرت (إلى) و(على) جميع هذه الحروف في كافة الشواهد، وسنتناولها حرفاً حرفاً للتعريف بها وبيان أصالتها من عدمها وتطبيقها على أحاديث الموطأ:

أولاً- حرف الجر (إلى):

حرف جر مبنيّ على السكون يجزّ الظاهر والمضمّر، يأتي لوظائف دلالية أشهرها انتهاء الغاية الزمانية والمكانية وهو الأصل فيه، ولم يثبت جمهور البصريين سوى هذا المعنى، وما جاء من شواهد في غيره أولوه، وينوب عند الكوفيين وبعض البصريين حروف الجرّ الأخرى، وهو حرف أصلي لا يأتي زائداً، وزعم الفراء زيادتها في نحو قوله تعالى: {فَجَعَلَ أَفُئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ} [إبراهيم: ٣٧] على قراءة فتح الواو بمعنى تهواهم^(٢)، قال ابن مالك: "وأولى من الحكم بزيادتها أن يكون الأصل تهوى، فجعل موضع الكسرة فتحة، كما يقال في رضى: رضى. وفي ناصية: ناصاة. وهي لغة طائفة"^(٣)، وردّ بأن شرط هذه اللغة تحرك الياء في الأصل، وليس في لغة طيء أنّ كلّ ما آخره ياء قبلها كسرة يجوز إبدالها ألفاً وفتح ما قبلها، فلا يقال في يرمى: يرمى. ولا في يشتري: يشتري^(٤). وتضمنينها معنى الميل أصوب؛ لأنّ الفعل (مال) يتعدى بـ(إلى) وهو أقرب لمعنى (تهوى).

(١) ينظر: المصدر السابق، ص ٤٥٧.

(٢) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٧٨.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٣، ص ١٤٣.

(٤) ينظر: ناظر الجيش محمد بن يوسف، تمهيد القواعد، حققه علي محمد وآخرون، دار السلام، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ، ج ٦، ص ٢٩٢٣. وينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج ١، ص ٥٠٠.

وهل يدخل ما بعد (إلى) فيما قبلها؟ خلاف بين النحويين واللغويين كذلك، وقد اتسعت رقعة الخلاف حتى تداولها الفقهاء والمفسرون في مسائلهم، وكثر الحديث حولها في الشواهد الدالة على الغاية، وفيها أربعة أقوال^(١):

قيل: يدخل ما بعدها فيما قبلها مطلقاً، بدليل العُرف، فلو قلت: اشتريت البيت إلى زاويته، فالعُرف دالٌّ على أنَّ الزاوية داخلة في البيع.
وقيل: لا يدخل مطلقاً؛ لأنك لو قلت: اشتريت الأرض من الوادي إلى الوادي، لكان الوادي حداً غير داخل.

وقيل: يدخل إن كان الثاني من جنس الأول، فإن لم يكن من جنسه فلا، فالليل في قوله تعالى: {ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ} [البقرة: ١٨٧] ليس من جنس النهار الذي يُصام، فلذلك شُرِع للصائم أن يُفطر عند دخوله.

وقيل: يدخل ما بعدها فيما قبلها إن دلت قرينة على ذلك.
وهذا الأخير إن ضُم إلى سابقه كان أوفق للصواب؛ فإن دلت القرينة على دخول ما بعده وكان من جنسه دخل فيه.

فالخلاصة أنَّ حرف الجرّ (إلى) له أصالته في الكلام ويجر ما بعده على كل حال^(٢)، وهو شديد المنافسة لحروف الجرّ الأخرى كالباء وعن ومن وعلى التي تُعدُّ في المقام الأول وجوداً وتأثيراً في الجانب اللغوي والنحوي والدلالي على مستويات متفاوتة.

• الجانب التطبيقي:

- (إلى) كغيرها من حروف الجر المشهورة، جرّت أسماء مختلفة في أحاديث الموطأ، منها:
١. جرّها للأسماء المفردة، كالتّي في حديث (١٧٥): «فإنَّ أحدكم في صلاةٍ ما كان يعمد إلى الصلاة»، وحديث (٩٨٧): «العمره إلى العمره كفارة لما بينهما»، وحديث (٢٨٢٩): «عليكم بالصدق فإنَّ الصدق يهدي إلى البرِّ، والبرُّ يهدي إلى الجنة، وإياكم والكذب، فإنَّ الكذب يهدي إلى الفجور، والفجور يهدي إلى النار»^(٣)، فد(الصلاة)، و(العمره)، و(البر)، و(الجنة)، و(الفجور)، و(النار) كلها أسماء مفردة جرّتها (إلى).
 ٢. كما جرّت (إلى) الضمائر في عشرات الأحاديث، كالضمير (نا) في حديث (٢٦): «إنَّ الله قبض أرواحنا ولو شاء لرَدّها إلينا»، و(ها) في حديث (٦٧): «خرجت من وجهه كل خطيئة

(١) ينظر: المالقي، رصف المباني، ص ١٦٧. والموزعي، مصابيح المغاني، ص ١٠٢ - ص ١٠٣.

(٢) ينظر: المالقي، رصف المباني، ص ١٦٦.

(٣) الحديث رواه مالك موقوفاً على ابن مسعود، ورواه مسلم في صحيحه مرفوعاً، رقم (٢٦٠٧).

- نظر إليها بعينه»، والكاف في حديث (٢٩٩): «ولم يَمْنَعْنِي من الخروج إليكم، إلا أني خَشِيتُ أن تُفَرِّضَ عليكم»، وكلها ضمائر مبنية في محل جر .
٣. كما جَرَّتِ الاسم المثنى في حديث (١٣٢٥): «يضحكُ الله إلى رجلين: يقتل أحدهما الآخر، كلاهما يدخلُ الجنة»، ف(رجلين) اسم مثنى مجرور بـ(إلى) وعلامة جره الياء .
٤. وجرت كذلك الأسماء الستة كالتى في حديث (٢٦): «ثم التَقَّتْ إلى أبي بكر»، فلفظ (أبي) مجرور بـ(إلى) وعلامة جره الياء .
٥. وجَرَّتِ الجموع، كجمع التكسير (مساجد) في حديث (٤٤٦): «وكثرَةُ الخُطَا إلى المساجد»، فالمساجد اسم مجرور بـ(إلى) وعلامة جره الكسرة .
٦. وجرت أسماء مبنية، كالاسم الموصول (الذي) في الموضع الثاني من حديث (٢٢٠٠): «لا ترجع إلى الذي أعطاهَا أبدا..»، والاسم الموصول (مَنْ) في حديث (٢٦٥٥): «لا ينظر الله تبارك وتعالى يوم القيامة إلى مَنْ يجرُّ إزارَهُ بَطَرًا»، وكلاهما مبني على السكون في محل جر .

ثانياً- حرف الجر (على):

حرف جر مبني على السكون مفتوح أوله وثانيه، دالٌّ على الاستعلاء حساً ومعنى، واقتصر أكثرُ البصريين على هذه الدلالة، وفي حرفيتها قال المرادي: "وقد تحصَّل في (على) الجارة مما ذكرته أقوال، أحدها: أنها حرف في كل موضع، وهو قولُ الفراء، والثاني: أنها اسم في كل موضع، وهو قول ابن طاهر ومن وافقه، والثالث: أنها حرف إلا في موضع واحد، والرابع: أنها حرف إلا في موضعين، وبه جزم ابنُ عصفور وهو قول الأخفش^(١).
فهي حرف على المشهور، وقد تكون اسماً إن دخل عليها حرف جرّ، وتكون فعلاً ماضياً (علا، يعلو)، والذي يعنينا هنا أصالة حرفيتها الجارة للظاهر والمضمر، وزعم بعضهم زيادتها في حالين:

الأولى- للتعويض: استشهد لذلك بقول الشاعر:

إنَّ الكريمَ وأبيكَ يُعْتَمَلُ إن لم يجد يوماً على من يعتَمَلُ^(٢)

قال ابن جني: "أي: من يتكل عليه، فحذف (عليه) هذه، وزاد (على) متقدّمة، ألا ترى أنه يعتَمَلُ إن لم يجد من يتكل عليه"^(٣).

(١) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ج ٢، ص ١٦٤.

(٢) البيت ذكر في بعض كتب الأدب بلا نسبة. ينظر: ابن عبد ربه أحمد بن محمد، العقد الفريد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ، ج ٦، ص ٢٣٩. وينظر: إميل بديع، المعجم المفصل، ج ١١، ص ٢٩١.

(٣) ابن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب. مصر، الطبعة الرابعة، ج ٢، ص ٣٠٨.

الثانية- لغير التعويض: استدل لزيادتها دون تعويض بحديثٍ وبيتٍ شعرٍ، أما الحديث فهو: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيُكْفَرْ عَنْ يَمِينِهِ وَلْيَفْعَلْ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ»^(١)، والأصل مَنْ حَلَفَ يَمِينًا، قال ابنُ مالك: «فعلى زائدةٌ، وقيل بمعنى الباء، ويلزم من كونها بمعنى الباء أن تكون زائدة؛ لأنَّ الباء زائدة في قولك حلفتُ بيمين، لأنَّ حلفتُ يتعدى إلى اليمين كتعديَةِ آلى: حلف، لأنه بمعناه»^(٢)، وأما البيت فقول الشاعر:

أبى الله إلا أن سرحه مالك على كل أفنان العضاء تروق^(٣)

فزادَ (على)؛ لأنَّ (تروق) متعدٍّ مثل (أعجب) وهما بمعنى واحد، يقال: راقني حسنُ الجارية وأعجبني عقلها^(٤).

والذي يظهر أن جعل (على) في هذين الموضعين زائدة فيه نوع تكلف، فالأولى أن تبقى على أصالتها لأسباب، هي:

١. أن (على) حرف جر متعمِّق في الأصالة، والأولى بقائه عليها، وعدم اللجوء إلى الحكم بزيادته إلا بدليل واضح غير محتمل، ومما يؤكد استبعاد زيادته أن كثيراً من النحاة قالوا باسميته. ٢. يقال في الحديث الذي استدل به: إنَّ (على) نائبة عن (الباء) بدليل رواية الموطأ «من حلف بيمين»، فهو من باب نيابة حروف الجر عن بعضها على الصحيح، مع احتمال أن الباء بمعنى الاستعانة والإلصاق.

٣. يقال في البيت الذي استدل به: إنَّ (مَنْ) استفهامية ليست بموصولة. ٤. تأويل البيت المذكور في زيادتها لغير تعويض، لا يتوافق معناه مع التأويل المذكور؛ لأنَّ الفعلَ (راق) كما يأتي بمعنى الإعجاب بالشيء وصفائه، أيضاً يأتي بمعنى الارتفاع والزيادة على الشيء، يقال: «راق فلان على فلان إذا زاد عليه فضلاً»^(٥).

• الجانب التطبيقي:

لتقرير أصالة حرف الجر (على) أكثر من مائة شاهد في كتاب الموطأ على صور مختلفة للاسم الذي جُرَّ بها، منها:

١. جرّها للاسم المفرد، فقد جرَّته تارةً مجرداً كما في حديث (٦٤): «وأنا فرطهم على الحوض»، وحديث (٧٢): «ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن» ف(الحوض)، و(الوضوء) اسمان

(١) رواه مسلم، رقم (١٦٥٠)، وهو أيضاً في الموطأ، رقم (١٣٧٣)، لكنه بلفظ: «من حلف بيمين...».

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، ٣، ص ١٦٥.

(٣) البيت للشاعر حميد بن ثور الهلالي. ينظر: ديوانه، جمع وتحقيق محمد البيطار، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م، ص ١٢٥.

(٤) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٣، ص ١٦٥.

(٥) ابن منظور، لسان العرب، ج ١٠، ص ١٣٤.

مجروران بـ(على)، وتارةً تجرُّ مفرداً مضافاً كلفظ (على سبعة أحرف) من حديث(٥٤٠):
«إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ...».

٢. جرّها للضمير، كالضمير (ها) في حديث(١٤٦): «لتشد عليها إزارها»، وضمير ياء

المتكلم في حديث(٥٤٢): «وهو أشدُّه عليّ»، فالحاء والياء في محل جر .

٣. جرّها للجمع، كجمع التكسير في حديث(٣٢٠): «خمسُ صلواتٍ كتبهنَّ اللهُ على العبادِ»،
لفظ (العباد) اسم مجرور بـ(على) وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

٤. جرّها للاسم المثنى، كما في حديث(٥٧١): «فوضعتُ يدي على قدميه وهو ساجدٌ»، لفظ
(قدميه) اسم مثنى مجرور بـ(على) وعلامة جره الياء .

٥. جرّها للأسماء المبنية، كاسم الإشارة (هذا) في حديث(٤٨٥): «والله لا أزيدُ على هذا»،

والعدد المركب (إحدى عشر) في حديث(٣١٥): «ما كان رسولُ الله يزيدُ في رمضان، ولا

في غيره، على إحدى عشرة ركعةً»، ف(هذا) اسم إشارة مبني في محل جر، والعدد المركب

(إحدى عشرة) مبني في محل جرّ اسم مجرور .

ثالثاً - حرف الجر (رُبَّ):

حرفُ جرٍّ عند البصريين، خلافاً للكوفيين الذين جعلوه اسماً، مستدلين بأنَّ فيه شبهاً من

(كم)، كما استدلوا بقول الشاعر:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَاراً عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلِ عَارٍ^(١)

قال الباقرلي: "وأما (رُبَّ) فهو حرف عندنا، وقال الكوفيون: بل هو اسم؛ لأنَّ نقيضه (كم)،

وكم للعدد والكثرة فيكون اسماً، وكذلك (رُبَّ) للعدد والقلة، فكما أنَّ ذاك اسمٌ فكذا هاهنا.."^(٢)، ولا

يصح أن تجعل (رُبَّ) اسماً لسببين:

الأول: أنَّ (رُبَّ) لو كانت اسماً لصحَّ أن يدخلَ عليها حرفُ الجر أقوى علامات الاسم،

وليس في كلام العرب ذلك، و(كم) العددية إنما حكم باسميتها؛ لأنَّ حرف الجر يدخل عليها.

الثاني: أن ما استشهدوا به في البيت السابق أنَّ (رُبَّ) مبتدأ، و(عار) خبرها، ممتنع؛ لأنَّ

المتأمل في المعنى يظهر له أنَّ (عار) لا يصحُّ إسنادها إلى (رُبَّ)، وإنما للقتل الذي أضيف إليها

(١) البيت للشاعر ثابت بن قنطنة. ينظر: ابن قتيبة، الشعر والشعراء، دار الحديث، القاهرة، طبعة ١٤٢٣هـ، ج ٢،

ص ٦١٦.

(٢) الباقرلي، شرح اللمع، حققه إبراهيم أبو عبادة، بإشراف إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام، السعودية، طبعة

سنة ١٤١١هـ، ١٩٩٠م، ج ١، ص ٥١١.

وقُدِّر في السياق (هو)، لا خبر لمحذوف أي هو عارٌّ، ثم إنَّ الروايةَ مشكوكٌ في صحتها، وقيل شاذةً^(١)، والرواية المشهورة جاءت بلفظ (وبعضٌ قتل عار)^(٢).

و(زُبَّ) في تركيبها الوضعي حرفٌ ثلاثي، لا كما زعم أبو الحسن المجاشعي^(٣) أنها ثنائية الوضع ساكنةُ الثاني ك(هل)، و(بل)، و(قد)^(٤)، وهو حرفٌ يجزُّ النُّكرات، معناه في الغالب للتكثير^(٥)، ويأتي للتقليل قليلاً، وفي ضبطه حُكِيت سبعُ عشرةَ لغةً، ذكر منها ابنُ هشام في المُعْني ستةَ عشر: "ضمُّ الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد والتخفيف، والأوجهُ الأربعةُ مع تاءِ التانيث ساكنةٌ أو مُحرَّكةٌ، ومع التجرُّد منها، فهذه اثنتا عشرة، والضم والفتح مع إسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف"^(٦)، ويضاف إليها (زُبَّتَا)^(٧).

ول(زُبَّ) أوصافٌ عُرِفَتْ بها، فهي تصرف الفعل المضارع بعدها إلى معنى الماضي، وتدخل عليها (ما) الكافة فتكفها عن العمل غالباً وليس دائماً، كقول الشاعر:

ربما أوفيتُ في عَلمٍ تَرْفَعُنْ نُوبِي شَمَالاتُ^(٨)

ومن أوصافها جوازُ حذفها مع بقاء مجرورها، بعد الفاء كثيراً، وبعد الواو أكثر، وبعد (بل)

قليلاً، فمن مجيئها بعد الفاء قول الشاعر:

فمَثَلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرَضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحَوِّلٍ^(٩)

ومن مجيئها بعد الواو، ما جاء في مدح النبي -صلى الله عليه وسلم-:

(١) ينظر: أبو البقاء العكبري، اللباب، ج ١، ص ٣٦٤.

(٢) ينظر: المبرد، المقتضب، ج ٣، ص ٦٦. والمرادي، الجنى الداني، ج ٢، ص ١٣١. وأبو حيان، التذييل، ج ١١، ص ٢٧٩. قال البغدادي نقلاً عن ابن السيد عن المبرد: "هكذا أنشده النحويون وَزُبَّ قتل غار، على إضمار هو عار، وأنشدنيه المازني: وَبَعْضُ قتل غار، وهو الوجه"، انظر: خزنة الأدب، ج ٩، ص ٥٧٧.

(٣) أبو الحسن، علي بن فضال بن علي المجاشعي المعروف بالفرزدقي نسبة للشاعر الفرزدق جده، إمام بارع في النحو واللغة والتفسير، له مصنفات منها (تفسير القرآن) في عشرين مجلدًا، وله (العوامل والهوامل) في النحو، وكتاب (الدول) في التاريخ في ثلاثين مجلدًا، ومصنفات أخرى في الأدب والعروض، توفي سنة (٤٧٩هـ). ينظر: الفيروزآبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ص ٢١٢. والسيوطي، بغية الوعاة، ج ٢، ص ١٨٣.

(٤) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ٤٣٠.

(٥) ينظر: ابن مالك، شواهد التوضيح، حققه طه محسن، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ص ١٦٤.

(٦) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ٤٢٩.

(٧) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٢، ص ٣٣٧.

(٨) البيت لجذامة بن الأبرش. ينظر: ابن رشيق، العمدة، ج ٢، ص ٢٧٦.

(٩) امرؤ القيس بن حجر الكندي، ديوانه، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية

١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤ م، ص ٣٠.

وأبيض يُستسقى الغمام بوجهه ثمالُ اليتامى عصمةً للأرامل^(١)
والكوفيون يجعلون واو رُبّ حرف جرّ مستقلّ بنفسه نائب عنها، ووافقهم على ذلك المُبرّد
من البصريين^(٢).

ولمجيء (رُبّ) بعد (بل) استشهد بقول الشاعر:
وَالْأَمْرُ يَقْضَى فِي الشَّقَا لِلْخِيَابِ بل بِلْدٍ ذِي صَعْدٍ وَأَصْبَابٍ^(٣)
ووصفّ رابع أنه قد يبقى عملُ (رُبّ) مع حذفها دون أن تسبقها هذه الحروف، كقول الشاعر:
رِسْمُ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كِدْتُ أَقْضَى الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ^(٤)
وهل تصنّف (رُبّ) مع حروف الجر الأصلية أم الزائدة؟

الصحيح أنها تزداد في الإعراب دون المعنى، فيكونُ مجرورها إذا كان الخبر جملة إسمية
في محل رفع مبتدأ نحو (رُبّ رجلٍ أبوه كريمٌ)، وإن كان الخبر جملة فعلية كان مجرورها في محلّ
رفعٍ أو نصبٍ نحو (رُبّ مالٍ كثيرٍ وجدته)، وقد يتعيّن النصبُ في نحو (رُبّ مالٍ كثيرٍ وجدتُ)،
وعلى ذلك فلا يُقال حرفُ جرٍ أصلي؛ لأنّ عمله في اللفظ فقط لا متعلّق له، ولا يقال حرفُ جرٍ
زائد؛ لأنّ له معنى خُصّ به، وإنما يقال حرف جرّ شبيه بالزائد.

• الجانب التطبيقي:

الملاحظ في حرف الجر (رُبّ) أنّه لم يرد في القرآن الكريم سوى في موضعٍ واحدٍ مخففاً
مقروناً بـ(ما) في الآية الثانية من سورة الحجر: {رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ}، أما في
الحديث النبوي فشواهد كثيرة، وفي كتاب الموطأ بالتحديد حضر هذا الحرف مقروناً بـ(ما) في غير
النصوص النبوية الصريحة، من ذلك: حديث (٢٧٣١): «يا رسول الله إنّ لي جُمّةً أفأرجلُها؟ فقال:
نعم، وأكرمُها، فكان أبو قتادة ربما دهنها في اليوم مرتين»^(٥)، فـ(رُبّ): حرفُ جرٍ يفيد التكرير كُفّ

(١) ينظر: عبد الملك بن هشام، السيرة النبوية، حققه مصطفى السقا وآخرون، الطبعة الثانية ١٣٧٥هـ ١٩٥٥م،
شركة ومطبعة مصطفى الباني، مصر، ج ١، ص ٢٧٦.

(٢) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، ص ٣١١. قال: "ذهب الكوفيون إلى أنّ واو (رُبّ)
تعمل في النكرة الخفض بنفسها وإليه ذهب أبو العباس المُبرّد من البصريين، وذهب البصريون إلى أنّ واو (رُبّ)
لا تعمل، وإنما العمل لـ(رُبّ) مقدرة".

(٣) البيت ينسبُ للشاعر العجاج بن عبد الله ربيعة. ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ج ١٠، ص ٢٣. وأميل بديع،
المعجم المفصل، ج ٩، ص ٢٦.

(٤) البيت للشاعر جميل بثينة. ينظر: أبو علي القالي، الأمالي، ج ١، ص ٢٢٤.

(٥) حديث ضعيف أعل بالإرسال. قال ابن عبد البر: "لا أعلم بين رواة الموطأ اختلاف في إسناد هذا الحديث
وهو عند جميعهم هكذا مرسل منقطع". ينظر: التمهيد، ج ٢٤، ص ٩. والجمعة تطلق على شعر الرأس الساقط على

عن العمل بـ(ما) إيذاناً لدخول الفعل بعده، و(دَهَنَهَا) فعل ماضي مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو)، و(ها) ضمير متصل في محل نصب مفعول به عائد على (الجُمَّة).
رابعاً- حرف الجر (متى):

قد تأتي (متى) حرف جر بمعنى (من) أو (في) على لغة هُذَيْل^(١)، وإلا فالمشهور أنها اسم استفهام واسم شرط واسم بمعنى وسط، وحرفيتها عند هُذَيْل فقط، من ذلك:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ متى لُجَجِ خُضِرٍ لَهُنَّ نَيْيْجُ^(٢)
فَقَوْلُهُ (مَتَى لُجَجِ)، وقولهم: أخرجها متى كمّ، اختلف في معنى (متى) في الموضعين،
فقال: بمعنى (من)، وقيل بمعنى (وسط)^(٣)، ومنه كذلك قول الشاعر:

أَخِيْلُ بَرْقًا مَتَى حَابٍ لَهُ رَجَلٌ إِذَا يَفْتَرِّ مِنْ تَوَاضِيهِ حَلَجًا^(٤)

أي من سحاب^(٥)، فحرفيتها إذا أصلية عند هُذَيْل، وشواهدا قليلة، ليس في القرآن الكريم ولا في السنة النبوية شيء منها.

خامساً وسادساً- خلا، وعدا:

لفظان مشتركان بين الحرفية والفعلية، مبنيان على السكون، وهما حرفان يجزان المستثنى قليلاً، وفعلان ينصبانه كثيراً، وليست حرفيتهما أصلية ولا زائدة، إنما شبيهة بالزائد إذ لا يصلان معنى الأسماء إلى الأفعال، وهما بمنزلة (إلا) لا يتعلقان بِحَدَثٍ أو شِبْهه، وقد ثَبَتَ عن العرب وعن الأئمة حرفيتهما وفعليتهما، قال المرادي: "والترم سيبويه فعلية (عدا)، ولم يذكر أنها تكون حرفاً؛ لأنَّ حرفيته قليلة، وقد حكى حرفيته غير سيبويه من الأئمة، فوجب قبولها"^(٦).

المنكبين. ينظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، حققه طاهر أحمد، ومحمد الطناحي، طبعة المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م، ج ١، ص ٣٠٠.

(١) هُذَيْل: بضم الهاء وكسر الذال المعجمة وسكون الباء المثناة التحتية ولام في الآخر، وهم بنو هذيل بن مدركة بن إلياس قبيلة عربية عدنانية، كانت ديارهم بالسروات، وسراتهم متصلة بجبل غزوان المتصل بالطائف، منهم الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود، والشاعر أبو ذؤيب الهذلي. ينظر: أحمد بن علي القلقشندي، قلائد الجمان، حققه إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري واللبناني، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٢ م، ص ١٣٣.

(٢) البيت للشاعر الهذلي ابن أبي ذؤيب، انظر ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق محمد محمود الشنقيطي، الدار القومية، مصر، طبع عام ١٣٨٥ هـ ١٩٦٥ م، ص ٥٢.

(٣) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٤، ص ٢٤٢-٢٤٣.

(٤) البيت للشاعر الهذلي ساعدة بن جؤية، انظر ديوان الهذليين، ص ٢٠٩.

(٥) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج ١، ص ٣٤٧.

(٦) المرادي، الجنى الداني، ج ٢، ص ١٥٢.

وبحسب تتبع النحويين واستقراءهم لشواهد هذين الحرفين خُلص كثيرٌ منهم إلى أنهما إن لم يُسبقا بـ(ما) المصدرية جاز أن يُجعلاً حرفين يجران المستثنى أو فعلين ماضيين ينصبانه، تقول: (حضر الطلابُ خلا زيدا/عدا زيدا)، فإن سبقتهما (ما) المصدرية تَعَيَّنَتْ فعليُّهما ونَصَبَا المستثنى بهما، تقول: (حضر الطلابُ ما خلا زيدا/ ما خلا زيدا) لا غير، وأُجِيزَ الجرُّ عند قومٍ على تقدير (ما) زائدة، واعتَرَضَ عليهم ابنُ هشام قائلًا: "فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد؛ لأنَّ (ما) لا تُزاد قبل الجار، بل بعده نحو {عَمَّا قَلِيلٍ} {فَبِمَا رَحْمَةٍ}، وإن قالوه بالسماح فهو من الشذوذ بحيث لا يُقاس عليه"^(١).

ومع شهرة (خلا) و(عدا) إلا أنه لا مثال لهما في القرآن الكريم، ولم يقف الباحث لهما على شاهد من كتاب الموطأ، وقد جاءت شواهدهما في دواوين السنَّةِ سوى الموطأ، ففي صحيح البخاري أنَّ النبيَّ -صلى الله عليه وسلم- كان يتمثل بقول الشاعر: «ألا كُلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلٌ...»، وفي سنن النسائي حديث: «ما أنهرَ الدمَ وذكر اسمُ الله فكلُّ ما خلا السنَّ والظفرَ»^(٢). أما عن شواهد (عدا) فليس في الموطأ من رواية الليثي مثالٌ لها، وفي رواية الزُّهري قول للإمام مالك: "أنه يغير من ذلك ما شاء، ما عدا التدبير"^(٣)، ومن أمثلتها في كتب الحديث الأخرى حديث: «أينام أحدنا وهو جُنُب؟ قال: نعم، ويتوضأ وضوءه للصلاة ما عدا قدميه»^(٤)، وتتَّعِنُ في جميع هذه المواضع فعليُّها لدخول (ما) عليها، وما بعدها منصوب على المفعولية. سابعاً- حرف الجر (منذ):

تقدّم ذكرها مع (منذ) لتقارب أحكامهما وارتباطهما ببعض، أما عن شواهدهما في الموطأ فليس في الحديث النبوي ما يشهد لها فيه من رواية الليثي، وإنما من كلام بعض الصحابة أو كلام مالك نفسه، كقول عمر -رضي الله عنه- (١٢٣): «لقد ابتليْتُ بالاحتلام منذ وُلِّيتُ أمرَ الناسِ»، وهي هنا ظرفٌ لا حرف جرٍّ لدخولها على جملة فعلية، ومن مجيئها حرفٌ قول الإمام مالك (٤٨٧): "إنه سَمِعَ غيرَ واحدٍ من علمائهم يقول: لم يكن في الفطر والأضحى نداءٌ ولا إقامة، منذ زمانٍ رسول الله إلى اليوم"، ف(منذ) حرف جرٍ بمعنى (من) الابتدائية دخل على الاسم (زمان) الدال على الماضي، وكذا قوله (٢٤٧٧): "والعصبَةُ عليهم العَقْلُ منذ زمانٍ رسول الله".

(١) ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٢، ص ٣١٦.

(٢) ينظر: النسائي أحمد بن شعيب، السنن، حققه عبد الرحمن أبوغدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، حديث رقم (٤٤٠٩)، وهو حديث صحيح.

(٣) ينظر: الموطأ برواية أبي مصعب الزهري، حققه بشار عواد ومحمود خليل، مؤسسة الرسالة، بيروت، نشر عام ١٤١٢هـ، الأثر رقم (٢٩٩١).

(٤) ينظر: عبد بن حميد، المنتخب من مسنده، حققه صبحي السامرائي ومحمود الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، حديث رقم (٧٥٠)، وهو حديث صحيح.

• حروف الجر التي جاءت على أربعة حروف:

حروف الجر الرباعية الموضوعة على أربعة أحرف هي: حتى، وحاشا، ولعلّ، ولولا، وأكثرها استعمالاً كحرف جر (حتى).

أولاً- حرف الجر (حتى):

قال أبو زكريا الفراء: "أموتُ وفي نفسي شيء من حتّى" ^(١)، وما ذاك إلا لكثرة استعمالها؛ تارة حرف جرّ، وتارة حرف عطف، وتارة يُستأنف بها الكلام، وعند الكوفيين حرف نصب، وقد تُجعل بمعنى الفاء، وهذا التنوع يدعونا إلى أهمية التريث قبل تحديد مقصود الجملة التي دخلت في تركيبها، فقد لا يَظْهَرُ مقصود (حتى) من نظرة واحدة بل تحتاج إلى فهم سياق الكلام الذي تخللته لمعرفة الغرض منها وتحديد نوعها، وحديثنا هنا عن الجارة منها.

(حتى) حرف رباعي مُضعف الوسط بالفتح مبنيّ على السكون، فيها "ثلاث لغات: المشهورة، وإبدال حائها عيناً، وهي لغة هذيلية، وبها قرأ ابن مسعود {لَيَسْجُنَنَّه حَتَّى حِينَ} [يوسف: ٣٥]، وإمالة ألفها وهي لغة يمنية" ^(٢)، قال المبرد: "اعلم أنّ الفعل يُنصب بعدها بإضمار (أن)؛ وذلك لأنّ حتى من عوامل الأسماء الخافضة لها" ^(٣)، وتدلّ (حتى) بأصالتها على انتهاء الغاية كحرف (إلى)، إلا أنها تُقارَفُها في خمسة أمور:

١. أنّ (إلى) تأتي بمعنى الغاية في منتهى التمكن منها، "وهي أعمّ في الكلام من (حتى)" ^(٤).
٢. أنّ (إلى) تجرّ الظاهر والمضمّر إجماعاً، و(حتى) لا تجرّ إلا الظاهر، وأجاز الكوفيون والمبرد ^(٥) جرّها للضمير مستشهدين بقول الشاعر:

فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْقَاهُ نَاسٌ فَتَى حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِي يَزِيدٍ ^(٦)

٣. أنّ (إلى) تُفيد تقصّي الفعل شيئاً فشيئاً، تقول: كتبْتُ إلى زيد، ولا يقال: كتبْتُ حتى زيد.
٤. أنّ (إلى) تجرّ الآخرَ وغيره، بخلاف (حتى) التي لا تجرّ إلا ما كان آخرّاً (أكلْتُ السمكة حتى رأسها) أو متصلاً به كقوله تعالى: {سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ} [القدر: ٥].

(١) هذه المقولة تُنسب للكسائي كثيراً، وقد تبين لي من بعض المصادر أنها للفراء. ينظر: أبو الحسن القفطي، إنباه الرواة، ج ٤، ص ١٥، حققه محمد أبو الفضل، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٢ م، دار الفكر العربي، القاهرة. وابن خلكان، وفيات الأعيان، حققه إحسان عباس، الطبعة السابعة ١٩٩٤ م، دار صادر، بيروت، ج ٦، ص ١٨٠.

(٢) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ج ٢، ص ٢٣٩.

(٣) ينظر: المبرد محمد بن يزيد، المقتضب، ج ٢، ص ٣٨.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٢٣١.

(٥) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص ٥٤٣.

(٦) البيت بلا نسبة. ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ج ٩، ص ٤٧٤. وأميل بديع، المعجم المفصل، ج ١، ص ٣١٧.

٥. في مسألة دخول ما بعدها فيما قبلها، ذهب فريق إلى أن (إلى) لا يدخل ما بعدها فيما قبلها^(١)، بخلاف (حتى) "في أن ما بعدها لا يكون إلا داخلاً فيما قبلها اتفاقاً إن كان الفعل متوجهاً عليه نحو: قام القوم حتى زيد...، فإن لم يتوجه الفعل عليه فلا يدخل فيه نحو: سرْتُ حتى الليل"^(٢).

ومجرور (حتى) إما أن يكون اسماً صريحاً، كقوله تعالى: {فَدَرُّهُمْ فِي غَمَرَتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ} [المؤمنون: ٥٤]، أو مصدرًا مؤولاً من (أن) والفعل المضارع، كقوله تعالى: {وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ..} [البقرة: ٢١٤]، أي: حتى أن يقول، أو (أن) والفعل الماضي، وهذا الأخير ذكره ابن مالك مستشهداً بقوله تعالى: {ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوْا} [الأعراف: ٩٥] ولم يرتضه ابن هشام، قال: "لا أعرف له في ذلك سلفاً وفيه تكلف إضمار من غير ضرورة"^(٣).

• الجانب التطبيقي:

غالبُ شواهد حرف الجر (حتى) في الموطأ تلتها أفعالٌ مضارعة، فيكون مجرورها مصدرًا مؤولاً (أن مع الفعل المضارع)، أما عن جرّها للاسم مباشرة فليس منه سوى شاهدين: الأول في حديث (٢١٦٨): «في سيلٍ مهْرُورٍ، وَمَذْنِبٍ، يُمَسِّكُ حَتَّى الْكَعْبِينَ»^(٤)، (حتى) حرف جر دخلت على ما كان آخرًا بدليل الرواية الأخرى للحديث: «حَتَّى يَبْلُغَ الْكَعْبِينَ»^(٥)، أي حُدَّ ومنتهاه حتى الكعبين، و(الكعبين) اسم مثني مجرور بـ(حتى) وعلامة جره الياء، وهما "العظمان النائتان عند مفصل الساق والقدم عن الجنين"^(٦) منتهى ما يغسل من القدم. والثاني في حديث (٢٧١٢): «لَا يُصِيبُ الْمُؤْمِنُ مِنْ مُصِيبَةٍ، حَتَّى الشُّوْكَةِ، إِلَّا قُصَّ بِهَا، أَوْ كُفِّرَ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ»، ذكر العُكْبَرِيُّ لإعراب (الشُّوْكَةِ) ثلاثة أوجه، قال: "يجوز (الشُّوْكَةِ) بالجر بمعنى (إلى) أي: لو انتهى ذلك إلى الشُّوْكَةِ، وبالنصب على تقدير: بحدِّ الشُّوْكَةِ، ومع الشُّوْكَةِ،

(١) سبق ذكر ذلك، ينظر: ص ٥٥ - ص ٥٦. وترجح أنَّ الصواب في (إلى) دخول ما بعدها فيما قبلها حال وجود قرينة، كدالاتها على المعية، وكون ما يعقبها من جنس ما تقدّمها، كقوله تعالى: {وَيَزِدُّكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ} [هود: ٥٢].

(٢) المالقي، رصف المبانى، ص ٢٥٩.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٢، ص ٢٨٩.

(٤) الحديث من بلاغات الموطأ، منقطع لا يصح، لكن ذكر ابن عبد البر له قصة أخرى صحيحة ثابتة. ومهزور ومذنب: اسمان لواديين في المدينة. ينظر: التمهيد، ج ١٧، ص ٤٠٧.

(٥) ينظر: الموطأ، رواية محمد بن الحسن الشيباني، حققه عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، الطبعة الثانية، حديث رقم (٨٣٥).

(٦) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٤، ص ١٧٨.

وبالرفع، وفيه وجهان: أحدهما هو معطوف على الضمير في يُصِيب، والثاني مبتدأ، أي: هو حتى الشوكة تشوكة^(١).

وما سوى المثالين المذكورين جَزَتْ (حتى) المصدر المؤول على مذهب البصريين، أما الكوفيون فيجعلونها حرف نصبٍ إنْ دخل على الفعل المضارع، فمن تلك الشواهد:

١. حديث (٧٨١): «لا تصومُوا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه»، أي: حتى أن تروا،

في الموضعين، ف(حتى) حرف جر، والمصدر المؤول (أن تروا) في محل جر اسم مجرور.

٢. وحديث (٨٩٤): «إني أُرِيتُ هذه الليلة في رمضان، حتى تَلاحى رجالان، فَرُفِعَتْ»، أي: حتى أن تلاحى.

٣. وحديث (١١٦٨): «فلا أحلُّ حتى أنحرَ»، أي حتى أن أنحرَ.

٤. وحديث (١٨٦٤): «من ابتاع طعاما، فلا يبعه حتى يقبضه»، أي حتى أن يقبضه.

في جميع المواضع (حتى) حرف جر، و(أن) المضمرة مع الفعل المضارع بعدها في محل جر اسم مجرور.

ولرأي ابن مالك في جواز جعل الداخلة على الفعل الماضي حرف جر شواهد، منها:

١. حديث (٨٠٦): «فصام حتى بَلَغَ الكديد»، أي حتى أن بلغَ الكديد.

٢. وحديث (٨١٥): «فضحك رسولُ الله حتى بَدَتْ أنيابه»، أي حتى أن بدت أنيابه.

في الموضعين (حتى) حرف جر، و(أن) المضمرة مع الفعل الماضي بعدها في محل جر اسم مجرور.

ثانياً- حرف الجر (حاشا):

(حاشا) لفظٌ مشتركٌ بين الفعلية والاسمية والحرفية، فهو فعلٌ ماضٍ بمعنى استثنى، وهو

اسمٌ بمعنى التنزيه وقيل بل فعلٌ، وهو حرف للاستثناء، وفي عمل حرفيتها قولان:

الأول- مذهب الأكثرين وهو الذي عليه سيبويه: أنها حرفٌ جرٌّ يدلُّ على الاستثناء لا يَنْصَبُ، قال: "وأما حاشا فليس باسمٍ، ولكنه حرفٌ يجرُّ ما بعده كما تجرُّ (حتى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء"^(٢).

الثاني- مذهب جماعة من النحويين: أنه يَنْصَبُ ويجرُّ ك(خلا، وعدا)، قال المرادي: "وهذا مذهب الجرمي، والمازني، والمبرد، والزجاج، وهو الصحيح؛ لأنه قد ثبت عن العرب الوجهان،

(١) أبو البقاء العكبري، اتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، حققه وحيد عبد السلام ومحمد زكي،

دار ابن رجب، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ، ١٩٩٨ م، ص ١٤٤.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣٤٩.

وممن حكى النصب بها عن العرب: أبو زيد، والفراء، والأخفش، والشيباني، وابن خروف^(١)، وقد انتصر ابن مالك لهذا المذهب انتصاراً لا مزيد عليه، قال: "وكون (حاشا) حرفاً جاراً هو المشهور، ولذلك لم يتعرض سيبويه لفعليتها والنصب بها، إلا أن ذلك ثابت بالنقل الصحيح عن يوثق بعربيته، فمن ذلك قول بعضهم: (اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطان وأبأ الأصبغ)" إلى أن قال: "وأجاز الفراء نصب المستثنى بـ(حاشا) وخفضه، وقال: إذا استثنيت بـ(ما عدا) و(ما خلا) ضميراً لمُتَكَلِّمٍ قُلْتُ: ما عداني وما خلاني، ومن نصب بـ(حاشا) قال: حاشاني، ومن خَفَضَ قال حاشاي"^(٢)، ولا يلزم أن تتصل بها (ما) كالحال في (عدا) و(خلا)؛ فإن من أفعال الباب نفسه ك(ليس) و(لا يكون) لم يُشترط اتصال (ما) بها.

وجَعَلَ (حاشا) مع أختيها (خلا) و(عدا) كحرف جر وفعل ماض هو الراجح؛ لورود الشواهد على ذلك، وهو حرف شبيه بالزائد، كونه أدى معنى الاستثناء، ولا يصل معاني الأسماء إلى الأفعال، ولا متعلق له؛ لأنه بمنزلة (إلا).

وفي (حاشا) لغتان: إثبات الألف قبل الشين وحذفها (حاشا)، و(حشى)، وجاز حذف آخرها اختصاراً لكثرة الاستعمال (حاش)^(٣)، وشواهدهما من الشعر وكلام العرب كثيرة، أما في أحاديث موطأ الإمام مالك فلم يقف الباحث على شيء من ذلك.

ثالثاً- حرف الجر (لعل):

حرف رباعي الوضع، وقيل ثلاثي واللام الأولى حرف ابتداء أو زائدة للتأكيد وأصلها (عل)^(٤)، والصحيح أن (عل) لغة من أربع لغات فيها كحرف جر "لعل"، وعل، بفتح اللام فيهما، ولعل، وعل، بكسر اللام فيهما^(٥)، و(لعل) المشهور فيها أنها حرف نصب من أخوات (إن) تنصب المبتدأ اسماً لها، وترفع الخبر خبراً لها، وثبت الجر بها باللغات الأربع المذكورة عند عُقَيْل^(٦)، والجرُ بها ثابت عن العرب نقله جَمَعَ من الأئمة كالفراء والأخفش وابن مالك مستشهدين بأبيات شعرية، منها قول الشاعر:

(١) المرادي، الجنى الداني، ج ٢، ص ٢٥٦-٢٥٧.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٢، ص ٣٠٦.

(٣) ينظر: المالقي، رصف المباني، ص ١٧٩.

(٤) ينظر: المالقي، رصف المباني، ص ٣٧٣، وهمع الهوامع، ج ١، ص ٤٨٤.

(٥) السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٤٨٤.

(٦) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٢، ص ٣٩. وعُقَيْل بالتصغير بضم العين المهملة وفتح القاف وسكون الياء

المثناة من تحت ولام في الآخر، هم بنو عُقَيْل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، قبيلة عربية كانت تسكن البحرين ثم ارتحلت إلى العراق، منهم الشاعر قيس بن الملوّح. ينظر: القلقشندي، قلائد الجمان، ص ١١٩.

لعلَّ اللهَ يمكنني عليها جهاراً، من زهير، أو أسيد^(١)

فالجُرُّ بها لا يحتاج إلى تأويل كما ذهب إليه بعض النحويين^(٢) زعماً أنَّ اسمها ضميرُ الشأن أو أنَّه أريدَ بذلك الحكايةُ أو أنَّه مما يُقال للعائرِ والكلام جملةٌ قائمةٌ بنفسها، ولو فُتِحَ بابُ التأويل في كل مسألة لزدت الكثيرُ من الشواهدِ الصريحة.

وعن دلالة (لعل) فإنها تدل على الترجي في المحبوبات والتوقع في المحذورات، ولا متعلق لها في سياق الكلام، إذ هي حرف جر شبيه بالزائد، قال ابنُ هشام: "واعلم أنَّ مجرور (لعل) في موضع رفع بالابتداء لتنزيل (لعل) منزلة الجار الزائدة نحو (بحسبك درهم) بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل"^(٣)، واقتصر الجرُّ بها على لغة عُقيل، فقلَّت شواهدُها فلا في القرآن ولا السُّنة شيءٌ منها.

رابعاً- حرف الجر (لولا):

حرفُ امتناع، مبنيٌّ على السُّكون، موضوعٌ على أربعة أحرفٍ، رُكِبَتْ من (لو) الدالة على امتناع لامتناع، و(لا) الدالة على النفي باتفاق البصريين والكوفيين^(٤)، فأصبحت (لولا) دالة على امتناع لوجود، ولا تجرُّ الاسم الظاهر بعدها اتفاقاً، والخلافُ في جرِّها للضمير المتصل بها كالكاف والهاء والياء على ثلاثة أقوال:

القول الأول: ذهب الكوفيون وجماعة منهم أبو الحسن الأخفش من البصريين إلى أنها حرف ابتداء والكاف والياء في (لولاك) و(لولاي) في موضع رفع؛ لأنَّ الياء والكاف قامتا مقام الظاهر الذي هو مرفوع في أصله، ورجَّح المالقي هذا القول لخلوها من أوصاف حرف الجر، فلا متعلق لها، وأنها مركبة من حرفين فلا يمكن أن يعملّا عملاً واحداً، إضافة إلى صدارتها في الكلام^(٥).
القول الثاني: ذهب جماهير البصريين إلى أنها حرف جر، ففي الكتاب^(٦) أنَّ (لولاك) و(لولاي)، إذا أضمرت الاسم فيه جرٌّ، وإذا أظهرت رُفِعَ، قال الشاعر:
وَكَمْ موطنٍ لولاي طَحَّتْ كما هَوَى بأجرامه من قُلةِ النِّيقِ مُنْهَوَى^(٧)

(١) البيت لخالد بن جعفر. ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ج ١٠، ص ٤٣٨.

(٢) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ٤٥٧.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٣، ص ٥١٩.

(٤) ينظر: المالقي، رصف المباني، ص ٢٩٤.

(٥) ينظر: ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ج ٣، ص ٦. والمالقي، رصف المباني، ص ٢٩٦.

(٦) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣٧٣.

(٧) البيت للشاعر يزيد بن الحكم. ينظر: أبو علي القالي، الأمالي، ج ١، ص ٦٨.

وعلّوا ذلك أنَّ الياء والكاف والهاء لا تقع إلا في موضع نصبٍ أو جرٍّ، والنصب في (لولا) ممتنع؛ لأنَّ الياء لا تنصب بغير اسم إلا ومعها نون الوقاية وجوباً أو جوازاً وليس ذلك في (لولا)، فتعين كونها في موضع جر^(١).

القول الثالث: ذهب المُبرد إلى إنكار صحة ذلك، فلا يقال: (لولاك) ولا (لولا)؛ لأنَّ الصحيح أن يقال: (لولا أنت)، و(لولا أنا). وإنكاره هذا لا معنى له^(٢)؛ لأنَّ الأئمة قد اتفقوا على صحته، إنما الخلاف في صحة وقوعها حرف جرٍّ، قال ابن عقيل: "وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم كقوله: أَطْمَعُ فِينَا مِنْ أَرَاقِ دِمَائِنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنٌ"^(٣).

وعلى اعتبار (لولا) حرف جرٍّ فإنها تفيد معنى الامتناع، وليس لها متعلق على الصحيح، يعني ذلك أنها حرفٌ يشبهُ الزائد، ومن النحويين من جعل متعلقها فعلاً واجب الإضمار، قال المرادي: "فقال بعضهم: لا تتعلق بشيء، كالزوائد، وهو الظاهر، وقيل: تتعلق بفعل واجب الإضمار، فإذا قلت: (لولا) لكان كذا). فالتقدير: (لولا) حضرث). فألصقت ما بعدها بالفعل، على معناها من امتناع الشيء"^(٤).

ومع حصر عملها كحرف جرٍّ في هذا النوع من الضمائر، قلَّت شواهدُها في كلام العرب، ولا شاهد لها من قرآنٍ أو سنة فيما أعلم.

(١) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ص ٥٥٠.

(٢) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٦٠٥.

(٣) ينظر: ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ج ٣، ص ٦ - ص ٧.

(٤) المرادي، الجنى الداني، ج ٢، ص ٢٩٨.

المبحث الثالث:

حروف الجر: النيابة والتعلُّق، دراسة نحويّة على أحاديث الموطأ

من السمات التي تُعرف بها حروف الجرّ سوى الأصالة والزيادة أنها تنوب بعضها عند فريق من النحاة، وعليه السواد الأعظم منهم اليوم، كما أنّ للأصلية منها تعلقاً بالحدث أو ما قام مقامه، والحديث عن هذين الوصفين في مطلبين اثنين:

المطلب الأول: نيابة حروف الجر عن بعضها وتطبيق ذلك على أحاديث الموطأ:

مسألة تناوب حروف الجر من أهمّ مسائل الجرّ، فقد تنازعها النحويون والبلاغيون، واستعان بها الأدباء والفقهاء والمفسرون، وهي إن كانت في الجانب النحوي تُحدث تغييراً إعرابياً في ألفاظ الأسماء إلا أنّها تعدّ أساساً في تنوع المعاني والدلالات، لذا هرع إليها البلاغيون كونها جزءاً رئيساً في فنهم لا غنى لهم عنها، وأحصاها النحويون ووضعوا لها الضوابط والقواعد، وحشدوا لأجلها الأمثلة والشواهد، سواء مما في أي القرآن أو نصوص السنة النبوية أو كلام من يُحتج بقوله في العربية، وطال الخلاف في مسألة التناوب كثيراً مع يُسرّها ووضوح أدلتها وكلام الأئمة فيها، فماذا يُقصّدون بالتناوب في حروف الجرّ؟ وهل هو جائز أم ممتنع؟

النيابة أو التناوب لغة: من نَابَ التي أصلها نَوَب، نابَ عَنِّي فلانٌ ينبُ نوباً ومَناباً، أي يقوم بما قمتُ به ويخلفني فيه، ففي الصحاح: "وتناوب القومُ الماء: تقاسموه على المَقْلَةِ، وهي حصاة القسم، وناب الشيء عن الشيء، يَنْوُب: قام مقامه"^(١)، فالنيابة والتناوب إذاً بمعنى التقاسم والإحلال مكان الشيء.

ولا يبعد المعنى اللغوي عن المعنى الاصطلاحي، فإنّ النيابة اصطلاحاً عند النحاة في خمسة أمور: نيابة اسم مقام اسم وهذا يكثر في المترادفات، كالتكبر والاختيال، والدخول والولوج، والعلو والارتفاع، أو نيابة فعلٍ مكان فعل، وكثيراً ما تتشارك الأفعال مع بعضها في المعاني، كالفعل يتحدث ويتكلم، ويرجع ويعود، إضافة إلى باب التضمين الذي يُعد صورة من صور النيابة وهو مسلك جماهير البصريين الذي ردوا به جواز نيابة حروف الجر كما سيأتي، أو نيابة حرف مكان حرف كحروف الجر والعطف التي تنوب بعضها، أو نيابة حرفٍ عن حركة كنيابة الواو عن الضمة في رفع الجمع السالم والأسماء الستة، أو نيابة حركة عن حركة كنيابة الفتحة عن الكسرة في جر الاسم الممنوع من الصرف، ولا يعني في هذه الخمسة مواضع التساوي بين النائب والمنوب عنه، فهناك فروق وأسرار تُميّز بينهما عند التدقيق.

(١) ينظر: الجوهري، الصحاح، ج ١، ص ٢٢٨. وابن منظور، لسان العرب، ج ١، ص ٧٧٤.

وباب النيابة شائع عند النحويين واللغويين، إلا أننا نلاحظ -وهو ما يدعو للتساؤل- أنه لم يحصل بينهم كبير نزاع كما حصل في نيابة حروف الجرّ عن بعضها!

فما صورة هذا النزاع؟ وما القول الفصل فيه؟

إنّ نيابة حروف الجرّ تعني إتيان حرفٍ منها مقام حرف آخر يؤدي المعنى الذي وضع له، فمثلاً قوله تعالى: {أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ} [الملك: ١٦]، أي على السماء، (في) نابت (على) في معنى الاستعلاء، وهكذا في حروف أخرى تنوب بعضها كما سنراه في باب الدلالة.

والمشهور في مسألة نيابة حروف الجرّ أن النُّحاة انقسموا فريقين:

أ. فريقٌ منَع نيابة حروف الجرّ عن بعضها، ونُسب هذا القول إلى جماهير البصريين.

ب. وفريقٌ أجاز ذلك، ونُسب هذا القول إلى الكوفيين وبعض البصريين.

الفريق الأول:

يرى جماهير البصريين أنّ حروف الجر لا تنوب بعضها كما أنّ حروف النصب والجزم لا تنوب بعضها، وأنّ ما فهم من ذلك يُحمل: إما على التضمين، حيث ضُمّن الفعل معنى آخر يتعدى بذلك الحرف، وإما على المجاز، أو يُحكم عليه بالشذوذ، قال ابن هشام: "مذهب البصريين أنّ أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أنّ أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤولٌ تأويلاً يقبله اللفظ.. وإما على تضمين الفعل معنى فعلٍ يتعدى بذلك الحرف.. وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو مُجمل الباب كلّهُ عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذاً، ومذهبهم أقلّ تعسفاً"^(١).

الفريق الثاني:

يرى جماهير الكوفيين^(٢) أنّ حروف الجرّ تنوب بعضها، مستشهدين لذلك بأدلة من القرآن الكريم والسنة النبوية وكلام العرب وأشعارهم مما لا يسع المبتدئ في علم العربية جهله، ومما لا يقتضي تضميناً أو تأويلاً أو مجازاً، ولا يجوز الحكم عليه بالشذوذ لكثرة وشيوعه، فالمعاني لهذه الحروف حقيقة لا مجاز فيها، وواضحة لا تأويل يحويها، ومشهورة لا غرابة تعلوها، ولا مانع يمنع تعددها، ولا يفهم من قولهم هذا أنّ كلام العامة داخل فيه فتضع أي حرف مكان آخر كيف شئت، بل يعود ذلك إلى تقارب المعاني وصحة التعبير، وما يحفظ للكلام فصاحته وسلامته.

إنّ الذي جعل البصريين يقولون بالتضمين هو تعدّي بعض الأفعال بحرف جرّ غير الذي سُمع عن العرب أنه يتعدى به وفي ذلك خروج عما هو معهود في العربية، أو من باب توسعهم في

(١) ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٢، ص ١٧٩- ص ١٨١.

(٢) لا يقال: إنّ جميع الكوفيين يذهبون هذا المذهب؛ لأنّ منهم من يقول بالتضمين في مواطن، فمثلاً الفراء عند قوله تعالى: {عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ} [الإنسان: ٦]، قال: يروى بها ويتنقع. ينظر: معاني القرآن، ج ٣، ص ٢١٥.

الفعل وإبقائهم للحرف على أصله^(١)، ففرّوا من نيابة الحرف مقام حرف ووقعوا في النيابة نفسها (نيابة فعل مكان فعل) فكيف جاز هذا وامتنع ذاك؟! ولماذا لم يكن قياسهم على حروف العطف -مثلاً- التي قد تنوب بعضها كالواو و(أو)، بدلاً من القياس على حروف الجزم والنصب؟! وحقيقة التضمين الذي يقولون به "إشرابُ معنى فعلٍ لفعل، ليعاملَ معاملته، وبعبارة أخرى: هو أن يُحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقُّه بغير آلة ظاهرة"^(٢)، وفائدته: أن يؤدي فعلٌ أو ما في معناه في التعبير مؤدًى فعلٍ آخر أو ما في معناه، فيعطى حكمه في التعدية وال لزوم، قياساً لا سماعاً، بشرط تحقيق المناسبة بين الفعلين، ووجود قرينة تدلُّ على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس، مع مُلاءمة التضمين للذوق العربي، وألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغي^(٣)، وهل يُظن أن ذلك يمكن تحقيقه مع ذلك الكم الهائل من الشواهد لنيابة الحروف عن بعضها؟! وسلوك سبيل المجاز والتأويل مع ظهور الحقائق ليس بمستحسن؛ لأنَّ القول بالحقيقة أولى من المجاز إذا كان واضحاً، والحكم بالشذوذ لا يتحقق مع كثرة الشواهد؛ لأنَّ الكثرة تنفي الشذوذ، ولو قلنا بالشذوذ لطلال ذلك كلام الله ورسوله أصح الكلام وأبينه، ولا يقول بذلك أحد. وقد اتفق الجميع أن لكل حرف معناه الأصلي، فالباء أصلها للإلصاق، و(عن) للمجاوزة، و(على) للاستعلاء و(في) للظرفية... لكنه حصل تقارب في المعاني فظهر الحرف بهذا المعنى القريب منه، وطمح جانب آخر في السياق على المعنى الأصلي لحاجة المتكلم لدلالة ما أو للتفنن في مقام بلاغي ما، فقليل في الحرف الذي ناسب المعنى البديل: (ناب عنه فعل على كذا). والنائب لا شك أنه ليس كالأصل بتمامه، ثم إنَّ العرب تتوسع في كلامها، ولولا التوسع لضاقت اللغة بأهلها ذرعاً، ولما وجدَّ الأديب ولا الشاعر متنفساً، ولما تفاوتت محاسن الكلام، قال ابن السراج: "واعلم أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني، فمن ذلك (الباء) تقول: (فلان بمكة وفي مكة)، وإنما جازا معاً؛ لأنك إذا قلت: (فلان بموضع كذا وكذا)، فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، وإذا قلت: (في موضع كذا) فقد خبرت ب(في) عن احتوائه إياه وإحاطته به، فإذا تقارب الحرفان، فإنَّ هذا التقارب يصلح للمعاقبة، وإذا تباين معناه لم يجز، ألا ترى أن رجلاً لو قال: (مررت في زيد)، أو (كتبْتُ إلى القلم)، لم يكن هذا يلتبس به، فهذا حقيقة تعاقب حروف الخفض، فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز"^(٤)، فلا يفهم إجراء التناوب

(١) ينظر: التضمين بين حروف الجر في صحيح البخاري، جهاد العرجا، إيناس درباس. مجلة جامعة الأقصى، مجلد (٢٠)، العدد (٢)، يونيو ٢٠١٦م، ص ٨.

(٢) ينظر: الكفوي أيوب بن موسى، الكليات، حققه عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص ٢٦٦.

(٣) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، الطبعة الخامسة عشرة، دار المعارف، ج ٢، ص ٥٦٥.

(٤) محمد بن السراج، الأصول في النحو، حققه محمد الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج ١، ص ٤١٥.

على إطلاقه، إنما فيما تقاربت فيه المعاني واستعمل عند فصحاء العربية، وسلم من الركة وكلام العامة، ويحسن ذكر كلام مهم لابن جني في باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض، يقول: "وذلك أنهم يقولون: إنَّ (إلى) تكون بمعنى (مع) ويحتجون لذلك بقول الله سبحانه: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [الصف: ١٤]، أي: مع الله، ويقولون إنَّ (في) تكون بمعنى (على) يحتجون بقوله عزَّ اسمه: ﴿وَأَصْلَبَنَّاكُمُ فِي خُدُوعِ النَّحْلِ﴾ [طه: ٧١]، أي عليها.. وغير ذلك مما يوردونه، ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكننا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له، فأما في كل موضع، وعلى كل حال فلا، ألا ترى أنك إن أخذت بظاهر هذا القول غفلاً هكذا لا مقيداً، لزمك عليه أن تقول: (سرتُ إلى زيد) وأنت تريدُ معه، وأن تقول: (زيدُ في الفرس) وأنت تريدُ عليه، و(زيد في عمرو) وأنت تريدُ عليه في العداوة... ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش" (١).

وقد علّق المالقي جواز النيابة بالسماع، وكأنه يقصد التوسط بين القولين السابقين، فقال -كما في نيابة (على) عن اللام-: "وذلك موقوفٌ على السماع؛ لأنَّ الحروف لا يوضع بعضها موضع بعض قياساً إلا إذا كان معناهما واحداً ومعنى الكلام الذي لا يدخلان عليه واحداً أو راجعاً إليه ولو على بُعد" (٢)، فإن أراد بالسماع الاكتفاء بما ورد في الشواهد المنقولة -وهو الذي يظهر من كلامه- ففيه تضيق داخلٌ في التكلف الممنوع، وإن أراد بالسماع ما وافقه وما تقاربت فيه المعاني وسلم من كلام العامة فهو كما تقرر من كلام ابن السراج وابن جني وغيرهما. فالأصل إذاً أنَّ لكل حرف معناه، وأنَّ حروف الجر تبقى "على أصل معناها ما أمكن، فإن لم يكن ذلك ففي الاتساع وعدم التكلف مندوحة" (٣)، ولا مانع أن ينوب حرف الجر غيره إن قاربه في المعنى، وسلم المبنى، ولا يقال بالتضمن المحض في كل موطن؛ لأنه "يصرف الاهتمام عن تدبر أسرار الحروف، وهو عاجزٌ عن الوفاء بأغراض النظم ودواعيه، وليس فيه أكثر من محاولة تصحيح التعدي بحرف ليس من شأن الفعل أو الاسم التعدي به" (٤)، وقد يُقدّم التضمن حال اللبس أو حاجة سياق الكلام إليه؛ لأنَّ ثمة موطن يكون فيها مراعاة التضمن أولى لحفظ المعنى ولفهم دلالاته وإبقاء بلاغته وبيانه أو كان القول بنبابة حرف مكان حرف فيه تكلف وتعسف.

(١) ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٣١٠.

(٢) ينظر: المالقي، رصف المباني، ص ٢٩٧.

(٣) فاضل السامرائي، معاني النحو، ج ٣، ص ١١.

(٤) محمد الخضري، من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ.

١٩٨٩م، ص ٥٢.

والشواهدُ على نيابة حروف الجر عن بعضها من كتاب الله وسنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأشعار العرب وكلامهم كثيرة، وما ذكر منها في أحاديث موطأ الإمام مالك عدد ليس بالقليل، ستذكر جملة منها في قسم الدراسة الدلالية، واكتفي هنا ببعضها خشية التكرار:

١. فقد نابت الباء حرف الجر (في) في حديث (٤٧٢): «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»، أي في الليل، وفي النهار، وحديث (٦٤١): «إنَّ أحدكم إذا مات، عُرض عليه مقعده بالغداة والعشي...»، أي في الغداة والعشي.
٢. كما نابت الباء (عن) في حديث (٤٤٥): «ألا أخبركم بما يمحو الله به الخطايا، ويرفع به الدرجات؟»، أي: ألا أخبركم عما يمحو الله به الخطايا.
٣. ونابت (على) (من) في حديث (١٦٩٧): «ليس لك عليه نفقة»، أي ليس لك منه نفقة.
٤. ونابت (إلى) (في) في حديث (١٥٨): «لتنظر إلى عدد الليالي والأيام»، أي لتتظر فيها.
٥. ونابت (في) (على) في حديث (٤٦٢): «ما تَرَوْنَ في الشارب، والسارق، والزاني؟»، أي ما ترون عليهم من العقوبة؟.
٦. ونابت (من) (عن) في حديث (٢٤٥٣): «من شرب الخمر في الدنيا، ثم لم يتب منها، حرمها في الآخرة»، أي لم يتب عنها.

المطلب الثاني: تعلُّق حروف الجر بالحدث أو ما قام مقامه وتطبيق ذلك على أحاديث الموطأ:

التعلق لغة مأخوذ من عَلِقَ، قال ابن فارس: "العين واللام والقاف أصلٌ كبيرٌ صحيحٌ يرجعُ إلى معنى واحدٍ، وهو أن يُنَاطَ الشيءُ بالشيءِ العالي.. تقول: عَلَقْتُ الشيءَ أَعْلَقُهُ تعليقاً، وقد عَلِقَ به، إذا لَزِمَهُ"^(١) وفي اللسان: وَعَلِقَ بالشيءِ أي تَشَبَّثَ فيه، وهو عالقٌ به أي نَشَبَ فيه، والعَلْقُ النشوبُ في الشيء يكون في جبلٍ أو أرضٍ أو ما أشبهها، وَعَلِقَ الشيءُ بالشيءِ ومنه وعليه تعليقاً: نَاطَهُ. والعِلاقة: ما علقته به، والعَلْقُ الجذبة في الثوب وغيره^(٢)، وفي مفردات الراغب: "العَلْقُ: التَّشَبُّثُ بالشيءِ، يقال: عَلِقَ الصَّيْدُ في الحبالِ، وَأَعْلَقَ الصَّائِدُ: إذا علق الصَّيْدَ في حبالته، والمِعْلَقُ والمِعْلَاقُ: ما يُعْلَقُ به، وعِلاقةُ السَّوْطِ كذلك، وعَلَقَ القَرِيبةُ كذلك، وعَلَقَ البَكْرَةُ: آلاتها التي تَتَعَلَّقُ بها، ومنه: العُلُقَةُ لما يَتَمَسَّكُ به"^(٣).

(١) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج ٤، ص ١٢٥.

(٢) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ١٠، ص ٢٦٥.

(٣) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، حققه صفوان عدنان، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى

١٤١٢هـ، ج ١، ص ٥٧٩.

ووافق التعريف الاصطلاحي المعنى اللغوي الدال على الارتباط والنشوب في الشيء ولزومه، ويجري التعلق على كثير من الأساليب والجمل والعبارات العربية وليس محصوراً بحرف الجر أو الظرف كما اشتهر بين النحاة، فهو بصورة عامة: الارتباط بالحدث، قال ابن هشام: "معنى التعلق الارتباط المعنوي، والأصل أن أفعلاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر"^(١)، وقال خالد الأزهرى: "لا بد من تعلق الجار والمجرور بفعل ماضٍ أو مضارعٍ أو أمرٍ أو بما في معناه من مصدرٍ أو صفةٍ أو نحوهما"^(٢) و"لا بُدَّ من تعلقهما بالفعل أو ما يُشبهه أو ما أول بما يشبهه أو ما يُشير إلى معناه، فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً قَدَّر"^(٣)، فالتعلق في حرف الجر يحدث بواسطته ارتباط معنوي بين معموله والاسم المجرور بعده.

فيما جمع بين مفهوم التعلق وأهميته فخر قباوة في كتابه (إعراب الجمل وأشباه الجمل) فقال: "هو الارتباط المعنوي لشبه الجملة بالحدث وتمسكها به، كأنها جزء منه لا يظهر معناها إلا به، ولا يكتمل معناه إلا بها"^(٤)، ولكي يشمل المفهوم حروف الجر والظروف وغيرها، يقال: التعلق هو الارتباط المعنوي لما يقتضي الارتباط بما لا يظهر معناه ولا يتم إلا به.

وقد اهتم النحاة بقضية تعلق حروف الجر في أبواب الإعراب، وأكثرُوا من قول: جار ومجرور متعلق بكذا، وهو -كما تقرر- إنما يختص بما كان أصلياً لا الزائد المؤكّد لمعنى السياق، ولا شبهه مما جاء لأداء معنى دون ارتباط بغيره؛ لأنّ الكلام يستقيم دونهما فلا حاجة لتعلقهما بما خرج عن حاجة وجودهما، "وإنما لم يتعلق الزائد بشيء؛ لأنّ التعلق هو الارتباط المعنوي والزائد لا معنى له يرتبط بمعنى مدخوله وإنما يؤتى به في الكلام تقوية وتوكيداً"^(٥).

والتعلق في الأصل يكون بالأفعال كقولك: (كتب زيدٌ بالقلم). ومن النحاة^(٦) من حصر ذلك بالفعل التام دون الناقص، لكنّ أكثرهم على خلافه؛ لأنّ الفعل الناقص دالٌّ على الحدث فيجوز التعلق به، واستثنى ابن هشام منها (ليس)^(٧) وكذا بقية الأفعال الجامدة، وإذا وجد حدثان تام وناقص قَدَّم

(١) ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٥، ص ٣٠٦.

(٢) خالد الأزهرى، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، حققه عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ ١٩٩٦ م، ص ٧٥.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٥، ص ٢٧١.

(٤) فخر قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار القلم العربي، حلب، الطبعة الخامسة، ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩ م، ص ٢٧٣.

(٥) خالد الأزهرى، موصل الطلاب، ص ٧٧.

(٦) كالمبرد والفارسي والجرجاني وابن برهان والشلوبين. ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٥، ص ٢٨٨.

(٧) المصدر السابق، والصفحة نفسها.

التام، و"لا يلجأ إلى التعلق بالفعل الناقص إلا إذا فُقد الحدث الآخر لفظاً أو تقديرًا وكان في المعنى ترشيح لهذا الفعل أن يُعَلَّقَ به"^(١).

فالتعلق بحروف الجر الأصلية ضرورة لا بد منها إذ به يكون تمام الكلام وكماله، قال المالقي: "واعلم أنَّ الباء وسائر حروف الخفض لابد أن تكون متعلقة بفعل أو ما في معنى الفعل أو رائحة الفعل؛ لأنَّ الجار والمجرور في موضع معمول مستدع لواحد من ذلك"^(٢).

ويكون التعلق أيضاً بما يشبه الفعل كاسم الفاعل، تقول: (زيدٌ كاتبٌ لأحاديث الموطأ). واسم المفعول، تقول: (الحديثُ مكتوبٌ في الموطأ). والصفة المشبهة، تقول: (الموطأ عظيمٌ في أحاديثه). وكذا اسم التفضيل، تقول: (الموطأ أصحُّ في الحديث سنداً). والمصدر، تقول: (القراءة في الموطأ نافعة). واسم الفعل، تقول: (هلمَّ إلى الموطأ إن أردت العلم). أو ما أول به من الأسماء الجامدة، تقول: (مالك ذو العلم في الفقه والحديث)، أي صاحب. وكذلك ما كان بمعنى الفعل كقولك: (أين مالكٌ مني)، أي بُعد.

وهل تتعلق بحروف المعاني الأخرى كالقول بتعلق اللام بباء النداء في قولك: يا لزيد؟ المشهور منع ذلك مطلقاً، وقيل بجوازه مطلقاً، وفصل بعضهم فقالوا: إن كان نائباً عن فعلٍ حُذِفَ جازَ على سبيل النيابة لا الأصالة، وإلا فلا^(٣)، والصواب أن يكون التعلق ليس بالحرف نفسه إنما بفعل محذوف دلَّ عليه الحرف؛ لأنَّ فائدة التعلق إكمال المعنى فيحتاج إلى حدثٍ أو ما يقوم مقامه من الأسماء التي تؤثر بنفسها في الكلام، أما لو تعلق بما هو مساوٍ له أو أقل منه رتبةً فلن يتحقق المقصود من التعلق.

ومتعلق الجار والمجرور له صورتان:

- أ. أن يكون ظاهراً في الجملة، وهذا هو الأصل.
- ب. أن يأتي محذوفاً، فإنه "إذا خلت الجملة من متعلق ظاهر كالفعل وشبهه والجامد المؤول بالمشتق وحرف المعنى النائب عن الفعل، وجب تقديرُ عاملٍ لشبه الجملة، تقيده وينصبها وتتعلق به"^(٤).

وحذفه إما جائز وإما واجب، فيجوز إن أُمن اللبس فيه أو دلَّ دليلٌ عليه:

- أ. كالأستفهام، تقول: أين الحديث؟ فتجيب: في الموطأ.

(١) فخر قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص ٢٧٨.

(٢) المالقي، رصف المبانى، ص ٢٢٩.

(٣) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٥، ص ٢٩٤.

(٤) فخر قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص ٢٩٠.

ب. أو أن يكون دلّ عليه ما سبق ذكرَ لفظه أو شيئاً منه، تقول: قرأ زيدٌ في الموطأ وخالداً في البخاري، فالجار والمجرور (في البخاري) متعلق بمحذوفٍ جوازاً بدلالةٍ لفظية مما قبله (قرأ)، وقوله تعالى: {كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ} [البقرة: ١٧٨]، ف(الحُرُّ بِالْحُرِّ) البناء تعلقت بـ(يقتل أو مقتول) بدلالة لفظية من الجملة السابقة لها.

ج. أو أن تدلّ عليه دلالة معنوية من السياق، كقوله تعالى: {فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى} [النازعات: ١٨]، أي رغبة أو ميلاً.

وقد يُحذف وجوباً في مواضع^(١)، وهي:

١. إذا كان حرفُ الجر حرف قسم غير البناء، وجب حذف متعلقه وتقديره فعلاً، كقولك: والله لأقرأن في الموطأ، أي أقسم.

٢. إذا كان صلةً لموصولٍ، كقولك: قرأتُ الحديث الذي في الموطأ، أي كائن أو استقر أو موجود.

٣. إذا وقع خبراً لمبتدأ أو لناسخ فعلي أو حرفي، كقولك: الحديث في الموطأ، وكان الحديث في الموطأ، وإنَّ الحديث في الموطأ، ويقدر بـ(كائن) أو (استقر) أو نحوهما.

٤. إذا وقع صفةً لموصوف، تقول: هذه رسالة في يد صديقٍ مخلص.

٥. أو وقع حالاً لذي حال، كقوله تعالى: {فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ} [القصص: ٧٩].

٦. أو ما التزمت العرب فيه الحذف، كقولهم لمن تزوج: بالرفاء والبنين، أي أعرست.

وعند الوقوف على المتعلق لابد من النظر في السياق، والتأمل في المعنى، والبحث عن مراد المتكلم؛ لأنَّ "الكلام قد يشتمل على عدة أفعالٍ أو غيرها مما يشبهها، فيتوهم من لا فطنة له أنَّ التعلق بكل واحدٍ منها جائز؛ فيسارع إلى التعليق غير متثبت من حاجة العامل لهذا التعليق، في استكمال المعنى أو عدم حاجته، وغير ملتفت إلى ما يترتب عليه من فساد المعنى أو عدم فساده"^(٢)، وهذا ما يُعطي مسألة التعلق قيمتها وأهميتها.

وأشرنا سابقاً إلى أنَّ من حروف الجر ما ليس له متعلق كونه جاء زائداً صلة وتأكيداً، أو جاء شبيهاً بالزائد فأدى معنى في سياقه ولم يرتبط أو يتعلّق بحدثٍ سبقه، فالحروف التي لا تعلق لها هي (زَبَّ، عدا، خلا، لعلَّ، حاشا، ولولا) دائماً، و(من، الباء، والكاف، واللام) حال زيادتها للتأكيد؛ لأنَّ معنى التعلق الارتباط المعنوي، والزائد إنّما دَخَلَ في الكلام تقوية له وتوكيدا ولم يدخل للربط بين الحدث أو ما قام مقامه والاسم المجرور، والشبيه بالزائد يؤدي معنى خُص به دون تعلقٍ بغيره والاسم بعد كليهما يكونُ مجروراً لفظاً ويبقى على موقعه الإعرابي محلاً، قال المرادي: "جميع حروف الجر لا بد لها من شيء تتعلق به، إلا الزوائد (ولولا)، و(لعلَّ) في لغة من جرَّ بها، على

(١) ينظر: خالد الأزهرى، موصل الطلاب، ص ٨٢.

(٢) ينظر: حسن عباس، النحو الوافي، ج ٢، ص ٤٤٣.

خلاف في بعض ذلك، وذهب الفارسي إلى أنَّ الكاف لا تتعلق بشيء، وتبعه ابن عصفور في بعض تصانيفه، ونقل عن الأخفش، وهو ضعيف^(١).

ويمتنع التعلُّق إذا كان الجار والمجرور نائباً عن الفاعل^(٢) ولا حاجة لتقدير الضمير كقوله تعالى: {وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ} [الأعراف: ١٤٩]، كما يمتنع إذا وقع الجار والمجرور تابِعاً كعطف أو بدل أو توكيد^(٣) لكنه يبقى جائز الحذف إن دلَّ عليه الدليل لفظاً أو معنى، كما يمتنع التعلق إن وقع الجار والمجرور في محل نصب على الاستثناء ويكون ذلك في حرف الجر (حتى)^(٤)، أو حذف الجار الأصلي، وينصب الاسم بعده لفظاً أو تقديرًا، نحو {لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ}^(٥)، أي على صراطك.

• الجانب التطبيقي:

تنوعت شواهد تعلُّق حروف الجر بالحدث أو ما قام مقامه في أحاديث الموطأ:

أولاً- متعلِّق حروف الجر الأحادية:

حروف الجر الأحادية ذات التعلق هي: الباء واللام والكاف الأصلية، وحروف القسم، وكلها حاضرة في كتاب الموطأ باستثناء حرفي القسم الباء والتاء، فمن شواهدهما:

أ. تعلُّق حرفِ الباء الأصلية في أحاديث الموطأ:

١. تعلُّقها بالأفعال:

وهذا كثيرٌ لكونه الأصل الذي تتعلق به حروفُ الجر، فقد تعلقت بالفعل المضارع (يؤذينا) في حديث (٣٠): «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ، فَلَا يَقْرَبُ مَسَاجِدَنَا، يُؤْذِنَا بِرِيحِ الثَّوْمِ»، ولا يصح أن تتعلق بما قاربته من الأفعال في السياق كالفعل (أكل) أو (يَقْرَبُ) فيخل بالمعنى إخلالاً بيناً؛ لأنَّ العلاقة بين حرف الجر الباء ومتعلقه سببية، وسبب منع الاقتراب هو الأذى الناتج عن أكل الثوم، كما تعلقت بالفعل المضارع (تعصموا) في حديث (٢٨٣٣): «وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً»، والعلاقة بينهما علاقة تمسك والصاق.

وفي حديث (١٢٢٧): «هَذَا مَكَانٌ عَمَرْتُكَ، فَطَافَ الَّذِينَ أَهْلَوْا بِالْعَمْرَةِ بِالْبَيْتِ..» تعلَّقت الباء في لفظ (العمره) بالفعل (أهلوا)، وفي لفظ (البيت) بالفعل (طاف) مع تقدم الفعلية عليهما إلا أنَّ

(١) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ج ١، ص ٢١١.

(٢) ينظر: فخر قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص ٣٢٤.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٢٥.

(٤) المصدر السابق، ص ٣٢٦.

(٥) المصدر السابق، ص ٣٢٧.

الباء تتجه نحو فعلها الذي يناسب غرضها الدلالي، فالطواف إنما يكون حول البيت والإهلال إنما يصحبُ الابتداء بالعمرة.

وتعلقت مع مجرورها بفعل الأمر (ارفع) في حديث (١٦٧): «فارفع صوتك بالنداء».

٢. تعلقها بغير الأفعال:

تعلقت باسم التفضيل في حديث (٣٤٢): «صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمسة وعشرين جزءاً»، لأنَّ الأفضلية في زيادة عدد الثواب الذي دخلت عليه وهو ما يؤكد تعلقها باسم التفضيل (أفضل)، وتعلقت في حديث (٧٩٨): «والله، إني لأتقاكم لله، وأعلمكم بحدوده»، باسم التفضيل (أعلم)، و(حدوده) تعني أحكامه وشرعه، ولا شك أنَّ النبي -صلى الله عليه وسلم- هو الأعلم بأحكام الشريعة من غيره، وهو ما يؤكد تعلق الباء بـ(أعلم).

وحديث (٦٤): «وإننا إن شاء الله بكُم لآحقون»، الباء مع مجرورها تقدمت وتأخر متعلقها اسم الفاعل (لاحق) من الفعل الثلاثي (لحق)، كما تعلقت في لفظ (به) باسم فاعل من الفعل الخماسي (التحف) فهو (ملتحف) في حديث (٣٧٦): «من لم يجد ثوبين فليصلي في ثوب واحد، ملتحفاً به»^(١) ولا يصح تعلقها بـ(يجد) أو (يصلي)؛ لأنَّها لو تعلقت بـ(يجد) ما استقام اللفظ، ولو تعلقت بـ(يصلي) فسد معنى الإلصاق، فيكون المراد يصلي بالثوب ولو جعله في أي موضع ولو يسير من جسده! بخلاف الملتحف الذي يُغطِّي غالب أعضاء جسده، وكذلك تعلقت باسم فاعل من الخماسي (تعلق) فهو (متعلق) في حديث (١٢٧١): «ابن خطلٍ متعلقٌ بأستار الكعبة».

ومن تعلق الباء بغير الأفعال: تعلقها على الصحيح باسم المفعول (مصبوغاً) من الفعل الثلاثي (صَبَغَ) في حديث عبد الله بن عمر (٩٠٨) قال: «نهى رسولُ الله أن يُلبس ثوباً مصبوغاً بزعفران»، ولا يصحُّ تعلقها بالفعل (يلبس)؛ لأنَّها داخلة على ما يصبغ به ويغير اللون لا ما يُلبس، وصحَّ تعلقها كذلك باسم المفعول (مُعلَّق) من الفعل الثلاثي (عَلَّقَ) في حديث (٢٧٤٢): «ورجل قلبه مُعلَّقٌ بالمسجد».

(١) في نسخة (فليصل) بحذف الياء، وكلاهما صحيح إعراباً، فيجوز في جواب الشرط الجزم والرفع للمضارع. ينظر: الموطأ، حققه محمد الأعظمي، مؤسسة الشيخ زايد، الإمارات، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، رقم (١٤٧). وهذا الحديث روي بلاغاً، إلا أن ابن عبد البر ذكر أنَّ له طرقات محفوظة عن جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما-. ينظر: التمهيد، ج ٢٤، ص ٢٧١.

ومن تعلقها بغير الفعل كذلك: تعلقها بالمصدر، كمصدر الفعل (استَخَفَّ) (استخفافاً) في حديث (٣٢٠): «..لم يضيع منهنَّ شيئاً، استخفافاً بحقهنَّ..»، ومصدر (حَفِظَ) (حِفْظاً) في حديث (٢١٧٧): «على أهل الحوائط حِفْظُها بالنهار..».

٣. تعلقها بالمحذوف:

تعلقت الباء بمحذوفٍ جوازاً لدلالة الدليل عليه في مواضع، منها: حديث (٤٧٢): «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار..»، الباء في لفظ (النهار) حُذِفَ متعلقها (يتعاقبون) كونه سبق ذكر لفظه، وحديث (٥٧١): «أعوذُ برضائك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وبك منك..»، الباء في الموضعين (بمعافاتك)، و(بك) حُذِفَ متعلقها (أعوذُ) جوازاً لتقدم ذكر لفظه، وللسبب نفسه في لفظ (بعشر) في الحديث القدسي (٨٦١): «فالصيامُ لي وأنا أجزي به، كل حسنةٍ بعشر أمثالها»، أي كل حسنة أجزيها بعشر أمثالها.

تعلّقت الباء بمحذوف وجوباً لأنه صلة لموصول في حديث (١٢٠٤) «أنَّ رسول الله أناخ بالبطحاء، التي بذى الحليفة..»، الباء في (بذى) تعلقت بمحذوف وجوباً كونها صلة لاسم الموصول (التي).

ووجب حذف متعلقها كذلك؛ لأنه خبرٌ لمبتدأ في حديث (١٣٢٦): «والذي نفسي بيده..»، (نفسى): مبتدأ، و(بيده): جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوباً تقديره كائنة أو استقرت.
ب. تعلّق حرف اللام الأصلية في أحاديث الموطأ:
١. تعلّقها بالأفعال:

فاقت اللامُ الباءَ في تعلقها بالأفعال كثيراً؛ فمن تعلقها بالفعل المضارع، تعلقها بالفعل (يرضى) و(يسخط) في حديث (٢٨٣٣): «إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثاً، وَيَسْخَطُ لَكُمْ ثَلَاثاً..»، ولا يصح تعلقها بالفعل (يستجاب) في الموضعين كون الجار والمجرور نائب فاعل في حديث (٥٦٩): «يُستجابُ لأحدكم ما لم يُعجل، يقول: قد دعوتُ فلم يُستجب لي».

وتعلّقت بالفعل الماضي (اتَّخَذَ) في حديث (٢٩٢): «ما على أحدكم لو اتخذ ثوبين لجمعته»، ولا يصح تعلقها بالفعل الماضي (نُودِيَ) كون الجار والمجرور نائب فاعل في حديث (١٧٧): «إذا نُودِيَ للصلاة أدبر الشيطان»، وكذا تعلّقت بفعل الأمر (اكْلَأْ) في حديث (٢٥) «اكْلَأْ لَنَا الصُّبْحَ»، أما عن تعلقها بشبه الفعل مما يكونُ فرعاً في العمل فقد سبق أنَّ اللام متى تعلّقت به كانت زائدة، والزائد لا متعلق له على الصحيح.

٢. تعلقها بمحذوف:

تعلّقت اللام بمحذوفٍ جوازاً لدلالة الدليل عليه كالاستفهام في حديث (١٤٧): «ما لك؟ لعلك نفست»، وحديث (٣٧٢): «أو لعلكم ثوبان؟»، وحديث (٧٩٧): «ما لهذه المرأة؟»، جميعها

حُذِفَ متعلقها جوازاً دلّ عليه الاستفهام، فالأول: ما حَدَثَ لك؟ والثاني: أو يملك كلكم ثوبين؟
والثالث: ما تريد هذه المرأة؟، وكذا اللام في لفظ (حياته) من حديث (٥٠٧): «لا يَخْسِفَانِ لموتٍ
أحدٍ ولا لحياته» تعلّقت بالفعل (يَخْسِفَانِ) المذكور لفظه في الجملة قبلها.

كما تعلّقت بمحذوفٍ وجوباً كونه خبراً لـ(كان) في حديث (١٢٨٥): «كانت له حسنة»،
أي مستقرة أو كائنة، وتعلّقت أيضاً بمحذوفٍ وجوباً كونه خبر (إنّ) الناسخة في لفظ «للذي
يُعطاها» من حديث (٢٢٠٠): «فإنها للذي يُعطاها»، كما حُذِفَ المتعلّق وجوباً لأنه خبر لمبتدأ
في حديث (٢٤٠): «التحيات لله، الزاكيّات لله، الطيبات الصلوات لله» اللام في (لله) متعلقة
بالخبر المحذوف وجوباً تقديره (كائنة) أو (حق)، وحديث (٢١٥٧): «الولد للفراش وللعاهر
الحجر» في كلا الموضعين من الحديث وجب حذف متعلق اللام ومجرورها كونه خبراً لمبتدأ.
ومن حذف متعلّق اللام وجوباً كونه صلة حديث (٣١٠): «اكْلَفُوا من العملِ ما لكم به
طاقة»، اللام في (لكم) تعلّقت بمحذوفٍ وجوباً كونها مع مجرورها صلةً للاسم الموصول (ما).
ج. تعلّق حرف الكاف الأصلية في أحاديث الموطأ:

١. تعلّقها بالأفعال:

تعلّقت الكاف بالفعل المضارع (يُربّيها) في حديث (٢٨٤٤) «يُربّيها كما يُربي أحدكم قلّوه»^(١)،
وتعلّقت بالفعل الماضي (أسلمنا، وجاهدنا) في حديث (١٣٢٩): «أسلمنا كما أسلموا، وجاهدنا كما
جاهدوا؟»، كما تعلّقت بأفعال الدعاء والطلب كالفعل (صلّ) و(بارك) في حديث (٤٥٦): «اللهم
صلّ على محمدٍ وأزواجه وذريته كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمدٍ وأزواجه وذريته
كما باركت على آل إبراهيم»، والفعل (حبّب) في حديث (٢٦٠٣): «اللهم حبّب إلينا المدينة كحبّنا
مكة أو أشد».

٢. تعلّقها بغير الفعل:

تعلّقت الكاف بالمصدر (كسر) في حديث (٦٣٨): «كسّر عظم المسلم ميتاً، ككسره وهو
حي»^(٢) عند من يرى حرفيتها، ويصح أن تجعل اسماً فتكون خبراً لـ(كسر)، أما في
حديث (٢٨١٢): «إنما قلّي لمائة امرأة كقلّي لامرأة واحدة»، فإنّ الكاف على اعتبار حرفيتها
متعلقة بالمصدر (قلّي) الأول منهما، وحديث (٢٦٧): «غسل يوم الجمعة واجب على كل

(١) الحديث مرسل في الموطأ، لكنه جاء موصولاً في صحيح مسلم، رقم (١٠١٤).

(٢) روي في الموطأ بلاغاً من قول أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها-، ووصله أبو داود في سننه، ينظر: أبو
داود سليمان بن الأشعث، السنن، حققه شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل، دار الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى
١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩ م، رقم (٣٢٠٧)، وسنده صحيح.

مُحْتَلِم، كغسل الجنابة»، الصحيح تعلّقها بالمصدر في أول الحديث (غُسل) وليس باسم الفاعل (واجب)؛ لأنّ القصد تشبيه الكيفية بالكيفية لا الحكم بالحكم.

٣. تعلّقها بمحذوف:

تعلّقت الكاف بمحذوف جوازاً دلت عليه قرينة معنوية وهو القرب الذي يفهم من سياق النص في حديث (٢٧٣٠): «أنا وكافل اليتيم في الجنة كهاتين»، أي قريبان كقرب الأصبعين. وتعلّقت على الصحيح بمحذوف وجوباً كونه خبر (إنّ) في حديث (٩٨٨): «اعتصري في رمضان فإنّ عمره فيه كحجة».

د. تعلّق حروف القسم في أحاديث الموطأ:

حرف القسم يتعلّق بحدّث واجب الحذف، والواو وحدها تخللت بعض أحاديث الموطأ، كحديث (٣٤٣): «والذي نفسي بيده»، وحديث (٤٦٠): «فوالله ما يخفى عليّ خشوعكم...»، وحديث (٤٨٥): «والله لا أزيد على هذا»، وحديث (١٣٨٣): «لا ومقلب القلوب»، وحديث (٢٧٧٧): «إي ورب هذا المسجد»، في كل هذه تعلّقت الواو بمحذوف وجوباً تقديره (أقسم) أو (قسمي). ثانياً - متعلق حروف الجر الموضوعة على حرفين:

ذات التعلق من هذه الحروف هي: من، وعن، وفي، وكى، ولجميعها شواهد في الموطأ:

أ. تعلّق حرف الجر (من) الأصلية في أحاديث الموطأ:

١. تعلّقها بالأفعال:

تعلّقت بالفعل المضارع (نتوضأ) في حديث (٤٥): «أفنتوضأ من ماء البحر؟»، وبالفعل (يمزقون) في حديث (٥٤٥): «يمزقون من الدّين مروق السّهم من الرّمية»، و(يحرّم) في الموضعين من حديث (١٧٧٨): «يحرّم من الرّضاع ما يحرم من الولادة».

كما تعلّقت بفعلٍ ماضٍ ثلاثي (أكل) في حديث (٤٩): «من أكل من هذه الشجرة، فلا يقرب مساجدنا...»، وخماسي (تقدّم) في حديث (٢٣٢): «من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدّم من ذنبه»، وسداسي (استيقظ) في حديث (٤٠): «إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده»، ويصح تعلّقها مع مجرورها بالفعل (خلّق) المبني لما لم يُسم فاعله؛ لأنّ نائب الفاعل الضمير المقدر وليس الجار والمجرور، في حديث (٦٤٢): «منه خلّق، وفيه يركب».

وتعلّقت بفعل الأمر (اكلّفوا) في حديث (٣١٠): «اكلّفوا من العمل ما لكم به طاقة»، و(احتجبي) في حديث (٢١٥٧): «احتجبي منه»، و(كلّ) في حديث (٢٦٩٨): «وكلّ مما يليك».

٢. تعلّقها بغير الفعل:

تعلّقت باسم الفاعل في ثلاثة مواضع من حديثين:

حديث (٥٠٩): «فقال عائذاً بالله من ذلك...»، حرف الجر (من) تعلق باسم فاعل الثلاثي (عائذ) من (عائذ)، والثاني تعلق باسم الفاعل (راء) من (رأى) في حديث (٢٦٦٦): «فرايت رجلاً آدم، كأحسن ما أنت راء من آدم الرجال، له لمة، كأحسن ما أنت راء من اللمم...». واجتمعت في حديث (٦٤): «فإنهم يأتون يوم القيامة غراً محجلين من الوضوء» ثلاثة عوامل تنازعت التعلق بحرف الجر (من)، وهي: الفعل المضارع (يأتون)، واسم التفضيل (غراً) جمع (أغر)، واسم المفعول (محجلين) جمع (محجل)، فلايهم التعلق في هذه لحال؟ في المسألة قولان للنحاة^(١):

- الكوفيون يرون أنَّ العملَّ للأسبق، فيكون تعلق (من) مع مجرورها بالفعل (يأتون).
 - أما البصريون فيرون أنه للأقرب؛ لأنَّ التأثير للقريب أقوى من البعيد، فيكون تعلق (من) مع مجرورها إما باسم التفضيل (غراً) أو باسم المفعول (محجلين)، وفي هذا المثال بالتحديد يصح أن يكون التعلق بكليهما، ولا يصح أن يكون بالفعل (يأتون)؛ لأنَّ (من) مع مجرورها دلت على سببية حصول الغرة والتَّحجيل لا سببية الإتيان.
- كما تعلق (من) باسم التفضيل (أكثر) في حديث (٥٦٠): «إلا أحد عمِل أكثر من ذلك»، و(أطيب) في حديث (٨٦١): «لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك...». وتعلقت بالمصدر (فراراً) من (فر) في حديث (٢٦١١): «وإذا وقع بأرض وأنتم بها، فلا تخرجوا فراراً منه».

٣. تعلقها بمحذوف:

في حديث (٦٤٥): «ثم قال: لِمَ فعلت هذا؟ قال: من خشيتك يا رب»، (من) تعلقت بمحذوف جوازاً دلَّ عليه الفعل قبله (فعلت) في الاستفهام، وكذا (من كآبة) و(من سوء) في حديث (٢٧٩٩): «اللهم إني أعوذ بك من وعثاء السفر، ومن كآبة المقلب، ومن سوء المنظر»، تعلقت (من) مع مجرورها بمحذوف جوازاً دلَّ عليه الفعل الذي ابتدأ به الدعاء (أعوذ).

وتعلقت بما حذف وجوباً مما جاء خبراً لـ (إنَّ) الناسخة في حديث (٢٧٢٢): «إنَّ الحمى من فيح جهنم...»، (من فيح) جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوباً تقديره كائنة، وهكذا يقال في حديث (٢٦٣٥): «فإنَّ الحياء من الإيمان»، وحديث (٢٨٢٠): «إنَّ من البيان لسحراً».

كما تعلق (من) بما حذف وجوباً كونها خبراً لـ (كان) في حديث (١٢٧): «ومن أين يكون الشَّبه؟» فـ (من أين) جار ومجرور متعلق بخبر (يكون) متقدم عليها تقديره كائن، وكذا القول في

(١) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٧٩.

(من أهل)، و(من بني آدم) في حديث(٦٤١): «وإن كان من أهل النار، فمن أهل النار...»، وحديث(٢٢٥١): «وكننت من بني آدم».

وَحُذِفَ متعلق (من) وجوباً كونه خبراً لمبتدأ في حديث(٤٦): «إنما هي من الطوافين عليكم أو الطوافات»، الجار والمجرور (من الطوافين) متعلق بخبر المبتدأ (هي)، وكذلك (من الأولين) تعلقت بخبر (أنت) في حديث(١٣٣٦): «أنت من الأولين»، و(من الفطرة) تعلقت بخبر (خمس) في حديث(٢٦٦٧): «خمس من الفطرة».

ب. تعلق حرف الجر (عن) في أحاديث الموطأ:

١. تعلّقها بالأفعال:

(عن) كغيرها من حروف الجر يكثر تعلّقها بالأفعال في أحاديث الموطأ وفي غيره، فمن تعلّقها بالفعل المضارع حديث(٦٤): «فلا يُذادَنَّ رجلٌ عن حوضي كما يُذادُ البعيرُ الضالُّ» تعلّق حرف الجر (عن) بالفعل المضارع (يُذادَنَّ)، وتعلقت بالفعل (يُفصم) في حديث(٥٤٢): «فَيُفصَمُ عَنِّي»، وبالفعل (تَسألَنَّ) في حديث(٢٦٩٣): «لَتَسألَنَّ عن نعيم هذا اليوم».

ومن تعلّقها بالفعل الماضي حديث(٤٧٤): «أولئك الذين نهاني الله عنهم»، تعلقت (عن) بالفعل (نهاني)، وكذا بالفعل (اقتَصَرُوا) في حديث(١٠٥٤): «اقتصروا عن قواعد إبراهيم»، وتعلّقت مع مجروها بالفعل (مُحيت) المبني لما لم يسم فاعله في حديث(٥٦٠): «وَمُحِيت عنه مائةٌ سيئةٌ»؛ لأنَّ نائب الفاعل (مائة) وليس الجار والمجرور.

أما عن فعل الأمر، فقد تعلّقت (عن) بفعل أمر من الأمثلة الخمسة (أبردوا) و(ارتفعوا) في حديث(٢٧): «فإذا اشتدَّ الحرُّ فأبردوا عن الصلاة» وحديث(١١٥١): «وارتفعوا عن بطنِ غُرنة»، وتعلّقت بالفعل (اغسلي) المتصل بياء المخاطبة في حديث(١٥٧): «فاغسلي الدمَ عنكِ وصلّي»، والفعل (اقضِ) المعتل الآخر في حديث(١٣٥١): «اقضيه عنها»، وبفعل أمر صحيح الآخر (أبِن) و(نكّب) في حديث(٢٦٧٧): «فأبِنِ القدحَ عن فيك»، وحديث(٢٦٩٣): «نكّب عن ذاتِ الدّر». ٢. تعلّقها بغير الفعل:

تعلّقت باسم الفاعل (كاشفاً) من الفعل الثلاثي (كشَفَ) في حديث(٢٦٧٠): «..كاشفاً عن فرجه»، كما تعلقت بمصدر الفعل (رَغِبَ، رَغْبَةً) في حديث(٢٥٩٥): «لا يخرجُ أحدٌ من المدينة رغبةً عنها، إلا أبدلها الله خيراً منه».

٣. تعلّقها بمحذوف:

تعلّقت (عن) بمحذوفٍ جوازاً لدلالة السياق في حديث(٢٦٦٢): «نهى رسول الله عن لبستين، وعن بيعتين، وعن الملامسة، وعن المنابذة، وعن أن يحتبّي الرجلُ في ثوبٍ واحدٍ، ليس على فرجه منه شيءٌ، وعن أن يشتمل الرجل بالثوب الواحد على أحد شِقَيْهِ»، متعلّق هذه المعطوفات الخمسة (عن بيعتين)، و(عن الملامسة)، و(عن المنابذة)، و(عن أن يحتبّي)، و(عن أن يشتمل) الفعل

(نهى)، وحُذِفَ جوازاً لسبق ذكر لفظه بداية الحديث، ولا يمتنع التعلق هنا؛ لأنَّ كل نوع من هذه المنهيات لها أحكام مستقلة عن الأخرى.

كما تعلقت بما حُذِفَ وجوباً كونه خبراً لمبتدأ في حديث (٢٨٥٢): «إنما ذلك عن المسألة»، (عن المسألة) جار ومجرور متعلق بخبر (ذلك) المحذوف وجوباً والمقدَّر بـ(كائن) أو (استقر).
ج. تعلق حرف الجر (في) في أحاديث الموطأ:
١. تعلُّقها بالأفعال:

تعلَّقت (في) بالفعل المضارع (يَجْعَل) في حديث (٣٣): «إذا توضأ أحدكم فليَجْعَل في أنفه ماءً...»، وبالفعلين (يَتَعَاقِبُونَ) و(يَجْتَمِعُونَ) في حديث (٤٧٢): «يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجمعون في صلاة العصر، وصلاة الفجر»، وبالفعلين (يشرب) و(يجرجر) في حديث (٢٦٧٦): «الذي يشرب في آنية الفضة، إنما يُجرجرُ في بطنه نارُ جهنم».

وبالفعل الماضي (شرب) في حديث (٧١): «إذا شرب الكلب في إناء أحدكم، فليغسله سبع مرات»، وفي حديث (٢٢٢): «ما أنزل الله في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الفرقان مثلاً»، تعلقت الأولى بالفعل (أنزل)، وأما الثانية والثالثة فحذف المتعلق نفسه جوازاً.

ويصحُّ تعلقها مع مجرورها بالفعل (يُرْكَبُ) المبني لما لم يسمَّ فاعله في حديث (٦٤٢): «منه خلق، وفيه يركب»؛ لأنَّ نائب الفاعل الضمير المستتر وليس الجار والمجرور.

كما تعلقت (في) بفعل الأمر (صلُّوا) في حديث (١٨٩): «ألا صلُّوا في الرِّحال»، و(اجعلن) في حديث (٥٩٢): «واجعلن في الآخرة كافوراً»، و(التمسوها) في حديث (٨٩٤): «فالتمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة»، و(امكثي) في حديث (١٧٢٩): «امكثي في بيتك».

٢. تعلقها بغير الفعل:

تعلقت (في) باسم الفاعل (معتزل) من الفعل الخماسي (اعتزل) في حديث (١٢٨٦): «رجل مُعتزل في غُنيمة»^(١)، وتعلقت باسم الفاعل (كاسية) من الفعل الثلاثي (كسا) في حديث (٢٦٥٣): «كم من كاسية في الدنيا، عارية يوم القيامة؟»^(٢)، وتعلقت باسم فاعل من أربعة أفعال خماسية (تحاب) و(تجالس) و(تزاور) و(تبادل) في حديث (٢٧٤٤): «وَجَبَّتْ محبَّتي للمتحابين فيَّ، والمتجالسين فيَّ، والمتزاورين فيَّ، والمتبادلين فيَّ».

وتعلقت بمصدر (قراءة) من (قرأ) في حديث (٢١٢): «نهى عن لبس القسي.. وعن قراءة القرآن في الركوع»، وبالمصدر (قطَّع) من (قطَّع) في الموضع الأول والأخير من حديث (٢٤٠٧): «لا

(١) روي في الموطأ مرسلأ، وقد روي موصولاً في سنن الترمذي، رقم (١٦٥٢)، وقال: حسن غريب.

(٢) روي الحديث مرسلأ في الموطأ، لكنه قد جاء موصولاً في البخاري، رقم (٥٨٤٤).

قَطَعَ فِي ثَمَرٍ مُعَلَّقٍ، وَلَا فِي حَرِيصَةِ جَبَلٍ، فَإِذَا آوَاهُ الْمُرَاخُ أَوْ الْجَرِينُ، فَالْقَطْعُ فِيمَا يَبْلُغُ ثَمَنَ الْمِجَنِّ»،
أما في الموضع الثاني فمحذوف جوازاً.

٣. تعلقها بمحذوف:

تعلقت (في) بمحذوف جوازاً دلَّ عليه السياق في حديث (٢٨): «فَأَذِنَ لَهَا بِنَقَسَيْنِ فِي كُلِّ
عَامٍ: نَفْسٍ فِي الشِّتَاءِ، وَنَفْسٍ فِي الصَّيْفِ» (في) في الموضعين الأخيرين تعلقت بفعل محذوف
جوازاً دلَّ عليه الفعل (أذن) السابق ذكره، وفي حديث (٤٥٩): «كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ رَكَعَتَيْنِ،
وَبَعْدَهَا رَكَعَتَيْنِ، وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ رَكَعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ» تعلقت بفعل محذوف جوازاً دلَّ عليه الفعل السابق
(يُصَلِّي)، وفي الثانية من حديث (١٦٤٢): «قَدْ أَنْزَلَ فِيكَ، وَفِي صَاحِبَتِكَ» تعلقت بفعل محذوف
جوازاً دلَّ عليه الفعل السابق (أنزل)، أي: وَأَنْزَلَ فِي صَاحِبَتِكَ.

كما تعلقت بمحذوف وجوباً كونه خبراً للفعل الناسخ (ليس) في حديث (١٠٢٦): «خَمْسُ
مِنَ الدُّوَابِّ، لَيْسَ عَلَى الْمَحْرَمِ فِي قَتْلِهِنَّ جُنَاحٌ»، وتعلقت بمحذوف وجوباً كونه خبر (كان) الناسخة
في حديث (١٧٦): «إِذَا كُنْتَ فِي غَنَمِكَ أَوْ بَادِيَتِكَ فَأَذْنَتِ بِالصَّلَاةِ، فَارْفَعِ صَوْتَكَ بِالنِّدَاءِ»، وكونه
خبر (ما دام) في حديث (٤٤١): «الْمَلَائِكَةُ تَصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مَصَلَاهُ»، وخبر (لا
يزال) في حديث (٤٤٢): «لَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَتْ الصَّلَاةُ تَحْبِسُهُ».

وحذف المتعلق وجوباً أيضاً كونه خبر (إنَّ) في حديث (١٧٥): «فَإِنَّ أَحَدَكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا
كَانَ يَعْمِدُ إِلَى الصَّلَاةِ»، وحديث (٣٥٥): «فَإِنَّ فِيهِمُ الضَّعِيفَ».
كما وَجَبَ حَذْفُ مُتَعَلِّقٍ (في) كونه صلة لاسم الموصول (ما) في الثلاثة مواضع من حديث (١٧٤):
«لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ.. وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ.. وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ» ورابع في
حديث (٢٤٥٤): «فَفَتَحَ الرَّجُلُ الْمَزَادَتَيْنِ حَتَّى ذَهَبَ مَا فِيهِمَا».

وجاء متعلق (في) خبراً لمبتدأ فحذف وجوباً في مواضع مختلفة كحديث (٦٧١): «فِي
الرَّكَازِ الْخُمْسُ» (في الركاز) جار ومجرور متعلق بخبر (الخمس) حذف وجوباً، وحديث (٧٢٤):
«فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْغُيُونُ، وَالْبَعْلُ: الْعَشْرُ، وَفِيمَا سَقَى بِالنَّضْحِ: نَصْفُ الْعَشْرِ» (فيما) في
الموضع الأول جار ومجرور متعلق بخبر (العشر)، وفي الموضع الثاني متعلق بخبر (نصف)
وحذفها واجب، وحديث (٢٦١٧): «يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَفِيمَ الْعَمَلُ؟» (ففيم) جار ومجرور متعلق
بمحذوف وجوباً كونه خبر المبتدأ (العمل)، ومثلها (وفينا الصالحون) في حديث (٢٨٣٥): «يَا
رَسُولَ اللَّهِ، أَنُهْلِكُ، وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟».

ثالثاً- مُتَعَلِّقُ حُرُوفِ الْجَرِّ الْمَوْضُوعَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ (الثلاثية):

حروف الجر الثلاثية ذات التعلق ثلاثة، هي: (إلى)، و(على)، و(متى)، ولا شاهد لـ(متى)

في كتاب الموطأ كحرف جر.

أولاً- تعلق حرف الجر (إلى) في أحاديث الموطأ:

١. تعلقها بالأفعال:

تعلّقت (إلى) بالفعل المضارع (يَنْقَلِب) في حديث (٤٤٢): «لا يمنعه أن ينقلب إلى أهله إلا الصَّلَاة»، وبالفعل (ينزل) في حديث (٥٧٠): «ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا»، ومن الأمثلة الخمسة الفعل المضارع (تختصمون) في حديث (٢١٠٣): «وإنكم تختصمون إلي...». وتعلقت بالفعل الماضي (اشتكى) في حديث (٢٧): «اشتكت النار إلى ربها»، و(استبقوا) في حديث (١٧٤): «ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه»، ويصح تعلقها بالفعل (الثقت) و(دُعي) و(أُحي) في حديث (٤٥١): «فإنه إذا سبح الثقت إليه»، وحديث (١٥٧٢): «إذا دُعي أحدكم إلى وليمة، فليأتها»، وحديث (٥١٠): «ولقد أُحي إلي أنكم تفتنون في القبور»؛ لأنَّ نائب الفاعل ليس الجار والمجرور، ففي الأول نائب الفاعل (التاء)، وفي الثاني نائب الفاعل (أحدكم)، وفي الثالث نائب الفاعل المصدر المؤول (أنكم تفتنون). وتعلقت (إلى) مع مجرورها بفعل الأمر (عُودي، رُدّي) في حديث (١٤٧): «ثم عودي إلى مضجعي»، وحديث (٢٥٩): «رُدّي هذه الخميصة إلى أبي جهم»، وتعلقت بالفعل (حب) الدال على الدعاء والطلب في حديث (٢٦٠٣): «اللهم حبّب إلينا المدينة كحبنا مكة».

٢. تعلقها بغير الأفعال:

تعلقت (إلى) مع مجرورها باسم الفعل (هَلُمَّ) في حديث (٢٦٤٤): «هَلُمَّ إلى الظل»، و(هلم) اسم فعل أمر بمعنى (أقبل) مبني على الفتح، كما تعلقت باسم الفاعل (مُتَوَجِّه) من (تَوَجَّه) في حديث (٤١٢): «وهو متوجه إلى خيبر»، واسم الفاعل (كائنة) في حديث (١٧٤٠): «ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة، إلا وهي كائنة». وتعلقت (إلى) بمصدر (مشى) (مشياً) في حديث (٦٦): «ثم كان مشياً إلى المسجد وصلاته نافلة له»، ومصدر (خرج) (خروجاً) في حديث (٢٩٩): «ولم يمنعني من الخروج إليكم». وتعلقت كذلك باسم التفضيل (أحب) في حديث (٥٤٤): «لهي أحب إلي مما طلعت عليه الشمس»، وحديث (٢٨٤٥): «وإنَّ أحبَّ أموالي إليَّ بَيْرُحاء».

٣. تعلقها بالمحذوف:

تعلّقت (إلى) مع مجرورها بما حُذف جوازاً لدلالة السياق عليه في حديث (٢٩١): «لا تُعملُ المَطِيَّ إلا إلى ثلاثة مساجد: إلى المسجد الحرام، وإلى مسجدي هذا، وإلى مسجد إيلياء» ف(إلى المسجد)، و(إلى مسجدي)، و(إلى مسجد) في هذه الثلاثة تعلقت بفعل محذوف ذكر في بداية السياق (تُعمل)، وكذا في (إلى رسوله) تعلقت بفعل ذكر سابقاً (أتوب) من حديث (٢٧٧٣): «يا رسول الله، أتوب إلى الله، وإلى رسوله»، وأما حديث (٨٦١): «فالصيام لي وأنا أجزى به، كل حسنة

بعشر أمثالها، إلى سبع مائة ضعف»، (إلى سبع مائة) فيه دلالة معنوية من السياق على المضاعفة فالفعل المتعلق بحرف (إلى) هو (تضاعف)، وحديث (٢٩٥٧): «إِزْرَةُ الْمُسْلِمِ إِلَى أَنْصَافِ سَاقِيهِ»، أي (تلبس) لدلالة لفظية أخذت من لفظ (إزرة) وهو ما يلبس على النصف الأسفل من الجسد. ج. تعلق حرف الجر (على) في أحاديث الموطأ:

١. تعلقها بالأفعال:

تعلقت (على) بالفعل المضارع (يُحَافِظُ) في حديث (٧٢): «وَلَا يُحَافِظُ عَلَى الْوُضُوءِ إِلَّا مُؤْمِنٌ»، و(أَشَقُّ) في حديث (١٧٠): «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ بِالسَّوَاكِ»، و(يُولَدُ) في حديث (٦٤٦): «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ»، و(يَخْطُبُ) في حديث (١٤٨٩): «لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ»، و(تَقْدُمُوا) في حديث (٢٦١١): «إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ، فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ». وتعلقت بالفعل الماضي الرباعي (أَتْنَى) في حديث (٢٢٤): «أَتْنَى عَلَيَّ عَبْدِي»، والخماسي (اضطجع) في حديث (٣١٤): «فَإِذَا فَرَغَ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْيَمَنِ»، ولا يصح تعلقها بالفعل المبني لما لم يسم فاعله (أُنْزِلَ) و(تَيَّبَ) في حديث (٥٤٠): «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ»، وحديث (٢٩١): «وَفِيهِ تَيَّبَ عَلَيْهِ»؛ لأنها مع مجرورها نائب فاعل. وتعلقت (على) بفعل الأمر (اسْتَأْذِنَ) في حديث (٢٧٦٦): «اسْتَأْذِنْ عَلَيْهَا»، وبفعل (صَلَّ) و(بَارَكَ) الدالان على الطلب والدعاء في حديث (٤٥٦): «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَأَزْوَاجِهِ، وَذُرِّيَّتِهِ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَبَارَكْتَ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَأَزْوَاجِهِ، وَذُرِّيَّتِهِ»،

٢. تعلقها بغير الفعل:

تعلقت باسم الفاعل (ضامن) من (ضمن) في حديث (٢١٧٧): «وَأَنْ مَا أَفْسَدْتَ الْمَوَاشِي بِاللَّيْلِ ضَامِنٌ عَلَى أَهْلِهَا»، واسم الفاعل (متكئاً) من الخماسي (اتكأ) في حديث (٢٦٦٦): «فَرَأَيْتُ رَجُلًا أَدَمَ .. مَتَكِّئًا عَلَى رَجُلَيْنِ». وتعلقت بـ(عسيف) وهو فعيل بمعنى فاعل، في حديث (٢٣٧٩): «إِنْ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا»^(١)، وتعلقت بـ(فَرَطَ) في لفظ (فَرَطُهُمْ) من حديث (٦٤): «وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الْحَوْضِ»، وهو فَعَلٌ بمعنى فاعل، أي متقدمهم وسابقهم^(٢) إلى الحوض. وتعلقت باسم التفضيل (أَشَدُّ) في حديث (٥٤٢): «وَهُوَ أَشَدُّ عَلَيَّ فَيَقْصِمُ عَنِّي»، وبالمصدر (ثناء) من (أَتْنَى) في حديث (٥٧١): «لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ»، و(رَدُّ) من (رَدَّ) في حديث (٢٣٧٩): «أَمَّا غَنَمُكَ وَجَارِيَتُكَ، فَرَدُّ عَلَيْكَ»، و(غَضَباً) من (غَضِبَ) في حديث (٤٧٥): «اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ

(١) عسيف بمعنى أجبر، "وهو فعيل بمعنى مفعول كإسير أو بمعنى فاعل كإعليم من العسف الجور والكفاية".

ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج٩، ص٢٤٦.

(٢) ينظر: المصدر السابق، ج٧، ص٣٦٦.

على قومٍ اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، كما صحّ تعلقها باسم المفعول (المغضوب) من (غَضِب) في حديث (٢٣٢): «إذا قال الإمام: {غير المغضوب عليهم ولا الضالين} فقولوا: آمين». ٣. تعلقها بمحذوف:

تعلّقت (على) بمحذوف جوازاً لدلالة الدليل عليه في حديث (١٧٤٧): «لا يحلّ لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر، أن تحد على ميت فوق ثلاث ليال، إلا على زوج..»، (على زوج) تعلقت بمحذوف جوازاً بدلالة لفظية من الفعل السابق (تحد)، أي إلا أن تحد على زوج، وفي حديث (٣٤٦): «بينما رجلٌ يمشي بطريق، إذ وجد غصن شوك على الطريق، فأخذه، فشكر الله له» أي وجد غصن شوكٍ ملقى أو ممتد بدلالة معنوية من السياق، وفي حديث (٢٧١١): «لعبيدي عليّ إن توفيته أن أدخله الجنة» تعلقت بمصدر محذوف جوازاً دل عليه معنى السياق (وعُد) أو (حق). وتعلّقت (على) بما وجب حذفه كونه صلة (ما) الموصولة في حديث (٢٣٧٩): «أنّ ما على ابني جلد مائة..»، وتعلقت كذلك بما حُذف وجوباً كونه خبر (كان) في حديث (٥٨١): «إلا كان عليه مثل أوزارهم..»، وخبر (ليس) في حديث (٨٤٠): «ومن زرعه القيء، فليس عليه القضاء»، وكونه خبر (لا) النافية للجنس في حديث (٢٨٢٨): «لا جناح عليك»، أو خبراً لمبتدأ في حديث (٢٦٠٥): «على أنقاب المدينة ملائكة».

رابعاً- متعلّق حروف الجر الموضوعة على أربعة أحرف (الرباعية):

ذو التعلق من حروف الجر الرباعية حرف واحد، وهو (حتى) حال دلالتها على الغاية أو التعليل، وشواهدا يغلب عليها الدخول على المصدر المؤول، وهي كغيرها من حروف الجر تعلّقت بأفعال وبغير أفعال وبما حذف جوازاً ووجوباً:

١. تعلقها بالفعل:

تعلقت (حتى) بالفعل المضارع (يُمسِك) في حديث (٢١٦٨): «يُمسِكُ حتى الكعبين»، وبالفعلين (تصوموا)، و(تفطروا) في حديث (٧٨١): «لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه»، وبالفعل (تقوم) في حديث (٦٤٧): «لا تقوم الساعة حتى يَمُرَّ الرجلُ بقبرِ الرجلِ، فيقول: يا ليتني مكانه»، وتعلقت بفعل الأمر (كلوا) و(اشربوا) في حديث (١٩٤): «فكلوا واشربوا حتى يُنادي ابنُ أم مكتوم»، و(أذهبي) في حديث (٢٣٧٨): «أذهبي حتى ترضعيه».

٢. تعلقها بغير الفعل:

تعلقت بالمصدر (بيع) من (باع) في حديث (١٨٠٧): «نهى رسول الله عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها»، فغاية جواز البيع هو بدو الصلاح، وهو ما يؤكد تعلقها بالمصدر (بيع) لا الفعل (نهى)، وتعلّقت باسم الفاعل (ضامن) من (ضَمِنَ) في قول الإمام مالك (٢٠٣٩): «وإن أخذ شيئاً فهو له ضامن حتى يحسب مع المال إذا اقتسماه».

٣. تعلقها بمحذوف:

تعلقت (حتى) بما دلَّ الدليلُ على جواز حذفه في حديث(٢٧١٢): «لا يصيبُ المؤمنُ من مصيبةٍ، حتى الشوكة، إلا قُصَّ بها»، على اعتبار (حتى) حرف جر في أحد الأوجه الثلاثة التي ذكرها العُكبري^(١)، تقدّمَتْها قرينةٌ لفظية دلت على المتعلق، أي حتى تُصيبهُ الشوكةُ، كما حُذف متعلّقها جوازاً في حديث(٦٤١): «هذا مقعدك، حتى يبعثك الله»، أي تقعدُ فيه، بدلالة لفظية من اسم المكان (مقعدك)، وتحتمل الدلالة المعنوية؛ لأنَّ السياق في نعيم القبر وعذابه، فيكون الفعل المحذوف (تُعذَّب) أو (تُنعم).

هذه مختارات من شواهد تعلّق حروف الجر بالحدث أو ما قام مقامه في أحاديث كتاب الموطأ، وقد رأينا كيف تنوعت مظاهر ذلك التعلق بين تعلق بالأفعال بأنواعها وبغيرها كاسم الفعل والفاعل واسم المفعول والمصدر ونحوها مما ظهر أو قُدّر، وكل ذلك دال على أهمية هذه الحروف في بناء النص وتركيبه ومعناه، وأنه لا غنى لعربي في كلامه عنها.

(١) سبقت الإشارة إليها. ينظر: ص ٦٤.

الفصل الثاني:

حروفُ الجرِّ في موطأ الإمام مالك:

دراسة دلالية

الفصل الثاني:

حروف الجرّ في موطأ الإمام مالك: دراسة دلالية

سلف الحديث عن حروف الجرّ حدّاً وعدداً ووصفاً؛ فقد جاوزت العشرين حرفاً عدداً، وجاز على الصحيح أن تتوب بعضها بعضاً، كما أنها تتعلق بالحدث أو شبهه أو ما في معناه أصالةً، وقد تزداد تزينة للفظ وتأكيداً للمعنى، وسيقت ذلك شواهد من موطأ الإمام مالك، وانكشف لنا من جراء ذلك سرٌّ آخر ممثلاً بتلك العلاقة النحوية المتينة الرابطة بين النصّ النبوي وحروف الجرّ، وجاء هذا القسم ليُطلعنا على ما هو أعمق من ذلك فيخوض في الجانب الدلالي لحروف الجرّ وأثره في فهم الحديث النبوي في كتاب الموطأ، فيا ثرى، ما الدلالة لغة واصطلاحاً؟ وما دلالات حروف الجرّ عموماً، وفي أحاديث الموطأ خصوصاً؟

الدلالة لغة: من دلَّ يدلُّ دلالة ودلالة، أي أرشد إلى الشيء، أو أبان وكشف عنه، وهي الأمارة عليه، والتسديدُ إليه^(١).

واصطلاحاً، قال الجرجاني: "الدلالة: هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول"^(٢)، وعلمها أخذ يتطور عبر العصور حتى استقر مفهومه أنه "علم دراسة المعنى، أو العلم الذي يدرس المعنى، أو ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى، أو ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادراً على حمل المعنى"^(٣)، وهو علم حظي باهتمام العلماء وعنايتهم قديماً وحديثاً، وبدا ذلك جلياً عند علماء العربية كابن جني في (الخصائص)، وابن فارس في (مقاييس اللغة)، وابن دريد في (الاشتقاق)، واهتم علماء أصول الفقه بدلالات الألفاظ وما يعقبها من معان وأحكام اهتماماً كبيراً، وخصوصاً بمباحث رئيسية في مصنفاتهم، سواء دلالة العبارة أو الإشارة أو النص أو ما اقتضاه النص، وتبعهم على ذلك كثير من المفسرين والفقهاء والمحدثين.

وعلم الدلالة عميقٌ ولطيفٌ، لاقى إقبالاً لافتاً بين علماء الشرق والغرب، وأصبح اليوم عمدة كثير من الدراسات اللغوية، ومع ما وصل إليه من التطور إلا أن بعض الباحثين يرى أن دراسته

(١) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، ج ٢، ص ٢٥٩. والجوهري، الصحاح، ج ٤، ص ١٦٩٨. والفيروزآبادي،

القاموس المحيط، ص ١٠٠٠.

(٢) الجرجاني، التعريفات، ص ٩١.

(٣) أحمد مختار، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٩٩٨م، ص ١١.

لم تبلغ الرُّشد العلمي، ولم تتضح طبيعتها بعد^(١)، وهذه إشارة إلى أنه علمٌ متجدد يُواكب الحياة البشرية العلمية والعملية.

أما عن الدراسة الدلالية فإنها تدرس الألفاظ بأنواعها، والصلة بينها وبين معانيها، والتغيرات الدلالية فيها، كما تهتمُّ بمجالات الدلالة، سواء الصوتية منها أو المعجمية أو الصرفية أو النحوية، تركيباً ومعنى وارتباطاً، مع النظر إلى المتغيرات الدلالية الناشئة عن عوامل لغوية واجتماعية وتاريخية وثقافية ودينية؛ فجوانبها إذاً أربعة^(٢): دلالة صرفية متعلقة ببنية اللفظ وصيغته، ودلالة صوتية متعلقة بالأصوات وما تُوجي إليه، ودلالة تركيبية تتعلق بارتباط الكلام ببعضه في ترتيب وتركيب عباراته وجملته، ودلالة معجمية تؤخذ من أصل استخدام الألفاظ، والسياق هو الحاكم في تحديدها.

وتُكتسب غالب هذه الجوانب عن طريق التلقي والمُشافهة، وهي بحاجة إلى زمنٍ ليس باليسير لاكتسابها، وبالوقوف عليها يحصل فهم المعنى وكَمَالُهُ^(٣)، ومفهوم الدلالة واسعٌ يشمل المعنى وما يتبعه من أثر، ويُصَبُّ اهتمام هذه الدراسة على الجانب التركيبي لحروف الجر، أي بما تعلّق بها من معنى في سياق النصّ الحديثي في الموطأ، وما نتج عنه من أثر في فهمه واستنباط أحكامه، ولا يعني ذلك إغفال الجوانب الأخرى، فكلُّ له أهميته في بابِه، ومن أهم ما يناسب المقام كنصّ حديثي هو جانب المعاني في سياق تركيب النصّ وما تبع تلك المعاني من أثر.

(١) ينظر: محمد حماسة، النحو والدلالة، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م، ص ٤٠.

(٢) ينظر: أحمد مختار، علم الدلالة، ص ١٣-١٤. وإبراهيم أنيس، دلالات الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة، ١٩٧٦هـ، ص ٤٦-٤٨. وينظر: فايز الداية، علم الدلالة العربي، دار الفكر، دمشق، سوريا،

الطبعة الثانية ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م، ص ٢٠.

(٣) ينظر: إبراهيم أنيس، دلالات الألفاظ، ص ٤٩.

المبحث الأول:

معاني حروف الجر

إنَّ معاني حروفِ الجرِّ كثيرةٌ ومتداخلة؛ فالحرفُ الواحدُ قد يأتي لعشراتِ المعاني، فمثلاً حرف الجر (في) لفظ واحد، إلا أنَّ دلالاته تختلف وتتعدد، وهذا الاختلاف لا ينشأ من لفظِ الحرف استقلالاً، بل مما تعلَّق به سابقاً أو تبعه لاحقاً؛ فهو حرفٌ مبنيٌّ يفتقرُ إلى ما بعده، وهذا ما يُميِّزه عن الأسماءِ أو الأفعالِ في أنَّ بعضَ ألفاظِها متعددةُ المعاني من ذات الكلمة لا من غيرها. وقد أعطى العلماء قديماً وحديثاً حروفَ المعاني قدراً نفيساً من تأليفهم، وأسألوا لأجلها حبراً كثيراً، وهذا الاهتمام منهم لم يكن عن فراغ، بل له أسبابه، يكشفُ عنها المُرادِي بقوله: "فإنه لما كانت مقاصدُ كلامِ العربِ على اختلافِ صنوفه، مبنياً أكثرها على معاني حروفه، صُرِفَتِ الهممُ إلى تحصيلِها، ومعرفةِ جملتها وتفصيلِها، وهي مع قِلَّتِها، وتيسرِ الوقوفِ على جملتها، قد كَثُرَ دورُها، وتعدَّ غَوْرُها، فعزَّتْ على الأذهانِ معانيها، وأبَتِ الإذعانَ إلا لمن يُعانيها"^(١)، ثم إنه عند النظر في بعضِ الأفعال التي تتعدى بحروف الجر كالفعل (رغب) مثلاً، نجده يتعدى ب(إلى، وفي، وعن، والباء)، ولكلِّ حرفٍ تعدى به معنى جديد، ف(رغب فيه وإليه) يقتضي الحرص عليه، و(رغب عنه)، أي صرف وزهد فيه، و(رغب به) تقتضي البُخل والضَّن، يتساءل هنا الدكتور محمد الخضري فيقول: "كيف أفاد فعل المُرَاغِبَة كل هذه المعاني المختلفة التي وصلت إلى حدِّ التناقض بينها؟! إنها الحروفُ بما تَخْلَعُ من معانيها على معاني مُتعلقاتها، وأثرُ العدوى الحاصلة بالارتباط بين الحرف وما وُصِلَ به"^(٢).

وبابُ معاني حروفِ الجرِّ والنَّقْطُن لها بابٌ يحتاج إلى ذكاء ونباهة وسعة اطلاع، حتى لا يخرج الحرفُ عن مساره الدلالي الصحيح، فهو كما قال الخطابي: "عظيمُ الخطرِ، وكثيراً ما يَغْرِضُ فيه الغلطُ، وقديماً عنى به العربيُّ الصريح فلم يُحسِّن ترتيبه وتنزيله"^(٣)، كما أنه لا بد من مراعاة سياق الحال؛ "فسياقُ الحالِ يمثِّلُ الشقَّ الاجتماعي أو المعنى الاجتماعي للغة، وهو جانبٌ لا

(١) المرادي، الجنى الداني، ج ١، ص ١١٢.

(٢) محمد الخضري، من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم، ص ٨.

(٣) حمد الخطابي، بيان إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في الإعجاز، حققها: محمد خلف، ومحمد زغلول، دار المعارف. مصر، الطبعة الثالثة، ص ٣٣. قلت: المقصود من كلام الخطابي، الإخبار عن أهمية هذا الباب وصعوبة الخوض فيه، وإلا لا تُسَلَّم له على الإطلاق أنَّ العربيَّ الصريح لم يُحسنه.

يمكن إغفاله وإلا نكون قد أغفلنا أهم جوانب المعنى، وتجاهلنا أهم خصائص اللغة^(١)، وهو ما يعبر عنه بالقرينة سواء مكاناً أو زماناً أو المستمع والمخاطب أو المناسبة والسبب.

وعلم المعاني إنَّ عُرِفَ به البلاغيون دراسةً وتأليفاً وجمعاً وتفريعاً، إلا أنه هو الآخر محطُّ اهتمامٍ عند علماء النحو في مصنفاتهم ودراساتهم، ولا يصحُّ زعمُ من قال: إنهم أهملوه ولم يعطوه حقَّه؛ لأنَّ لبَّ هذا العلم وأساسه قائم على علم النحو أصلاً، فمباحث الأسماء والأفعال والحروف ليست مجرد ألفاظ يُنظَرُ إلى حركاتها وسكناتها وأوزانها فحسب، بل لها دلالات ومعاني تُعدُّ الغفلة عنها غفلة عن اللغة، وهما -أي النحو والدلالة- يتعانقان "تعانقاً حميماً بحيث يكون الفهم الصحيح للنحو هو الفهم الصحيح للأساس الدلالي الذي يقوم عليه النصُّ"^(٢)، قال عبد القاهر الجرجاني: "قد عُلِمَ أنَّ الألفاظ معلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأنَّ الأغراض كامنَةٌ فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبيَّن نقصانُ كلامٍ ورجحانُه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يُعرفُ صحيحٌ من سقيم حتى يرجع إليه، لا يُنكرُ ذلك إلا من ينكرُ حسَّه، وإلاَّ مَنْ غالطَ في الحقائق نفسه"^(٣)، وإنَّ عُدَّتْ إلى مباحث حروف المعاني في كتب النحو وشروحاته فإنك لا تكاد تجد نحيواً إلا له حديثٌ عنها، بل ألقت كتبٌ فيها، منها ما خص بها، ومنها ما غلب عليه ذكرها، من أبرزها:

١. حروف المعاني والصفات^(٤)، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، المتوفى سنة (٣٣٧هـ)، وهي رسالة متوسطة الحجم، من أوائل ما وصل إلينا مما أُلِفَ في حروف المعاني، كان تأليفها إجابة لسؤال؛ أوجز فيها الجواب، وعرض جملةً من حروف المعاني كحروف العطف والنصب والجزم، وشيء من الأسماء التي تشبهها كأسماء الاستفهام والشرط والظرف ونحوها، ولم يسر فيها على ترتيب معين، ولم يتشعب أو يطرق أبواب الخلاف، بل اكتفى بما سار عليه أهل زمانه، وما بلغ به اجتهاده، وتنوعت شواهد بين آيات قرآنية وأبيات شعرية وآثار عن الصحابة كابن عباس وابن مسعود، ويغلب عليه المذهب الكوفي، وقد أكثر النقل عن الأئمة كالخليل وسيبويه والفراء والكسائي، وختم بذكر شيء من نيابة حروف الجر عن بعضها.

(١) فريد عوض حيدر، فصول في علم الدلالة، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الثالثة ٢٠١١م، ص ١١٩.

(٢) ينظر: عبد الله كمال أبو العلا، الاختلاف الصيغي والتركيبي في موطأ الإمام مالك، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير. كلية دار العلوم، القاهرة، ٢٠١٣م، ١٤٣٤هـ، ص ٦٠.

(٣) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، حققه محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م، ص ٢٨.

(٤) طبع بتحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

٢. معاني الحروف^(١)، لأبي الحسن علي بن عيسى الرُّماني، المتوفى سنة (٣٨٤هـ)، وفي نسبته للرُّماني خلاف رجَّح بعض الباحثين أنه ليس له^(٢)، إنما هو لابن فضال المجاشعي، المتوفى سنة (٤٧٩هـ)، وهو مؤلفٌ صغير الحجم، رتب فيه حروف المعاني وفق التركيب الوضعي لها أحادية فثنائية فثلاثية فرباعية، ثم أتبعها بأبواب جامعة، كباب اللامات والألفات والهاءات، ثم ذكر وجوهاً لبعض حروف المعاني، كما تخللها ذكر بعض الأسماء الشبيهة بها كأسماء الأفعال، وختمها بالحروف الزائدة وشيء من الفروقات كالفرق بين أما وإما وأم وأو وإن وأن... ومذهب مؤلفه النحوي أكثر ميلاً إلى المدرسة البصرية، واقتصر شواهد على القرآن الكريم وأشعار العرب.

٣. الأزهية في علم الحروف^(٣)، لعلي بن محمد الهروي المتوفى سنة (٤١٥هـ)، وهي رسالة أكثر اتساعاً من سابقتها، ذكر مؤلفها حروف المعاني كالعطف والنَّصب والجزم والجر...، مبيناً معانيها والقصد من إيرادها وشواهدا، سالكاً في غالب اختياراته الطريقة الكوفية، بدأها بمقدمة ثم ألف القطع والوصل وختمها باسم الموصول (الذي) واللغات فيه، وليس له طريقة ثابتة في ترتيبها، وأكثر استشهاده بالآيات القرآنية والأبيات الشعرية، أما الأحاديث النبوية فقليل، كما يُكثر النقل عن الأئمة كالخليل وسيبويه والفراء والأخفش سعيد بن مسعدة وغيرهم، ولم يعر اهتماماً للمسائل الخلافية كما هو دأب كثير من المتقدمين.

٤. رصف المباني في شرح حروف المعاني^(٤)، لأحمد بن عبد الباقي المالقي المتوفى سنة (٧٠٢هـ)، وهو أوسع من سابقه في تفصيل حروف المعاني، وما شابهها من الأسماء المبنية، رتبها على حروف المعجم، ولم يكتف بالإيجاز والاختصار بل شرح ووضح، وله ترجيحات واختيارات دون التزام بمذهب ما، كما يعرض بعض المسائل الخلافية ويناقشها، وشواهد في المرتبة الأولى الآيات القرآنية والأبيات الشعرية، تليها الأحاديث النبوية.

٥. الجنى الداني في حروف المعاني^(٥)، لأبي محمد بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي، المتوفى سنة (٧٤٩هـ)، من أهم ما ألف في حروف المعاني، صنَّفها حسب الوضع التركيبي لها أحادية

(١) طبع بتحقيق عرفان بن سليم حسونه، المكتبة العصرية، بيروت. وتحقيق عبد الفتاح شلبي، دار الشروق، جدة، وكلاهما أثبت نسبة الكتاب للرمانى.

(٢) دراسة قام بها د. سيف العريفي، أثبت فيها أنَّ الكتاب لابن فضال المجاشعي، وجاء بأدلة تثبت ذلك. نشرتها دار المنظومة، عالم الكتب، السعودية، مجلد (٢٣)، العدد (٥-٦)، أغسطس ٢٠٠٢م، ص ٤٩٨- ص ٥١٥.

(٣) طبع ضمن مطبوعات مجمع اللغة بدمشق، حققه عبد المعين الملوحي، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

(٤) طبع عدة طبعات، منها، الطبعة الثالثة، تحقيق د. أحمد الخرط، دار القلم بدمشق، والدر الشامية ببيروت.

(٥) طبع عدة طبعات، آخرها بتحقيق أحمد خليف الأعرج، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٤٢هـ، ٢٠٢١م.

فثنائية فثلاثية فرباعية، ورتب كل قسم على حروف المعجم، وله عناية في نقل الخلاف واللغات، كما أن له ترجيحات واختيارات في كثير من المواطن لم يلتزم فيها بمذهب دون غيره، وباب الاستشهاد عنده واسع، سواء من القرآن أو السنة أو الأبيات الشعرية أو الأقوال والحكم العربية.

٥. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب^(١)، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، المتوفى سنة (٧٦١هـ)، وهو كتاب عظيم في بابه، فريد في تقريراته وأسلوبه، عني في غالبه بحروف المعاني ورتبها على حروف المعجم، وأشبعها تفصيلاً وتوضيحاً، وأكثر من ذكر الخلاف فيها، وله اختيارات وترجيحات مسددة، أثى عليها كثير ممن جاء بعده وانتفع بها، وهو كثير الاستشهاد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأبيات الشعرية وأقوال العرب.

٦. مصابيح المغاني في حروف المعاني^(٢)، لمحمد بن علي الخطيب الموزعي، المتوفى سنة (٨٢٥هـ)، جمع حروف المعاني في رسالة متوسطة الحجم، رُتبت على حروف المعجم، وقُسمت على الأبواب حسب الحروف، فيقول: باب ما أوله كذا وباب ما أوله كذا، وسار على هذا المنوال حتى النهاية، يكثر النقل عن السابقين وبخاصة ابن هشام، سالكاً طريقته في الاستشهاد، لكنه أقل تفصيلاً منه في معنى الحرف وذكر الخلاف، كما أن له ترجيحات في مواطن مختلفة.

هذه الرسائل من أشهر ما أُلّف في حروف المعاني، وما تلتها من دراسات، جُلّها عالية عليها، فمن رام معرفة معاني الحروف بأوصافها وشواهدا، فدونه هذه التأليف؛ فإنها جامعة مانعة، من رجع إليها خرج راضياً قانعاً.

وسأوجز أهم معاني حروف الجر في المطالب التالية، مُتبعاً بعضُها بترجيح أو توضيح حسب الحاجة الداعية لذلك.

المطلب الأول- معاني حروف الجر الأحادية (الباء، والتاء، والكاف، واللام، والواو):

أولاً- معاني حرف الجر الباء: جاوزت معاني حرف الباء العشرين معنى، أهمها:

(١) طبع عدة طبعات، أفضلها التي بتحقيق د. عبد اللطيف الخطيب، ضمن السلسلة التراثية، دولة الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

(٢) طبع بتحقيق عائض بن نافع العمري، دار المنار، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

١. الإلصاق، ويقال: الإلزاق، لَزِقَ الشيءُ بالشيءِ يَلْزُقُ لُزُوقاً: كَلَصِقَ وَلِصِقَ^(١)، واللصقُ واللزقُ ملازمةُ الشيءِ للشيءِ^(٢)، وهو في الاصطلاح "اتصالُ شيءٍ بشيءٍ حقيقةً أو حُكماً"^(٣)، ومعنى الإلصاق في حرفِ الباء: ملازمتُها مع مجرورها للحدثِ أو ما قام مقامه، والتمسك به حساً أو معنى، وهو أصلُ معانيها، حتى إنها اشتهرت به، فقيل: حرف الإلصاق؛ لأنها تُلصِقُ ما قبلها بما بعدها، واقتصر على هذا المعنى سيبويه وأعاد جميع المعاني إليه، قال: "وباءُ الجرِّ إنما هي للإلْزاقِ والاختلاطِ، وذلك قولك: خرجتُ بزيدٍ، ودخلتُ به، وضربتُهُ بالسوطِ: ألزقتُ ضربك إياه بالسوطِ، فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله"^(٤)، وتبعه على ذلك كثير من نُحاة البصرة^(٥)، والمفهوم من كلام سيبويه عدم إنكاره نيابة الباء عن معانٍ أخرى سوى الإلصاق، وأنه قد يتسع معناها إلى غيره، ويعاد إلى الأصل وهو الإلصاق، ومن تتبع الشواهد الدالة على الإلصاق وجدها على نوعين: إلصاقٌ حقيقي، وإلصاقٌ حُكْمِي أو مجازي أو يقال معنوي؛ فالإلصاق الحقيقي كقولك (أمسكتُ بزيدٍ)، الباء بمعنى الإلصاق حقيقة، والمعنوي كـ(مررتُ بزيدٍ) أي أنك لم تلاصقه، وإنما في حكم الملاصق له، كونك اقتربت منه.

٢. التعدية: ويُقال النقل، والتعديّة لغة، من عَدَّى عن الأمرِ يُعَدِّي تَعْدِيَةً، أي جاوزَهُ إلى غيره^(٦)، واصطلاحاً: "نقلُ الحكم من الأصلِ إلى الفرع"^(٧)، ومعنى التعدية بحرف الجر الباء: نقلُ الحدثِ إلى مفعوله، كقوله تعالى: {ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ} [البقرة: ١٧]. قال الكفوي: "باءُ التعدية تُسمى باء النقل، وهي المُعاقبةُ للهمزة في تصييرِ الفاعلِ مفعولاً"^(٨)، وجمهورُ النحويين في أنَّ باء التعدية بمعنى همزة التعدية، لا تقتضي مشاركةَ الفاعلِ للمفعول، إلا أنَّ المُبرِّدَ والسَّهيليَّ ذهبَا إلى أنَّ باء التعدية، تقتضي مصاحبةَ الفاعلِ للمفعولِ في

(١) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ١٠، ٣٢٩- ص ٣٣٠.

(٢) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، ج ٥، ص ٢٤٨. والفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص ١٣٠٩.

(٣) كمال عوض وأحلام دفع الله، حروف الجر وظيفتها النحوية والدلالية في القرآن، مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، العدد ٢٠١٧/١، ج ١٨، ص ٨٥.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٢١٧.

(٥) ينظر: المالقي، رصف المباني، ص ٢٢٢.

(٦) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، ج ٤، ص ٢٥١.

(٧) الجرجاني، التعريفات، ص ٥٦.

(٨) الكفوي، الكليات، ص ١٠٠٣.

الفعل، بخلاف الهمزة^(١)، والصحيح أنها بمعنى همزة التعديّة، قال أبو حيان: "وقرأ اليماني: {أَذْهَبَ اللهُ نَوْرَهُمْ}، وهذا يدل على مرادفة الباء للهمزة"^(٢)، وأنها لا تُخصّص بغير المتعدي، فقد ترد في المتعدي فيكون الضابط لها أنها تَدْخُل على الفاعل فتصيرُه مفعولاً، وذهب إليه المرادي^(٣) وابن هشام^(٤)، واختار آخرون أنَّ معنى التعديّة "لا خصوصية لها بالباء، بل هي متحققة في جميع حروف الجر غير الزائدة"^(٥).

٣. الاستعانة: الاستعانة طلب العون، ومعنى الاستعانة في حرف الجر الباء: دخولها على آلة الفعل أو ما يُستعان به، أي تُعينُ الحدثَ على الوصولِ إلى مفعوله، فقد دخلت على (القلم) آلة الكتابة في قولك: كتبْتُ بالقلم، وعلى اسم (الله) وهو ما يستعانُ به، كقولك: بدأتُ بسمِ الله. واختلف في تقدير متعلّق الباء في البسمة، ف قيل: بدأتُ، وقيل ابتدائي، وقيل أتلُ أو أقرأ^(٦).

واستشكل ابنُ مالك جَعَلَ الباء للاستعانة إذا دخلت على اسم (الله)، وأرجعها إلى معنى السببية، قال: "والنحويون يُعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة، وأثرتُ على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى، فإنَّ استعمال السببية فيها يجوز، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز"^(٧)، والصواب أنه لا إشكال إذا قيل: إنَّ الباء للاستعانة في غير اسم (الله)، وأما في اسم (الله) فيقال: داخلة على ما يُستعان به، و(اسم الله) دال على ذات الله المتصفة بكمال الصفات فلا ضيرَ في الاستعانة به، ولا حاجة تدعو للعدول إلى معنى السببية الذي قد لا يتوافق وسياق النصوص.

٤. التعليل: تردُّ الباء بمعنى التعليل موصلةً الحدثَ إلى علته، ويطلق عليها كذلك باء السببية، ولم يفرّق كثيرٌ من النحويين بين السببية والتعليل، فيما رأى آخرون التفريق؛ لأنَّ السبب ما يحصل الشيء عنده لا به، والعلّة ما يحصل به، والمعلول يتأثر بالعلّة بلا واسطة وبالسبب بواسطة^(٨).

(١) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ج ١، ص ١٤٦.

(٢) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج ١، ص ٣٣٦.

(٣) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ج ١، ص ١٤٥.

(٤) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٢، ص ١٢٢.

(٥) ميادة محمد، دلالات حروف المعاني (الجر والعطف) وأثرها في التفسير، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية،

٢٠٠٣م، ص ٥١.

(٦) ينظر: المصدر السابق، ص ٤١.

(٧) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٣، ص ١٥٠.

(٨) ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

والصحيح أنه لا فرق في استعمال أحد اللفظين في معنى حرف الجر، سواء وصل المسبب إلى السبب أو المعلول إلى العلة بواسطة أو بدونها، عنده أو به؛ لأنَّ الغرض اكتسابها للمعنى والربط بينهما، سواء تراخى ذلك الحكم المترتب بسبب الواسطة، أو كان على الفور حال عدمها.

وجعل ابن مالك لباء التعليل ضابطاً فقال: "هي التي يحسن غالباً في موضعها اللام"^(١)، ومن أمثلتها: قوله تعالى: {فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ} [العنكبوت: ٤٠]، أي أهلكهم بسبب ذنوبهم.

٥. القَسَم: القَسَم بفتح التين من قَسَم يُقَسِم قَسْماً وقَسَامة، وهو اليمين أو الحلف^(٢)، أي تأكيد شيء بذكر معظم^(٣)، وتدخل باء القسم على المُقَسَم به فتوصل الحدث إليه، سواء كان اسماً ظاهراً أو ضميراً، ولا محذور في ذكر فعل القسم معها، تقول: أقسم بالله، وأقسم به، وبالله لتأتين إليّ.

وهي أصل حروف القسم؛ وعُلِّلت هذه الأصالة بسببين^(٤):

الأول: "أنَّ المقسم به معلق بفعل محذوف، وذلك أنَّ قولك: بالله لأفعلن، معناه: أحلف بالله، وهذا الفعل إذا ظهر لا يجوز أن يستعمل معه إلا الباء، فدل ذلك على أنَّ الأصل الباء".
والثاني: أنَّ "العرب تستعمل الاسم المضمر والمظهر بعد الباء، كقولك: بالله، وبه، ولا يُستعمل المضمر بعد الواو، فلولا أنَّ الواو فرع لما منعت ما يستعمل في غيرها، فلما منعت ذلك، دل على أنها فرع".

٦. المُصاحبة: من صحِب يصحِب، وتعني المقارنة والمقاربة والملازمة والاختلاط^(٥)، فالباء تقارب وتقرن بين الحدث أو ما تعلق به مع مجرورها، مكتسبة من ذلك معنى المصاحبة، كقوله تعالى: {قِيلَ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ} [هود: ٤٨].

ولها علامتان: الأولى أن يصحَّ جعل (مع) مكانها، أي تعطي معنى (مع)، والثانية أن يُعْني عنها وعن مصحوبها الحال، ولذلك سماها بعضهم باء الحال^(٦).

(١) ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٢) ينظر: الأزهرى محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، حققه محمد عوض، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠١م، ج ٨، ص ٣٢١. وابن منظور، لسان العرب، ج ١٢، ص ٤٨١.

(٣) ينظر: محمد بن صالح العثيمين، شرح رياض الصالحين، دار الوطن، الرياض، طبع ١٤٢٦هـ، ج ٦، ص ٤٥٢.

(٤) ينظر: أبو الحسن الوراق، علل النحو، حققه محمود الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م، ص ٢١١-٢١٢.

(٥) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، ج ٣، ص ٣٣٥. وابن منظور، لسان العرب، ج ١، ص ٥٢٠.

(٦) ينظر: المالقي، رصف المباني، ص ٢٢٢. والمرادي، الجنى الداني، ج ١، ص ١٤٩. وابن هشام، مغني اللبيب،

ج ٢، ص ١٣١.

٧. الظرفية: ظرفُ الشيء وعاءُه^(١)، وأصل الظرفية تكونُ بحرف الجر (في)، فتأتي الباء للغرض نفسه، رابطة بين الحدث ومجرورها بوعاءٍ زمني أو مكاني مضمناً معنى (في)، ويحسنُ جعل الباء مكانها^(٢) لتقوى ملازمة الشيء لوعائه، كقوله تعالى: {وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ} [آل عمران: ١٢٣]، فالنصر لازمهم في غزوة بدرٍ وتحقق لهم رغم قلة عددهم وعدتهم.

٨. البذل: وهو إيقاعُ شيءٍ موقع شيءٍ من جهة التعاقب لا الماثمنة، إذ تُعطي الباء معنى البدلية في تصيير ما بعدها بدلاً عما سبقها، وعلامتها أن يحسن موضعها (بذل)^(٣)، كقول علي -رضي الله عنه-: "قدعا لي بدعواتٍ ما يسُرُنِي أن لي بها حُمُرُ النعم وسودَها"^(٤)، أي ما يسُرُنِي بدلها.

٩. المقابلة: ويقال العوض، والمقابلة المعارضة، والعوضُ إيقاعُ شيءٍ موقع شيءٍ من جهة المِثْلانية أو ما يحصل به الانتفاع^(٥)، تقول: اشتريتُ الكتابَ بدينارٍ، وكافأتُ الإحسانَ بضعفٍ، قال المرادي: "ولم يذكر أكثرهم هذين المعنيين، أعني: البذل والمقابلة، وقال بعضُ النحويين: زاد بعضُ المتأخرين في معاني الباء أنها تجيءُ للبذل والعوض، نحو: هذا بذاك، أي: هذا بدل من ذلك وعوض منه، قال: والصحيح أن معناها السبب؛ ألا ترى أن التقدير: هذا مستحق بذاك، أي بسببه"^(٦)، وليس كما قال، بل الصحيح ثبوت هذا المعنى؛ لأنَّ السببية معنى زائد يُفهم تبعاً مع البدلية، لا استقلالاً.

١٠. معنى (عن): أي أن تأتي الباء نائبةً عنها، دالة على المجاوزة، من ذلك قوله تعالى: {الرَّحْمَنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا} [الفرقان: ٥٩]، أي عنه، بدليل {يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ} [الأحزاب: ٢٠].

وهل تُجعل هنا مختصة بالسؤال أم لا؟ قال المرادي: "أما كونها بمعنى (عن) بعد السؤال فهو منقولٌ عن الكوفيين، وتأوله الشلوبين على أن الباء في ذلك سببية، أي: فاسأل بسببه، وقال بعضهم: هو من باب التضمنين، أي: فاعتنِ به، أو فاهتم به"^(٧)، والصحيح أنها غير مختصة

-
- (١) الأزهري، تهذيب اللغة، ج ١٤، ص ٢٦٨. وابن فارس، مقاييس اللغة، ج ٣، ص ٤٧٤.
- (٢) ينظر: المالقي، رصف المباني، ص ٢٢٢. والمرادي، الجنى الداني، ج ١، ص ١٤٩. وابن هشام، المغني اللبيب، ج ٢، ص ١٣٢.
- (٣) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ج ١، ص ١٤٩.
- (٤) أحمد بن حنبل، المسند، حديث رقم (٨٠٧)، قال محققو المسند: إسناده ضعيف. وقال الشيخ الألباني: سنده صحيح. انظر: أحكام الجنائز، المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م، ص ١٣٤.
- (٥) أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، حققه مصطفى عبد العليم وسعد حمودة، المكتبة التوقيفية، مصر، الطبعة الأولى ٢٠١٦ م، ص ٣٩٠-٣٩١. وانظر: الموزعي، مصابيح المغاني، ص ١٩٩.
- (٦) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ج ١، ص ١٥٠.
- (٧) المصدر السابق، ص ٤٢.

- بالسؤال^(١)، إنما ترد كثيراً بعده، بدليل قوله تعالى: {يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ} [الحديد: ١٢]، قال الفراء: "والباء في {بِأَيْمَانِهِمْ} بمعنى (في)، وكذلك: عن"^(٢)، فلم تسبق بسؤال.
١١. معنى (على): تنوب الباء (على) دالة على الاستعلاء، كما في قوله تعالى: {مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بَقِنْطَارٍ} [آل عمران: ٧٥]، أي على قنطار، بدليل آية يوسف: {قَالَ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ} [يوسف: ٦٤].
١٢. التوكيد: وهي الزائدة تقوية وصله، وسبق ذكر مواضع زيادتها^(٣).
١٣. معنى (إلى): أي نائبة عنها في الدلالة على معنى الغاية، منه قوله تعالى: {وَقَدْ أَحْسَنَ بِي} [يوسف: ١٠٠]، أي أحسن إليّ، وقيل: ضَمَّنَ (أحسن) معنى (لطف)^(٤).
١٤. التبعية: ذكر المرادي وابن هشام أنَّ الكوفيين وجمعاً من أئمة البصريين أثبتوا ذلك^(٥)، وجعلوا منه قوله تعالى: {عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ} [المطففين: ٢٨]، وذهب آخرون أنها للإصاق^(٦).
- وعدَّ بعضُ الفقهاء من ذلك الباء في قوله تعالى: {وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ} [المائدة: ٦]، وستأتي في المبحث الأخير من هذه الدراسة.
١٥. الحال: ذكر هذا المعنى المالقي^(٧)، ومثَّلَ له بقوله: خرج زيدٌ بشيابه، إلا أنَّ إعادتها للإصاق أو بمعنى (مع) أولى؛ لتتضمن حينئذُ الحال وزيادة.
١٦. التشبيه: ذكره المالقي^(٨) أيضاً، ومثَّلَ له بقولهم: لقيتُ به الأسد، أي لقيته فكأنني لقيتُ الأسد، قال المرادي: "فهو عند التحقيق باء السببية، والمعنى: لقيتُ بسبب لقيه الأسد"^(٩).

(١) ممن ذكر ذلك المالقي في رصف المباني، ص ٢٢٢.

(٢) ينظر: أبو زكريا يحيى الفراء، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف وآخرون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى، ج ٣، ص ١٣٢.

(٣) سبق تفصيل أحكامها. ينظر: ص ٣٣ - ص ٣٦.

(٤) المرادي، الجنى الداني، ج ١، ص ١٥٧. وابن هشام، مغني اللبيب، ج ٢، ص ١٤٦.

(٥) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ج ١، ص ١٥٣. وابن هشام، مغني اللبيب، ج ٢، ص ١٤٠. قال المرادي: "وممن ذكره الأصمعي، والفارسي في التذكرة. ونقل عن الكوفيين، وقال به القتيبي وابن مالك".

(٦) ينظر: ميادة محمد، دلالات حروف المعاني (الجر والعطف) في القرآن، ص ٥٤.

(٧) ينظر: المالقي، رصف المباني، ص ٢٢٣.

(٨) ينظر: المصدر السابق، ص ٢٢٤.

(٩) المرادي، الجنى الداني، ج ١، ص ١٦١.

فهذه ستة عشر معنى للباء، الأربعة الأخيرة منها عائدة إلى الإلصاق أو إلى معان أخرى مما ذكر، فيما ذكر آخرون معاني غير هذه، لكن عند النظر فيها يترجح عودة جميعها إلى معنى الإلصاق، فلا حاجة لتكثف التوسع في معانيها كي لا نقع في الذم الذي لم يرتضه الأئمة.

ثانياً - التاء الجارة:

التاء الجارة، حرفٌ قسم يختص بالدخول على اسم الله، وسبق تفصيل ذلك^(١)، ومن ذلك قوله تعالى: {قَالَ تَاللَّهِ إِنْ كِدْتُ لَأَتْرِدِينَ} [الصافات: ٥٦]، ويُميز التاء عن حروف القسم الأخرى في الآية أنَّ "الباء هي الأصل، والتاء بدلٌ من الواو المبدلة منها، وإنَّ التاء فيها زيادةٌ معنى وهو التعجب، كأنه تعجب من تسهل الكيد على يده وتأتيه؛ لأنَّ ذلك كان أمراً مقنوطاً منه لصعوبته وتعذره"^(٢).

ثالثاً - الكاف الجارة: أهم معانيها خمسة، وهي:

١. التشبيه: وهو أشهر معانيها، قال سيبويه: "وكاف الجرّ التي تجيء للتشبيه، وذلك قولك: أنت كزيد"^(٣)، وما ذكر من معاني أخرى جميعها عائدة إلى معنى التشبيه حال حرفيتها أو اسميتها، مثل: زيد كالأسد، والتشبيه يعني "الدلالة على اشتراك شيئين في وصفٍ من أوصاف الشيء في نفسه"^(٤)، والكاف أداة ربطت بين هذين الشيئين بما بينهما من أوصاف.
٢. التعليل: أجازه فريقٌ من النحاة واشتروا لجوازه أن تكون مكفوفة ب(ما)، وقد دل القرآن على مجيئها للتعليل دون (ما)، ورجَّحه ابن هشام^(٥) استشهاداً بقوله: {وَيُكَأَّنُهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ} [القصص: ٨٢]، وهذا على القول بأنَّ الكاف للتشبيه داخلة على (أنَّ)، كما أنها قد تدخل على (ما) المصدرية، كقوله تعالى: {وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ} [البقرة: ١٩٨]، أي لهاديته إياكم.
٣. معنى (على): غاية ما عند القائلين بصحة هذا المعنى ما حكاه الفراء عن بعض العرب حين قيل له: كيف أصبحت، قال: كالخير أو كخير^(٦)، ولا تصحُّ هذه المقولة عن العرب، فقد حكم

(١) ينظر: ص ٤٥.

(٢) الزمخشري، الكشاف، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ، ج ٣، ص ١٢٢.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٢١٧.

(٤) الجرجاني، التعريفات، ص ٥٨.

(٥) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٣، ص ٧.

(٦) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٤٦٦.

عليها المالقي بالشذوذ^(١)، والحال كذلك فيمن جعلها بمعنى الباء، وعلى فرض صحتها، فإن دلالة التشبيه فيها غير بعيدة "بتقدير مضاف، أي كصاحب خير"^(٢).
 ٤. المبادرة: وذلك حال اتصالها بـ(ما)، كقولك: سَلَمَ كما تَدْخُلُ، وصلَ كما يَدْخُلُ الوقتُ، "ذكر ذلك ابنُ الخباز في النّهاية، وأبو سعيد السيرافي، وغيرهما وهو غريب جداً"^(٣)، وهو كذلك، والأولى جعل الكاف زائدة، "وجعل (ما) مصدرية وقتية، أي سَلَمَ وقت دخولك، وصلَ وقت دخول الصلاة، فنُستفاد المبادرة"^(٤).

٥. التوكيد: سبق ذكرها في الفصل الأول^(٥).

رابعاً - اللام الجارة، ترد لمعان كثيرة، أهمها:

١. الاختصاص: وهو أشهر معانيها، ولم يذكر كثير من النحاة غيره^(٦)؛ وما ذاك إلا لدخول معظم معاني اللام تحته؛ ومنه ما دلّ على شبه الملك (الواقعة بين ذاتين مصحوبها لا يملك)، كقولك: البابُ للمسجد، الشعر للمتنبّي، أو ما دلّ على نَسَب، كقولك: زيد له عم، وله أب، قال الرماني: "تكون للملك وللنسب وللعلل وللإختصاص.. وأصلها في كل ذلك الاختصاص"^(٧).
٢. الاستحقاق: وهي الواقعة بين معنى وذات تستحق ذلك المعنى^(٨)، مثل: الحمدُ لله، العزة لله، الشكر لله، وهو داخل في الاختصاص.
٣. الملك: قال سيبويه: "ولامُ الإضافة، ومعناها الملك واستحقاق الشيء، ألا ترى أنك تقول: الغلامُ لك، والعبدُ لك، فيكونُ في معنى هو عبدك، وهو أخُّ له، فيصير نحو هو أخوك، فيكون مستحقاً لهذا كما يكون مستحقاً لما يملك"^(٩)، وقال الزجاجي: "لام الملك موصلةً لمعنى الملك إلى المالك، وهي متصلةٌ بالمالك لا المملوك"^(١٠)، وتدخل هذه اللام بين ذاتين مصحوبها يملك، بخلاف شبه

(١) ينظر: المالقي، رصف المباني، ص ٢٧٦.

(٢) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج ١، ص ١٩٦. والمرادي، الجنى الداني، ج ١، ص ٢١٠.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٣، ص ٤٢ - ص ٤٣.

(٤) محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان، ج ٢، ص ٣٣٧.

(٥) سبق تفصيل مواضع زيادتها، ينظر: ص ٤٢ - ص ٤٣.

(٦) منهم الزمخشري لم يذكر غير هذا المعنى في مفسله، ص ٢٨٢.

(٧) الرماني، حروف المعاني، ص ٢٣٣ - ص ٢٣٤.

(٨) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٣، ص ١٥٢. والموزعي، مصابيح المغاني، ص ٣٧٠.

(٩) سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٢١٧.

(١٠) الزجاجي، اللامات، ص ٦٢.

الملك مصحوب اللام فيه لا يملك، كقولك: الدارُ لزيد، أي: ملكه، والملك ضرب من الاختصاص، بل هو أقوى أنواعه، واستغنى بعضهم بذكر الاختصاص عن ذكره^(١)، إلا أنَّ جعله منفصلاً أولى؛ لأهميته وكثرة وروده.

٤. التملك: ويكون ذلك في الهدايا والهبات والصدقات ونحوها، كأن تقول: وهبْتُ الكتابَ لزيد، أي لم يكن ملكه ثم ملكته إياه، وفيه نوع اختصاص كذلك.

٥. شبه التملك: كأن تُخص بما يكون لك كشبه ملك، لكن لا سبيل لتملكه، كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً﴾ [النحل: ٧٢]، وهو من الاختصاص أيضاً.

٦. التعليل: أي أنها ترد في لام المفعول لأجله، قال الزجاجي: "هذه اللام تجيء مبينة علة إيقاع الفعل"^(٢)، "وتساوي لام التعليل معنى وعملاً (كي) مع (أن) و(ما) أختها والاستفهامية"^(٣)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٨]، أي لأجل حُب المالِ يثقل عليه إنفاقه، وقولك: جئتُ لزيارتك، أي لأجل زيارتك، ومن المهم أن يُعلم أنَّ "التعليل باللام يختلف عن التعليل بالباء، وذلك: إنَّ العلة المقترنة بالباء تكونُ حاصلةً قبل حدوثِ الفعل في الغالب، وإنَّ الفعل حصل مقابلاً لها، أما العلة المقترنة باللام فقد تكون حاصلة قبل الفعل، وقد تكون مراداً تحصيلها..^(٤)

٧. موافقة (إلى): أي تردُ نائبة عن (إلى) في الدلالة على الغاية، كقوله تعالى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥]، أي أوحى إليها، بدليل آية النحل: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ [النحل: ٦٨]، وعلل المالقي صحة القياس عليه بقرب معنى (إلى) من اللام^(٥).

٨. معنى (على): تنوب اللام (على) في الدلالة على الاستعلاء حقيقة، كقوله تعالى: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٩] أي على الأذقان، أو معنى، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧]، أي فعلها.

(١) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٣، ص ١٥٣.

(٢) الزجاجي، اللامات، ص ١٣٨.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٣، ص ١٤٨.

(٤) فاضل السامرائي، معاني النحو، ج ٣، ص ٩٠.

(٥) ينظر: المالقي، رصف المباني، ص ٢٢٢.

٩. معنى (في): تنوب اللام (في) دالة على وعاء زمني أو مكاني لما قبلها، كقوله تعالى: [وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ] [الأنبياء: ٤٧]، أي فيها، قال الألوسي: "واللام للتأقيت والتخصيص بالوقت، فيفيد أن مدخوله وقت لما قبله" (١).

١٠. معنى (عند): ترد اللام بمعنى (عند)، من ذلك قولهم: كتبته لخمسة خلون، ولذا سميت لام التاريخ، وجعل منه ابن جني قراءة الجحدري: [بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ] [لق: ٥] بكسر اللام وتخفيف الميم (٢)، أي عندما جاءهم.

١١. معنى (بعد): يستشهد لذلك بقوله تعالى: [أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ] [الإسراء: ٧٨]، أي بعد ذلوك الشمس، بمعنى زوالها وميلانها عند الظهيرة أو عند الغروب (٣).

١٢. معنى (مع): من ذلك قول الشاعر:

فلما تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكَا لَطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبْتَ لَيْلَةً مَعَا (٤)

قال المالقي: "وهو مسموع لا يقاس عليه؛ لبعد معنييهما ولفظيهما" (٥).

١٣. معنى (من): أي أن اللام تنوب (من) في الدلالة على معناها، من ذلك: سمعت له صراخاً، أي منه، وهل المقصود (من) الابتدائية أو البيانية؟ فيه خلاف (٦)، والأولى جعل اللام دالة الاختصاص؛ لأن دالة (من) لا تنضبط بمعنى واحد.

١٤. التبعية: بأن يكون ما تعلق به جزءاً من مجرورها، ومثل لها بقولهم: الرأس للحمار، والكُم للعبة، والراجح فيه أنه من باب شبه الملك الدال على الاختصاص.

١٥. التبيين: هي لام تلي أسماء الأفعال والمصادر التي تشبهها، مبينة لصاحب المعنى مفعولاً كان أو فاعلاً، ومتعلقها فعل مقدر تقديره (أعني) (٧)، وذكر الموزعي أنها: "تبين نسبة الحكم إلى

(١) الألوسي محمود بن عبد الله، روح المعاني، حققه علي عبد الباري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، ج ١، ص ٥٢٦.

(٢) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج ١، ص ٢٣٠. والموزعي، مصابيح المغاني، ص ٣٧٥.

(٣) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ٣، ص ٢٥٥.

(٤) البيت للشاعر متمم بن نويرة اليربوعي، انظر: ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ٣، ص ٢٢١.

(٥) المالقي، رصف المباني، ص ٢٣٣.

(٦) ينظر: عبد العزيز الرومي، حروف المعاني في سنن أبي داود، رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،

١٤٢٣هـ، ص ١٨٣.

(٧) ينظر: الزجاجي، اللامات، ص ١٢٣. والمرادي: الجني الداني، ج ١، ص ٢٢٥.

محلة" (١)، نحو: {هَيْتَ لَكَ} [يوسف: ٢٣]، وسقياً لزيد، وقد تتعلق بمذكور إن وقعت بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل مفهمين حباً أو بغضاً، تقول: ما أحبني لفلان، وما أبغضني لفلان (٢).

١٦. التبليغ: وهي الجارة لاسم السامع لقول أو ما في معناه، ك: قلت له، وأذنت له، وفسرته له (٣).
١٧. معنى (عن): وهي "الجارّة اسم من غاب حقيقة أو حكماً، عن قول قائل متعلق به" (٤)، واستشهد لذلك بقوله تعالى: {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ} [الأحقاف: ١١]، فيما جعلها ابن مالك للتعليل، وجعلها غيره للتبليغ (٥)، والأخير أقرب؛ لجرها اسم سامع لقول.

١٨. الصيرورة: وتسمى لام العاقبة أو المآل، وأنكرها البصريون وعدوها لام تعليل (٦)، ومثّل لها بقول الشاعر:

لِدُوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ فَكُلُّكُمْ يَصِيرُ إِلَى تَبَابٍ (٧)

فالخراب ليس علة للبناء، لكنه عاقبة ومآل إلى ذلك، وجعل منه: {فَأَلْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا} [القصص: ٨]، في أَنَّ العداوة والحزن ليستا علة التقاطهم لموسى، لكنها عاقبة ومآل.
١٩. القسم والتعجب معاً: وتختص باسم الله، قال الزجاجي: "ولا تكون هذه اللام خافضةً للمقسم به إلا متضمنة معنى التعجب في الله وحده كما قال الشاعر:

لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ بِمَشْخَرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسُ (٨)

٢٠. التعجب دون القسم: في النداء: يا للماء، يا للعشب، وفي غيره: لله دره فارساً، والله أنت (٩).

(١) الموزعي، مصابيح المغاني، ص ٣٨٠.

(٢) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٣، ص ٢٠٦.

(٣) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٣، ص ١٧٥. المرادي، الجنى الداني، ج ١، ص ٢٢٧.

(٤) المرادي، الجنى الداني، ج ١، ص ٢٢٨.

(٥) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٣، ص ١٤٥. وابن هشام، مغني اللبيب، ج ٣، ص ١٧٦. والمرادي، الجنى

الداني، ج ١، ص ٢٢٩. واستحسنه الموزعي في مصابيح المغاني، ص ٣٧٦.

(٦) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٣، ص ١٧٧.

(٧) البيت لأبي العتاهية إسماعيل بن القاسم، انظر: ديوانه، دار بيروت، بيروت، ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م، ص ٤٦.

(٨) أبو القاسم الزجاجي، اللامات، ص ٨١.

(٩) ينظر: الأشموني علي بن محمد، شرح الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ،

١٩٩٨ م، ج ٢، ص ٨٠.

٢١. التعدية: ذكره ابن مالك في شرح الكافية^(١)، مستشهداً بقوله تعالى: {فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا} [مريم: ٥]، أما ابن هشام فجعل من التعدية قول: ما أضرب زيدا لعمرو، وما أحبه لبكر^(٢).
 ٢٢. لام المستغاث به والمستغاث من أجله: قال الزجاجي: "اعلم أنَّ لام المستغاث به مفتوحة، ولام المستغاث من أجله مكسورة"^(٣)، فالمستغاث به كقولك: يا لزيد، ولا تكسر إلا مع ياء المتكلم، كقول الشاعر:

تَكْنَفَنِي الْوِشَاءُ فَازْعَجُونِي فَيَا لِلنَّاسِ لِلْوَأْشِي الْمَطَاعِ^(٤)

ولام المستغاث من أجله، كقولك: يا لزيد لعمرو. وحقيقتها لام تعليل^(٥).
 ٢٣. لام كي: نحو: جئتكَ لتكرمني. هذه اللام جارة، والفعل منصوب بـ(أن) مضمرة، و(أن) مع الفعل في تأويل مصدر، مجرور باللام، هذا مذهب البصريين، وهي كسابقتها دالة على تعليل^(٦).
 ٢٤. لام الجحود: أو لام النفي أو المؤكدة له، وهي التي تلي الكون المنفي^(٧)، نحو: {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ} [الأنفال: ٣٣].

٢٥. التأكيد: وهي اللام الزائدة في اللفظ المؤكدة للمعنى كما سبق بيانها^(٨).

خامساً- الواو الجارة: على نوعين:

أ. واو القسم: تجر الظاهر دون المضمّر، وهي فرع الباء وقيل عوض عنها؛ لأنها تشبهها مخرجاً ومعنى، فالمخرج كلاهما من الشفتين، والمعنى أنَّ الباء أصلها للإلصاق والواو للجمع^(٩) والجمع والإلصاق يتقاربان في المعنى، وشواهدهما في افتتاح سور قصار المفصل من القرآن الكريم كثيرة: والعصر، والتين، والضحى.. الخ.

(١) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية، ج ٢، ص ٨٠٢.

(٢) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٣، ص ١٨٢.

(٣) أبو القاسم الزجاجي، اللامات، ص ٨٧.

(٤) البيت للشاعر قيس بن ذريح، ينظر: ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ٧، ص ١٣٦.

(٥) ينظر: الجنى الداني، ج ١، ص ٢٣٤. والموزعي، مصابيح المغاني، ص ٣٧٢.

(٦) ينظر: الجنى الداني، ج ١، ص ٢٣٦.

(٧) ينظر: أبو القاسم الزجاجي، اللامات، ص ٦٨. وابن هشام، مغني اللبيب، ج ٣، ص ١٦٤.

(٨) سبق، ينظر: ص ٣٩-٤٠.

(٩) ينظر: المالقي، رصف المباني، ص ٤٨٢. والمرادي، الجنى الداني، ج ١، ص ٢٩٢. وابن هشام، مغني اللبيب،

ج ٤، ص ٣٨٥. والموزعي، مصابيح المغاني، ص ٢٢٥.

ب. واو رُبَّ: وهذه عند الكوفيين، أما البصريون فالجر عندهم بـ(رُبَّ) محذوفة، والواو عاطفة؛ لأنَّ

حرف العطف لا يصح أن يدخل عليها ويصح دخوله على واو القسم^(١).

المطلب الثاني: معاني حروف الجر الثنائية (عن، وفي، وكي، ومذ، ومن)

أولاً - حرف الجر (عن): أشهر معانيه عشرة:

١. المجاوزة: ويسميه بعضهم المزايلة^(٢)، قيل: "وهو أشمل؛ لأنه يعمُّ ما إذا كان المجزور هو الذي فارق وجاوز، وما إذا كان شيء مذكور أو غير مذكور جاوز المجزور وتعدّاه"^(٣)، واقتصر البصريون على هذا المعنى، وتعني المجاوزة لغة النفوذ في الشيء والمباعدة عنه، يقال: "جُرْتُ الطريقَ وجازَ الموضع.. سارَ فيه وسلكه، وأجازَه: خلّفه وقطّعه، وأجازَه: أنفذه"^(٤)، والمجاوزة في حرف الجر (عن) تعني "بعد شيء مذكور، أو غير مذكور عما بعدها، بسبب الحدث قبلها"^(٥)، تقول: سافرتُ عن البلد، أي جاوزتُ البلدَ بسبب السفر، ومنه قوله تعالى: {عَفَا اللَّهُ عَنْكَ} [التوبة: ٤٣]، أي تجاوز الله عنك بسبب العفو، وتدلُّ على الانحطاط والنزول، تقول: نَزَلَ عن الجبل، وعن ظهر الدابة وأخذ العلم عن زيد؛ لأنَّ المأخوذ عنه أعلى رتبة من الآخذ^(٦).
٢. البدلية: وهي التي يصح جعل (بدل) مكانها، كقوله تعالى: {وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا} [البقرة: ١٢٣]، أي لا تجزي نفسٌ بدل نفسٍ.
٣. معنى (على): أي أنها تتوب (على) في الدلالة على الاستعلاء، كقوله تعالى: {وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنْ نَفْسِهِ} [محمد: ٣٨]، أي على نفسه.
٤. معنى التعليل: أن تأتي (عن) مع مجزورها سبباً أو علة لمتعلقها، من ذلك قوله تعالى: {وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ} [التوبة: ١١٤]، أي من أجل أو بسبب.

(١) رجح ذلك المرادي في الجنى الداني، ج ١، ص ٢٩٢. وابن هشام في المغني، ج ٤، ص ٣٨٧، وسبق التمثيل

لها، ينظر: ص ٦٠ - ص ٦١

(٢) ينظر: المالقي، رصف المباني، ص ٤٣٠.

(٣) محمد الخضري، من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم، ص ٣٠١.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، ج ٥، ص ٢٢٦.

(٥) محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان، ج ٢، ص ٣٣٥.

(٦) ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة، نشره محمد علي بيضون، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ، ١٩٩٧ م، ص ١١٢.

٥. معنى (بعد): لأنها تقاربها في المعنى، كأن تقول: أطعمته عن جوع، أي بعد جوع^(١)، ومنه قوله تعالى: {لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ} [الإنشاق: ١٩]، أي يركبون حالياً بعد أخرى^(٢).
٦. معنى الظرفية: أي أن ترد (عن) مع مجرورها وعاء لمتعلقها، من ذلك قول الشاعر:
- واسِ سِرَّةَ الْحَيِّ حَيْثُ لَقِيَتْهُمْ وَلَا تَكُ عَنْ حَمْلِ الرِّبَاعَةِ وَإِنِّيَا^(٣)
- فالفعل (ونى) لا يتعدى إلا ب(في)، ومنه: {وَلَا تَتَّبِعُنِي فِي كَيْدِي} [طه: ٤٢]، قال ابن هشام:
- "والظاهر أنَّ معنى (ونى عن كذا) جاوزه ولم يدخل فيه، و(ونى فيه) دخل فيه وفتر"^(٤).
٧. معنى (من): أي أن تتوب (من) في الدلالة على معنى الابتداء، كقوله تعالى: {وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ} [الشورى: ٢٥]، أي: من عباده، بدليل: {فَتَقَبَّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا} [المائدة: ٢٧]^(٥).
٨. معنى الباء: ذكر ذلك المألقي ومثَّل له بقوله: قمْتُ عن أصحابي^(٦)، أي بأصحابي، وقوله تعالى: {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى} [النجم: ٣]، قال ابن هشام: "والظاهر أنها على حقيقتها، وأنَّ المعنى: وما يصدر قوله عن هوى"^(٧).
٩. الاستعانة: قال ابن مالك: "واستعمال (عن) للاستعانة كقول العرب: رميتُ عن القوس، كما يقولون: رميتُ بالقوس، ف(عن) هنا كالباء في إفادة الاستعانة. وحكى الفراء عن العرب: رميتُ عن القوس وبالقوس وعلى القوس"^(٨).
١٠. أن تكون زائدة: سبق أنها تزداد ضرورة أو تعويضاً^(٩).
- ثانياً - معاني حرف الجر (في):**
- حرفٌ واسع الاستعمال، كثير الدلالات، أساسها الظرفية التي ترجع إليها جميع معانيها، إن لم تشاركها حساً شاركتها معنى أو مجازاً، وأشهر معانيها:

(١) المألقي، رصف المباني، ص ٤٣٠. الموزعي، مصابيح المغاني، ص ٢٧٦.

(٢) ينظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج ٢٥، ص ٣١٨.

(٣) البيت للأعشى ميمون بن قيس. ينظر: ديوانه، مكتبة دار الآداب، مصر، ٢٠١٢م، ص ٣٢٩.

(٤) ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٢، ص ٤٠١.

(٥) ينظر: علي الهروي، الأزهية في علم الحروف، ص ٢٧٨. وينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٢، ص ٤٠١.

(٦) ينظر: المألقي، رصف المباني ص ٤٣٢.

(٧) ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٢، ص ٤٠٢.

(٨) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٣، ص ١٦٠.

(٩) سبق التمثيل لذلك، ينظر: ص ٤٩ - ص ٥٠.

١. الظرفية: سواء المكانية أو الزمانية، حقيقة كانت أم معنوية، نحو: مالك في الدار، وجاء مالك في المساء، ورد البصريون سائر المعاني إليها^(١)، قال المبرد: "ومن هذه الحروف (في) ومعناها ما استوعاه الوعاء، نحو قولك: الناس في مكان كذا وفلان في الدار"^(٢)، فالظرفية الحقيقة معلومة، أما الظرفية المعنوية فيحدها خالد الأزهري بقوله: "إما يكون الظرف والمظروف معنيين نحو: {وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ} [البقرة: ١٧٩] أو الظرف معنى، والمظروف ذاتاً، نحو: أصحاب الجنة في رحمة الله، أو بالعكس، نحو: {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ} [الأحزاب: ٢١]"^(٣).

٢. معنى المصاحبة: أي بمعنى (مع)، من ذلك، قوله تعالى: {ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ} [الأعراف: ٣٨]، "أي مع أمم، والجار والمجرور في موضع الحال، أي مصاحبين لأمم قد خَلَّتْ"^(٤)، قال الهروي: "وتكون أيضاً بمعنى (مع)، قال الله جل ثناؤه: {فادْخُلِي فِي عِبَادِي} [الفجر: ٢٩-٣٠]"^(٥).

٣. معنى التعليل: أو يقال السبب، قال العكبري: "وقد تكون بمعنى السبب كقوله -صلى الله عليه وسلم وآله وسلم-: «في النفس المؤمنة مائة من الإبل»، أي تجب بقتلها الإبل"^(٦)، وكذا حديث: «دخلت امرأة النار في هرة»^(٧)، أي بسبب هرة.

٤. معنى الاستعلاء: أكثر ما يمثل لها النحاة القائلين بنباية (في) عن (على)^(٨) بقوله تعالى: {وَلَأَصْلَبَنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ} [طه: ٧١]، ولا يعني ذلك خلوها من معنى الظرفية، فالجذع وعاء إن دخل في جزء منه أفاد ذلك، وهو ما لا بُدَّ منه في الصلب.

٥. نائبة عن (الباء): تنوب (في) الباء دالة على الإلصاق، مع ملازمة معنى الظرفية، كقول الشاعر:

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٢٢٦. وأبو البقاء العكبري، اللباب، ج ١، ص ٣٥٨. والمرادي، الجنى الداني، ج ١، ص ٤٠٨.

(٢) المبرد محمد بن يزيد، المقتضب، ص ٤٥.

(٣) خالد الأزهري، شرح التصريح، ج ١، ص ٦٤٩.

(٤) الألوسي، روح المعاني، ج ٤، ص ٣٥٦.

(٥) الهروي، الأزهية، ص ٢٦٨.

(٦) العكبري، اللباب، ج ١، ص ٣٥٨.

(٧) رواه البخاري، رقم (٣٣١٨). ومسلم، رقم (٢٦١٩).

(٨) من القائلين بهذه النباية: المبرد في المقتضب، ج ٢، ص ٣١٩. وأبو القاسم الزجاجي في حروف المعاني، ص ١٢. والهروي في الأزهية، ص ٢٦٧. وابن مالك في شرح التسهيل، ج ٣، ص ١٥٧. وأبو حيان في التذيل، ج ١١، ص ١٥٩، والمالقي في رصف المبانى، ص ٤٥١، والمرادي في الجنى الداني، ص ٢٥١، وابن هشام في المغني، ج ٢، ص ٥١٥، وخلق كبير حتى وصلت إلى حد التواتر.

ويركبُ يوم الروع مِنَّا فوارسٌ بصيرون في طَعْنِ الأَباهرِ والكُلَى^(١)

أي: بصيرون بطعن الأَباهر، وجُعِل منه: {فِي ظَلَلٍ مِنَ الْعَمَامِ} [البقرة: ٢١٠]، أي بظلل^(٢).

٦. معنى (إلى): استشهد بعض النُحاة لها^(٣) بقوله تعالى: {فَرُدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ} [إبراهيم: ٩]؛ لأن الفعل (رَدَّ) يتعدى بـ (إلى)، وجُعِل منه قوله تعالى: {فَتُهاجِرُوا فِيهَا} [النساء: ٩٧]، أي إليها^(٤).

٧. معنى (من): أي تتوب (من) في معناها، استشهد لها الهروي^(٥) بقوله تعالى: {وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ} [النحل: ٨٩]، أي من كل أمة، بدليل الآية قبلها: {وَيَوْمَ نَبْعَثُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا} [النحل: ٨٤]، ومثل غيره^(٦) بقوله تعالى: {وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا} [النساء: ٥]، أي منها.

٨. معنى المُقايضة: وهي الداخلة بين مفضولٍ سابق وفاضلٍ لاحق^(٧)، كقوله تعالى: {فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ} [التوبة ٣٨].

٩. معنى (بعد): كقول الله تعالى: {وَفَصَّالَةٌ فِي عَامَيْنِ} [القمان: ١٤]، أي بعد عامين^(٨).

١٠. معنى (نحو): مثَّل لها الزجاجي^(٩) بقوله تعالى: {قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ} [البقرة: ١٤٤]، أي نحوها.

(١) البيت للشاعر زيد الخيل، ينظر: ديوانه، أعده: تنوري القيسي، مطبعة النعمان، النجف، العراق، ص ٢٧. ولفظ البيت في ديوانه:

ويركبُ يوم الروع فيها فوارسٌ يردون طعنًا في الأَباهرِ والكُلَى

(٢) ينظر: الزجاجي، حروف المعاني، ص ٨٤.

(٣) ينظر: الزجاجي، حروف المعاني، ص ٨٤. والمرادي، الجنى الداني، ج ١، ص ٤١٠. وابن هشام، مغني اللبيب، ج ٢، ص ٥١٨. الأشموني، شرح الألفية، ج ٢، ص ٨٥.

(٤) ينظر: الزجاجي، حروف المعاني والصفات، ص ٨٤.

(٥) ينظر: الهروي، الأزهية، ص ٢٧١.

(٦) ينظر: الموزعي، مصابيح المغاني، ص ٣١٨.

(٧) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج ١، ص ١٨٨.

(٨) ذكر ذلك الهروي في الأزهية، ص ٢٧٠، وابن الصائغ في اللحة، تحقيق إبراهيم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ، ٢٠٠٤ م، ج ١، ص ٢٢٦.

(٩) ينظر: الزجاجي، حروف المعاني والصفات، ص ٨٤.

١١. معنى التعويض: وهي الزائدة عوضاً عن أخرى محذوفة^(١)، مثل: ضربتُ فيمن رغبت، أصله: ضربتُ من رغبت فيه، أجاز ذلك ابن مالك^(٢)، قال ابن هشام: "وفيه نظر"^(٣).

١٢. معنى التوكيد: وهي الزائدة لغير تعويض، أجازها بعضهم^(٤) في قوله تعالى: {وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ} [هود: ٤١]، وأجازهُ الفارسي للضرورة في قول الشاعر:

أنا أبو سعد إذا الليل دجا دخلتُ في سرباله ثم النجا^(٥)

وذكر بعض المعاصرين معنيين آخرين لحرف الجر (في)^(٦)، هما: اللام، والتعديّة، فمن الأول حديث: «وإني قد أمرتُ فيهم بشيءٍ فأقسم فيهم»^(٧) سياق الحديث أنَّ (في) تفيد التملك، ومن الثاني حديث: «إني لأقوم إلى الصلاة وأنا أريد أن أطول فيها»^(٨) أي أطيلها.

وردهما إلى معنى الظرفية المعنوية أنسب وأوفق من التوسّع غير المحمود في المعاني. ثالثاً - معنى حرف الجر (كي): سبق أنه حرف جر يفيد التعليل، يجر (ما) الاستفهامية، و(أن) و(ما) المصدريتين مع ما وليهما^(٩).

رابعاً - معنى حرف الجر (من): هي وأختها (منذ) تدلان على الزمان^(١٠).

خامساً - معاني حرف الجر (من): تأتي كحرف جر لمعان عدة، أشهرها:

١. ابتداء الغاية: وهو الغالبُ في معانيها حتى ادعى جماعة أنها الأصل، وأنَّ سائر معانيها راجعة إليه^(١١)، سواء ابتداء الغاية المكانية، كقوله تعالى: {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ

(١) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٢، ص ٥٢٠.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٣، ص ١٦١.

(٣) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٢، ص ٥٢٠.

(٤) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ج ١، ص ٤١٠. وابن هشام، مغني اللبيب، ج ٢، ص ٥٢١.

(٥) البيت لسويد بن أبي كاهل اليشكري، ينظر: ديوانه، جمع وتحقيق شاكر العاشور، دار الطباعة الحديثة، البصرة، العراق، الطبعة الأولى ١٩٧٢م، ص ١٧.

(٦) ينظر: عبد العزيز الرومي، حروف المعاني في سنن أبي داود، ص ٢٤٥.

(٧) رواه أبو داود، السنن، رقم (٢٩٦٣)، وسنده صحيح.

(٨) رواه البخاري، رقم (٧٠٧).

(٩) سبق تفصيل أحكامها، والتمثيل لها، ينظر: ص ٥٣-٥٤.

(١٠) سبق تفصيل أحكامها والتمثيل لهما، ينظر: ص ٥٢-٥٣.

(١١) ينظر: المبرد، المقتضب، ج ٢، ص ٤٤. وابن يعش، شرح المفصل، ج ٨، ص ٢١-٢٢. وابن هشام،

مغني اللبيب، ج ١، ص ٣٣١.

الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى} [الإسراء: ١]، أم الغاية الزمانية وهو الذي قال به الكوفيون والأخفش والمبرد وابن درستويه^(١)، وهو الصحيح لكثرة شواهد، كقول الله تعالى: {لَمَسْجِدُ أُبَيِّ عَلَى النَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ} [التوبة: ١٠٨]، وفي الحديث: «فمُطَرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ»^(٢)، و(من) الابتدائية تقابل (إلى) في دلالتها على انتهاء الغاية^(٣).

٢. التبعية: ذكر ذلك سيبويه والزجاجي والهروي وابن فارس والمرادي وابن هشام وغيرهم^(٤)، وعلامتها أن يصلح مكانها بعض^(٥)، ويكون ما بعدها أعم مما قبلها، والتبعية ليس معنى في ذاتها وإنما ملحوظ من غيرها كما هو الحال في بقية المعاني، منها قوله تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا} [البقرة: ١٦٥]، من الناس، أي من بعضهم.

٣. بيان الجنس: وهو كثير أيضاً، ويكثر وقوعه بعد (ما) و(مهما)^(٦)، وضابط بيان الجنس: "اعتباره أن يكون صفة لما قبله، وأن يقع موقعه (الذي)"^(٧)، فيما ذكر المالقي أنها "تقدر بتخصيص الشيء من غيره"^(٨)، من ذلك قوله تعالى: {فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ} [الحج: ٣٠].

٤. معنى التعليل: ويقال السببية أو بمعنى اللام، ومنه: {مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأَذْخَلُوا نَارًا} [نوح: ٢٥]، أي بسبب خطيئاتهم، وقوله: {يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ} [البقرة: ١٩]، قال ابن يعيش: "من خوف الصواعق؛ لأن (من) قد تدخل بمعنى اللام"^(٩).

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، ص ٢١.

(٢) رواه مالك في الموطأ، رقم (٥١٤). ورواه البخاري في صحيحه، رقم (١٠١٦).

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، ص ٢١.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٢٢٥. والزجاجي، حروف المعاني، ص ٥٠. وابن فارس، الصاحبي،

ص ١٢٦. والمرادي، الجنى الداني، ج ١، ص ٤٧٢. وابن هشام، مغني اللبيب، ج ٤، ص ١٣٩.

(٥) ينظر: العكبري، اللباب، ج ١، ص ٣٥٤. والمالقي، رصف المباني، ص ٣٨٩. والموزعي، مصابيح المغاني،

ص ٤٥٨.

(٦) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٤، ص ١٤٠.

(٧) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، ص ٢٣.

(٨) المالقي، رصف المباني، ص ٣٨٩.

(٩) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ١٢٩.

٥. معنى البذل: تأتي (من) بمعنى البدلية كما في قوله تعالى: {أَرْضَيْتُمْ بِالدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ} [التوبة: ٣٨]، أي بدل الآخرة^(١)، وضابطها أنه يصلح جعل (بدل) موضعها^(٢).
٦. معنى (عن): تنوب (من) (عن) في الدلالة على المجاوزة، كما في قوله تعالى: {لَقَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا} [الأنبياء: ٩٧]، وقوله تعالى: {الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ} [قريش: ٤]، قال سيبويه: "وقد تقع (من) موقعها أيضاً، تقول: أطعمه من جوع، وكساه من عري، وسقاه من العيمة"^(٣)، وذهب أبو حيان إلى أنها سببية، قال: من جوع، أي بسبب جوع^(٤)، وجعل ابن مالك منها التي تلي اسم التفضيل، كقولك: زيدٌ أفضلٌ من عمرو^(٥).
٧. معنى (الباء): قد تنوب (من) الباء كما نقل ذلك الأخفش عن يونس بن حبيب مستشهداً بقوله تعالى: {يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ} [الشورى: ٤٥] أي بطرف خفي^(٦)، وقيل لا ابتداء الغاية^(٧).
٨. معنى (في): مثل الزجاجي وغيره لنياية (من) عن (في) بقوله تعالى: {أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ} [الأحقاف: ٤]، وقوله: {إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ} [الجمعة: ٩]، أي ماذا خلقوا في الأرض، ونودي للصلاة في يوم الجمعة^(٨).
٩. معنى (عند): ذكر ذلك أبو عبيدة عند قوله تعالى: {لَنْ تُغْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا} [آل عمران: ١٠]، قال: "يعنى عند الله"^(٩)، والصحيح أنها للبدل، بدل طاعة الله أو بدل رحمة الله^(١٠).

(١) ينظر: العكبري، الباب، ج ١، ص ٣٥٤. والمرادي، الجنى الداني، ج ١، ص ٤٧٤. وابن مالك، شرح التسهيل، ج ٣، ص ١٣٤.

(٢) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ٤٦٢.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٢٢٧.

(٤) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، ج ١١، ص ١٢٦.

(٥) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٣، ص ١٣٥.

(٦) ينظر: الأخفش الأوسط، معاني القرآن، ج ٢، ص ٥١٢.

(٧) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ج ١، ص ٤٧٧. وأبو حيان، التذييل والتكميل، ج ١١، ص ١٣٣. وابن هشام، مغني اللبيب، ج ٤، ص ١٥٦.

(٨) ينظر: الزجاجي، حروف المعاني والصفات، ص ٧٦. وابن هشام، مغني اللبيب، ج ٤، ص ١٥٧. والموزعي، مصابيح المغاني، ص ٤٦٠. وشرح الأشموني على الألفية، ج ٢، ص ٧٢.

(٩) أبو عبيدة، مجاز القرآن، ص ٨٧.

(١٠) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٤، ص ١٥٨.

١٠. معنى (على): ترد (من) دالة على الاستعلاء نيابة عن (على)، كقوله تعالى: {وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا} [الأنبياء: ٧٧]، واستحسن المرادي حملها على التضمين، أي منعاه منهم^(١)، والصواب الأول؛ لأن النصر ليس منع فحسب، بل منع وظهور له وذل وصغار لعدوه.

١٢. معنى الفصل: وهي الداخلة على ثاني الضدين، مثل: {وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ} [البقرة: ٢٢٠]، وقوله: {لَتَمَيِّزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ} [الأنفال: ٣٧]، قال ابن هشام: "قاله ابن مالك وفيه نظر؛ لأن الفصل مستفاد من العامل، فإن (ماز) و(ميّز) بمعنى (فصل)، والعلم صفة توجب التمييز، والظاهر أن (من) في الآيتين للابتداء أو بمعنى (عن)"^(٢).

وجعلها بمعنى (عن) أرجح؛ لأن علم الله تعالى وتمييزه لا بداية ولا نهاية له، فعلمه جاوز المفسد والمصلح وأبعد من ذلك، وتمييزه جاوز الخبيث والطيب وأبعد من ذلك، وهو الذي وسع كل شيء علماً.

١٣. معنى الغاية: قال سيبويه: "وتقول: رأيتُ من ذلك الموضع، فجعلته غاية رؤيتك كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء والمنتهى"^(٣)، قال ابن السراج: "وحقيقة هذه المسألة: أنك إذا قلت: رأيت الهلال من موضعي، ف(من) لك، وإذا قلت: رأيت الهلال من خلال السحاب، ف(من) للهلال، والهلال غاية لرؤيتك، فكذلك جعل سيبويه (من) غاية في قولك: رأيت من ذلك الموضع، وهي عنده ابتداء غاية إذا كانت (إلى) معها مذكورة أو منوئية، فإذا استغنى الكلام عن (إلى) ولم يكن يقتضيها، جعلها غاية"^(٤).

١٤. معنى التوكيد: ويكون حال زيادتها^(٥).

المطلب الثالث: حروف الجر الثلاثية (إلى، وخلا، ورُبَّ، وعدا، وعلى، ومتى، ومنذ) أولاً - معاني حرف الجر (إلى): أشهر معانيه:

(١) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ج ١، ص ٤٧٧.

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٤، ص ١٦١.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٢٢٥.

(٤) ابن السراج، الأصول في النحو، ج ١، ص ٤١١.

(٥) سبق التفصيل والتمثيل لها، ينظر: ص ٤٦ - ص ٤٨.

١. انتهاء الغاية: (إلى) تأتي لمنتهى ابتداء الغاية^(١)، وكثير من البصريين لم يثبتوا لها غير هذا المعنى، والغاية إما مكانية، كقولك: سافرت إلى مكة، أو زمانية، كقوله تعالى: {ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ} [البقرة: ١٨٧]، أو غاية مطلقة لا تدل على زمان أو مكان، كقولك: عددت من العشرة إلى العشرين، وتشمل الغاية ما كان حساً أو معنى.

٢. معنى المعية: قال به الكوفيون، وكثير من البصريين، واستشهد لها الزجاجي بقوله تعالى: {وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ} [النساء: ٢]، أي مع أموالكم، وقول العرب: الدَّودُ إِلَى الدَّودِ إِبْلٌ، أي مع الدود^(٢)، وتعني المعية بـ(إلى): ضَمَّ شَيْءٍ إِلَى آخَرٍ^(٣)، أي ضم مجرورها إلى ما قبله.

٣. معنى التبيين: وهي المَبَيِّنَةُ لفاعلية مجرورها، ويكثر بعد ما يفيد حُباً أو بُغْضاً من فعل تعجب أو اسم تفضيل^(٤) أو ما اشتق من معناهما كالوِدِّ والكُرهِ^(٥)، كقوله تعالى: {قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ} [يوسف: ٣٣]، والفرق بينها وبين اللام التبيينية: "أَنَّ ما بعد (إلى) التبيينية فاعل وما قبلها مفعول، واللام التبيينية بعكس ذلك"^(٦).

٤. معنى اللام: ومثَّل لها بقوله تعالى: {وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ} [النمل: ٣٣]، أي والأمر لك، فاللام هي الأصلُ بمعنى الاختصاص^(٧)، وقيل: باقية على معناها لانتهاء الغاية، أي والأمر منتهٍ إليك^(٨)، والآية في قصة ملكة سبأ مع قومها في شأن كتاب سليمان -عليه السلام-، وعند التأمل في المعنى يظهر أَنَّ معنى الانتهاء أقرب؛ لأنها لم تختص بالأمر وحدها، بل يشاركها مستشاروها من قومها الذين عرضت عليهم ذلك {قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي} [النمل: ٣٢]، ومنتهى القرار إليها.

٥. معنى (في): زعم المالقي أَنَّ نيابة (إلى) عن (في) يقتصر على السماع لقلته^(٩)، ومنه:

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٢٣١، والمبرد، المقضب، ج ٤، ص ١٣٦. والزجاجي، حروف المعاني،

(ص ٦٥)، والمرادي، الجنى الداني، ج ٢، ص ٧٣ - ص ٧٤.

(٢) ينظر: الزجاجي، حروف المعاني والصفات، ص ٦٥.

(٣) ينظر: المالقي، رصف المباني، ص ١٦٩. والمرادي، الجنى الداني، ج ٢، ص ٧٤.

(٤) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٣/ص ١٤٢. وابن هشام، مغني اللبيب، ج ١، ص ٤٩٣. والموزعي، مصابيح المغاني، ص ١٠٧.

(٥) ينظر: محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان، ج ٢، ص ٣١٧.

(٦) المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٢٤.

(٧) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٣، ص ١٤٢. وابن هشام، مغني اللبيب، ج ١، ص ٤٩٣ - ص ٤٩٤.

والمرادي، الجنى الداني، ج ٢، ص ٧٦.

(٨) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج ١، ص ٤٩٤. محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان، ج ٢، ص ٧٣.

(٩) ينظر: المالقي، رصف المباني، ص ١٦٩.

فلا تتركبني بالوعيد كأنني إلى الناس مطلي به القار أجرب^(١)
 فيما تأوله بعضهم بأن (إلى) في البيت تعلق بمحذوف، أي: مطلي بالقار مضافاً إلى
 الناس، فحذف وقلب الكلام، وقيل ضمّن (مطلي) معنى (مبغض)، وأنه لو صح مجيء (إلى)
 بمعنى (في) لجاز: زيد إلى الكوفة^(٢)، وهذا التعليل مرفوض؛ لأنّ من شرط نيابة حرف الجر عن
 الآخر أن يكون فيما تقاربت فيه المعاني مما يحفظ الفصاحة، ويسلم من كلام العامة، والصحيح
 صحة كون (إلى) بمعنى (في) لاستقامة المعنى والمبنى وسلامتهما، قال ابن مالك: "ويمكن أن
 يكون من هذا قوله تعالى: {لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ} [النساء: ٨٧]"^(٣)، قيل: إما على بابها بمعنى
 الغاية أو بمعنى (في)، أو ضمننت معنى (ليحشرنكم)، وبذلك كله قال المفسرون^(٤)، وبجميعها
 يصح معنى الآية وتتسع دلالتها، وهذا من جمال التعبير القرآني لإيصال المعنى بأساليب مختلفة.
 ٦. بمعنى (من): أي أنها تأتي نائبة عن (من) الابتدائية، ذكر ذلك ابن مالك، وابن هشام، والمرادي
 والسيوطي وغيرهم^(٥)، واستشهدوا بقول الشاعر:

تقول وقد عاليك بالكور فوقها يسقى فلا يروى إليّ ابن أحمر^(٦)
 أي: فلا يروى مني، وخرجه آخرون على التضمين، أي "فلا يأتي إليّ للرواء؛ لأنه إذا
 كان لا يروى ولا يشفى غلته لم يأت إليه"^(٧).

٧. معنى (عند): ذكر هذا المعنى جمع من الأئمة^(٨)، استشهداً بقول الشاعر:

أم لا سبيل إلى الشباب وذكره أشهى إليّ من الرّحيق السّلسل^(٩)

(١) البيت للناطقة الذبياني. ينظر: ديوانه، تحقيق محمد أبو الفضل، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ص ٧٣.

(٢) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ج ٢، ص ٧٦. وابن هشام، مغني اللبيب، ج ١، ص ٤٩٦.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٣، ص ١٤٣.

(٤) ينظر: محمد بن جرير، التفسير الطبري، ج ٧، ص ٢٧٩. البغوي، معالم التنزيل، ج ٣، ص ١٣١. الزمخشري،

الكشاف، ج ١، ص ٥٤٥. أبو حيان، البحر المحيط، ج ٩، ص ٥٧٣.

(٥) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ج ٣، ص ١٤٣. وابن هشام، مغني اللبيب، ج ١، ص ٤٩٧. والمرادي، الجنى

الداني، ص ٣٨٨. والسيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ٤١٥.

(٦) البيت للشاعر عمرو بن أحمر الباهلي. ينظر: ديوانه (شعر عمرو بن أحمر)، جمع وتحقيق حسين عطوان،

مطبوعات مجمع اللغة بدمشق، ص ٨٢.

(٧) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، ج ١١، ص ١٦٩.

(٨) ينظر: الزجاجي، حروف المعاني والصفات، ص ٦٦. وابن الصائغ، اللحة، ج ١، ص ٢٢٣. وابن هشام،

مغني اللبيب، ج ١، ص ٤٩٨. والمرادي، الجنى الداني، ج ٢، ص ٧٨. والسيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ٤١٥.

(٩) البيت للشاعر الهذلي عامر بن الحليس. ينظر: ديوان الهذليين، ج ٢، ص ٨٨.

٨. معنى الباء: جاء في (معاني القرآن) للأخفش: "وأما قوله: {وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ} [البقرة: ١٤]، فإنك تقول: خلوتُ الى فلان في حاجة، كما تقول: خلوتُ بفلان، إلا أنَّ خلوتُ بفلان، له معنيان: أحدهما هذا، والآخر سَخِرْتُ به" (١)، فنابت (إلى) الباء في الدلالة على الإلصاق المعنوي.

٩. معنى التوكيد: اثبت ذلك الفراء، ولم يقل به الجمهور (٢).

ثانياً - معنى حرف الجر (خلا): وتأتي كحرف جرٍّ شبيه بالزائد دال على الاستثناء (٣).

ثالثاً - معنى حرف الجر (رُبَّ): تأتي كحرف جرٍّ شبيه بالزائد تجر النكرات، ولها معنيان:

١. للتقليل، وهو قليل، تقول: رُبَّ شحيحٍ يَجُودُ بماله.

٢. للتكثير، وهو كثير، تقول: رُبَّ مُخْطِئٍ يَتَوَبُّ إِلَى اللَّهِ، وفي الحديث: «رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ

فِي الْآخِرَةِ» (٤)، قال ابن هشام: "وليس معناه التقليل دائماً خلافاً للأكثرين، ولا التكثير دائماً خلافاً

لابن درستويه وجماعة، بل ترد للتكثير كثيراً، وللتقليل قليلاً" (٥).

رابعاً - معنى حرف الجر (عدا): وهو حرف جر كـ(خلا) وزناً ومعنى وإعراباً.

خامساً - معاني حرف الجر (على): تأتي كحرف جر لمعان عدة، أشهرها:

١. معنى الاستعلاء: أي أنها تدل على استعلاء الشيء على غيره، سواء كان حسيّاً، كقوله تعالى:

{وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ} [المؤمنون: ٢٢]، أو معنوياً، كقوله تعالى: {تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ

عَلَى بَعْضٍ} [البقرة: ٢٥٣]، وأثبت أكثر البصريين هذا المعنى فقط، وتأولوا غيره (٦).

٢. معنى المصاحبة: أي بمعنى (مع) (٧)، وردت في مواطن كثيرة في القرآن وفي غيره، كقوله

تعالى: {وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ} [الإنسان: ٨]، أي مع حبه، قال ابن عاشور: "وعلى بمعنى

(١) الأخفش، معاني القرآن، ج ١، ص ٥١.

(٢) سبق ذكر ذلك، ينظر: ص ٥٥.

(٣) سبق التمثيل لها، ينظر: ص ٦١ - ص ٦٢.

(٤) رواه البخاري، رقم (٦٢١٨).

(٥) ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٢، ص ٣٢٠. وشواهدا سبقته، ص ٦٣ - ص ٦٥.

(٦) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ج ٢، ص ١٦٧.

(٧) ينظر: ابن مالك شرح التسهيل، ج ٣، ص ١٦٣. والمرادي، الجنى الداني، ج ٢، ص ١٦٧. وابن هشام، مغني

اللبيب، ج ٢، ص ٣٧٣. والسيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ٤٣٩.

(مع)، وضمير (حبه) راجع للطعام، أي يُطعمون الطعام مصحوباً بحبه، أي مصاحباً لحبهم إياه، وحبُّ الطعام هو اشتهاؤه^(١).

٣. معنى المجاوزة: أي تنوب (عن) في الدلالة على المجاوزة، وهو من معانيها المشهورة^(٢)، ويكثر وقوعها بعد (رضي، وخفي، ولَّى، وتعدر، واستحال، وغضب، وأشباهها)، تقول: رضي عليك زيدٌ، وولَّى عليك بوجهه، أي عنك، ومنه البيت المشهور:

إذا رضيْتُ عليَّ بنو قُشيرٍ لعمرُ الله أعجبي رضاها^(٣)
قال ابن جني: "أراد: عني، ووجهه: أنها إذا رضيْتُ عنه أحبَّتْه وأقبلتْ عليه، فلذلك استعمل (على) بمعنى (عن)"^(٤).

٤. معنى التعليل: بمعنى لام التعليل، كقوله تعالى: {وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ} [البقرة: ١٨٥]، أي لهدايته إياكم^(٥).

٥. معنى الظرفية: نقل جمع من الأئمة كالهروي وابن مالك وابن هشام استعمال (على) موضع (في)^(٦)، وساقوا لذلك شواهد، كقوله تعالى: {وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ} [القصاص: ١٥]، أي في حين غفلة، و(حين) ظرف زمان.

٦. معنى (من): تنوب (على) (من) في الدلالة على الابتداء، كقوله تعالى: {الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ} [المطففين: ٢]، أي اكتالوا منهم، ذكر ذلك الزجاجي والهروي وابن مالك والمرادي وابن هشام وتبعهم على ذلك آخرون^(٧).

(١) ابن عاشور محمد الطاهر، التحرير والتنوير، الدار التونسية، تونس، طبع سنة ١٩٨٤م، ج ٢٩، ص ٣٨٤.

(٢) ينظر: الهروي، الأزهية، ص ٢٧٦. والمبرد، المقتضب، ج ٢، ص ٣٢٠. والمالقي، رصف المبانى، ص ٣٧٢. وابن هشام، مغني اللبيب، ج ٢، ص ٣٧٤. والمرادي، الجنى الداني، ج ٢، ص ١٦٧.

(٣) البيت للشاعر الفحيف العقيلي. ينظر: ديوانه، جمعه: حاتم صالح الضامن، كلية الآداب، جامعة بغداد، ضمن مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء ٣/المجلد ٣٧، عام ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦م، ص ٢٥٢.

(٤) ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٢١٣.

(٥) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٣، ص ١٦٤. الأشموني، شرح الألفية، ج ٢، ص ٩١. والمرادي، الجنى الداني، ج ٢، ص ١٦٨، والموزعي، مصابيح المغاني، ص ٢٨٣.

(٦) ينظر: الهروي، الأزهية، ص ٢٧٥. وابن مالك، شرح التسهيل، ج ٣، ص ١٦٤. وابن هشام، المغني، ج ٢، ص ٣٧٦.

(٧) ينظر: الزجاجي، حروف المعاني، ص ٢٣. والهروي، الأزهية، ص ٣٧٥. وابن مالك، شرح التسهيل، (٣/ص ١٦٤). والمرادي، الجنى الداني، ج ٢، ص ١٦٨.

٧. معنى الباء: قال الفراء: "والعرب تجعلُ الباءَ في موضع (على): رميث على القوس، وبالقوس، وجئت على حال حسنة، وبحال حسنة" (١)، ومنه قوله تعالى: {حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ} [الأعراف: ١٠٥]، بدليل قراءة (بأن لا أقول) (٢)، فيما استشهد الهروي بقول أبي ذؤيب:

فكأنهنَّ ربابةً وكأنه يُسرُّ يفيض على القِداحِ ويصدعُ (٣)

قال: "أراد: يفيض بالقдах، أي يضرب بها" (٤).

٨. معنى (عند): قال الزجاجي: "وتقعُ بمعنى (عند)، كقوله تعالى: {وَلَهُمْ عَلَى ذَنْبٍ} [الشعراء: ١٤] أي عندي" (٥)، والصحيح أنها للاستعلاء المعنوي، فالذنب مما يعلو الإنسان ويُعَاتَبُ على فعله، قال ابن هشام: "وقد يكون الاستعلاء معنوياً نحو {وَلَهُمْ عَلَى ذَنْبٍ}" (٦).

٩. أن تكون زائدة للتعويض أو لغير تعويض (٧).

سادساً - حرف الجر (متى): تأتي كحرف جر بمعنى (من) أو (في) على لغة هذيل (٨).

سابعاً - منذ: وهي ك(مذ) بمعناها الدال على الزمان (٩).

المطلب الرابع: معاني حروف الجر الرباعية (حاشا، حتى، لعل، لولا)

وهذه الحروف الأربعة ليس فيها مزيدٌ معنى سوى ما سبقت الإشارة إليه في مبحث التعريف بها من الفصل الأول، ف(حاشا) تأتي كحرف جر دال على الاستثناء (١٠)، و(حتى) ذكر المبرّد أنه

(١) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٣٨٦.

(٢) قرأ بذلك: أبي والأعمش. ينظر: تفسير ابن جرير الطبري، ج ١٠، ص ٣٤٢. وأبو زرعة، حجة القراءات، حققه

سعيد الأفغاني، دار الرسالة، بيروت، ص ٢٨٩.

(٣) البيت للشاعر أبي ذؤيب الهذلي. ينظر: ديوان الهذليين، ج ١، ص ٦.

(٤) الهروي، الأزهية، ص ٢٧٧-٢٧٨.

(٥) الزجاجي، حروف المعاني والصفات، ص ٢٣.

(٦) ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٢، ص ٣٧٣.

(٧) سبق التمثيل لها، ينظر: ص ٥٧.

(٨) سبق التمثيل لها، ينظر: ص ٦٣.

(٩) سبق التمثيل لها، ينظر: ص ٥٣.

(١٠) سبق تفصيل أحكامها والتمثيل لها، ينظر: ص ٦٥.

حرف جر دالٌّ على الغاية بمنزلة (إلى)، أو دالٌّ على التعليل بمنزلة كي^(١) أو بمعنى الاستثناء وهو قليل^(٢)، "ولا يلجأ إليه إلا بعد القطع بعدم صحة واحد من المعنيين السابقين"^(٣)، فمن الأول، قوله تعالى: {قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى} [طه: ٩١]، ومن الثاني: {هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا} [المنافقون: ٧]، ومن الثالث، قول الشاعر:

تالله لا يذهب شيخي باطلاً حتى أبيض مالكاً وكاهلاً^(٤)

أي: إلا أن أبيض، قال الموزعي: "لأنَّ ما بعدها ليس غاية لما قبلها، ولا مسبباً عنه"^(٥)، "ومن المستحسن التخفف من استعمال (حتى) التي بمعنى (إلا) قدر الاستطاعة؛ لأنَّ فهم المراد منها، والتمييز بينهما وبين نوعيها الآخرين لا يخلو من صعوبة؛ ولأنَّ كثيراً من النحاة لا يوافق على أنها تكون بمعنى (إلا)، ويتأول الوارد منها"^(٦).

أما (لعلّ) فمعناها كحرف جر عند عقيل: الترجي في المحبوبات والتوقع في المحذورات، وأما (لولا) فتفيد "امتناع الشيء أو وقوعه لوجود غيره"^(٧)، تقول: لولاك، ولولاه، وهي حرف جر عند سيبويه وتبعه على ذلك جماعة من البصريين^(٨).

فهذه أشهر معاني حروف الجرّ التي يُوردها النحويون في مباحث حروف الجرّ، وهذه المعاني هي التي أعطت حرف الجرّ قيمته بين كثير من حروف المعاني؛ لأنَّ جوهر فائدته تكمن في معرفة المعنى الدلالي المنبثق عنه في السياق الذي هو فيه، ويقودنا ذلك إلى المبحث التالي للكشف عن تلك الدلالات في أحاديث موطأ الإمام مالك بن أنس.

(١) المبرد محمد بن يزيد، المقتضب، ج ٢، ص ٣٨.

(٢) ينظر: ذكر هذا المعنى ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٢، ص ٢٦٠.

(٣) عباس حسن، النحو الوافي، ج ٢، ص ٤٨٥.

(٤) ينظر: ديوانه، ص ١٤٢.

(٥) الموزعي، مصابيح المغاني، ص ٢٣٣.

(٦) عباس حسن، النحو الوافي، ج ٢، ص ٤٨٨.

(٧) الموزعي، مصابيح المغاني، ص ٤١٨.

(٨) سبق تفصيلها والتمثيل لها، ينظر: ص ٦٧ - ص ٦٨.

المبحث الثاني:

دلالات حروف الجر في أحاديث كتاب الموطأ

بان لنا من المبحث السابق أنَّ لحروف الجر معاني ودلالات في سياق الكلام الذي دخلت فيه، سواءً عند القائلين بجواز تناوبها أو القائلين بالتضمن حال مجيئها لغير معناها الأصلي، وها هي جملة من النصوص النبوية من كتاب الموطأ تخللتها حروف جر مختلفة أدت وظائف دلالية حسب موضع النصّ وسياقه ومقام القائل ومن قيلت له أو فيه، سنتناولها من جانب دلالي تركيبي، أي المعنى الذي أداه حرف الجر في السياق، وأسهم في تكوينه واستنباط الحكم الشرعي عقبه. إنَّ عدَّ حروف الجر كما سلف وفق ما عليه الأكثرون اليوم واحد وعشرون حرفاً، حضر منها عشرة في أحاديث كتاب الموطأ التي عليها هذه الدراسة، وهي: الباء، اللام، في، عن، من، على، إلى، والكاف، وواو القسم، وحتى، فيما غابت الحروف الأخرى عن المشهد، ولا يعني غيابها التقليل من أهميتها، بل إنَّ وراء ذلك أسباباً، منها:

١. قلة استعمالها كحرف جرّ عند العرب، وهو أقوى أسباب غيابها، ولا تنفك عنه كلُّ تلك الحروف الغائبة.

٢. أو كون بعضها خُصَّ الجرُّ به بلغةٍ دون أخرى، كما هو الحال في (لعلّ) و(متى).

٣. أو أنها استُعملت كحرف جرّ -عند قوم- ضرورةً لا أكثر، كما هو الحال في (كي) و(حاشا)، و(لولا)، مع أنَّ الراجح خلافه.

٤. أو أنَّ استعمال غيرها أولى من استعمالها، فقدم الأولى على غيره، كاستعمال (عدا) و(خلا) للاستثناء بدل (حاشا)، واستعمال اللام للتعليل بدل (كي).

٥. أو أنَّ الحروف المشهورة أدت معنى تلك الحروف الأقل شهرة، فأغنى ذلك عنها.

٦. أو أنها ليست بحرف جر أصلاً -كما ذهب إليه قوم-، وهذا ينطبق على غالبها.

هذه أسباب تبرهن غياب تلك الحروف عن النصوص النبوية في كتاب الموطأ، ولا يعني عدم وجودها أنه دليل على صحة القول بأنها ليست بحرف جر، بل قد جاءت في غير كتاب الموطأ من كتب الحديث واللغة والأدب بما ذكر من التفصيل فيها، والموطأ إنما هو كتاب من تلك الكتب التي جمعت نزرأ يسيراً من النصوص النبوية، لا جميعها.

وسؤالنا المهم هنا: ما هي دلالات هذه الحروف العشرة في أحاديث كتاب الموطأ؟

الجواب عن هذا السؤال سيكون من خلال أربعة مطالب سنتناول تلك الدلالات حسب

التركييب الوضعي لحروف الجر:

المطلب الأول: دلالات حروف الجرّ الأحادية في أحاديث كتاب الموطأ

أولاً- دلالات حرف الجر الباء :

كثُر الحديث عن الباء واستعمالها ودلالاتها في لغة العرب، وأشَبَعَهَا النحاةُ والبلاغيون وعموم أهل اللغة جمعاً ودراسةً وبحثاً، وذلك "دليل على كثرة تصرفها وقدرتها على الوفاء بأغراض المتكلم وأحوال مخاطبين، سواء كانت هذه المعاني تؤدي على سبيل الحقيقة أم التجوُّز أو النيابة عن أخواتها من حروف الجرّ على اختلاف مذاهب العلماء"^(١)، ويشهد لذلك غزارة حضورها في أحاديث كتاب الموطأ دالةً على مختلف المعاني، على النحو التالي:

١. دلالة الباء على الإلصاق:

رصد الباحث مجيء الباء دالةً على الإلصاق بنوعيه الحقيقي والمجازي في أكثر من خمسين موضعاً من الأحاديث التي عليها مدار هذه الدراسة، فمن دلالة الإلصاق الحقيقية ما جاء في حديث رقم (٤): «فينصرفُ النساءُ مُتَلَفَّعاتٍ بِمِرْوَطِهِنَّ ما يُعَرَفْنَ من العَلَسِ»، دلت الباءُ على الإلصاق الحقيقي؛ لأنَّ اللِّفَاعَ يُلصِقُ الجسدَ، فهو: "ثوبٌ يُجَلَّلُ بهِ الجسدُ كله، كساء كان أو غيره، وتَلَفَّعَ بالثوبِ، إذا اشْتَمَلَ بِهِ"^(٢)، ويؤكد معنى الإلصاق اللفظ الآخر للحديث: «متلفعات بِمِرْوَطِهِنَّ»^(٣)، متلفعات من الفعل (لَفَّ) الدال على تلوي شيء على شيء، والمرط كساء من صوف أو نحوه^(٤)، وهو يلصق على الجسد؛ فتقررت دلالة الإلصاق إذاً من ثلاث جهات: تعلُّق الباء باسم الفاعل متلفع الدال على الإلصاق حقيقة، ولفظ (متلفعات) في الرواية الأخرى الدال على تلوي شيء على آخر، ومعنى كلمة (المروط).

كما دلت الباء في لفظ (به) من حديث (٤٥): «إنا نركبُ البحرَ ونَحْمِلُ معنا القليلَ من الماءِ، فإنْ توضَّأنا بهِ عطشنا؟»، على الإلصاق الحقيقي، أي يُلصِقُ الماءُ بأعضاءِ الوضوء، ولا تتحقَّق الطهارة ما لم يصل الماءُ إلى جميعِ العضو المشروع غسله ويُلصِقُ بهِ.

(١) محمد الخضري، من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم، ص ١٦٥.

(٢) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج ٤، ص ٣٦١.

(٣) في الموطأ من رواية أبي مصعب الزهري، حققه بشار عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ، رقم (٤).

(٤) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، ج ٥، ص ٢٠٧. وابن منظور، لسان العرب، ج ٧، ص ٤٠١.

وكذا الباء في لفظ (برأسه) دلت على الإلصاق الحقيقي في حديث (٦٦): «فإذا مسح برأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه»، أي ألصق يده حقيقة برأسه للمسح، وهو كتمثيل بعض النحاة: مسح يدي بالأرض^(١).

ومنه لفظ (بالماء) في حديث (٩٥): «فليَنصَحْ فرجَهُ بالماء»، أي لا بد من إلصاق الماء بالفرج، وإلا لن تتم الطهارة، والباء متعلقة بالفعل (ينضح) بفتح الضاد وكسرهما، وهو لفظٌ بمعنى الرش، وبمعنى الغسل^(٢)، والذي قال به كثير من الفقهاء هو غسل الفرج^(٣)، والغسل لا يكون إلا بلسق الماء على العضو، مع احتمال معنى الرش، أما التي في حديث (١٥٦): «إذا أصاب ثوبٌ إحداكُمُ الدَّمُ من الحَيْضَةِ فلتَقْرُصْهُ ثم لتَنصَحْهُ بالماء»، فإنَّ النصح بمعنى الغسل فقط، وعليه فدلالة الإلصاق فيه أبلغ وأقوى من الأول.

وفي حديث (١٥٨): «لتستقِرْ بثوبٍ ثم لتُصلي»، دلت الباء كذلك على الإلصاق الحسي مع احتمالها دلالة الاستعانة، إلا أنَّ الإلصاق أقرب؛ لأنه يلزمها من الاستقار أن تشدَّ على موضع خروج الدم بخرقةٍ أو نحوها، فيبقى ملصقاً عليها، ومعنى الاستقار: "هو أن تشدَّ فرجها بخرقةٍ أو قُطنةٍ تحشِّي بها، ثم تربط بعد ذلك رباطاً تشدُّ طرفيه إلى حَقَب تشدُّه على وسطها فتمنع الدم، وذلك بعد أن تطهر حين تريد الصلاة"^(٤).

ومن دلالة الباء على الإلصاق الحقيقي ما جاء في حديث (١٥٧٥): «إذا تزوّج أحدكم المرأةَ أو اشترى الجاريةَ، فليأخذُ بناصيتها، وليدعُ بالبركة، وإذا اشترى البعيرَ، فليأخذُ بذروة سنامه»، لفظ (بناصيتها) و(بذروة) في كلا الموضعين دلت الباء فيهما على الإلصاق الحقيقي، وهو أسلوب تستعمله العرب في التعبير عن ملك الشيء؛ فدلالة الإلصاق مكتسبة من وضع اليد على الناصية وهي مقدم الشيء، وعلى ذرة السنام وهو ما يعلو ظهر الإبل، ومن جانب المفهوم الدال على أنَّ ذلك أصبح في حكم الملك وتحت تصرف صاحبه فهو ألصق به^(٥).

أما جانب الإلصاق المعنوي فشواهد كثيرة، منها الباء في لفظ (بكم) من حديث (٦٤): «وإنَّ إن شاء الله بكم لاحقون..»، (لاحقون) من لحق: اللَّحَقُ واللُّحُوقُ والإلحاقُ: الإدراك، لحق الشيء

(١) ينظر: الموزعي، مصابيح المغاني، ص ١٩٤.

(٢) ينظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج ٥، ص ٧٠.

(٣) ينظر: عثمان الكماخي، المهياً في كشف أسرار الموطأ، تحقيق أحمد علي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥ هـ، ٢٠٠٥ م، ج ١، ص ١٠٧.

(٤) الأزهرى، تهذيب اللغة، ج ١٥، ص ٥٧.

(٥) ينظر: هشام الوقشي، التعليق على الموطأ، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ، ٢٠٠٠ م، ج ٢، ص ٢٤.

وَالْحَقُّ وَكَذَلِكَ لَحِقَ بِهِ وَالْحَقُّ لِحَاقًا، بِالْفَتْحِ، أَي أَدْرَكَهُ^(١)، أَي يَدْرِكُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، فَلَحِقُونَا بِهِمْ لَا يَعْنِي التَّصَاقُ أَجْسَادَنَا بِأَجْسَادِهِمْ حَسًّا، بَلْ يَكُونُ مَعْنَى بِالْمَوْتِ وَالْإِيمَانِ، وَتَقَدَّمَ الْجَارُ وَمَجْرُورُهُ عَلَى مَتَعَلِّقِهِ تَقْوِيَةً لِدَلَالَةِ الْإِلْصَاقِ، وَتَأْكِيدًا لَوْقُوعِ لِحُوقِ الْأَحْيَاءِ بِالْأَمْوَاتِ مِمَّا لَا مَجَالَ لِلشَّكِّ فِيهِ، وَهَلْ تَضَعُفُ دَلَالَةُ الْإِلْصَاقِ مَعَ الِاسْتِثْنَاءِ السَّابِقِ بَلْفِظِ (إِنْ شَاءَ اللَّهُ) فَيَنْزِلُهُ عَنْ دَرَجَةِ الْيَقِينِ؟ الصَّوَابُ أَنَّهُ لَا يُضْعَفُ دَلَالَةُ الْإِلْصَاقِ، وَقَدْ نَقَلَ النَّوَوِيُّ فِي مَعْنَى ذَلِكَ أَقْوَالَ، قَالَ: "قَاتَى بِالِاسْتِثْنَاءِ مَعَ أَنَّ الْمَوْتَ لَا شَكَّ فِيهِ، وَلِلْعُلَمَاءِ فِيهِ أَقْوَالٌ، أَظْهَرُهَا: أَنَّهُ لَيْسَ لِلشَّكِّ، وَلَكِنَّهُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَهُ لِلتَّبَرُّكِ وَامْتِنَالِ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ: {وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ}[الكهف: ٢٣-٢٤]، وَالثَّانِي حِكَاةُ الْخَطَّابِيِّ وَغَيْرِهِ: أَنَّهُ عَادَةُ لِلْمُتَكَلِّمِ يُحَسِّنُ بِهِ كَلَامَهُ، وَالثَّلَاثُ: أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ عَائِدٌ إِلَى اللَّحُوقِ فِي هَذَا الْمَكَانِ، وَقِيلَ مَعْنَاهُ إِذْ شَاءَ اللَّهُ"^(٢)، وَيُقَالُ كَذَلِكَ: إِنَّهُ مِنَ الِاسْتِثْنَاءِ الَّذِي يَكُونُ فِي الْوَاجِبَاتِ وَلَا بَدَّ مِنْ وَقُوعِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ}[الفتح: ٢٧]، وَلَا سَبِيلَ لِلشَّكِّ فِيهِ، وَكُلُّهَا أَقْوَالٌ مَعْتَبَرَةٌ، فَلَا تَأْثِيرَ لِلِاسْتِثْنَاءِ بِالْمَشْيِئَةِ عَلَى قُوَّةِ الْإِلْصَاقِ؛ لِأَنَّ لِحَاقَ الْأَحْيَاءِ بِالْأَمْوَاتِ مَتَحْتَمٌ لَا مَفَرَّ مِنْهُ.

وَمِنْ دَلَالَاتِ الْبَاءِ عَلَى الْإِلْصَاقِ الْمَعْنَوِيِّ الَّتِي فِي لَفْظِ (بِهِ) مِنْ حَدِيثِ (٣٥٩): «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ»، أَي يُقْتَدَى بِأَفْعَالِهِ، دَلَالَةُ الْإِلْصَاقِ فِيهِ مَعْنَوِيَةٌ غَيْرُ مُحْسُوسَةٍ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ فَصَّلَ فِي كَيْفِيَةِ الْإِنْتِمَاءِ فَقَالَ: «فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا...»، وَيَرْجَحُ دَلَالَةُ الْإِلْصَاقِ قَوْلُهُ: «فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ»، وَلِذَا كَثِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ^(٣) يَقُولُونَ بِوُجُوبِ إِصْطِقِ الْمَتَابَعَةِ بِالْإِمَامِ حَتَّى فِي النِّيَّةِ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْبَاءَ دَالَّةٌ عَلَى الِاسْتِعَانَةِ الْمَجَازِيَّةِ^(٤)، وَلَهُ وَجْهٌ.

وَمِنْ دَلَالَةِ الْإِلْصَاقِ الْمَعْنَوِيِّ الْبَاءِ فِي لَفْظِ (بِي) مِنْ حَدِيثِ (٥١٦): «أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي، وَكَافِرٌ بِي»، فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَيَشْبَهُ مَا اسْتَشْهَدَ بِهِ بَعْضُ النَّحَاةِ^(٥) بِقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَقَدْ كَفَرُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ}[سبأ: ٥٣]، فَالْإِيمَانُ وَالْكَفَرُ لَيْسَا بِجُرْمٍ مُحْسُوسٍ، إِنَّمَا أَمْرَانِ مَعْنَوِيَانِ يِلَاصِقَانِ الْقُلُوبَ.

(١) ابن منظور، لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٢٧.

(٢) النووي محيي الدين يحيى بن شرف الدين، المنهاج شرح صحيح مسلم، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ، ج ٣، ص ١٣٨.

(٣) منهم أبو حنيفة ومالك. ينظر: محمد بن رشد الحفيد، بداية المجتهد، دار الحديث، القاهرة، نشر عام ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م، ج ١، ص ١٢٨.

(٤) ينظر: عبد العزيز الرومي، معاني الحروف في سنن أبي داود، ص ١١٠.

(٥) منهم: المالقي في رصف المباني، ص ١٤٣.

ومن الإلصاق المعنوي الباء في لفظ (بهما) من حديث (٢٦١٨): «تركْتُ فيكم أمرين، لن تزلُّوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله، وسنة نبيه»^(١)، تمسكتم، أي أخذتم وتعلقتم واعتصمتم^(٢)، والتمسك أمرٌ معنوي يكونُ بامتنالٍ ما فيهما أمراً ونهياً، ولا يُقال إنَّ التمسك أمرٌ محسوس بأخذ القرآن والسنة باليد مثلاً! هذا لا يُغني شيئاً إذا كان القلب مُفرَّغاً من الإيمان والامتثال، فالدلالة إذاً على الإلصاق المعنوي، يؤيد ذلك ما جاء في حديث آخر: «فعلِكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي عضواً عليها بالنواجذ»^(٣)، ففيه دلالة على شدة الإلصاق والتمسك.

ومن دلالة الإلصاق المعنوي، حديث (٢٧٤٢): «ورجل قلبه معلقٌ بالمسجد إذا خرج منه حتى يعود إليه»، والتعلق بالمسجد أمر معنوي، فهو يتابع الصلاة بعد الصلاة في المسجد، ويؤكد معنوية الإلصاق ذكر القلب، مع إفادتها معنى الظرفية المعنوية كذلك، وقد جاء في لفظ عند البخاري: «معلقٌ في المسجد»^(٤).

ومن الإلصاق المعنوي، إلصاق الباء للفعل (يؤمن) بمجروره في حديث (٢٦٨٧): «من كان يؤمنُ بالله واليوم الآخر، فليقل خيراً أو ليصمت»، عدي الفعل (يؤمن) بالباء مؤدياً معنى الإلصاق ليُوجي أن الإيمان لا يقف عند التصديق، بل تصديق وإقرار تعقبه ثمرة الأمن والطمأنينة، بخلاف ما لو تعدى باللام فيُحصر بالاختصاص كقوله تعالى: {فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِنْ قَوْمِهِ} [يونس: ٨٣]، قال الزمخشري في معرض تفسيره لقوله سبحانه: {قُلْ أَذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ} [التوبة: ٦١]: "إِنْ قُلْتُ: لم عدَى فعل الإيمان بالباء إلى الله تعالى، وإلى المؤمنين باللام؟ قلت: لأنه قصد التصديق بالله الذي هو نقيض الكفر به، فعَدَى بالباء، وقصد السماع من المؤمنين، وأن يسلم لهم ما يقولونه ويصدقّه، لكونهم صادقين عنده، فعَدَى باللام"^(٥).

ومنه الباء في لفظ (بقدّر) من حديث (٢٦١٩): «كلُّ شيءٍ بقَدْرٍ»، أي كل شيء يلاصقه ويلابسه القدر، ونظير ذلك قوله تعالى: {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ} [القمر: ٤٩] "قالباء في (بقدّر) للملابسة، والمجرور ظرف مستقر، فهو في حكم المفعول الثاني لفعل خلقناه؛ لأنه مقصود بذاته، إذ ليس

(١) سنده حسن. ينظر: الألباني، تحقيق المشكاة، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م، رقم (٤٧).

(٢) ينظر: الزرقاني محمد بن عبد الباقي، شرح الموطأ، حققه طه عبد الرؤوف، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ج ٤، ص ٣٨٧.

(٣) رواه الترمذي، السنن، رقم (٢٦٧٦)، وقال: حسن صحيح.

(٤) رواه البخاري، رقم (٦٨٠٦).

(٥) الزمخشري، الكشاف، ج ٢، ص ٢٨٥.

المقصود الإعلام بأنَّ كلَّ شيءٍ مخلوقٌ لله، فإنَّ ذلك لا يحتاجُ إلى الإعلام به بله تأكيده، بل المقصود إظهار معنى العلم والحكمة في الجزاء^(١).

٢. دلالة الباء على السببية:

دلَّت الباءُ على السببية في نحوٍ من ثلاثين موضعاً من أحاديث كتاب الموطأ، منها: الباء في لفظ (بريح) من حديث(٣٠): «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ، فَلَا يَقْرُبُ مَسَاجِدَنَا، يُؤْذِنَا بِرِيحِ الثَّوْمِ»، أي بسببِ رائحةِ الثَّوْمِ، الباء فيه دالة على السببية، وقد أجمعَ شراحُ الحديث أنَّ العلةَ في التحريم أو الكراهة هي التأذي برائحة الثَّوْمِ، وتعلَّقت الباء بالفعل (يؤذي) لتجمع بين العلة والذم والتحذير والنهي الذي يفهم من سياق الحديث، وفي إثبات الباء الثانية في الفعل (يؤذينا) حفظ لصحة الدلالة؛ إذ لو قلنا بالجزم لأصبح تباعدُهم عن المسجد سبباً لأذيتِهِ إياهم^(٢).

وكذا الباء الداخلة على لفظ (الصلاة) من حديث(١٧٥): «إِذَا تُتُوبُ بِالصَّلَاةِ فَلَا تَأْتُوها وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ» دالة على السببية، فد(تُتُوبُ بِالصَّلَاةِ) أي كُرِّرَ النداء لأجلها، والمقصود الإقامة، "والأصل في التثويب: أن يجيء الرجل مستصرخاً فيلوح بثوبه ليُرى ويشتهر، فسمي الدعاء تثويباً لذلك، وكل داع مُثَوَّب. وقيل: إنما سمي تثويباً من ثاب يثوب إذا رجع"^(٣)، ومثلها الباء التي في حديث(١٧٦): «فَإِذَا كُنْتَ فِي غَنَمِكَ أَوْ بَادِيَتِكَ فَأَذْنِتْ بِالصَّلَاةِ، فَارْفَعْ صَوْتَكَ بِالنِّدَاءِ»، في كلا الموضعين دلت على التعليل، أي أذنت لأجل الصلاة وارفَع صوتك لأجل النداء؛ وإنْ عُذْنَا إِلَى أَصْلِ مَشْرُوعِيَةِ النِّدَاءِ إِنَّمَا كَانَ سَبَبُهُ الإِعْلَامُ بِدُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ، فَنَاسَبَتْ دَلَالَةُ السَّبَبِيَّةِ.

ودلت على السببية كذلك في لفظ (به) في الموضعين من حديث(٤٤٥): «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِمَا يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا، وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ؟ إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عِنْدَ الْمَكَارِهِ...»، أي ما يَمْحُو اللَّهُ بِسَبَبِهِ الْخَطَايَا وَيَرْفَعُ بِسَبَبِهِ الدَّرَجَاتِ، فالأفعال المذكورة من أسباب محو الخطايا ورفع الدرجات، قال المختار الشنقيطي: "والباء في (به) سببية، أي بسببه إذا عمله"^(٤).

(١) ابن عاشور، التحرير والتوير، ج٢٧، ص٢١٧.

(٢) ينظر: عبد الله بن محمد البطلوسي، مشكلات موطأ مالك، حققه طه بن علي، دار بن حزم، تونس، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م، ص٤٨. وينظر كذلك: هشام الوقشي، التعليق على الموطأ، ج١، ص٤٨.

(٣) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج١، ص٢٢٦.

(٤) محمد المختار الشنقيطي، شرح سنن النسائي، مطابع الحمضي، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، ج٢، ص٤٥٢.

وفي حديث (٥٤٣): «يا أبا فلان، هل ترى بما أقول بأساً؟»، قيل الباء دالة على السببية، أي بسبب رؤيتك ما أقول، كقول العرب: رأيتُ بزيد الأسد، أي: رأيتُ الأسدَ برؤيتي إياه، وقيل بمعنى (في)، أي (في قلبي)، بمعنى قولك: زيد بالبصرة، أي: في البصرة^(١)، وكلاهما محتمل.

أما التي في حديث (٦٣٥): «من أصابته مصيبةٌ فقال كما أمره الله: ﴿إِنَّا لِلّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾، اللهم أجرني في مصيبتِي، واعقبني خيراً منها، إلا فعل الله ذلك به»، فإنَّ الباء في (به) دالةٌ على السببية إن كانت الهاء عائدة على القول (أجرني في مصيبتِي ..)، وعلى الإلصاق إن عادت على القائل، والأخيرة أقرب؛ لأنَّ القصد أن ينتفع صاحب القول به.

ووردت باء ان للسببية في حديث (٥١٦): «فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته، فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب، وأما من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا، فذلك كافر بي، مؤمن بالكوكب» (بفضل الله) (بنوء كذا)، الأول جعل السبب فضل الله فكان ذلك إيماناً، والثاني جعل سبب التأثير النوء بذاته فكان ذلك كفراً، وهذا الأخير يصنفه علماء التوحيد في قسم الشرك الأصغر؛ لأنه اعتقد أنَّ سبب التأثير في المخلوقات فيما هو من فعل الله تعالى، قال الشيخ سليمان بن عبد الله: «فإنَّ كثيراً من النعم قد تجرَّ الإنسان إلى شرٍّ، كالذين قالوا: مطرنا بنوء كذا، بسبب نزول النعمة»^(٢).

كما أنَّ دلالة الباء على السببية توسَّطت الحديثين، حديث (٢٨١٨): «إنَّ الرجلَ ليتكلَّم بالكلمة من رضوان الله، ما كان يظنُّ أن تبلغ ما بلغت، يكتبُ الله له بها رضوانه إلى يوم يلقاه، وإنَّ الرجلَ ليتكلَّم بالكلمة من سَخَطِ الله، ما كان يظنُّ أن تبلغ ما بلغت، يكتبُ الله له بها سخطه إلى يوم يلقاه»، وحديث (٢٧١٢): «لا يصيبُ المؤمنَ من مصيبةٍ، حتى الشوكة، إلا قُصَّ بها، أو كُفِّرَ بها من خطاياها» لفظ (بها) في الأربعة المواضع الباء فيها دلت على السببية^(٣)، أي أنَّ الله بسبب كلمة الرضا يكتب له رضوانه، وبسبب كلمة السخط يكتب عليه سخطه، وبسبب إصابته يُقَصُّ ويُكفَّر من سيئاته.

ودخلت الباء على (ما) للاستفهام عن علة وسبب أخذ المال بغير حلّه في حديث (١٨٠٨): «أرأيتَ إذا منَعَ الله الثمرة، فبِمَ يأخذُ أحدكم مالَ أخيه؟»، وحذفت ألف (ما) الاستفهامية لدخول حرف الجر عليها، وقُدِّم على متعلقه لصدارته واهتماماً بشأنه، كما أفاد الاستفهام تعجباً من العلة، قال الطيبي: «وقوله: (بِمَ يأخذ)؟ مثل قولهم: فِيمَ وعلامةٌ وحتمٌ في حذف الألف عند دخول حرف

(١) ينظر: هشام الوقيشي، التعليق على الموطأ، ج ١، ص ٢٣٨.

(٢) سليمان بن عبد الله، تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد، تحقيق زهير الشاوش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م، ص ٣٩٥.

(٣) ينظر: السيوطي، عقود الزبرجد، حققه سلمان القضاء، دار الجيل، بيروت، طبعة ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م، ج ٣، ص ٣٥.

الجر علي (ما) الاستفهامية، ولما كانت (ما) الاستفهامية متضمنة للهمزة ولها صدر الكلام، ينبغي أن يُقدَّر أَيْمَ تأخذ؟ والهمزة للإنكار، فالمعنى: لا ينبغي أن يأخذ أحدكم مال أخيه عفواً^(١). ومن سببية الباء ما جاء في حديث (٢١٦٩): «لا يمنع فضل الماء لئمنع به الكلاً»، أي لئمنع بسببه الكلاً المباح الرعي فيه، قيل في معناه: «أن من منع فضل الماء ليتسبب به إلى منع الكلاً المباح..»^(٢)، والكلاً: العُشب رطباً كان أو يابساً^(٣).

كما دلت الباء على السببية فاستثنت الحدث من المنع في حديث (٢٢١٣) أن رجلاً تصدَّق على أبويه بمال فهلكا، فقال رسول -صلى الله عليه وسلم-: «قد أُجِرَتْ في صدقتك، وخُذْها بميراثك»^(٤)، أي بسبب الميراث^(٥)، والرجوع بالصدقة منهى عنه شرعاً، لحديث: «مثل الذي يرجع في صدقته، كمثل الكلب يقيء، ثم يعود في قيئه فيأكله»^(٦)، إلا أن الباء استثنت من النهي ما سببه الميراث. وجاءت دلالة الباء على السببية في حديث (١٤٠٥): «ليس بك على أهلك هوان» قال القاري: «والباء للسببية، أي لا يلحق أهلك بسببك هوان»^(٧).

وحديث (٢٦١٧): «إنَّ الله إذا خَلَقَ العبدَ للجنة، استعمله بعمل أهل الجنة، حتى يموت على عملٍ من أعمال أهل الجنة، فيدخله به الجنة»، (به الجنة) أي بسبب عمله، فالدلالة سببية وليست تعويضية؛ إذ ليس العمل الصالح ثمناً للجنة، لكنه سبب لدخولها. ومن السببية كذلك تسمية النبي -صلى الله عليه وسلم- بالمأحي في حديث (٢٨٦١): «وأنا المأحي، الذي يمحو الله بي الكفر»، دلت الباء على سبب هذه التسمية، فسُمي بالمأحي؛ لأنَّ الله محاه به ظهور الكفر وانتشاره.

٣. دلالة الباء على المُصاحبة:

دلت الباء على المُصاحبة في قرابة ثلاثين موضعاً من أحاديث كتاب الموطأ، منها: دلالتها على المُصاحبة في ضمِّ صلاة الإمام إلى المأمومين في حديث (٣٥٥): «إذا صلى أحدكم بالناس فليُخَفِّفْ»، ودلت على المُصاحبة في مجيء محمد -صلى الله عليه وسلم- بالبينات أي معه

(١) شرف الدين الطيبي، شرح المشكاة، حققه عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار الباز، مكة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م، ج٧، ص٢١٤٠.

(٢) أبو الوليد الباجي، المنتقى، ج٦، ص٣٧.

(٣) ينظر: الجوهرى، الصحاح، ج١، ص٦٩.

(٤) الحديث من بلاغات الموطأ، وله شاهد يرقى به إلى الحسن لغيره، ينظر: التمهيد، ج٢٤، ص٤٠٦.

(٥) وعلى ذلك جمهور الفقهاء. ينظر: ابن عبد البر، الاستذكار، ج٧، ص٢٥٧.

(٦) رواه مسلم في صحيحه، رقم (١٦٢٢).

(٧) ملا علي قاري، مرقاة المفاتيح، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م، ج٥، ص٢١١٣.

البَيِّنَات كما في حديث (٥١٠): «هو محمدٌ رسولُ الله، جاءنا بالبيناتِ والهُدَى»، ونظيرُهُ قولُهُ تعالى: {وَلَقَدْ جَاءَكُمْ مُوسَى بِالْبَيِّنَاتِ} [البقرة: ٩٢] أي معه المَعْجَزَات الدالة على صدقه كالعصا واليد والطوفان (١)، ولما حضرت الوفاة رسولَ الله -صلى الله عليه وسلم- دعا الله أن يُلْحِقَهُ مع أصحاب الرقيق الأعلى بدلالة الباء في حديث (٦٣٩): «اللهم اغفر لي، وارحمني، وألحقني بالرفيق الأعلى»، ويفسر دلالة المعية قولُهُ تعالى: {وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا} [النساء: ٦٩].

ودلت الباء مع مجرورها على المصاحبة للخير في حديث (٧٩٠): «لا يزالُ الناسُ بخيرٍ ما عَجَلُوا الفطرَ»، وعلى أن يصحب التلبية صوت مرتفع في حديث (٩٣٨): «أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية»، والتلبية في الحج والعمرة «لبيك اللهم لبيك»، وتعني: «إجابة المنادي: أي إجابتي لك يا رب، وهو مأخوذ من لبَّ بالمكان وألبَّ به إذا أقام به، وألب على كذا، إذا لم يفارقه، ولم يستعمل إلا على لفظ التثنية في معنى التكرير: أي إجابة بعد إجابة» (٢).

وفي حديث (٦٢٩): «والمرأةُ تموتُ بجمُعٍ شهيدٍ»، قال السيوطي: «قالباء للمصاحبة، وهي ومجرورها في موضع الحال» (٣)، وتحتل السببية، بمعنى تموتُ بسبب نفاسها (٤)، قال ابن الأثير: «أي تموتُ وفي بطنها ولد، وقيل: التي تموتُ بكرًا، والجمُع بالضم: بمعنى المجموع، كالذُّخْر بمعنى المدَّخُور، وكسر الكسائي الجيم، والمعنى أنها ماتت مع شيءٍ مجموع فيها غير منفصلٍ عنها، من حَمَل أو بكَارة» (٥).

ودلت الباء على مصاحبة البائع والمشتري للخيار في إمضاء البيع أو إبطاله في حديث (١٩٥٨): «الْمُتَبَايِعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ، مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا» (بالخيار)، أي معه الخيار، ومثلها الباء في حديث (١٩٩٥): «فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين»، أي معه خير الأمرين. كما دلت الباء على المصاحبة في حديث (٢١٥٣): «أرأيتَ إن وجدتُ مع امرأتي رجلاً، أمهلُه حتى آتي بأربعة شهداء؟» أي، هل آتي ومعِي أربعة شهداء يشهدون على ذلك؟

(١) ينظر: ابن جرير، التفسير، ج ٢، ص ٢٦٠. وأبو حيان، البحر المحيط، ج ٣، ص ١٤١.

(٢) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٤، ص ٢٢٢.

(٣) السيوطي، عقود الزبرجد، ج ١، ص ٣٠٩.

(٤) ينظر: ابن عبد البر، التمهيد، ج ١٩، ص ٢٠٧.

(٥) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج ١، ص ٢٩٦.

ومن دلالة المصاحبة كذلك، صحبة الأهل في حديث (٢٥٩٦): «فِيَأْتِي قَوْمٌ يَبْسُونَ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ»، أي يرحلون مع أهلهم ومن أطاعهم إلى تلك البلاد التي فيها الخصب وسعة العيش^(١).

وفي حديث (٢٦٣٦): «يا رسول الله، علمني كلماتٍ أعيشُ بهنَّ، فقال: لا تغضب»، الباء دالة على المصاحبة، ويؤكد ذلك أنه -صلى الله عليه وسلم- أرشده إلى الحِلْم وترك الغضب وهو خلقٌ يصحب الإنسان، وقد تدل على الاستعانة أيضاً، ففي المنتقى: "يحتمل أن يريد به أنتفع بها مدة عيشي، ويحتمل أن يريد به -والله أعلم- أستعين بها على عيشي"^(٢).

ومن دلالة الباء على المعية في لفظ (يشرك بالله) كما في حديث (٢٦٤٢): «فيغفر لكل عبد مسلم لا يشرك بالله شيئاً»، أي لا يُشرك مع الله شيئاً، ويدلُّ لهذا المعنى ما رواه مسلمٌ في صحيحه: «قال الله تعالى: مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِيَ غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكُهُ»^(٣)، وحقيقة الشرك أن يجعل العبد مع الله نداً في ربوبيته أو ألوهيته أو أسمائه وصفاته.

ومزجت الباء بين دلالة المصاحبة والسببية في حديث (٢٧٨١): «يوشكُ أن يكونَ خيرُ مالِ المسلم غَنَمًا، يتبعُ بها شِعَبُ الجبال، ومواقع القطر، يفرُّ بدينه من الفتن»، الباء دلت على السببية، أي بسبب دينه فرَّ، حثاً منه، وحفظاً له، ودلت على المعية، أي أنه فرَّ مع دينه من الفتن التي نزلت، فالدلالة هنا جمعت بين السببية والمعية، وكلاهما مراد، قال الزرقاني: "يفرُّ بدينه، أي: بسببه من الناس، أو مع دينه (من الفتن)، طلباً للسلامة، لا لقصد دنيوي"^(٤) واختار السيوطي دلالة السببية^(٥)، والشَّعَب يُقصد بها الأودية، وأكثر الروايات بلفظ (شَعَف) جمعُ شَعْفَةٍ بالتحريك أي رأسُ الجبل، وتجمع على شُعُوفٍ وشِعَافٍ وشَعَفَاتٍ^(٦)، وهي التي توافق سياق الحديث في الهروب نحو أعالي الجبال للسلامة من الفتن، أما لفظ (شِعَب) فهو غلط وتصحيف من الرواة^(٧).

(١) ينظر: أبو الوليد الباجي، المنتقى، ج٧، ص١٩١.

(٢) المصدر السابق، ج٧، ص٢١٤.

(٣) رواه مسلم في صحيحه، رقم (٢٩٨٥).

(٤) الزرقاني، شرح الموطأ، ج٤، ص٥٩٥.

(٥) ينظر: السيوطي، عقود الزبرجد، ج٢، ص٣٦١.

(٦) ينظر: الجوهرى، الصحاح، ج٤، ص١٣٨١.

(٧) ينظر: ابن عبد البر، التمهيد، ج١٩، ص٢١٩.

٤. دلالة الباء على الظرفية:

في نحو من عشرين موضعاً من أحاديث كتاب الموطأ دلت الباء على الظرفية فلاصقت الحدث الزماني والمكاني ضاربة في أعماقهما، محيطية بمظروفيهما، فالمكانية منها: الباء في لفظ (به) من حديث (٢٦): «إِنَّ هَذَا وَادٍ بِهِ شَيْطَانٌ»، الباء بمجرورها ترجع إلى الوادي، والوادي وعاء مكاني يسكنه الجان والسباع والهوام ومجرى السيول والأنهار، وقد جاء تأكيد الظرفية في لفظ آخر للحديث: «فَإِنَّ هَذَا مَنْزِلًا حَضَرْنَا فِيهِ الشَّيْطَانُ»^(١).

ومن دلالة الباء على الظرفية المكانية دخولها على أسماء الأماكن كالمدينة في حديث (٢٦٠٠): «لَوْ رَأَيْتُ الظُّبَاءَ بِالْمَدِينَةِ تَرْتَعُ مَا دَعَرْتُهَا»، والجحفة في حديث (٢٦٠٣): «وَأَنْقَلَ حُمَاهَا، فَاجْعَلْهَا بِالْجُحْفَةِ»، أما المدينة فهي المشهورة مدينة رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وأما الجحفة فاسم قرية كبيرة بين مكة والمدينة، يهلُّ منها أهل مصر والشام^(٢).

ومن مجيء الباء للظرفية دخولها على مكان انتشار الأوبئة في حديث (٢٦١١): «إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ، فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا، فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ»، الباء في لفظ (بأرض) ولفظ (وأنتم بها) دلت على ظرفية مكانية، أي: سمعتم به في أرضٍ وأنتم في تلك الأرض. وللباء كذلك دلالات زمانية، فقد دخلت على ما يفيد الظرف الزماني في مواطن عدة، طغى عليها لفظ (الليل) و(النهار)، والليل هو الزمن الممتد من غروب الشمس إلى طلوع الفجر، والنهار من بعد طلوع الفجر إلى الغروب، ومن شواهد دخول الباء عليهما: حديث (١٩٤): «إِنَّ بِلَالًا يُنَادِي بِبَلِيلٍ» أي في وقت ليل، وحديث (٣٠٧): «مَا مِنْ أَمْرٍ تَكُونُ لَهُ صَلَاةٌ بِبَلِيلٍ...» أي في الليل، الباء أفادت الظرفية^(٣) الزمانية دالة على أَنَّ الليل كلُّه صالحٌ للصلاة، في أي جزء منه وقعت الصلاة كان له الثواب الموعود، وكذا الباء في حديث (٤٧٢): «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ»، أي في الليل وفي النهار، فزمنية تعاقبهم مستمرة ليلاً ونهاراً، والتعبير بالباء بدل (في) لإثبات أنهم لا ينقطعون ولا يفارقون بني آدم، وحديث (١٧٥٧) عن أم سلمة أنها جعلت في عينيها صَبْرًا وهي حاد على زوجها، فقال لها رسول الله: «اجعليه في الليل، وامسحيه بالنهار»^(٤) دلت الباء على معنى (في)، واستبدلت (في) بالباء لغرضين:

الأول: لفظي، إذ إِنَّ التَّغَايَرَ بَيْنَ الْحُرُوفِ الْمُتَقَارِبَةِ يَجْعَلُ النَّصَّ أَجْمَلَ وَأَشْرَحَ لِلنَّفْسِ.

(١) رواه مسلم في صحيحه، رقم (٦٨٠).

(٢) ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٥م، ج ٢، ص ١١١.

(٣) محمد الكرمانلي، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ، ١٩٨١م، ج ٥، ص ١٩.

(٤) الحديث منقطع لا يصح، روي في الموطأ بلاغاً.

الثاني: معنوي، أي أنَّ جعل الصَّبَر في الموضع لا يحتاج إلى شدة إلصاق، أما المسح فإنه يحتاج إلى شدة إلصاق وتتبع أثر، حتى لا يبقى منه شيء.

كما دخلت الباء على زمنية الليل لفظاً والنهار معنى في حديث (٢٦٣١): «إِنَّ المرءَ ليدرك بخسن خُلُقِه درجةً القائم بالليلِ الظامي بالهواجر»، وعدل عن استعمال كلمة النهار بكلمة الهواجر؛ لأنَّ النهار أقسام منها الهاجرة التي تطلق عليه حال شدته وحرارته^(١)، فيكون الصوم فيه أشق والأجر أكثر، وناسب ذلك أن تُجعل الباء موضع (في) لتجمع بين دلالة الإلصاق الدالة على ملازمة الشيء، والظرفية الدالة على التمكن فيه.

كما دخلت الباء نائبة عن (في) مفيدة معنى الظرفية الزمانية على لفظ (الغداة) معطوفاً على (العشي) في حديث (٦٤١): «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا مَاتَ، غُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ»، والغداة والغدوة من الغدو، وهو أول النهار، وحدها، قيل: من بعد صلاة الفجر حتى طلوع الشمس^(٢)، أما العشي فهو آخر النهار^(٣)، وقيل: "ما بعد الزوال إلى المغرب عشي. وقيل: العشي من زوال الشمس إلى الصباح"^(٤)، والصحيح أن يقال: إِنَّ المقصود بالغداة هنا: النهار كله. والعشي: الليل كله؛ أطلق البعض وأراد به الكل، كما في قول الله تعالى: لَوْلَا تَطَرُّدُ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ [الأنعام: ٥٢]، قال ابن عباس والحسن البصري: ليلاً ونهاراً^(٥)، كما أن تعلق الباء بالفعل (غُرِضَ) المبني لما لم يُسمَّ فاعله يؤيد عموم اللفظين.

دلت كلُّ هذه الشواهد على مجيء الباء للظرفية الزمانية والمكانية، وأهم الأسباب التي جعلت العرب تعدل عن استخدام (في) فيها؛ هو الجمع بين دلالة الظرفية والإلصاق معاً، لتكون أمكن وأوقع، وقد لا يمكن تخيل الأمر من لفظ الجملة أو العبارة نفسها بقدر ما يكون عند سماع المتكلم بها مباشرة، فمقام حاله قد يستدعي ما لا يفهم من قراءة عبارة أو نصٍّ أو سماعه من غيره.

٥. دلالة الباء على الاستعانة:

دلَّت الباء على الاستعانة في أحاديث كتاب الموطأ في أكثر من عشرين موضعاً، منها: الاستعانة بشيء محسوس وهو اليد اليمنى واليسرى في الأكل والشرب في الأربعة مواضع من حديث (٢٦٧١): «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَأْكُلْ بِيَمِينِهِ، وَلْيَشْرَبْ بِيَمِينِهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ،

(١) ينظر: الجوهرى، الصحاح، ج ٢، ص ٨٥٢.

(٢) ينظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج ٣، ص ٣٤٦.

(٣) ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج ٤، ص ٣٢٢.

(٤) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج ٣، ص ٣٤٢.

(٥) أبو محمد الحسين البغوي، معالم التنزيل، ج ٣، ص ١٤٥.

ويشربُ بشماله»، أو الاستعانة بشيء معنوي وهو الخلف في اقتطاع حق الغير، كما في حديث (٢١٢٩): «من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه، حَرَّمَ اللَّهُ عليه الجنة».

كما يُستعان بالعينين للنظر إلى الماء الذي نزلت معه الخطايا بدلالة الباء في حديث (٦٧): «خرجتُ من وجهه كُلِّ خطيئةٍ نظر إليها بعينه مع الماء»، ويستعان بالأصابع في تحليل أصول الشعر، وباليدين في غرف الماء لصبه على الرأس كما في لفظ (بها) من حديث (١٠٩): «ثم يدخل أصابعه في الماء فيخلل بها أصول شعره، ثم يصب على رأسه ثلاث غرفات بيديه...»، ويستعان بالماء في الغسل وفي تخفيف حرارة الحمى مما جاء في حديث (٥٩٢): «اغسلنها ثلاثاً، أو خمساً، أو أكثر من ذلك، بماء وسدر...»، وحديث (٢٧٢٢): «إنَّ الحمى من فيح جهنم، فابردوها بالماء»، ويستعان باسم الله عند الخروج للغزو والسفر كما في حديث (١٢٩٣): «اغزوا باسم الله، في سبيل الله» وحديث (٢٧٩٩): «باسم الله، اللهم أنت الصاحب في السفر...»، كما يُنهى عن الاستعانة بالآباء في الخلف لما قد يُفضي إليه من إشراكهم في التعظيم مع الله تعالى فتُحصر الاستعانة بالله وحده، كما في الموضعين للباء من حديث (١٣٨٢): «إنَّ الله ينهاكم أنْ تحلفوا بآبائكم، فمن كان حالفًا، فليحلف بالله أو ليصمت».

ويُلاحظ في أغلب هذه المواضع أنَّ دلالة الاستعانة تقترب بشدة من دلالة الإلصاق؛ ليؤكد شدة قرب المستعان به وشدة الحاجة إليه، كما يؤكد أن الإلصاق هو أصل معاني الباء.

٦. دلالة الباء على التعدية:

تستعمل العربُ الباءَ للتعدية في كلامهم قاصدين بها أن تقوم مقام همزة التعدية، ولا يقتصر معناها بالتعدية كالهزمة فحسب، بل لها مع التعدية معنى المصاحبة والإلصاق، وقد جاءت الباء دالة على التعدية في أكثر من أربعين موضعاً من أحاديث كتاب الموطأ، من ذلك: حديث (٢٧): «فأذن لها بنفسين في كل عام»، حيث عدي الفعل (أذن) إلى المفعول بالباء، إذ المأذون به (نفسين)، والمأذون له (ها) تعود على النار كما في صدر الحديث، وفي حديث (١٧٠): «لولا أن أشقَّ على أمتي لأمرتهم بالسواك» الفعل (أمر) تعدى بنفسه إلى المفعول الأول (هم) وتعدى بالباء إلى مفعوله الثاني (السواك) فدلَّت الباء على التعدية، أي لأمرتهم أن يستعملوا السواك، ومثله حديث (٣٤٣): «لقد هممتُ أن أمرَ بحطبٍ فيحطب»، الباء للتعدية متعلقة بالفعل (أمر) الذي يحتاج إليه للوصول إلى مفعوله.

فيما دلَّت الباءُ على التعدية بعد الفعل (جاء) و(أتى) اللذين تعلقت بهما في أحاديث عدة، منها: حديث (٣٢٠) «فمن جاء بهنَّ»، وحديث (٣٢٠): «من لم يأتِ بهنَّ»، والموضعين من حديث (٥٦٠): «ولم يأتِ أحدٌ بأفضل مما جاء به إلا أحدٌ عمل أكثر من ذلك»، وحديث (٢١٠٥): «الذي يأتي بشهادته قبل أن يُسألها»، وحديث (٢٨١٢): «ولا نأتي ببُهتانٍ نفتريه بين أيدينا وأرجلنا»، وحديث (١٦٤٢): «قد أنزل فيك، وفي صاحبك، فاذهب فأت بها».

ودلت الباء على التعدية بعد الفعل (بدأ) الذي يتعدى بنفسه للمفعول أحياناً، ويتعدى بحرف الجرّ الباء أحياناً أخرى، من ذلك في حديث (٤٣٩): «إذا أراد أحدكم الغائط، فليبدأ به قبل الصلاة»، وفي الموضوعين من حديث (١٠٨٩): «نبدأ بما بدأ الله به، فبدأ بالصفاء»، وحديث (٢٦٦٠): «إذا انتعل أحدكم فليبدأ باليمين، وإذا نزع فليبدأ بالشمال».

ودلت على التعدية في تعلقها بالفعلين (أسرع) و(أمتع) في حديث (٦٥١): «أسرعوا بجنائزكم»^(١)، وحديث (٥٦٧): «وأمتعني بسمعي، وبصري، وقوتي في سبيلك». كما أنّ تعلقها بالفعل (قضى) عدته إلى مفعوله (الشفعة) في حديث (٢٠٧٩): «أنّ رسول الله قضى بالشفعة فيما لم يقسم»، وإلى مفعوله (شيء) في حديث (٢١٠٣): «فمن قضيت له بشيء من حقّ أخيه، فلا يأخذن منه شيئاً».

كما دلت الباء على التعدية في إيصال الفعلين (فُضِّل) و(تَصَدَّق) إلى مفعولهما (تسعة) و(صدقة) في حديث (٢٨٤٢): «إنها فُضِّلَت عليها بتسعة وستين جزءاً»، وحديث (٢٨٤٤): «من تَصَدَّقَ بصدقةٍ من كَسْبٍ طيّب، ولا يقبل الله إلا طيباً...». فهذا شيء من أمثلة دلالة الباء على التعدية، وقد تشترك معها دلالة المصاحبة والإلصاق في غالب المواضع المذكورة.

٧. دلالة الباء على البدلية: وقف الباحث لها على موضعين من أحاديث الموطأ: الأول: حديث (١٧٨٠): «كان فيما أنزل من القرآن: عشرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمُنَ، ثُمَّ تُسَيِّخُنَ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ»^(٢)، ومُتَعَلِّقُ الباء الفعل (تُسخن)، والنسخُ يعني رفع شيء وإثبات غيره مكانه، ويُقال: المزايلة أو نقل الشيء من مكان إلى مكان^(٣)، وهو مشهور عند الأصوليين بأنه: "الخطاب الدالُّ على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتاً به مع تراخيه عنه"^(٤)، ومن خلال مفهوم متعلق الباء علمنا أنّ الباء دلّت على البدلية في جعل الخمس رَضَعَاتٍ يحرمّن كالتحريم من جهة النسب بدلاً عن العشر.

(١) الحديث روي في الموطأ موقوفاً على أبي هريرة، وقد جاء مرفوعاً في صحيح البخاري، رقم (١٣١٥)، وأيضاً في صحيح مسلم، رقم (٩٤٤).

(٢) الحديث من قول عائشة رضي الله عنها، وله حكم الرفع؛ لأنه لا يقال من قبيل الاجتهاد.

(٣) ينظر: الأزهرى، تهذيب اللغة، ج ٧، ص ٨٤. وابن فارس، مقاييس اللغة، ج ٥، ص ٤٢٤.

(٤) أبو حامد الغزالي، المستصفى، تحقيق محمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ.

١٩٩٣م، ص ٨٦.

والثاني: حديث(٢٤٧٨): «ففضى فيه رسول الله بغرة عبدٍ أو وليدة»، الباء دلت على البدلية، تفهم من قصة الحديث أنَّ امرأتين رمت إحداهما الأخرى بحجر فأسقطت جنينها، فحكم النبي -صلى الله عليه وسلم- بغرة عبدٍ أو أمة بدل جنينها، والغرة أصلها بياضٌ في وجه الفرس، والمقصود عبدٌ أبيض أو أمة بيضاء^(١) تكونُ بدلاً عن الجنين الذي أُسقط.

٨. دلالة الباء على المقابلة:

أكثر من عشرين موضعاً في أحاديث كتاب الموطأ دلت فيها الباء على المقابلة؛ ففي حديث(٧١٨): «لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة: .. أو لرجل اشتراها بماله»، دلت الباء في قوله (بماله) على المقابلة، أي مقابل ماله، فالمال ثمنٌ للصدقة المشتراة، وكذا في حديث(٧٦٦) شراء فرس عتيق: «لا تشتريه وإن أعطاكه بدرهم..»، دلت الباء في لفظ (بدرهم) على المقابلة، أي وإن أعطاكه مقابل درهم، والباء الداخلة على ضمير (به) العائد على الدرع في حديث(١٣١١): «فبعت الدرع، فاشتريته به مخرفاً في بني سلمة» دلت على المقابلة، أي فاشتريته بثمنه مخرفاً، والمخرفُ قال الأصمعي: "جئى النخل، وإنما سمي مخرفاً؛ لأنه يُخترَفُ منه، أي: يُجْتَنى"^(٢).

والباء الداخلة على (ما) الموصولة في حديث(١٤٩٨): «قد أنكحتكها بما معك من القرآن» الصحيح أنها دالة على المقابلة والتعويض، أي زوجتكها مقابل ما تحفظ من القرآن.

ومن عجيب المقابلة أنها وردت في اثني عشر موضعاً في حديثين فقط من أحاديث الموطأ:

أ. حديث(١٨٢٤): «التمر بالتمر مثلاً بمثل. فقيل: إنَّ عاملك على خير يأخذ الصاع بالصاعين. فقال: أتأخذ الصاع بالصاعين؟ فقال: يا رسول الله، لا يبيعونني الجنيب بالجمع، صاعاً بصاع؟ فقال له: بع الجمع بالدرهم، ثم ابتع بالدرهم جنيباً».

ب. حديث(١٨٤٥): «لا تبيعوا الذهب بالذهب، إلا مثلاً بمثل.. ولا تبيعوا منها شيئاً غائباً بناجز».

ومثل هذين الحديثين ونحوهما كان الأولى أن تكون في مقدمة الشواهد النحوية لهذه الدلالة كونها أوثق نقلاً، وأقوى سنداً وحجة.

٩. دلالة الباء على معنى (عن):

أربعة مواضع دلت فيها الباء على معنى (عن)، ثلاثة منها تعلقت بالفعل (أخبر)، كقوله (أخبركم بما) في حديث(٤٤٥): «ألا أخبركم بما يمحو الله به الخطايا؟»، وقوله (أخبركم بخير) في حديث(١٢٨٦): «ألا أخبركم بخير الناس منزلاً بعده؟»، وحديث(٢١٠٥): «ألا أخبركم بخير الشهداء»، في جميع هذه المواطن الباء بمعنى (عن)، بدليل حديث: «ألا أخبركم عن النَّقَرِ

(١) ينظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج٣، ص٣٥٣.

(٢) ينظر: الجوهري، تهذيب اللغة، ج٧، ص١٥٠.

الثلاثة؟»^(١)، يناظر ذلك قوله تعالى: {وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ} [آل عمران: ٤٩]، قال ابن عاشور: "يخبرهم عن أحوالهم التي لا يطلع عليها"^(٢)، والإخبار بالشيء معناه أن تتجاوز الجهل به إلى العلم به، والخبر: ما أتاك من نبأ عن تَسْتَخْبِر^(٣)، وقيل: معنى الباء في لفظ (أخبركم بما) للتعدية^(٤)، أي (أخبركم ما)، وهي دلالة واضحة ودلالة (عن) أوضح. والموضع الرابع في تعلقها بالفعل (سار) من حديث (٢٤٥٤): «فقال: بم ساررته؟» أي عما ساررته؟ نابت الباء (عن) في معنى المجاوزة، وتقدمت مع مجرورها على متعلقها فأفادت مع المجاوزة الاهتمام بطلب الجواب.

١٠- دلالة الباء على الاستعلاء:

دلت الباء على الاستعلاء حساً ومعنى في نحو خمسة عشر موضعاً، منها: حديث (٣١٠): «اكْلَفُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا لَكُمْ بِهِ طَاقَةٌ»، أي علينا بالاعتصار على ما نُطِيقُهُ، وهذا نظير قوله تعالى: {رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ} [البقرة: ٢٨٦]، أي لا تحمّلنا حملاً يثقل علينا أدأؤه^(٥)، الباء دلت على الاستعلاء؛ لأنّ ثقل العمل يكون مستعليّاً على صاحبه معنى. وفي حديث (١٢٢٩): «افْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ»، والطواف ليس بداخلها فتفيد الظرفية ولا بجدارها فتفيد الإلصاق المحض، إنما يكون حولها وعليها، يقال: "طاف بالبيت وأطاف عليه: دار حوله"^(٦)، فالباء إذاً بمعنى (على)، يدل لذلك من القرآن: {يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وَلِدَانٌ مُخَلَّدُونَ} [الواقعة: ١٧]، ومن السنة حديث الهرة (٤٦): «إنما هي من الطوافين عليكم». كما جاءت الباء بمعنى (على) في حديث (٦٤٧): «لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل، فيقول: يا ليتني مكانه»، المرور إنما يكون أعلى القبر، والباء دالة على الاستعلاء الحسي بهذه القرينة المعنوية، أما عن الباء في حديث (١٢٨٥): «ولو أنها مرّت بنهر، فشربت منه» فلها ثلاث دلالات: التعدية، والاستعلاء، والإلصاق المعنوي، أما التعدية فلأنها عدت الفعل (مر) إلى مفعوله، وأما الاستعلاء فلقول الأخفش: "وكما كانت الباء في معنى (على) في قوله (مَرَرْتُ بِهِ،

(١) رواه البخاري، رقم (٦٦)، ومسلم، رقم (٢١٧٦).

(٢) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج ٣، ص ٢٥٢.

(٣) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ٤، ص ٢٢٧.

(٤) ينظر: محمد المختار الشنقيطي، شرح سنن النسائي، ج ٢، ص ٤٥٢.

(٥) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج ٦، ص ٦٤٩.

(٦) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ٩، ص ٢٢٥.

وَمَزَزْتُ عَلَيْهِ^(١)، وكقول الله تعالى: {وَأَنْتُمْ لَتَمُزُّوْنَ عَلَيْهِمْ مُّصِيبِينَ} [الصافات: ١٣٧]، على أنَّ المرور مرور العابر ليس فيه تلبُّث واحتكاك، فإن كان فيه تلبُّث واحتكاك فهي للإلصاق^(٢).

وجزاء الله تعالى وعطاؤه يعلو فعل العبد كما دلت عليه الباء في حديث (٨٦١): «فالصيام لي وأنا أجزي به...»، أي عليه، قال ابن الأثير: «أجزي به وأتولى الجزاء عليه بنفسه»^(٣). وفي حديث (٢٣٧٥) في رجل اعترف بالزنى: «بعث إلى أهله، فقال: أيشتكى؟ أبه جنة؟»، الجنة من الجنون، والجنون من (جَنَّ)، وهذه المادة تدل على الستر والتغطية، وهو ما يُحيط بالشيء ويغطيه من أعلاه على جميع نواحيه، قال ابن فارس: «والجِنَّة: الجنون، وذلك أنه يغطي العقل»^(٤)، فيكون المعنى في الحديث: أي، أعليه جنون؟! وقُدِّمت الباء مع مجرورها اهتماماً بشأن الرجل، وما ادعاه في حق نفسه من ارتكابه جرماً يوقعه في العقوبة المُغلَّظة.

١١ - دلالة الباء على التبعية:

هذه الدلالة في القرآن الكريم والسنة النبوية قليلة، وهذا القليل إنما على سبيل الاحتمال، مع تضارب الآراء في ذلك بين مجيزٍ ومانع، ومن الشواهد المحتملة لهذه الدلالة في الموطأ حديث زيد بن أسلم^(٥٢) في تفسيره الآية المائدة التي غالباً ما يقفُ الفقهاء والنحويون وأهل اللغة عندها في تعيين دلالة الباء، قال تعالى: {وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ} [المائدة: ٦]، فقد قال قوم: إنَّ الباء في لفظ (برؤوسكم) للتبعية، والأكثرون على أنها للإلصاق؛ لأنَّ المسح يقتضي لصق اليد بالرأس، وستطرق المسألة في المبحث التالي للوقوف على أثر هذا الاختلاف في الحكم الشرعي، وتماثلها كذلك الباء في حديث (٦٦): «فإذا مسح برأسه خرجت الخطايا من رأسه»، فعلى رأي القائلين بالتبعية يكون المقصود: مسح بعض رأسه.

١٢. دلالة الباء على انتهاء الغاية:

تسعة شواهد لها في موطأ مالك، غالبها تتعلق بالفعل (أعوذ) الذي يعني الالتجاء إلى الشيء، ثم يحمل عليه كل شيء لصق بشيء أو لازمه^(٥٥)، ويكون في طلب دفع الشرور النازلة على الإنسان، فهو غاية التجاء مصحوبة بالإلصاق، فلذا جيء بالباء بدلاً من (إلى)؛ لأنَّ المقصود

(١) الأخفش، معاني القرآن، ج ١، ص ٥١.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٣، ص ١٥٢. والأخضري، من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم، ص ١٨٤.

(٣) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج ١، ص ٢٧١.

(٤) ابن فارس، مقاييس اللغة، ج ١، ص ٤٢١.

(٥) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، ج ٤، ص ١٨٣.

أن يصحب تلك الغاية وتلاصقها قوة وقدرة على دفع هذا المكروه فناسب وضع مكان (إلى) حرف الباء الذي يفيد الملاصقة.

من ذلك الباء في حديث (١٥٧٥): «وليستعد بالله من الشيطان»، يستعد بالله، أي يلجأ إلى الله معتصماً به، الباء بمعنى (إلى) دلت على الغاية التي يقصدها العبد في دفع شر الشيطان^(١)، وهو الله سبحانه، وكذا في دفع شر العذاب والفتنة في حديث (٥٧٣): «اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم، وأعوذ بك من عذاب القبر، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال»، وكذلك غاية قصده في دفع سخط الله وعقابه في حديث (٥٧١): «أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك».

وفي غير الفعل (أعوذ) الفعل (بلغ) في حديث (٤٨٢): «فإنكم لا تدرون ما بلغت به صلاته؟»، دلت الباء على معنى الغاية، أي بلغت إليه، ومنه قولهم: "بلغت به الحداس، أي الغاية التي يجرى إليها"^(٢)، وكذا بعد الفعل (أمرت) من حديث (٢٥٩٤): «أمرت بقريّة تاكل القرى، يقولون: يثرب..» المقصود أمرت بالخروج والهجرة إليها^(٣)، ولا يصح أن تكون الباء ظرفية؛ لأنّ المقصود غاية الخروج والهجرة قبل أن يصل إليها، لا مجيء الأمر وهو فيها.

١٣. دلالة الباء على الحال:

في موضع واحد من حديث (٥٦١): «من قال: سبحان الله وبحمده في يوم مائة مرة، حُطَّت عنه خطاياه، وإن كانت مثل زبد البحر»، قال أبو حيان: "بحمدك: في موضع الحال، والباء فيه للحال، أي نسبح ملتبسين بحمدك، كما تقول: جاء زيدٌ بثيابه، وهي حال متداخلة؛ لأنها حال في حال، وقيل: الباء للسبب، أي بسبب حمدك، والحمد هو الثناء، والثناء ناشئ عن التوفيق للخير والإنعام على المثني، فنزل الناشئ عن السبب منزلة السبب"^(٤).

١٤. دلالة الباء على التوكيد:

جاءت الباء زائدة دالة على التأكيد في أكثر من عشرين موضعاً من أحاديث كتاب الموطأ، وتنوعت شواهدا بحسب مجرورها، فتارة جاءت زيادتها في مجرورها المفعول، وهو كثير كحديث بلال (٢٥): «يا رسول الله أَعَذَّ بنفسي الذي أَعَذَّ بنفسك»، أي أخذ نفسي الذي أخذ نفسك، قال ابن

(١) ينظر: محمد علي الصبان، حاشية الصبان، ج ٢، ص ٣١٣.

(٢) ينظر: الأزهرى، تهذيب اللغة، ج ٤، ص ١٦٥.

(٣) ينظر: أبو الوليد الباجي، المنتقى شرح الموطأ، ج ٧، ص ١٩٧.

(٤) أبو حيان، البحر المحيط، ج ١، ص ٢٣٠.

عبد البر: "فمعناه: قَبَضَ نفسي الذي قَبَضَ نفسك، والباء زائدة، أي توفي نفسي متوفي نفسك"^(١) وإنما زِيدَت الباء لتأكيد موافقة بلال في نومه عن الصلاة للنبي -صلى الله عليه وسلم- ودهشته من الأمر كونه غير معهود لديهم.

وزِيدَت كذلك تأكيداً في مفعول (قرأ) من حديث (٢٠٧): «قرأ بالطور في المغرب» أي قرأ الطورَ، أثبتت الباء تيقن قراءته لسورة الطور في صلاة المغرب، وكذا الباء التي في حديث (٢٢٤): «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج..» داخلة على المفعول دالة على التوكيد، أي لم يقرأ فيها أم القرآن، وهي الفاتحة، أكدت الباء الفعل وأهميته، وفيه إشارة إلى أن قراءة أم الكتاب في الصلاة فرض؛ لذلك جعلها الفقهاء ركناً لا تصح الصلاة إلا به، وذكر شمس الدين بن قيم الجوزية نكتة بديعة هنا للباء بعد الفعل (قرأ)، قال: "ففيه نكتة بديعة قلّ من يتقطن لها، وهي أن الفعل إذا عُدِّي بنفسه فقلت: (قرأت سورة كذا) اقتضى اقتصارك عليها لتخصيصها بالذكر، وأما إذا عُدِّي بالباء فمعناه، لا صلاة لمن لم يأت بهذه السورة في قراءته أو في صلاته، أي في جملة ما يقرأ به، وهي لا يعطى الاقتصار عليها، بل يُشعر بقراءة غيرها معها .. ولم تأت الباء إلا في قراءة في الصلاة كما ذكرث لك، وإن شئت قلت: هو مضمن معنى (صلى بسورة كذا) و(قام بسورة كذا)، وعلى هذا فيصح هذا الإطلاق وإن أتى بها وحدها وهذا أحسن من الأول، وعلى هذا فلا يقال قرأ بسورة كذا إذا قرأها خارج الصلاة، وألفاظ الحديث تنتزل على هذا فتدبرها"^(٢).

ومن زيادتها في المفعول تأكيداً في حديث (١٣٢٣): «ولا خَترَ قومٌ بالعهدِ إلا سلَّطَ الله عليهم العدو»، أي ختر قوم العهد، يقال: ختره فهو ختار، والختر الغدر وقيل: أسوأه^(٣)، ودخول الباء أكد ما بلغ به حال هؤلاء الغدارين حتى استحقوا عقوبة تسليط العدو عليهم.

وزِيدَت الباء بعد الفعل (يرضى) من حديث (٢٨٠٤): «إن الله تبارك وتعالى رفيق يحب الرفق، ويرضى به...» أي، يرضاه، وإنما دخلت الباء على مفعول (يرضى) لتأكيد أن الله لا يرضى الرفق فحسب، بل ويرضى به ويكافئ عبده عليه، كما أنها دخلت زائدة بعد اسم فعل أمر في حديث (٢٨٢٩): «عليكم بالصدق»، أي الزموا الصدق، ودلالة الباء على تأكيد أهمية الصدق في تحصيل ما يهدي صاحبه إليه من البر ثم إلى الجنة، كما أنه لمزيد تنبيه وتأكيد على خطر

(١) ابن عبد البر، التمهيد، ج ٦، ص ٣٩٩.

(٢) ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت، ج ٢، ص ٧٦.

(٣) ينظر: الأزهرى، تهذيب اللغة، ج ٧، ص ١٣٠. والجوهري، الصحاح، ج ٢، ص ٦٤٢.

الطاعون وحفظ النفس من المخاطر زِيدَت الباء تأكيداً بعد الفعل (سمعتُم) من حديث: «إذا سمعتم به بأرض، فلا تقدموا عليه...»، وقيل: «متعلقة بـ (سمعتُم) على تضمين أخبرتم»^(١).

وفي قوله (يتكلم بالكلمة) في الموضعين من حديث (٢٨١٨): «إنَّ الرجلَ ليتكلم بالكلمة من رضوان الله، ما كان يظنُّ أن تبلغ ما بلغت، يكتب الله له بها رضوانه إلى يوم يلقاه، وإنَّ الرجلَ ليتكلم بالكلمة من سخط الله، ما كان يظنُّ أن تبلغ ما بلغت، يكتب الله له بها سخطه إلى يوم يلقاه»، دخلت الباء تأكيداً على مفعول يتكلم (الكلمة)، حتى لا يفهم أنَّ حصولَ رضا الله أو سخطه بكثير كلام، فقد يكون بسبب كلمة واحدة لُفِظَتْ أو فُهِمَتْ من إشارة، يؤيد ذلك إشارة أم المؤمنين عائشة لأُمِّ المؤمنين صفية بيدها أي: قصيرة. فقال لها رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «لقد قُلْتَ كلمةً لو مُزِجَتْ بماءِ البحرِ لمزِجَتْهُ»^(٢)، وهي في الحقيقة لم تنطق، إنما أشارت بما يفهم منه النطق بالكلمة.

وتارةً تزداد الباء في باب الأخبار؛ فقد أكدت خبر (ليس) و(ما) المشبهة بها في أكثر من عشرة مواضع، من ذلك حديث (٤٦): «إنها ليست بنجسٍ»، أي ليست الهرة نجساً، أفادت الباء تأكيداً لجوابه -صلى الله عليه وسلم- حين سئل عنها، وأزالت كل شك أو تردد في نجاستها، كما تضمنت هذه الدلالة الدعوة إلى الرفق بها؛ لكثرة طوافها على البيوت.

وزيدت تأكيداً في حديث (٦٤): «فقالوا: يا رسول الله، ألسنا بإخوانك؟» لما قال لهم: «وددتُ أني قد رأيتُ إخواننا»، لأنه حصل عندهم شعور أنهم ليسوا كذلك، فجاء بباء على خبر (ليس) لتأكيد ذلك الشعور منهم كي يُعَجَّلَ النبي -صلى الله عليه وسلم- بإجابتهم، ويرفع عنهم ما وقع من حرج في صدورهم، فأجابهم بما هو أرفع من ذلك لمحو ما فهموه ولطمأنتهم، فقال: «بل أنتم أصحابي، وإخواننا الذين لم يأتوا بعد».

ولما سئل عن أكل الضبِّ في حديث (٢٧٧٦) قال: «لستُ بأكله، ولا بمُحَرَّمه»، فإنهم رأوا النبي -صلى الله عليه وسلم- لم يأكل ولم يُنكِر، فأرادوا التأكد منه فسألوه، فأجابهم بـ(ليس) مع خبرها وأدخل الباء تأكيداً لما تقرر في نفسه أنه لا يرغب بأكله ولا يمنع من أكله، معللاً ذلك بقوله (٢٧٧٥): «ولكنه لم يكن بأرض قومي، فأجدي أعافه».

وانتقلت الباء كذلك لتؤكد خبر (ما) المشبهة بـ(ليس) في حديث (١٣٤): «ما هي بأولِ بركتكم يا آل أبي بكر»، دخلت عليه لتأكيد أفضلية آل أبي بكر وأسبقيتهم في الإسلام ونصرتهم له، كما يدل على أن لهم فضائل قبل هذه، وهو ما قررته نصوص أخرى وأكدته الباء في هذا النص.

(١) الطيبي، شرح المشكاة، ج ٤، ص ١٣٤٣.

(٢) رواه الترمذي، رقم (٢٥٠٢)، وقال: حسن صحيح.

وفي موضع واحد دلت الباء على تأكيد خبر (كان) المحذوفة مع اسمها في حديث (١٥٧٠):
«أولم ولو بشاة»، أي ولو كانت الوليمة شاة، ففي الباء دلالة على تأكيد الوليمة ولو بأيسر ما يكون، كما أنها تسدّ النقص الذي تركه حذف لفظ (كان) واسمها من النص.

وفي موضع واحد أيضاً جاءت الباء زائدة في التوكيد المعنوي بـ(العين) في حديث (١٩٧٩):
«أيما رجل باع متاعاً، فأفلس الذي ابتاعه منه، ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئاً، فوجده بعينه، فهو أحق به»، دلت الباء في لفظ (بعينه) على التأكيد، فزادت التوكيد تأكيداً والمعنى تحقيقاً؛ لأنّ المتاع الذي وجدته قد لا يكون هو، أو أنّ المفلس ربما عنده متاعك ومتاع غيرك، فجئ بالباء مع لفظ التأكيد اهتماماً بحق الآخر وصيانةً له، فلا يؤخذ المتاع حتى تتحقق أنه لك، لا حق فيه لغيرك.

وأختم دلالات الباء بحديث جمع سبعا من دلالاتها^(١)، وهو حديث (٢٢١٩): «قال سعد بن أبي وقاص: جاءني رسول الله يعودني، عام حجة الوداع، من وجع اشتد بي، فقلت: يا رسول الله، قد بلغ بي من الوجع ما ترى، وأنا ذو مال، ولا يرثني إلا ابنة لي، أفأتصدق بثلثي مالي؟ فقال: .. إنك أن تذر ورثتك أغنياء، خير من أن تذرهم عائلة يتكففون الناس، وإنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله، إلا أجزت بها، حتى ما تجعل في في امرأتك.. ولعلك أن تخلف حتى ينتفع بك أقوام ويضر بك آخرون، اللهم امض لأصحابي هجرتهم.. لكن البائس سعد بن خولة، يرثي له أن مات بمكة»، ففي قوله (اشتد بي) دلت الباء على الاستعلاء؛ لأنّ الوجع إذا اشتد يغلب على صاحبه، وفي قوله (بلغ بي) دلت على الإلصاق وتحتل المصاحبة، وفي قوله (أفأتصدق بثلثي مالي) دالة على التعدية، وفي قوله (تبتغي به) دالة على السببية، أي تبتغي بسببه، وفي قوله (أجزت بها) دالة على الاستعلاء والسببية معاً أي أجزت عليها وبسببها، وفي قوله (ينتفع بك.. يضر بك) دالة على التعدية، وفي قوله (أن مات بمكة) دالة على الظرفية.

ثانياً- دلالات حرف الجر الكاف:

المشهور في الكاف الجارة أنّ غالب أحوالها للتشبيه، وهو ما بدا في أكثر من خمسة عشر موضعاً من أحاديث الموطأ كالتي في حديث (٢٦٧): «غسل الجمعة واجب على كلّ محتلم، كغسل الجنابة»، أي غسل الجمعة يُشبه غسل الجنابة، دلالة الكاف على التشبيه تحتل من جانب حكمي، أي وجوب غسل الجمعة كوجوب غسل الجنابة، وهي دلالة مرجوحة، أو من جانب وصفي، أي صفة غسل الجمعة يشبه صفة غسل الجنابة، وهي الدلالة الراجحة.

(١) يدل ذلك على أهمية الحديث في الاستشهاد لحروف المعاني، وحسن اختيار الإمام مالك لأحاديثه.

ودلت الكاف على تشبيه طالب العلم بالمجاهد في حديث (٤٤٣): «من غدا أو راح إلى المسجد، لا يريد غيرَه، ليتعلم خيراً أو ليعلمه، ثم رجع إلى بيته، كان كالمجاهد في سبيل الله»^(١)، ودلالة التشبيه بينهما تكون في البذل والتضحية، وتحمل المشقة، والسعي في إعلاء كلمة الحق ونصرته وإذلال الباطل وهزيمته، ومفارقة الأهل والوطن، وهذه صفات مشتركة بينهما، وهي وجه دلالة التشبيه بالكاف.

وفي حديث (٩٨٨): «اعتمرى في رمضان فإنَّ عمره فيه كحجة»، دلت الكاف على التشبيه من جهتين: من جهة أنَّ أعمال العمرة تشبه أعمال الحج، ومن جهة أخرى أنَّ عظمة الزمن جعلت أجر العمرة مشابهاً لأجر الحج، قال الكماخي: «فإنَّ عمره فيه كحجة، أي: أنَّ ثواب العمرة في رمضان كثواب الحج المبرور»^(٢)، وفي رواية أخرى لفظ «تَغْدِلُ حَجَّةً»^(٣) أي في الثواب والأجر، قال النووي: «أي تقوم مقامها في الثواب، لا أنَّها تعدلها في كل شيء، فإنه لو كان عليه حجة فاعتمر في رمضان لا تُجزئُه عن الحجة»^(٤).

وحديث (٢٥٩٣): «إنما المدينة كالكبير، تنفي خبثها، وينصع طيبتها»، الكاف دالة على التشبيه، ووجه الدلالة من سياق النص أنها تنفي الخبيث أي تُبعده وتُظهر الطيب، و«هذا تشبيه حسن؛ لأنَّ الكبير بشدة نفعه ينفي عن النار السُخام والدخان والرماد حتى لا يبقى إلا خالص الجمر، هذا إن أُريد بالكبير المنفخ الذي ينفخ به النار، وإن أُريد به الموضع، فالمعنى أنَّ ذلك الموضع لشدة حرارته ينزعُ حَبَثَ الحديد والذهب والفضة ويُخرجُ خلاصة ذلك، والمدينة كذلك تنفي شرار الناس بالحُمى والوصب وشدة العيش وضيق الحال التي تُخلص النفس من الاسترسال في الشهوات وتُظهر خيائهم وتركيهم»^(٥).

ودلالة الكاف على التشبيه في لفظ (كهاتين) من حديث (٢٧٣٠): «أنا وكافل اليتيم له أو لغيره في الجنة كهاتين إذا اتقى، وأشار بإصبعيه الوسطى والتي تلي الإبهام»، ووجه دلالة الكاف هو القُرب في الجنة، وكيفية القُرب يفهم في أمرين: إما أنَّ القُرب كضم الأصبع للأخرى، وإما أنَّه كالفارق بين طوليهما، ومن خلال سياق النص: إن كانت الواو للمعية ونصبنا (كافل) كان المراد الأول، وإن كانت الواو عاطفة كان المراد الثاني، وقد جاءت نصوص نبوية أخرى بهذا الوصف

(١) رواه مالك منقطعاً، وقد جاء موصولاً في صحيح ابن حبان وسنده حسن. انظر: صحيح ابن حبان، محمد بن

حبان البستي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م، رقم (٨٧).

(٢) عثمان الكماخي، المهيأ في كشف أسرار الموطأ، ج ٢، ص ٣٨٦.

(٣) رواه مسلم، رقم (١٢٥٦).

(٤) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، ج ٩، ص ٢.

(٥) القسطلاني أحمد بن محمد، إرشاد الساري بشرح البخاري، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة السابعة

١٣٢٣ هـ، ج ٣، ص ٣٣٩.

منها: «بعثت أنا والساعة كهاتين، وأشار بأصبعيه...»^(١)، قال القرطبي: "وقد اختار بعضهم النصب بناءً على أنَّ التشبيه وقع بملاصقة الأصبعين واتصالهما، واختار آخرون الرفع بناءً على أنَّ التشبيه وقع بالتفاوت الذي بين رؤوسهما، ويعني أنَّ ما بين زمان النبي -صلى الله عليه وسلم- وقيام الساعة قريب؛ كقرب السَّابَةِ من الوسطى، وهذا أوقع"^(٢)، ومنع قوم العطف؛ لأنه يقُبَح على الضمير أنا في مثل هذا^(٣).

وقد تتسع دائرة دلالة التشبيه بصورة أكبر عند اقتران الكاف بـ(ما)، يقول الدكتور فاضل السامرائي: "فإن جئت بـ(ما) اتسع التشبيه بها، وصارت تدخل على الظاهر والمضمر، وعلى الأسماء والأفعال، وتُستعمل لتشبيه مُفْرَدٍ بمفْرَدٍ، ولتشبيه مضمونٍ جُمْلَةٍ بأخرى"^(٤)، وفي الموطأ منها: حديث (٤٥٦): «اللهم صلِّ على محمدٍ وأزواجه وذريته، كما صليتَ على آل إبراهيم، وبارك على محمد وأزواجه وذريته، كما باركت على آل إبراهيم، إنك حميدٌ مجيدٌ»، وحديث (١٣٢٩): «أسلمنا كما أسلموا، وجاهدنا كما جاهدوا؟».

وقد تكون دلالة التشبيه من اسمية الكاف كما في حديث (٨٢٧): «إني لست كهينتكم»، وحديث (٢٨١٢): «إنما قلتي لمائة امرأة، كقولي لامرأة واحدة»، الكاف الصحيح أنها اسم بمعنى (مثل)^(٥)، فالأول أي لستُ مثل هينتكم، بدليل اللفظ الآخر: «لستُ في ذلك مثلي»^(٦)، أي لستُ على صفتي ومنزلتي من ربِّي^(٧)، والثاني جاء في الحديث نفسه لفظ «مثل قلتي لامرأة واحدة». وليست دلالة الكاف في أحاديث الموطأ مقتصرة على التشبيه، فقد جاء منها ما يدل على التوكيد في سبعة مواضع، كالتي في حديث (٥٤١): «إنما مثْلُ صاحبِ القرآنِ، كمثلُ صاحبِ الإبلِ المُعَقَّلَةِ، إن عاهدَ عليها أُمسكها، وإن أَطْلَقَهَا ذَهَبَتْ»، وفي تلك الدلالة مزيدٌ حث على حفظ القرآن وإدمان تلاوته ومراجعته، قال ابنُ حجر: "شَبَّهَ درسَ القرآنِ واستمرارَ تلاوته بربطِ البعيرِ الذي يُخشى منه الشَّراذُ، فما زال التعاهدُ موجوداً، فالحفظ موجود، كما أنَّ البعيرَ ما دام مشدوداً بالعقال،

(١) رواه البخاري، رقم (٦٥٠٥). ومسلم، رقم (٨٦٧).

(٢) القرطبي أحمد بن عمر، المُفْهَم لما أشكل من تلخيص مسلم، حققه محي الدين ديب وآخرون، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م، ج ٢، ص ٥٠٦.

(٣) ينظر: السيوطي، عقود الزبرجد، ج ١، ص ١٥٣.

(٤) فاضل السامرائي، معاني النحو، ج ٣، ص ٩٨.

(٥) ينظر: العدة في إعراب العمدة، عبد الله بن فرحون، حققه عادل بن سعد، الطبعة الأولى، دار الإمام البخاري، قطر، ج ٢، ص ٣٧٤.

(٦) رواه مسلم، رقم (١١٠٣).

(٧) ينظر: الزرقاني، شرح الموطأ، ج ٢، ص ٣٦٧.

فهو محفوظ، وَخَصَّ الإِبِلَ بالذكر؛ لأنها أَشَدُّ الحيوانِ الإنسي نفوراً، وفي تحصيلها بعد استمكان نفورها صعوبة^(١)، وكذا حديث (١٢٨٣): «مَثَلُ المجاهد في سبيلِ الله، كَمَثَلِ الصائم القائم الدائم...»، الكاف في هذين الموضوعين زائدة دللت على تأكيد التشبيه، وتظهر أهميتها في:

١. أنَّ الكلام حال وجودها أصبح أقوى وأوضح معنى وأزین تركيباً.
 ٢. أنها لو غابت لقلت قيمة المعنى وجوده اللفظ في نفس القارئ أو السامع.
 ٣. أنها رفعت إشكالية المماثلة التامة بين المشبه والمشبّه به، أي صاحب القرآن وصاحب الإبل، وبين المجاهد والصائم، فوجودها كتأكيد يُسهّم في ضبط حدود المماثلة.
 ٤. أنَّ الكاف حرف للتشبيه و(مثل) اسم للتشبيه، فدخل أداة التشبيه على أداة التشبيه يقوي جانب المبالغة في الكلام ويؤكد أهمية الحكم الوارد في سياقه، فالأول ينبأ عن عظمة قارئ القرآن وحافظه، والثاني عن عظمة المجاهد في سبيل الله.
- ومن مجيء الكاف زائدة للتأكيد دخولها على (ما) الموصولة في حديث (٥٧١): «لا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»، أي: أَنْتَ الَّذِي أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ^(٢)، وقيل بمعنى (مثل)، أي: الثناء عليك هو المماثل لثنائك^(٣)، والأول أرجح؛ لأنَّ ثناء الله على نفسه أعظم من ثناء المخلوق عليه.

ومن الكاف الزائدة تأكيداً التي دخلت على اسم التفضيل (أحسن) في حديث (٢٦٦٦): «أَرَانِي اللَّيْلَةَ عِنْدَ الْكَعْبَةِ، فَرَأَيْتُ رَجُلًا أَدَمَ، كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَأَى مِنْ أَدَمِ الرِّجَالِ، لَهُ لِمَّةٌ، كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَأَى مِنَ اللَّمَمِ»، وهي تُناظر ما جاء في البخاري: «فَتَلَقَّانَا رَجُلًا شَطْرَ مَنْ خَلَقَهُمْ كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَأَى»، قال السيوطي: "(شطر) مبتدأ، و(كأحسن) خبره، والكاف زائدة، والجملة صفة أو حال"^(٤). وزيدت الكاف تأكيداً قبل اسم الإشارة (ذا) في حديث (١٤٩٨): «هل معك من القرآن شيء؟ فقال: نعم، سورة كذا وسورة كذا» الكاف للتأكيد، و(ذا) اسم إشارة، وهما كناية عن عدد السور، وهي سبع، وقيل: أربع، وقيل: خمس، وقيل: عشرون آية^(٥)، وزيدت كذلك فكّني بها عن عدد

(١) أحمد بن حجر العسقلاني، فتح الباري، بتعليقات الشيخ عبد العزيز بن باز، دار المعرفة، بيروت، طبعة ١٣٧٩هـ، ج ٩، ص ٧٩.

(٢) ينظر: ملا علي القاري، مرقاة المفاتيح، ج ٣، ص ٩٥٣.

(٣) ينظر: الزرقاني، شرح الموطأ، ج ٢، ص ٥٠.

(٤) السيوطي، عقود الزبرجد، ج ١، ص ٣٨١.

(٥) ينظر: المصدر السابق، ج ٣، ص ١٩٥.

الحوائط وعدد الأنواء في حديثي (٢٢١١): «حائطٌ كذا وكذا صدقةٌ عنها»، وحديث (٥١٦): «مُطرنا بنوءٍ كذا وكذا».

وهناك معنى آخر للكاف لم يلتفت إليه النحاة كثيراً، ذكره ابن فارس والثعالبي وهو معنى التعجب^(١)، وفي الموطأ لذلك ثلاثة شواهد:

١. حديث (٥٠٨): «وَرَأَيْتُ النَّارَ، فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ مَنَظَرًا قَطُّ»، الدلالة في شدة تعجبه من رؤية النار في ذلك اليوم.

٢. حديث (٢٧٠٧): «ما رأيتُ كالْيَوْمِ، وَلَا جِلْدَ عَذْرَاءٍ» وفي اللفظ الآخر بعده (٢٧٠٨): «مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ، وَلَا جِلْدَ مُخْبَأَةٍ»، سياق الحديث في شدة بياض جسد الصحابي سهل بن حنيف -رضي الله عنه- الذي كان سبباً لُعجب الصحابي عامر بن ربيعة -رضي الله عنه- به وإصابته بالعين.

وجعل العكبري مثل هذا من قبيل حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه أو من قبيل اسمية الكاف، قال: «ما رأيتُ كالْيَوْمِ ريحاً»، هذا كلام فيه حذف، تقديره: ما رأيتُ ريحاً كريح اليوم، فحذف المضاف وأقيم المضافُ إليه مقامه، وقيل: الكاف هنا اسم، تقديره: ما رأيت مثل ريح هذا اليوم ريحاً، و(ريحاً) هو تمييز، وأراد باليوم الوقت الذي هو فيه، وهو كثير في كلام العرب^(٢). ولا يُستبعد القول بزيادة الكاف وأنها دالة على تأكيد التعجب من منظر الرجل والنار.

ثالثاً- دلالات حرف الجر اللام:

١. دلالة اللام على الاختصاص:

كاد الاختصاص أن يكون هو المعنى الوحيد الذي جاءت لأجله اللام في أحاديث الموطأ؛ فقد تجاوز الستين موضعاً، منها: دلالتها على الاختصاص بالمغفرة لفعل عبادة ما في أحاديث كثيرة، كالتي في قول (أمين) مع الإمام بعد الفاتحة من حديث (٢٣١): «فإنه من وافق تأمينة تأمين الملائكة غفر له ما تقدّم من ذنبه»، اللام في (غفر له) دالة على اختصاص المغفرة لمن وافق تأمينة تأمين الملائكة، وكذا اللام في ثواب قراءة الفاتحة من حديث (٢٢٤): «فنصفها لي، ونصفها لعبدي، ولعبدي ما سأل» في المواطن الثلاثة دلت على الاختصاص؛ فنصفها خُصَّ بالله ثناءً،

(١) ينظر: أحمد بن فارس، الصحابي في فقه اللغة، ص ٧٣. وأبو منصور الثعالبي، فقه اللغة، حققه عبد الرزاق

مهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م، ص ٢٤٤.

(٢) أبو البقاء العكبري، اتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، ص ٩٢.

ونصفها خُصَّ بالعبدِ سؤالاً، وقُدِّمت الأخيرة مع مجرورها على متعلّقها تقويةً لجانب الاختصاص وبيان عدم الاقتصار على الثواب فحسب، بل يشمل إجابة السؤال.

ومن دلالات اللام صراحةً على الاختصاص، حديث (٤٥١): «وإنما التصفيح للنساء»، دلالتها من وجهين:

الوجه الأول: رواية أخرى للحديث بلفظ آخر يفرّق بين ما يخص الرجال وما يخص النساء، وهي: «التسبيح للرجال، والتصفيح للنساء»^(١)، و«التصفيح والتصفيق واحدٌ، وهو من ضَرْبِ صفحة الكفّ على صفحة الكفّ الآخر، يعني إذا سها الإمام نبهه المأمومُ، إن كان رجلاً قال: سبحان الله. وإن كانت امرأة ضربت كفّها على كفّها عوض الكلام»^(٢).

والثاني: الحصر بـ(إنما) فهي «لَحْضَرِ الشَّيْءِ فِي الْحُكْمِ، أَوْ لِحَصْرِ الْحُكْمِ فِي الشَّيْءِ»^(٣).

ومن دلالة اللام على الاختصاص في لفظ (لي) من حديث (٥٤٢): «وأحياناً يتمثل لي المَلَكُ رجلاً» وتمثّل الوحي بصورة رجلٍ خاص بالرسول -صلى الله عليه وسلم- لا بغيره، كما أن ياء المتكلم في قوله (لي) قرينة لتأكيد هذه الدلالة، وقد اختص الله الأنبياء بدعوة مستجابة، فخصها -صلى الله عليه وسلم- بأمته، بدلالة اللام في حديث (٥٦٦): «لكلّ نبيٍّ دعوةٌ يدعو بها، فأريد أن أختبئ دعوتي شفاعاً لأمتي»، أي خاصة بأمتي، أما غيرهم فلا يكون إلا تبعاً^(٤).

ومن دلالة اللام على الاختصاص دخولها على ما اختص الله به رسوله -صلى الله عليه وسلم- بجل أشياء لا تحلّ لغيره كالتّي في حديث (٧٩٨): «الله يحلّ لرسوله ما شاء»، فقد خصّه بجل أشياء هي حرام على أمته كالزواج بأكثر من أربع، والوصال في الصيام، ومن دلالة الاختصاص كذلك دخولها على ما يفيد حصر بعض العبادات بمزيد تشريفٍ كعبادة الصيام في حديث (٨٦١): «فالصيام لي وأنا أجزي به..»، مجرور اللام ياء المتكلم وهو الله سبحانه، وأضاف الصيام إليه تشريفاً، يؤكد قصرها بـ(إلا) في لفظ آخر «إلا الصوم فإنه لي»، وقد نصّ ابنُ عاشور أنها «بمعنى الملك والاختصاص، أي: ثوابه موكول لي، فيقارب معنى اللام هنا معنى (إلى) في

(١) رواه البخاري، رقم (١٢٠٣). ومسلم، رقم (٤٢٢).

(٢) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج ٣، ص ٣٤.

(٣) الكفوي، الكليات، ص ١٨٩.

(٤) ينظر: عثمان الكماخي، المهياً، ج ٤، ص ٢٥٣.

قول القائل: ذلك إليه^(١)، ومما يزيد دلالة الاختصاص تأكيداً أنه صرح في الحديث «أنا أجزي به» مع أنه يجزي على جميع العبادات، لكن خُصت عبادة الصيام بهذا، قيل: لأنها عبادة خالصة يقل فيها الرياء، وهي سرٌّ بين العبد وربّه، بخلاف غيرها^(٢).

ودلت اللام على الاختصاص في الموضعين من حديث (٢١٥٧): «الولد للفراش وللعاهر الحجر» (للفراش) خص الولد بنسبته للفراش، والفراش كناية عن المرأة أي يكون لمن تحته المرأة، و(للعاهر) أيضاً للاختصاص بالعقوبة، وقدمه على متعلّقه (الحجر) دون الأول تعظيماً للجرم الذي وقع فيه، ولأنّ فيه حداً شرعياً، والمقصود ب(الحجر) أي ليس له إلا الخيبة ولا حظّ له في الولد^(٣).

واللام في حديث (٢٦٢٢): «فإنما لها ما قُدر لها»، في كلا الموضعين للاختصاص، فالأول استُمد من الحصر ب(إنما)، والثاني من الفعل (قُدر) الدال على تخصيص قدر معين، وقُدِّرَت الشيء أقدره وأقْدَرَهُ من التقدير، والقُدْر مبلغ كل شيء^(٤)، أما اللام في حديث (٣٦): «ويلّ للأعقاب من النار» فقد ذكر السيوطي أنها للاختصاص^(٥)، كالتي في قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٠]، كما يصحّ جعلها للاستحقاق إذ هو ضربٌ من الاختصاص، أي استحقوا العذاب بسبب ترك غسل العقب، والعقب مؤخرة القدم^(٦)، ولا تبعد عن دلالة التبيين كثيراً.

وخصصت اللام ولاء العبد لمن أعتقه كما في حديث (١٦٢٥): «الولاء لمن أعتق»، وقيل ليست للاختصاص إنما دلت على الاستحقاق، وقيل للصيرورة^(٧)، والاختصاص أرجح الدلالات بدليل (إنما) في الرواية الأخرى في الموطأ (٢٢٦٥): «فإنما الولاء لمن أعتق»، ولا يتعارض مع الاستحقاق؛ لأنه نوع من الاختصاص، ولا مع الصيرورة؛ لأنّ انتقال الاختصاص من شخص إلى آخر يُفهم ذلك.

(١) ابن عاشور محمد الطاهر، كشف المغطى، حققه طه بن علي، دار سحنون، ودار السلام، الطبعة الثانية ١٤٢٨ هـ، ج ١، ص ١٧٥.

(٢) ينظر: ابن عبد البر، التمهيد، ج ١٩، ص ٦٠. وأبو الوليد الباجي، المنتقى شرح الموطأ، ج ٢، ص ٧٤.

(٣) ينظر: حمد الخطابي، معالم السنن، المطبعة العلمية، حلب، الطبعة الأولى ١٣٥١ هـ ١٩٣٢ م، ج ٣، ص ١٣١.

(٤) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، ج ٥، ص ٦٢.

(٥) ينظر: السيوطي، عقود الزبرجد، ج ١، ص ٢٩٨.

(٦) ينظر: الأزهرى، تهذيب اللغة، ج ١، ص ١٨١.

(٧) ينظر: عثمان الكماخي، المهيا، ج ٤، ص ٧٢.

كما قُيدت اللام مع مجرورها بعددٍ ونسب فدلّت على الاختصاص؛ فمن الأول حديث(٢٨٦١): «لي خمسة أسماء»، ومن الثاني حديث(١٧٦٢): «أراه فلاناً، لعم لحفصة من الرضاعة»، وحديث(٢٢١٩): «ولا يرثني إلا ابنة لي».

٢. دلالة اللام على الاستحقاق:

دلت اللام على الاستحقاق في نحو عشرة مواضع من أحاديث كتاب الموطأ، منها: حديث(٢٢٢): «فقرأت عليه: {الحمد لله رب العالمين}» وبه استشهد ابن هشام، قال: «أحدها الاستحقاق وهي الواقعة بين معنى وذات نحو {الحمد لله}»^(١)، مع دلالتها على الاختصاص والملك كذلك، فالله مستحق للحمد، مالك لكل شيء.

ومن دلالة اللام على الاستحقاق الثلاثة مواضع في حديث(٢٤٠): «التحيات لله، الزاكيات لله، الطيبات الصلوات لله»، وكلها تدل على تعظيم الله وهو استحقاق له تعالى، كما دلت على استحقاقه الملك والحمد والثناء في حديث(٥٦٥): «ربنا ولك الحمد»، وحديث(١٢٦٧): «له الملك وله الحمد».

ويستحق النار من أخذ حق غيره، بدلالة اللام في حديث(٢١٢٩): «من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه، حرم الله عليه الجنة، وأوجب له النار...»، أي يستحقها على فعله، كما أن الإنسان قد يحرم ما يستحقه لارتكابه ما يمنع ذلك، بدلالة اللام مع مجرورها في حديث(٢٥٣٦): «ليس لقاتل شيء» فمن قتل مورثه لا يستحق من تركته شيئاً، ويؤكد ذلك تقدم اللام مع مجرورها على اسم (ليس).

٣. دلالة اللام على الملكية:

دلت اللام على الملك في نحو من عشرين موضعاً، منها: حديث عائشة(١٣٤): «انقطع عقد لي»، أي عقد تملكه، وحديث(٣٧٢): «أولكلكم ثوبان؟» أي: أو يملك كلكم ثوبين؟، وحديث(٦٣٥): «من أصابته مصيبة فقال كما أمره الله: {إنا لله وإنا إليه راجعون}...» إنا لله: أي ملك له، اللام فيه للملك^(٢)، وحديث(٦٤): «أرأيت لو كان لرجل خيل غرّ مُحجّلة في خيل دُهم بُهم، ألا يعرف خيله؟»، أي لو كان يملك خيلاً، وحديث(١٦٩٧): «وأما معاوية فصعلوك، لا مال له»، أي لا يملك مالاً، وحديث(٢١٣٥): «من باع نخلاً قد أُبّرت، فثمرها للبائع، إلا أن يشترطه المبتاع»، أي يبقى ملك الثمر للبائع، وحديث(٢٢٠٠): «أيما رجل أعرى عمرى له،

(١) ابن هشام، مغني اللبيب، ج٣، ص١٥٢.

(٢) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج٢، ص٥٧.

ولعقبه، فإنها للذي يُعطاها...»، أي ملكه وملك عقبه فإنها تملك للذي أُعطي؛ فالأولى والثانية للملك والثالثة للتمليك، ويُراد بالعُمري تملك منفعة ما كدارٍ أو نحوها مدة عمر المالك أو المنتفع^(١).

٤. دلالة اللام على التملك وشبهه:

وهذه الدلالة أكثر اختصاصاً من التي سبقتها، إلا أنَّ كثيراً من النُّحاة يجعلها مستقلة عن معنى الاختصاص، ربما لأنَّ الاختصاص من أصله، أما التملك فلم يقع ابتداءً إنما مرَّ بمراحل، وشواهدا تزيد عن عشرة، منها التي في حديث(٧١٨): «..فأهدى المسكين للغني» نلاحظ التملك مرَّ بمراحل؛ كانت الهدية ملكاً، ثم أُعطيت للمسكين، ثم ملكها المسكين الغني، وحديث(٢٢٠٤) عن ضالة الغنم، قال: «هي لك، أو لأخيك، أو للذئب...»، فالغنم في الأصل ليست له، لكنها ضلَّت ولم يُعثر على مالكها، فليتملكها من وجدها من بني آدم لينتفع بها، وإلا تملكها الذئب فأكلها.

وحديث(١٢٥٠): «أطعم ستّة مساكين، مُدين مدين لكل إنسان»، الفدية (مُدَّين) انتقلت من ملك صاحبها إلى ملك المسكين فهي تملك شرعي له بدلالة اللام، وحديث(١٣١١): «من قتل قتيلاً، له عليه بيّنة، فله سلبه»، اللام الثانية للتمليك، أي بقتله ذلك العدو تملك سلبه، والسلب "ما يأخذه أحد القرنين في الحرب من قرنه، مما يكون عليه ومعه، من ثيابٍ وسلاحٍ ودابة"^(٢)، وأما اللام في حديث(٢٥٩٧): «يا رسول الله، فلن تكون الثمار ذلك الزمان؟ قال: للعوافي: الطير والسباع»، فالأولى في لفظ (المن) للاختصاص، والثانية في لفظ (للعوافي) للتمليك، ففي زمن تغير حال الناس تملك العوافي الثمار لانشغالهم عنها، والعوافي هي الطير والسباع، مفردها عافية، قال أبو عبيدة: "قالواحد من العافية عافٍ وهو كل من جاءك يطلب فضلاً أو رزقاً"^(٣).

وحديث(١٤٩٨): «يا رسول الله، إني قد وهبت نفسي لك...»، (لك) يتعلّق به (وهبت)، واللام للتمليك، استعملت هنا في تملك منفعة، والتقدير: وهبت أمر نفسي لك وشأن نفسي^(٤).

٥. دلالة اللام على التعليل:

في أكثر من عشرين موضعاً من أحاديث الموطأ دلت اللام على التعليل، وهي ما كانت لمعنى (سبب) أو (لأجل)، فقد دلت على سبب إقامة الصلاة في حديث(٢٥): «فإنَّ الله يقول في كتابه {وأقم الصلاة لِذِكْرِي}»، أشهر ما قيل في دلالة اللام هنا: إنها للتعليل، "أي أقم الصلاة لأجلِ

(١) ينظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج ٣، ص ٢٩٨. القاسم بن سلام، غريب الحديث، ج ٢، ص ٧٧.

(٢) ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث، ج ٢، ص ٣٧٨.

(٣) أبو عبيدة القاسم بن سلام، غريب الحديث، تحقيق محمد عبد المعيد، مطبعة دار المعارف العثمانية، حيدر

آباد، الهند، الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م، ج ١، ص ٢٩٧.

(٤) ينظر: محمد بن فرحون، العدة في إعراب العمدة، ج ٣، ص ١٩٩.

أن تذكرني؛ لأنَّ الصلاة تُذكر العبد بخالقه^(١)، وكذا اللام الأولى في حديث (١٧٧): «إذا نُودي للصلاة أدبر الشيطان له ضراط...»، أي يفِر بسبب النداء لأجل الدعوة للصلاة، والتعليل هنا مقرونٌ بالاختصاص والغاية؛ فالفعل (نادى) يُعدى بـ(إلى) واللام على السواء، فمن تعديته بـ(إلى) قول الله تعالى: {وَإِذَا نَادَيْنُمُ إِلَى الصَّلَاةِ} [المائدة: ٥٨]، فإنَّ عُدِّي باللام كان الغرض "تخصيصُ النداء والدعوة بالشئ المطلوب إظهاراً للاهتمام به ووفور الرغبة في تحقيقه والسَّعي له"^(٢).

ومن دلالة اللام على التعليل ما جاء في حديث (٥٠٨): «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ.. ورأيتُ النارَ، فلم أرَ كالْيَوْمِ مَنْظَرًا قط، ورأيتُ أكثرَ أهلها النساءَ، قالوا: لم يا رسول الله؟ قال: لكفرهنَّ..»، لفظ (لموت) (لحياته) (لكفرهن) في المواضع الثلاثة دلت اللام على السببية، أما الأول والثاني: فقد جاء في سبب الحديث أن الناس قالوا: «كسفت الشمس لموت إبراهيم»^(٣) أي ولد النبي -صلى الله عليه وسلم-، فكان ردًّا على اعتقادهم هذه السببية، وأما الثالث فكان جواباً لسؤال عن العلة (لم يا رسول الله؟)، فأجاب عن العلة (لكفرهن) أي لجدهنَّ حق أزواجهنَّ.

وفي حديث (٨٠٧): «تَقَوُّوا لَعْدُوكُمْ»، أمر الرسول -صلى الله عليه وسلم- أصحابه بالفطر في رمضان وبين لهم العلة كما دلت عليها اللام، وهي التقوي لمواجهة العدو، قال الزرقاني: «تَقَوُّوا لَعْدُوكُمْ، بمنزلة التعليل للأمر، كأنه قيل: لأجل أن تقووا لملاقاة عدوكم»^(٤).

وفي حديث (٥٤٤): «ثم قرأ: {إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا}، اللام دالة على التعليل، أي فتحنا لأجلك، قال ابنُ عاشور: "واللام في قوله: {فتحنا لك} لام العلة، أي فتحنا لأجلك فتحاً عظيماً، مثل التي في قوله تعالى: {ألم نشرح لك صدرك} [الشرح: ١]، وتقديم المجرور قبل المفعول المطلق خلافاً للأصل في ترتيب متعلقات الفعل، لقصد الاهتمام والاعتناء بهذه العلة»^(٥).

ومن دلالات التعليل باللام حديث (٤١٩): «قوموا فلأصلي لكم...»، قال العكبري: "ولم يُقُل: بكم؛ لأنه أرادَ من أجلكم لتقتدوا بي"^(٦)، كما عللت اللام المحبة التي يُظَلُّ العبدُ بسببها في

(١) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج ١٦، ص ١٩٩.

(٢) محمد الخضري، من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم، ص ٢٣٥.

(٣) رواه البخاري، رقم (١٠٤٣)، ومسلم، رقم (٩٠٤).

(٤) الزرقاني، شرح الموطأ، ج ٢، ص ٢٤٧.

(٥) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج ٢٦، ص ١٤٦.

(٦) أبو البقاء العكبري، اتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، ص ٧٥.

ظَلَّ الرحمن يوم القيامة في حديث(٢٧٤١): «أين المتحابون لجلالي، اليوم أظلمهم في ظلي...»،

"أي المتحابون فيّ ومن أجلي، إجلالاً ومحبةً وابتغاء مرضاتي"(١).

٥. دلالة اللام على معنى (إلى):

وافقت اللام معنى (إلى) في موضعين:

الأول في حديث(١٥٧٣): «شَرُّ الطعام طعامُ الوليمة، يُدعى لها الأغنياء»، أي يُدعى

إليها؛ لأنَّ المقصودَ غاية الوصول إلى مكانها والأكل من طعامها، وقد جاءت في لفظ آخر في

الموطأ من رواية الزُّهري: «يُدعى إليها»(٢)، والثاني في حديث(١٩٦): «وقال: سمع الله لمن

حمده...»، ذكر السيوطي أنها بمعنى (إلى)(٣)، والفعل (سمع) يتعدى بنفسه وب(إلى)، ولما ضَمَّن

معنى(استجاب) عُدِّي باللام بدل (إلى)(٤).

٧. دلالة اللام على الاستعلاء:

في أكثر من عشرة مواضع دلت اللامُ فيها على الاستعلاء، منها ستة في حديث واحد

فقط، وهو حديث(٧١٨): «لا تحلُّ الصدقةُ لغنيٍّ إلا لخمسة: لغارٍ في سبيل الله، أو لعاملٍ عليها،

أو لغارمٍ، أو لرجلٍ اشتراها بماله، أو رجلٍ له جارٌ مسكين، فتصدَّق على المسكين، فأهدى المسكينُ

لـلغنيِّ»، في المواضع الستة الأولى كلها يترجح فيها معنى (على)؛ لأنَّ يَدَ المتصدق المُعطي غُليا

ويَدَ المُتصدِّق عليه الآخذ سُفلى، ففي حديث آخر: «اليَدُ الغُليا خيرٌ من اليَدِ السفلى، فاليَدُ العليا:

هي المُنفقة، والسُّفلى: هي السائلة»(٥).

ومن دلالة الاستعلاء، اللام التي في حديث(٢٨٥٦): «لا تحلُّ الصدقة لآل محمد، إنما

هي أوساخ الناس»(٦)، لما كان في الصدقة نوع استعلاء من المتصدِّق ونوع مذلة للمتصدِّق عليه،

نَزَّه آل بيت النبي -صلى الله عليه وسلم- من أخذها؛ لأنَّ الله شَرَّفهم وأذهب عنهم كلَّ رِجس.

(١) ابن عبد البر، الاستذكار، تحقيق سالم عطا، ومحمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م، ج ٨، ص ٤٤٥.

(٢) الموطأ، رواية أبي مصعب الزهري، (١٦٩٢) رُوِيَ موقوفاً. وروى مرفوعاً في صحيح مسلم، رقم(١٤٣٢).

(٣) السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ٤٥٣.

(٤) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج ٢، ص ١٧١.

(٥) رواه البخاري، رقم (١٤٢٩). ومسلم، رقم (١٠٣٣).

(٦) الحديث روي منقطعاً من بلاغات الموطأ، وقد جاء موصولاً في صحيح مسلم، رقم (١٠٧٢).

ومن المعلوم أنَّ الخطايا تُثَقِّلُ العبد وربما طغث عليه وأهلكته، وقد دلت اللام على هذا الاستعلاء في حديث (٦٣٣): «ما يزال المؤمن يُصاب في ولده وحامته، حتى يلقي الله وليست له خطيئة»، أي ليست عليه، يدل لذلك قوله تعالى: {لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ} [البقرة: ٢٨٦].

٨. دلالة اللام على المصاحبة:

جاءت هذه الدلالة في حديث (٢٦٢٦): «أَحْسِنْ خُلُقَكَ لِلنَّاسِ...»، أي مع الناس؛ والأخلاق بأنواعها هي علاقة الإنسان مع ربه أو مع نفسه أو مع الناس.

كما دلت اللام على المعية بعد لفظ (شريك) في ستة مواضع منها حديث (٥٦٠): «من قال: لا إله إلا الله، وحده لا شريك له...»، أي لا شريك معه بدلالة السياق^(١)، والأكثر من على أنها زائدة للتأكيد^(٢)؛ لأنَّ متعلقها وصف فرع في العمل ليس بفعل.

١٠. دلالة اللام على معنى (من):

جاءت هذه الدلالة في موضعين:

الأول: بعد الفعل (دنا) في حديث (٥٨٤): «فإذا دنت للغروب...» أي دنت الشمس من الغروب، والفعل (دنا) يتعدى باللام كما يتعدى بـ(من) و(إلى)، فيقال: دنا منه وإليه وله^(٣)، وفي جميعها بمعنى (قَرَّبَ)، وكلُّها تدور على معنى ابتداء الغاية وانتهائها.

والثاني: في لفظ (له) من حديث (١٧٧): «إذا نُودِيَ للصلاة أدبر الشيطانُ له ضُراط...»، أي يسمع منه ضُراط، قيل: وهو قريب من قول النحاة: سمعتُ له صراخاً^(٤)، أي منه.

١١. دلالة اللام على التبليغ:

لام التبليغ كما قرّر سابقاً أنها الجارة لاسم السامع لقول أو ما في معناه، وقد حضرت في الموطأ في نحو من عشرين موضعاً؛ فجرت اسم السامع من (قال) الدال على التُّطْق أصالة في أحد عشر موضعاً، منها حديث (١٩٥): «لا يُنادي حتى يُقال له: أصبحت، أصبحت»،

(١) ينظر: عبد العزيز الرومي، حروف المعاني في سنن أبي داود، ص ١٧٤.

(٢) سبق تفصيل ذلك، ينظر: ص ٣٩.

(٣) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٧١. والزبيدي، تاج العروس، محمد مرتضى الزبيدي، حققه

عبد الصبور شاهين، وراجع محمد حماسة، مؤسسة الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، ج ٣٨، ص ٦٨.

(٤) ينظر: عبد العزيز الرومي، حروف المعاني في سنن أبي داود، ص ١٨٣.

وحديث (٢٨١٤): «من قال لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما»، وجرت اسم السامع من (سمع) الدال على إيناس الشيء بالأذن وبلوغه إليها في حديث (٢٧٥): «إذا قام الإمام يخطب يوم الجمعة، فاستمعوا له وأنصتوا»^(١)، كما جرت اسم السامع من (أذن) الدال على النداء والإعلام بالشيء، كالتي في حديث (٣٤٣): «ثم أمر بالصلاة فيؤذن لها..»، والفعل (أذن) في الموضعين من حديث (٢٦٨٤): «أذن لعشرة، فأذن لهم».

١٢. دلالة اللام على التبيين:

موضع واحد للام جمعت فيه بين دلالة الاختصاص والتبيين، في حديث (٣٦): «ويل للأعقاب من النار»، قياساً على قول الله تعالى: {قَوْلٍ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ} [البقرة: ٧٩]، اللام للتبيين؛ لأنَّ الاسم لم يذكر قبل المصدر، والويل مصدر لم يستعمل منه فعل؛ لأنَّ فاءه وعينه مُعتلتان^(٢)، وقد سبق من كلام السيوطي^(٣) أنها للاختصاص، وكلاهما مراد، والاختصاص أصل، والتبيين زائد عليه.

١٣. دلالة اللام على التأكيد:

دلت اللام على التأكيد في أكثر من أربعين موضعاً، مصنفة على ثلاثة أقسام: القسم الأول: دلت على التوكيد لكون عاملها غير فعل وهو أكثرها، فقد وقع هذا العامل مصدراً ك(الوضوء) في حديث (٩٥) في السؤال عن المذي، فقال: «إذا وجد ذلك أحكمم فليوضح فرجه بالماء وليتوضأ وضوءه للصلاة»، اللام في لفظ (للصلاة) أكدت فرضية الوضوء لمن خرج منه مذي إن قصد الطهارة للصلاة، وحديث (٢٨١٢): «إنما قلتي لمائة امرأة، كقولي لامرأة واحدة»، اللام الداخلة على لفظ (امرأة) متعلقة بالمصدر (قول) زيدت تأكيداً لعدم التفريق بين بيعة المرأة الواحدة والمائة، فيشمل بذلك جميع نساء المؤمنين.

وتدل اللام على التأكيد؛ لأنَّ عاملها اسم فاعل كالتي في حديث (١٢٦٧): «لربنا حامدون»، وقدمت مع مجرورها اللفظي وجاء عاملها متأخراً لتزيد التأكيد اختصاصاً من أنَّ الحمد يخصُّ بالله دون غيره، وكذا التي في حديث (٢٦٣٣): «أبها الناس، إنه لا مانع لما أعطى الله، ولا مُعطي لما منع»، في كلا الموضعين (مانع لما، مُعطي لما) زائدة لتأكيد أنَّ المنع لا يقدر عليه إلا الله، والعطاء لا يطلب إلا من الله، يقرَّر ذلك ما جاء في الحديث: «اللَّهُمَّ لا مانعَ لِمَا أُعْطِيتَ، ولا مُعْطَى لِمَا مَنَعْتَ»^(٤)، قال ابن بطال: «قوله: (لا مانع لما أعطيت) يقتضى نفى جميع المانعين

(١) زيادة (له) جاءت في رواية أبي مصعب الزهري، رقم (٤٤١)، أما رواية الليثي فليس فيها زيادة (له).

(٢) ينظر: الطيبي، شرح المشكاة، ج ٣، ص ٧٩٥.

(٣) سبق، ينظر: ص ١٥٠.

(٤) رواه البخاري، رقم (٦٣٣٠)، ومسلم، رقم (٥٩٣).

سواه، وكذلك قوله: (ولا مُعْطَى لما مُنَعَتْ) يقتضى نفى جميع المُعْطَيْن سواه، وأنه لا مُعْطَى ولا مانع على الحقيقة بفعل المنع والعطاء سواه^(١)، وكذا زيدت بعد اسم الفاعل (مُكْرَه) لتأكيد استعلاء الله تعالى وعظمته وتحقق إجابته لسؤال عبده في حديث (٥٦٨): «لِيَعْزِمَ الْمَسْأَلَةَ، فَإِنَّهُ لَا مُكْرَهَ لَهُ»، "أي يستحيل أن يكرهه أحد على شيء"^(٢).

وكذا لكون عاملها صيغة مبالغة أكدت اللام الحدث في حديث (٩٨٧): «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا»، مقررّة أهمية التتابع في أداء العمرة لما لها من فضل في محو الذنوب.

كما دلت اللام على التأكيد لكون عاملها اسم تفضيل، كالتى بعد اسم التفضيل (أخشاكم) من حديث (٧٩٣): «وَاللّٰهُ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَخْشَاكُمُ لِلّٰهِ»، والتي بعد (خير) في حديث (٢٥٩٦): «..وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ» فهي خيرهم، لكن جيء باللام تأكيداً لما لهذه البقعة من ميزة على غيرها؛ إذ سكنها رسول الله -صلى الله عليه وسلم- حياً وميتاً، وفيها مسجده الذي يضاعف أجر الصلاة فيه.

القسم الثاني: دلت على التأكيد كون المفعول به تقدم على فعله المتعدي، وجاء ذلك في حديث (١٢٦٩): «مَا رَأَيْتُ الشَّيْطَانَ يَوْمًا، هُوَ فِيهِ أَصْغَرُ وَلَا أَحْزَرُ وَلَا أَحْقَرُ وَلَا أَغْيَظُ مِنْهُ فِي يَوْمٍ عَرَفَةَ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِمَا رَأَى مِنْ تَنْزُلِ الرَّحْمَةِ»، (لما رأى) اللام زائدة لتأكيد حقارة الشيطان وذلك في هذا اليوم وتأكيد تنزل الرحمات فيه، و(ما) اسم موصول مبني مجرور على المحل لفظاً، وهو مفعول به مقدم للفعل (رأى).

القسم الثالث: دلت اللام على التأكيد مع كون العامل فعلاً إلا أنها لمزيد مبالغة جيء بها، وتم رصدها في حديث (٢٨٠٩): «الْعَبْدُ إِذَا نَصَحَ لِسَيِّدِهِ، وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ اللَّهِ، فَلَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ»، (نصح لسيده) يقال: نصحتُه ونصحتُ له، قال الطيبي: "اللام مزيدة للمبالغة"^(٣).

هذه أبرز دلالات اللام في الأحاديث المختارة من كتاب الموطأ، فيما استبعدت كثير من كتب النحو مجيء اللام دالة على الظرفية، وأهملت هذه الدلالة في كثير من كتب المعاني، والصحيح أنها ترد لذلك، ولها شواهد في أحاديث الموطأ، من ذلك الحديث (١٦٨٣): «تلك العدة التي أمر الله أن يطلّق لها النساء»، أي تلك العدة التي أمر الله أن يطلّق فيها النساء، دلالة اللام وقتية، وهذه اللام شبيهة باللام في قوله تعالى: {فَطَلَّقُوهُنَّ لِإِعْذَتِهِنَّ} [الطلاق: ١].

(١) ابن بطال علي بن خلف، شرح صحيح البخاري، حققه ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية

١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م، ج ١٠، ص ٣٢١.

(٢) عبد الرؤوف المناوي، فيض القدير، مع تعليقات ماجد الحموي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى

١٣٥٦هـ، ج ١، ص ٣٤٢.

(٣) الطيبي، شرح المشكاة، ج ٧، ص ٢٣٨٠.

رابعاً- دلالات حرف الواو في كتاب الموطأ:

الواو بصفتها حرف جر على نوعين: إما واو (رُبَّ) عند من يرى أنها حرف مستقل، وهذه لا شاهد لها في الموطأ، وإما واو القسم وهذه وردت في أكثر من عشرين موضعاً من أحاديث الموطأ، منها: قسم دخل على اسم (الله) وهو أكثرها، كحديث (٤٦٠): «فوالله ما يخفى عليّ خشوعكم ولا ركوعكم»، وحديث (٥٠٧): «والله ما من أحد أغير من الله عز وجل، أن يزني عبده أو تزني أمته»، وحديث (٧٩٣): «والله إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله»، وكلها تأكيدات بذكر المعظم سبحانه وتعالى، فالأول دال على تأكيد علم النبي -صلى الله عليه وسلم- بمن يصلي خلفه مما يوحى إليه، والثاني يؤكد عظمة حرمة جريمة الزنى وأن الله يغار من فعلها، يفسر هذا التأكيد أبو الوليد الباجي فيقول: "وإذا كان الواحد منا يغار على أن يزني عبده أو أمته، وليس أحد أغير من الباري تعالى، فيجب أن يجدد عقوبته في واقعة الزنى، وأقسم في أول هذه الفصول وإن كان لا يرتاب في صدقه على معنى التأكيد والإبلاغ"^(١)، وفي الثالث يؤكد القسم علو علم النبي -صلى الله عليه وسلم- وخشيته على غيره من البشر، ولا يفهم من قوله (أرجو) أن فيه إضعافاً لدلالة التأكيد الذي جاء لأجله القسم؛ لأن الرجاء هنا من جملة الخشية^(٢).

كما أن حرف القسم الواو دخل على أوصاف لله تعالى كحديث: «والذي نفسي بيده» في سبعة مواضع، ودلالة التأكيد فيها من ثلاث جهات: الأولى واو القسم، والثانية المقسم به وهو العظيم سبحانه، والثالثة إضافته إلى نفس النبي -صلى الله عليه وسلم-، وهو معظم بين مخاطبين، والقسم بهذا الوصف أبلغ لفظاً ودلالة، قال الكجراتي: "وكون القسم بـ(والذي نفسي بيده) بليغاً، لما فيه من إظهار قدرة الله تعالى وتسخيره لنفسه الزكية"^(٣).

ومن القسم بصفات الله تعالى بالواو حديث (١٣٨٣): «لا ومقلب القلوب»، ودلالة حرف القسم مع المقسم به بهذا اللفظ تؤكد تكراره من ناحية لفظاً ومعنى، ففي اللفظ قد جاء في حديث آخر: «أكثر ما كان يخلف: لا ومقلب القلوب»^(٤)، وفي المعنى من كلمة (قلب) المأخوذة من الفعل (قَلَبَ) الدال على أصليين^(٥):

(١) أبو الوليد الباجي، المنتقى شرح الموطأ، ج ١، ص ٣٢٨.

(٢) ينظر: شرف الحق العظيم آبادي، عون المعبود في شرح سنن أبي داود مع حاشية ابن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ، ج ٧، ص ١٤.

(٣) محمد طاهر الكجراتي، مجمع بحار الأنوار، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الثالثة ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م، ج ١، ص ٤٢١.

(٤) رواه البخاري في صحيحه، رقم (٧٣٩١).

(٥) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، ج ٥، ص ١٧.

الأول: خالص الشيء وشريفه.

والثاني: رد شيء من جهة إلى جهة.

والمعنيان متحققان في القلوب، فالقلب أخلص وأشرف ما في الإنسان والحيوان، وهو يتقلب ويتردد من حال إلى أخرى كما في حديث: «إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ، كَقَلْبٍ وَاحِدٍ، يَصْرِفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ»^(١).

المطلب الثاني: دلالات حروف الجر الثنائية في أحاديث كتاب الموطأ

أولاً- دلالات حرف الجر (عن):

١. دلالة (عن) على المجاوزة:

سبق في ضابط المجاوزة أنها بُعد شيء مذكور أو غير مذكور يفهم من السياق عما بعده بسبب الحدث أو ما قام مقامه، وقد جاوزت دلالة (عن) على المجاوزة الأربعين موضعاً من أحاديث كتاب الموطأ من أبرزها، (عن) في حديث (٦٤): «فَلَا يُزَادَنَّ رَجُلٌ عَنْ حَوْضِي كَمَا يُزَادُ الْبَعِيرُ الضَّالُّ»، فقد دلت على المجاوزة في أنه بُعد شيء مذكور وهو (رجل) عن شيء ذكر بعده وهو (الحوض) بسبب الحدث (يُزَادَنَّ) الدال على تنحية الشيء عن الشيء^(٢)، وفي حديث (١٥٧): «فَاغْسِلِي الدَّمَ عَنْكَ وَصَلِّي»، ووجه دلالتها، بُعد (الدّم) عن المرأة بسبب الحدث (اغسلي) الدال على تطهير الشيء وتنقيته، فهو يُبْعَدُ الدَّمُ وَيُزِيلُهُ عَنْ ثَوْبِهَا وَجَسَدِهَا، وكذا (عن) في حديث (٣٠٩): «إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلْيَرْقُدْ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ»، دلت على المجاوزة في إبعاد النعاس عن المصلي بسبب الحدث (يذهب) الدال على مضي الشيء وزواله، كما دلت (عن) على المجاوزة في حديث (٥٦٠): «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ .. مُحِيتَ عَنْهُ مَائَةٌ سَيِّئَةٍ»، ووجهها إبعاد القائل عن السيئة بسبب الحدث (مُحِيتَ) الذي يدل على إزالة أثر الشيء، وبمعناها (عن) المتعلقة بالفعل (حُطَّتْ) في حديث (٥٦١): «مَنْ قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ فِي يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ، حُطَّتْ عَنْهُ خَطَايَاهُ...» أيضاً من جهة بعد القائل عن الخطايا بسبب الحدث (حطت)، قال الراغب: "الحط: إنزال الشيء من علو"^(٣)، والإنزال مجاوزة العلو ومفارقة.

(١) رواه مسلم في صحيحه، رقم (٢٦٥٤).

(٢) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، ج ٢، ص ٣٦٥.

(٣) الراغب الأصفهاني، المفردات، ص ٧١٧.

ومن المجاوزة (عن) المتعلقة بالمصدر (رغبة) في حديث (٢٥٩٥): «لا يخرج أحد من المدينة رغبةً عنها، إلا أبدلها الله خيراً منه»^(١)، ودلالة المجاوزة من المصدر (رغبة) الدال على عدم إرادة الشيء حال تعديته بـ(عن)^(٢)، وكذلك التي تعلقت بالفعل (نكّب)، في حديث (٢٦٩٣): «نكّب عن ذات الدر»، أي تجاوز ذات اللين إلى غيرها في الذبح، والفعل نكّب يدل على الميل عن الشيء إلى غيره، ففي الآية: {وَإِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ عَنِ الصِّرَاطِ لَنَّاَكِبُونَ} [المؤمنون: ٧٤]، أي "العادلون مائلون"^(٣).

ومن دلالة (عن) على المجاوزة (فأعرض الله عنه) في حديث (٢٧٦١): «وأما الآخر فأعرض، فأعرض الله عنه»، أي أن الله أعرض عن الآخر بسبب إعراضه، كقوله تعالى: {وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ} [الأعراف: ١٩٩]، والإعراض الانصراف عن الشيء، وأكثر ما يكون بالقلب^(٤).

٢. دلالة (عن) على البدلية:

لوحظت دلالة (عن) على البدلية في عشرة مواضع، منها: التي في حديث (٥٦٧): اللهم فالق الإصباح.. اقض عني الدين»، أي اقض بدلي الدين، ويؤكد صحة هذه البدلية حديث: «من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه»^(٥)، و(أدى الله عنه) يعني "أعانه على أدائه في الدنيا، أو أَرْضَى خَصْمَهُ فِي الْعُقْبَى"^(٦)، ولما استفتى رجل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في نذر على أمه التي ماتت أمره أن يقضيه بدلها كما في حديث (١٣٥١): «اقضه عنها»، والقضاء ليس المقصود به الحكم، إنما ما يُشبهه الأداء ويقوم مقامه، وهو "الذي لا يكون إلا بمثل معقول بحكم الاستقراء، كقضاء الصوم والصلاة؛ لأن كل واحدٍ منهما مثل الآخر صورةً ومعنى"^(٧). كما دلت (عن) على صحة البدلية في الحج كالتي في حديث (١٠٣٩): «أفأحج عنه؟» أي بدله، وهذا الحديث والذي سبقه يناظر ما مثل به المرادي وغيره من النُحاة لدلالة البدلية بقولهم:

(١) الحديث مرسل في الموطأ، وقد جاء موصولاً في صحيح ابن حبان، رقم (٣٧٣٣).

(٢) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، ج ٢، ص ٤١٦.

(٣) البيهقي، معالم التنزيل، ج ٥، ص ٤٢٤.

(٤) ينظر: الراغب الأصفهاني، تفسير الراغب، حققه محمد بسيوني، كلية الآداب، طنطا، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م، ج ١، ص ٢٤٧.

(٥) رواه البخاري، رقم (٢٣٨٧).

(٦) ملا علي قاري، مرقاة المفاتيح، ج ٥، ص ١٩٥٧.

(٧) الجرجاني علي بن محمد، التعريفات، ص ١٧٧.

حَجَّ فَلَانٌ عَنْ أَبِيهِ، وَقَضَى عَنْهُ دِيناً^(١)، واشتهر بين الفقهاء ما يُعرف بحجّ البذل سواء نيابةً عن قريب أو بعيد، ودلالة البدلية في الحديث لا خلاف في ثبوتها.

كما دلت (عن) كذلك على صحة البدلية في الصدقة والعنق والحلف كما في حديث (٢٢١١) في الرجل الذي ماتت أمّه فسأل رسول الله: «هل ينفعها أن أتصدق عنها؟»، وحديث (٢٢١١): «أينفعها أن أعق عنها»، وحديث (١٣٧٣): «فليكفر عن يمينه، وليفعل الذي هو خير»، أي يكفر بدلها، ليأتي البر^(٢)

٣- دلالة (عن) على التعليل:

دلت (عن) على التعليل في موضع واحد من حديث (١٣١١) في قول أبي بكر في حضرة رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «لا هاء الله، إذا لا يعمد إلى أسدٍ من أسدِ الله، يُقاتل عن الله ورسوله، فيعطيك سلبه»، أي يُعطى السلب بسبب نيل رضا الله ورسوله أو نصرته دينه وأوليائه^(٣)، قال ملا قاري: "(عن الله) فيه وجهان، أحدهما: أن يكون عين صلة، فيكون المعنى: يصدر قتاله عن رضا الله ورسوله، أي: بسببهما، كقوله تعالى {وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي} [الكهف: ٨٢]، وثانيهما أن يكون حالاً، أي: يُقاتل ذاباً عن دين الله أعداء الله ناصراً لأوليائه"^(٤).

٤- دلالة (عن) على معنى الباء:

في موضعين دلت (عن) على معنى الباء: الأول في حديث (٢٧): «إن شدة الحر من فيح جهنم، فإذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة»، جاءت الرواية الأخرى: «فأبردوا بالصلاة»^(٥)، قال النووي: "هما بمعنى، و(عن) تُطلق بمعنى الباء، كما يقال: رميت عن القوس، أي بها"^(٦)، وقيل إنها زائدة لغير تعويض^(٧)، أي: أبردوا الصلاة، والأول أرجح لمجيئه في الرواية الأخرى،

(١) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص ٢٤٥.

(٢) ينظر: القاضي محمد الأشبيلي، القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، حققه محمد ولد كريم، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٩٢م، ج ١، ص ٦٧١.

(٣) أبو الوليد الباجي، المنتقى شرح الموطأ، ج ٣، ص ١٩١. والزرقاني، شرح الموطأ، ج ٣، ص ٣٥.

(٤) ملا علي قاري، مرقاة المفاتيح، ج ٦، ص ٢٥٦٨.

(٥) البخاري، رقم (٥٣٦). ومسلم، رقم (٦١٥).

(٦) النووي، شرح صحيح مسلم، ج ٥، ص ١١٨.

(٧) ينظر: السيوطي، عقود الزبرجد، ج ٣، ص ١١٣.

ولأنَّ الصحيح في (عن) أنها لا تُزَادُ إلا تعويضاً، وقيل: "ضُمَّنَ (أُبرِدُوا) معنى (التأخير) فعُدِّي (عن)، أي: إذا اشتدَّ الحرُّ فتأخَّروا عن الصلاة مُبرِّدين أو أبردوا متأخرين عنها"^(١).
والثاني في حديث (٢٧٧٧): «من اقتنى كلباً لا يُغني عنه زرعاً، ولا ضرعاً، نَقَصَ من عمله كلَّ يومٍ قِيرَاطٌ»، أي: لا يُغني به، تدلُّ لذلك روايةٌ أخرى في الموطأ نفسه من رواية الشيباني بلفظ: «يُغني به»^(٢)، بدل «عنه».

والبناء التي نابت (عن) في الموضعين بمعنى السببية، أي (أبردوا لأجل الصلاة)، (ويُغني بسبب اقتنائه).

٥- دلالة (عن) على البعدية:

ذكر لذلك النحاة أمثلة لا بأس بها سواء مما ورد في القرآن الكريم أو السنة النبوية أو كلام العرب، وليس في الموطأ سوى موضعٍ واحدٍ من حديث (٣٠٦) في عِبْدٍ لعائشة: «فأعتقته عن دُبُرٍ منها»، أي أعتقته بعد موتها، والعبد المُدَبَّر هو الذي قُيِّدَ عِتْقُهُ بموت سيده، قال ابنُ الأثير: "عن دُبُرٍ: أي بعد موته، يقال: دَبَّرْتُ العبدَ إذا عَلَّقْتُ عِتْقَهُ بموتك، وهو التدبير: أي، أنه يُعتَق بعد ما يدبره سيده ويموت"^(٣).

ثانياً- دلالات حرف الجر (في):

١. دلالة حرف الجر (في) على الظرفية:

دلَّت (في) على الظرفية مكاناً أو زماناً حقيقة أو مجازاً مختصة كانت أو مبهمَةً في أكثر من ستين موضعاً من أحاديث كتاب الموطأ، ومن البدهي أن يكون حضورها بهذه الكثرة؛ لأنها أساسها، وهي التي تعرف بها، قال ابن مالك^(٤):

الظرفُ: وقتٌ أو مكانٌ ضُمَّنَا (في) باطرادٍ كـ(هنا امْكُثْ أَرْمُنَا)

فمن دلالات (في) على الظرفية الزمانية المختصة ما جاء في حديث (١٧٤): «لو يعلمُ الناسُ ما في النداءِ» «ولو يعلمون ما في التهجيرِ» «ولو يعلمون ما في العتمةِ» المواطن الثلاثة دلَّت (في) فيها على الظرفية الزمانية المختصة، فالنداءُ: المقصودُ زمن النداء وهو الأذان المُعلِّم عن وقت دخول الصلاة، والتهجير: التبكير إلى الشيء والمبادرة إليه أول وقته، ويطلق على صلاة

(١) القسطلاني أحمد بن محمد، إرشاد الساري بشرح البخاري، ج ١، ص ٤٨٦.

(٢) مالك بن أنس، الموطأ (رواية الشيباني)، رقم (٨٩٢).

(٣) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج ٢، ص ٩٨.

(٤) ينظر: ابن عقيل، شرح الألفية، ج ٢، ص ١٦٢.

الظهر^(١)، والعَتَمَة: حال الدخول في ظُلمة الليل، والمقصود صلاةُ العشاء^(٢)، كما دخلت على زمنِ الشتاء والصيف تخصيصاً في حديث(٢٨): «فأذن لها بنفسين في كل عام: نفسٍ في الشتاء، ونفسٍ في الصيف»، وأخذت دلالة الظرفية المختصة حيزاً كبيراً من حديث(٢٩١): «خيرُ يومٍ طلعت عليه الشمسُ يومُ الجمعة، فيه خُلِقَ آدمُ، وفيه أُهبط من الجنة، وفيه تيبَ عليه، وفيه مات، وفيه تقوم الساعة.. وفيه ساعةٌ..»، وكثرتها يؤكد تمكن هذه الفضائل واختصاص يوم الجمعة بها دون غيره.

كما أفادت الظرفية في دخولها على أزمنة مختصة بالتماس ليلة القدر في حديث(٨٩٤): «إني أريتُ هذه الليلة في رمضان، حتى تلاحي رجالان، فزُفعت، فالتمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة»، ودخولها على هذه الليالي لتأكيد أنها أخرى من غيرها في تحقق رؤية ليلة القدر.

وكذا أفادت (في) الظرفية في دخولها على زمن يوم عرفة إشعاراً بتمكُن الفضائل فيها دون غيرها، وحثاً على اغتنامها، وذلك في الموضعين من حديث(١٢٦٩): «ما رُئي الشيطان يوماً، هو فيه أصغر ولا أحر ولا أحقر ولا أغيط، منه في يوم عرفة».

وأفادت (في) الظرفية في خمسة مواضع من حديث(٢٦٦): «من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة، ثم راح في الساعة الأولى، فكأنما قرَّب بدنةً، ومن راح في الساعة الثانية، فكأنما قرب بقرة، ومن راح في الساعة الثالثة، فكأنما قرب كبشاً أقرن، ومن راح في الساعة الرابعة، فكأنما قرب دجاجة، ومن راح في الساعة الخامسة، فكأنما قرَّب بيضة، فإذا خرج الإمام، حضرت الملائكة يستمعون الذكر»، فالوقت بين طلوع الفجر إلى صلاة الظهر يقسم خمساً فلكل قسم منه فضيلة محصورة فيه، حدَّتْها (في) بجزء من الزمن، وكلما كانت الظرفية أسبق كان الفضل أعلى.

أما الظرفية الزمانية المبهمة فدلَّت عليها (في) في عدة أحاديث، منها: حديث(٢٦): «إنَّ اللهَ قَبَضَ أرواحَنَا ولو شاء لَرَدَّهَا إلَيْنَا في حِينٍ غَيْرِ هَذَا»، الظرف (حين) زمنٌ مبهم غير مقدر، والمظروف أمرٌ معنوي وهو ردُّ الروح، والمفهوم من الدلالة أنَّ ردَّ الروح أمرٌ غيبي لا يُعلم وقته ولا تعرف كيفيته لدى الخلق، وكذا دخلت (في) على لفظ (وقت) وهو ظرف مبهم من حديث(٢٦): «فليصلها كما كان يصلها في وقتها»، لكنَّ ظرفية الوقت هنا اكتسبت التخصيص من الإضافة فحصرتها بوقت الصلاة المحدد شرعاً.

ومن دلالاتها على الظرفية المكانية المختصة: حديث(٣٣): «إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماءً»، المظروف (الماء) والظرف (الأنف) الذي يدخل فيه الماء، وكذا حديث(٤٠): «إذا استيقظ

(١) ينظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج ٥، ص ٢٤٦.

(٢) ينظر: المصدر السابق، ج ٣، ص ١٨٠.

أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهَا فِي وَضُوئِهِ»، (اليد) مَظْرُوفٌ وَالظَرْفُ (وضوئه) وهو الماء المُعَدُّ فِي الْوَعَاءِ لِلطَّهَارَةِ، وَ(فِي الرَّحَالِ) مِنْ حَدِيثِ (١٨٩): «أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ» فَالظَرْفُ (الرحال) وَهِيَ الْأَمَاكِنُ سِوَى الْمَسَاجِدِ، وَالْمَرَادُ الْبَيْتُ، وَالْمَظْرُوفُ الصَّلَاةُ، كَمَا أَنَّ (فِي) دَخَلَتْ عَلَى اسْمِ مَكَانٍ (مُصْلَاهُ) مِنْ (صَلَّى) دَالَةٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ فِي حَدِيثِ (٤٤١): «الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصْلَاهُ»، وَدَخَلَتْ عَلَى لَفْظِ (بَيُوتِكُمْ) فِي حَدِيثِ (٤٦٣): «اجْعَلُوا مِنْ صَلَاتِكُمْ فِي بَيُوتِكُمْ»، وَهُوَ مَأْوَى وَمَسْكَنُ الْإِنْسَانِ، وَعَلَى اسْمِ مَكَانٍ (مَقَامِكُمْ) مِنْ (قَامَ) فِي حَدِيثِ (٤٧٣): «إِنْ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكُمْ لَمْ يَسْمَعْ النَّاسُ مِنَ الْبَكَاءِ...»، وَدَخَلَتْ عَلَى مَكَانِ السُّجُودِ (مَسْجِدِي) فِي حَدِيثِ (٥٢٧): «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا، خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيْمَا سِوَاهُ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ»، وَمِنْهَا كَذَلِكَ (فِي) فِي كَلَا الْمَوْضِعَيْنِ مِنْ حَدِيثِ (٢٦٧٦): «الَّذِي يَشْرَبُ فِي آنِيَةِ الْفُضَّةِ، إِنَّمَا يَجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ»، الْآنِيَةُ وَالْبَطْنُ وَعَاءَانِ يُجْعَلُ فِيهِمَا مَا يُشْرَبُ وَيُؤْكَلُ.

٢. دلالة (في) على المصاحبة:

دَلَّتْ (فِي) عَلَى الْمَصَاحَبَةِ فِي أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثِينَ مَوْضِعًا، مِنْهَا: حَدِيثُ (٣٤٩): «وَلَكِنِّي قَدْ صَلَّيْتُ فِي أَهْلِي»، أَيِ مَعَ أَهْلِي، يَوْضَحُ هَذِهِ الْمَعْنَى رُؤْيَا النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «إِذَا جِئْتَ، فَصَلِّ مَعَ النَّاسِ، وَإِنْ كُنْتَ قَدْ صَلَّيْتَ» أَيِ مَعَ أَهْلِكَ، وَعَدَلَ عَنْ قَوْلِ (مَعَ أَهْلِي) إِلَى (فِي أَهْلِي)، لِشُمُلِ بِذَلِكَ ظَرْفِيَّةِ الْمَكَانِ وَصُحْبَةِ الْجَمَاعَةِ، أَيِ صَلَى جَمَاعَةً فِي بَيْتِهِ.

وَمِنْ دَلَالَةِ (فِي) عَلَى الْمَعْنَى حَدِيثُ (٣٥٥): «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ بِالنَّاسِ فَلْيَخَفْ، فَإِنَّ فِيهِمُ الضَّعِيفَ وَالسَّقِيمَ وَالْكَبِيرَ»، أَيِ: فَإِنَّ مَعَهُمُ الضَّعِيفَ، وَجَعَلَ (فِي) مَوْضِعَهَا؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ فِي الصَّلَاةِ لَيْسَتْ كَمَعْنَاهُ خَارِجَهَا، فَفِي الصَّلَاةِ يُلْزَمُ الْمَأْمُومُ بِمُتَابَعَةِ أَفْعَالِ الْإِمَامِ دُونَ تَغْيِيرِهَا، فَنَاسِبٌ أَنْ تَكُونَ (فِي) مَوْضِعَهَا لَتَقِيدِ هَذِهِ الصُّحْبَةِ فِي وَعَاءِ الْمُتَابَعَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ، وَتُعْظَمَ مِنْ شَأْنِهَا.

وَمِنْ دَلَالَتِهَا عَلَى الْمَصَاحَبَةِ حَدِيثُ (٣٨٥): «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا، فِي غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ»، مَفْهُومُ الْحَدِيثِ دَالٌ عَلَى جَوَازِ جَمْعِ الصَّلَوَاتِ مَعَ وَجُودِ الْعُذْرِ، فَالصَّلَاةُ تُجْمَعُ بِسَبَبِ السَّفَرِ أَوْ الْمَطَرِ أَوْ الْخَوْفِ، وَهَذَا جُمِعَتْ مَعَهُ عَدَمُ اسْتِصْحَابِ هَذِهِ الْأَسْبَابِ، أَيِ: مَعَ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ.

وَفِي أَرْبَعَةِ أَحَادِيثٍ فِي الزَّكَاةِ دَلَّتْ (فِي) عَلَى الْمَعْنَى: حَدِيثُ (٦٥٢): «لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسٍ ذَوْدٌ صَدَقَةٌ»، وَحَدِيثُ (٦٥٣): «لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةٍ أَوْسَقِي مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ»، وَحَدِيثُ (٦٥٧) قَوْلُ ابْنِ عَمْرٍ: «لَا تَجِبُ فِي مَالٍ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ»، وَحَدِيثُ (٦٧١): «فِي الزَّكَاةِ الْخُمْسُ»، فَفِي الْأَوَّلِ: لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ مَعَ أَقَلِّ مِنْ خَمْسَةٍ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي الثَّانِي: لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ مَعَ أَقَلِّ مِنْ خَمْسَةِ أَوْسَقِي مِنَ التَّمْرِ، وَفِي الثَّلَاثِ: لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ مَعَ مَالٍ لَمْ يَحُلْ عَلَيْهِ

الحول، وفي الرابع: تجبُ الزكاة مع الركازِ ومقدارها خمس، وعدل في هذه المواضع عن استعمال (مع) واستعمل (في) ليؤكد حرمة أموال الناس، وأنها لا يحلُّ أخذها بغير حق، ولا زكاة فيها، إلا مع مصاحبة هذه القيود.

وفي حديث (١١٢٠): «كُلُّ بَدْنَةٍ عَطِبَتْ مِنَ الْهَدْيِ فَانْحَرُهَا، ثُمَّ أَلْقِ قِلَادَتَهَا فِي دُمِهَا»، دلت (في) على المعية، أي أَلْقِ قِلَادَتَهَا مع دُمِهَا، يدل لذلك اللفظ الآخر في سنن أبي داود: «اصْبُغْ نَعْلَهُ فِي دُمِهِ»^(١)، ومن دلالة (في) على المعية، حديث (٢٦١٨): «تَرَكْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ، لَنْ تَضِلُّوا مَا تَمْسُكْتُمْ بِهِمَا: كِتَابَ اللَّهِ، وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ»، (فيكم)، أي معكم، وهذه المعية تُستصحبُ علماً بتعلم أحكامهما، وعملاً بتطبيق ما فيهما.

وفي حديث (٢٧٨٠): «وَالْفَخْرُ وَالْخِيَلَاءُ فِي أَهْلِ الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ الْفَدَّادِينَ أَهْلُ الْوَبْرِ، وَالسَّكِينَةُ فِي أَهْلِ الْغَنَمِ»، أي مع أهل الخيل، ومع أهل الغنم، وهذه مصاحبة تُكتسب بالمعايشة والألفة، وذكر نحوه من هذا ابن خلدون في تاريخه في تأثير الحيوانات صحبة وغذاء على الأخلاق^(٢)، وقال ابن القيم: "وأحمدُ طبائع الحيواناتِ طبائعُ الخيل التي هي أشرفُ الحيوانات نفوساً، وأكرمها طبعاً، وكذلك الغنم، وكلُّ من أَلَفَ ضرباً من ضروب هذه الحيوانات اكتسب من طبيعِهِ وَخُلُقِهِ، فَإِنْ تَغَذَّى بِلَحْمِهِ كَانَ الشَّبَهُ أَقْوَى، فَإِنْ الْغَازَى شَبِيهِ بِالْمَغْتَذَى، وَلِهَذَا حَرَّمَ اللَّهُ أَكْلَ لَحُومِ السَّبَاعِ وَجَوَارِحِ الطَّيْرِ، لَمَّا تَوَرَّثَ أَكْلُهَا مِنْ شَبِّهِ نَفُوسِهَا بِهَا"^(٣).

كما دلت (في) على أَنَّ الشَّوْمَ قد يصحبُ ثلاثة أشياء في حديث (٢٧٨٦): «إِنْ كَانَ، فَفِي الْفَرَسِ، وَالْمَرْأَةِ، وَالْمَسْكَنِ»، وَأَنَّ الشَّابَّ يَظْلُهُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنْ نَشَأَ مُصَاحِباً لِعِبَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى، كما في حديث (٢٧٤٢): «سَبْعَةٌ يَظْلُهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ.. وَشَابَّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ..»، أي نَشَأَ مُصَاحِباً لِعِبَادَةِ اللَّهِ، وجاءت رواية بالباء «نَشَأَ بِعِبَادَةِ اللَّهِ»، وكلاهما بمعنى المصاحبة والإلصاق، قال النووي: "نَشَأَ مُتَلَبِّساً لِلْعِبَادَةِ أَوْ مُصَاحِباً لَهَا أَوْ مُلْتَصِقاً بِهَا"^(٤).

٣. دلالة (في) على التعليل:

-
- (١) رواه أبو داود، رقم (١٧٦٢)، وسنده صحيح.
 - (٢) ينظر: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة، ص ١١٣.
 - (٣) ابن قيم الجوزية، مدارج السالكين، تحقيق محمد المعتمد بالله، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٦ هـ ١٩٩٦ م، ج ١، ص ٤٠٦.
 - (٤) ينظر: النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٢١.

جاءت (في) دالة على التعليل في قرابة أربعين موضعاً من أحاديث الموطأ، أبرزها: حديث (١٢٨٤): «تَكْفَلُ اللَّهُ لِمَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ، لَا يُخْرِجُهُ مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا الْجِهَادَ فِي سَبِيلِهِ، وَتَصَدِّقُ كَلِمَاتِهِ، أَنْ يَدْخُلَهُ الْجَنَّةَ...»، دلالة (في) في الموضعين على السببية من سياق الحديث نفسه، ومن حديث آخر يفسر معنى (في سبيل الله): «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله»^(١)، جيء بحرف الظرفية لبيان أنَّ القصدَ ليس محصوراً على الإخلاصِ لله في العمل نفسه، بل فيه معنى الظرفية في أنه لا ذ إلى الله، فهو تحت حماه وعنايته ورعايته. ومن دلالة (في) على السببية حديث (٢٦١): «لقد أصابتنِي في مالي هذا فتنة...»، أي بسبب مالي، والفتنة إما بمعنى الاختبار أي اختبرت بسبب هذا المال، أو بمعنى الميل، أي أصابني من بهجة هذا المال ما أملاني عن الإقبال إلى العبادة^(٢).

ومن دلالتها على السببية لفظ (فيهم) و(فيهنَّ) من حديث (٤٦٢): «ما تَرَوْنَ في الشاربِ، والسارقِ، والزاني؟ وذلك قبل أن ينزل فيهم.. قال: هنَّ فواحشُ، وفيهنَّ عقوبة»، (قبل أن ينزل فيهم أي قبل أن ينزل بسببهم حكم شرعي، و(فيهنَّ عقوبة)، أي بسبب فعلهنَّ عُقوبة.

ومن دلالة (في) على السببية حديث (٦٣٥): «اللهم أجرنِي في مُصِيبَتِي»، أي بسبب مصيبتِي؛ لأنَّ حصول الأجر كان سببه الصبر على المصيبة، ومنها التي في حديث (١٠٢٦): «خمسٌ من الدواب، ليس على المُحَرِّمِ في قتلهنَّ جُنَاحٌ...»، أي ليس بسبب قتلهنَّ جُنَاحٌ، وكذا في حديث (١٦٤٢): «قد أنزل فيك، وفي صاحبك، فاذهب فأت بها»، أي قد أنزل بسببك وبسبب صاحبك آيات.

ومنها كذلك (في) التي في حديث (٢٦٨٨): «فقالوا: يا رسول الله، وإنَّ لنا في البهائم لأجراً؟ فقال: في كلِّ كبدٍ رطبةٍ أجر»، فهي في الموضعين مع معنى الظرفية تدلُّ على السببية^(٣)؛ لأنَّ الأجر لم يحصل إلا بسبب الإحسان لهذا الحي، وهو كقولهم: في النفس الدية، ومطابقة للاولى التي في حديث (٢٤٧٩): «في الجنين يقتل في بطن أمه، بغرة عبد أو وليدة»^(٤) أي بسبب قتله، و«حديث (٢٤٥٨): «في النفس مائة من الإبل»، أي بسبب قتلها^(٥)، ففيها دلٌّ "حرفُ الظرفية (في) على تعظيم النفس المؤمنة وحرمتها وتفضيع الإقدام على قتلها، حتى إنَّ هذه الدية العظيمة

(١) رواه البخاري، رقم (١٢٣). ومسلم، رقم (١٩٠٤).

(٢) ينظر: أبو الوليد الباجي، المنتقى شرح الموطأ، ج ١، ص ١٨١.

(٣) ينظر: الزرقاني، شرح الموطأ، ج ٤، ص ٤٨٣.

(٤) روي مرسلاً، لكنه قد جاء في الحديث قبله (٢٤٧٨) ما يشهد للفظه ومعناه.

(٥) ينظر: الكرمانى، الكواكب الدراري، ج ٥، ص ٤٦. والسيوطي، عقود الزبرجد، ج ٢، ص ٤٩٩.

تتوارى فيها، ويحتويها إثم القتل ويشتملها، ولعل هذا الذي جعله عليه السلام لا يُصرَح بالقتل لتظل النفس بجلالها تشيع من حولها هالات التعظيم منذرة متوعدة^(١)، وسبب آخر لعدم التصريح بالقتل وهو ما يفهم من سياق الحديث أنَّ هذا المال العظيم الذي ذكر (مائة) من الإبل لا يكون إلا مقابل شيء عظيم، ولا أعظم من القتل في حق الآدمي، وسبب ثالث في كونه -صلى الله عليه وسلم- أوتي جوامع الكلم فأوجز العبارة وترك ما لا يحتاج إليه لوضوحه، ومثل ذلك يقال عن (في) التي في حديث(٢٥١٥): «في السن خمس من الإبل» أي في كسرهما ولم يذكر الكسر تعظيماً للسن، وليشمل صغير الكسر وكبيره.

ودلت (في) على السببية في الأربعة مواضع من حديث(٢٧٤٤): «وجبت محبتي للمتحابين فيَّ، والمتجالسين فيَّ، والمتزاورين فيَّ، والمتبادلين فيَّ»، أي: لأجلي يتجالسون في حُبِّي أو سبيلي، ويزور بعضهم بعضاً لعيادة ونحوها، ويبذل بعضهم لبعضهم المال^(٢).

٤. دلالة (في) على الاستعلاء:

في أكثر من عشرين موضعاً دلت (في) على الاستعلاء، وهي من أكثر الحروف التباساً بحرف الاستعلاء وأشدّها قرّباً منه، وصرح كثير من النحاة بتداخل معناهما في كثير من المواضع^(٣)، فيما يُعلَّل بعض الباحثين أنَّ التعبير بحرف الجرّ (في) بدلاً من (على) يؤدي معنى (على) وزيادة، والحرف (في) دال على الاستقرار والتمكّن، بخلاف (على) التي تشعر بالاستعلاء من غير تمكّن^(٤)، ومن أمثلة ذلك في أحاديث الموطأ: حديث(١٦٤) حين جيء للنبي -صلى الله عليه وسلم- بطفل صغير: «فأجلسه في حجره»، أي على حجره، عدل عن استعمال (على) واستعمل (في) الظرفية، ليدلّ على التمكن من جهتين:

١. من جهة حسية: في إمساكه بالطفل وجعله في حجره؛ لأنه لا يثبت بنفسه، فهو كما وُصِف في الحديث: «صغير، لم يأكل الطعام».

٢. من جهة معنوية: تكشف عن شدة رحمته -صلى الله عليه وسلم- وشفقته بالأطفال. كما جاءت (في) دالة على الاستعلاء في حديث(٤٦٢): «ما ترون في الشارب، والسارق، والزاني؟»، أي ماذا عليه من العقوبة، والعقوبة تعلو المُذنب، وعدل عن استعمال (على) واستعمل

(١) محمد الخضري، من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم، ص ١٢٢.

(٢) ينظر: ملا علي قاري، مرقاة المفاتيح، ج ٨، ص ٣١٣٧.

(٣) ينظر: محمد الخضري، من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم، ص ٥٧.

(٤) ينظر: المصدر السابق، ص ٦٤.

(في)، ليؤكد أنَّ هؤلاء الثلاثة عقوبتهم متحققة لتعلقها بكبيرة من كبائر الذنوب مما يوجبُ حداً شرعياً، ليست كغيرها من الذنوب.

ومن دلالة (في) على الاستعلاء لفظ (في السماء) من حديث (٢٣٣): «إذا قال أحدكم آمين، وقالت الملائكة في السماء آمين»، والملائكة إنما هم على السماء، كما قال تعالى: {وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا} [الحاقة: ١٧]، أي على جوانب وحافات ونواحي السماء^(١)، والتعبير بـ(في) دلالة على أنَّ السماء موطنهم ومستقرهم الأصل، وإن نزلوا إلى الأرض، فنزلهم لحاجة ثم يعودون إليها.

ومن دلالة (في) على الاستعلاء لفظ (في شجر) من حديث (٦٤٣): «إنما نسمة المؤمن طيرٌ يُعلَّقُ في شجر الجنة...»، أي يُعلَّقُ على شجر الجنة، وجيء بـ(في) لتقرير تمكُّن هذه الروح من لزوم التنعم بين أشجار الجنة، وإيداناً بأنها دار صاحبها يوم القيامة.

ومن دلالة الاستعلاء ما جاء في حديث (٢٢٥١) في سؤال الجارية: «أين الله؟ فقالت: في السماء»، أي على السماء، كقوله: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه: ٥]، وهو استعلاء حقيقة ومعنى، لا كما زعمه المالقي وطائفة أنه استعلاء مجازي مستدلاً بالآية، متأولاً لها بقوله: "قَهَرَ العرشُ فما دونه باستيلاء حكمه عليه"^(٢)، وهذا التأويل لا يصحُّ شرعاً ولا لغة، فمن الشرع جاءت أدلة من القرآن والسنة أنَّ الله في السماء حقيقة بذاته، وأنَّ علوه ذاتاً وصفة وقدرًا وقهراً لا مربة فيه، ومن ناحية اللغة لا يفسر استواء الله بمعنى الاستيلاء؛ لأنَّ الاستيلاء لا يكون إلا على ما فيه منازعة، ولا يكون إلا في حق من كان عاجزاً ثم ظهر^(٣) واستشهد لذلك في بعض كتب المعاجم ببيت شعر^(٤) نُسب للأختل التعلبي، لا يصح أن يكون شاهداً؛ لأنه يتحدث عن علو واستقرار بشر أخى عبد الملك بن مروان على ولاية العراق لا عن استيلائه عليها، ثم إنَّ هناك معاني أخرى للاستواء منها الاستقرار والقصد والعلو والصعود^(٥)، واللائق في حقه تعالى أن يكون عالياً سبحانه، أما اختيار معنى الاستيلاء للاستواء فإنه اختيار غير موفق؛ لأنه يلزم منه تنقُّص الخالق في أنه استولى على ملك من قبله أو ملك غيره، وهذا يصادم الفطرة والعقل والنصوص الشرعية.

(١) ينظر: ابن جرير الطبري، التفسير، ج ٢٣، ص ٢٣٥.

(٢) المالقي، رصف المباني، ص ٣٧٠.

(٣) ينظر: ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، اعتنى به عبد الرحمن بن قاسم، طباعة مجمع الملك لفهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودي ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م، ج ٥، ص ١٤٦.

(٤) كالصاحح للجوهري، ج ٦، ص ٢٣٨٥. ولسان العرب لابن منظور، ج ١٤، ص ٤١٤، ونص البيت فيهما:

قد استوى بشرٌ على العراقٍ من غير سيفٍ أو دمٍ مهراقٍ

(٥) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ١٤، ص ٤١٤، وفي شرح ديوان الحماسة للأصفهاني، (ص ١٠٧٨): "وقد

يكون استوى بمعنى استعلى. على ذلك قولهم: قد استوى بشر على العراق".

٥. دلالة (في) على معنى الباء: جاءت هذه الدلالة في أربعة مواضع:
 الأول: في حديث (٢٢٢) قول أبي بن كعب -رضي الله عنه-: «..فجعلت أبطى في المشي رجاء ذلك»، أي أبطأ بالمشي، ونظير ذلك حديث: «من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه»^(١)، يقال بطأ عليه بالأمر وأبطأ به، أي أخره^(٢)، واستعمل (في) موضع الباء ليبين أن إبطاءه ليس القصد منه تخفيف المشي كسلاً أو عجزاً، إنما لانتظار شيء ما، فقام بتقصير الخطا للوصول إليه لشدة حرصه على نيله، وهو ما وعده به رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أن يعلمه سورة لم ينزل في التوراة ولا في الإنجيل مثلاً.

والثاني: التي في حديث (٥٨٠): «وإذا أردت في الناس فتنة، فاقبضني إليك غير مفتون»، حرف الجر (في) إنما جاء بمعنى الباء؛ أي: أردت بالناس، ونظيره قوله تعالى: {لِيُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ} [البقرة: ١٨٥]، ولعل سبب استعمال (في) موضع الباء؛ لأن الفتنة المقصودة في الحديث هي ما يكون بين الناس من اختلاف واضطراب والتباس الحق بالباطل، فلا تقتصر على أفراد الناس بل تكون كالمشترك بينهم، فناسب أن تجعل (في) بدل الباء لتجمع بين البينية والإصاق.
 والثالث: التي في حديث (٢٢١٤): «ما حق امرئ مسلم، له شيء يوصي فيه، يبيت ليلتين، إلا ووصيته عنده مكتوبة»، الذي يبدو أنه عدل عن استعمال الباء؛ لأن الوصية المذكورة مطروقة بوقت الحياة عائدة على الشيء الموصى به، الذي قد يتراجع عنه صاحبه أو يغير فيه، أما إن كانت بعد الموت، قبل قسمة التركة، فتستعمل الباء، فيقال: أوصى أو يوصي به، وهو شيء قد ألزم به الورثة وألصق بالموصى له، كقوله تعالى: {مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا} [النساء: ١١].

والرابع: في حديث (١٣٤١): «الخیل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة»، أي بنواصيها، يؤيد هذه الدلالة رواية: «الخیل معقود بنواصيها الخير إلى يوم القيامة» أي ملازم لها^(٣)، فجمع بين ظرفية (في) والإصاقية الباء للدلالة على استقرار وتمكن الخير ودوامه في الخيل، وما لها من منافع، وليس الخير بنواصيها فقط، بل بجميعها، وعبر بالجزئية ليدل على الكلية.

٦. دلالة حرف الجر (في) على معنى (إلى):

وافقت (في) حرف الجر (إلى) في أربعة مواضع:

الأول: حديث (٥٤٥): «يخرج فيكم قوم تحقرون صلاتكم مع صلاتهم.. يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية تنظر في النصل فلا ترى شيئاً..»، ناسب (في) الثانية أن تكون بمعنى (إلى)؛ لأن النظر نظرٌ بصر وبصيرة، وفيه إشعار إلى سرعة خروج أولئك القوم من الدين وغربة

(١) رواه مسلم، رقم (٢٦٦٩) بلفظ: (بطأ). وفي سنن أبي داود، رقم (٣٦٤٣) بلفظ: (أبطأ).

(٢) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ١، ص ٣٤.

(٣) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ٣، ص ٢٩٨. وابن حجر، فتح الباري، ج ١، ص ١٥٨.

حالهم، والمقصود طائفة الخوارج^(١)، قال ابن كثير في وصفهم: "وهذا الضرب من الناس من أغرب أشكال بني آدم، فسبحان من نوع خلقه كما أراد"^(٢)؛ وجاء بـ(في) بدلاً من (إلى)؛ لأنَّ النصل وعاء سيعود السهم إليه ثانية، كما أنَّ أولئك القوم سيعو القلب، سرعان ما يعودون وسرعان ما يمرقون، والنظر في النصل أبعد من أن تكون نظرة بصر بل معها التأمل والتفكير لحالهم، قال الراغب: "ويقال: نظرت إلى كذا: إذا مددت طرفك إليه رأيته أو لم تره، ونظرت فيه: إذا رأيته وتدبرته، قال: {أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ}^(٣)، وكذلك لما كانت (إلى) فيها بعض الإبطاء استعمل (في) مكانها لتناسب وسرعة خروج أولئك من الدين.

والثاني: حديث (٢٧٣٨): «أعوذ بوجه الله الكريم، وبكلمات الله التامات التي لا يجاوزهنَّ برٌّ ولا فاجر، من شرِّ ما ينزلُ من السماء، وشرِّ ما يعرجُ فيها»، أي يعرج إليها، كقوله تعالى: {تَعْرِجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ} [المعارج: ٤]، ولم يقل (إليها) في الحديث، إشارة إلى أنَّ ما يُصيب الإنسان من شرِّ لا يعرج إلى السماء فيقف عندها، بل ينفذ فيها ويدخلها.

الثالث والرابع: استعمال (في) موضع (إلى) بعد الفعل (عاد) كما في حديث (٧٦٦): «فإنَّ العائد في صدقته، كالكلب يعودُ في قيئه»، أي العائد إلى صدقته كالكلب يعودُ إلى قيئه^(٤)، وحديث (٧٦٧): «ولا تُعدُّ في صدقتك»، أي ولا تعد إلى صدقتك، ففيهما استعمل (في) موضع (إلى) حتى لا تقتصر الدلالة على الرجوع إليها فحسب، بل ليدل على رجوع الكلب إلى قيئه وتمكنه من أكله، ورجوع الرجل في صدقته وتمكنه من أخذها والتصرف بها، ونحو هذا في سورة الأعراف في شأن شعيب عليه السلام مع قومه: {أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا} [الأعراف: ٨٨]، المقصود ليس الرجوع إلى ملة الكفر فقط، بل "كشف عن رغبتهم في استقراره ومن معه في دينهم وتمكُّنهم فيه تمكناً يضمنون معه عدم الخروج منه"^(٥).

(١) الخوارج هم كل من خرج على الإمام -أي الحاكم- المتفق عليه، وأول ما خرجت هذه الفئة على عثمان بن عفان ثم علي بن أبي طالب -رضي الله عنهما-، وهم فرق شتى، عرفوا بالغلو وتكفير أصحاب الكبائر من المسلمين، وقد ذمهم النبي -صلى الله عليه وسلم- في أحاديث كثيرة. ينظر: أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين، حققه نعيم زرزور، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ، ج ١، ص ٨٤. وأبي الفتح الشهرستاني، الملل والنحل، مؤسسة الحلبي، ج ١، ص ١١٤.

(٢) ابن كثير إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، حققه عبد الله التركي، دار هجر، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م، ج ١٠، ص ٥٨٠.

(٣) الراغب الأصفهاني، المفردات، ص ٨١٢.

(٤) الكرمانى، الكواكب الدراري، ج ١١، ص ١٢٥.

(٥) محمد الخضري، من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم، ص ١٣٦.

٧. دلالة حرف الجر (في) على معنى (من):

دلت (في) على معنى (من) في ثلاثة مواضع:

الأول: (في) التي في حديث (٧١): «إذا شرب الكلبُ في إناء أحدكم، فليغسله سبع مرات»، أي إذا شرب من الإناء، إذ الفعل شَرِبَ يتعدى ب(من)، فالشُّربُ من الإناء موضع ابتداء، إلا أنه جعل مكانها (في) ليكون الشرب قد تحقق في الوعاء نفسه، فيلزم صاحب الإناء إن رغب في استعماله بالحكم الشرعي أن يغسله سبعاً، ولا ينافي ذلك القول بتضمين الفعل (شرب) معنى الفعل (ولغ) كما جاء في رواية أخرى للحديث: «إذا ولغ الكلب..»^(١)؛ لأنَّ الولوغَ تحقق الشرب باللسان، وأكثر ما يكون وقوعاً من السباع^(٢).

الثاني: التي في حديث (٢٩١): «خرجتُ إلى الطور، فلقيتُ كعب الأحبار، فجلستُ معه، فحدثني عن التوراة، وحدثته عن رسول الله، فكان فيما حدثته: خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة..»، أي كان من بعض ما حدثته به، فحرف الجر في لفظ (فيما) بمعنى (من) التبعية، لأنَّ اللقاء وطول الجلوس دارت فيه أحاديث وما ذُكر من بعضها.

الثالث: التي في حديث (٢٤٠): «مَنْ أعتق شريكاً له في عبد، فكان له مال يبلغ ثَمَنُ العبد، قُوم عليه قيمة العدل..»، حرف الجر (في) بمعنى (من) التبعية، فالشراكة كانت في العبد، كلُّ شريك له بعضه، وهذا ما يسمى بالعبد المُبْعُض، وهو الذي أُطلق بعضُهُ وبقي بعضُهُ الآخر رقيقاً^(٣).

٨. دلالة (في) على المقايضة:

وقوع (في) دالة على المقايضة قليل، ومن ذلك حديث واحد في الموطأ، رقم (٢٤٥٣): «من شَرِب الخمرَ في الدنيا، ثم لم يثب منها، حُرِمها في الآخرة»، حيث وقعت (في) بين مفضل وهو (شرب الخمر في الدنيا) وفاضل وهو (شرب الخمر في الآخرة)، وهي مع ذلك تفيد الظرفية زمناً إلا أنَّ سياق الحديث يفهم استعمالها لمقايضة شرب الخمر في الدارين، فكأنه يقول: من شربها في الدنيا بما لها من أضرار وأسقام وشيء يسير من المنافع، مُنعها في الآخرة بما لها من منافع وكبير لذة ونعيم وسلامة من الضرر، كما وصفها القرآن: {لَا يُصَدَّغُونَ عَنْهَا وَلَا يَنْزِفُونَ} [الواقعة: ١٩].

(١) رواه مسلم، رقم (٢٧٩).

(٢) ينظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج ٥، ص ٢٢٦. وابن منظور، لسان العرب، ج ٨، ص ٤٦٠.

(٣) ينظر: محمد رواس، وحامد صادق، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ.

١٩٨٨م، ص ٣١.

٩. دلالة (في) على البعدية:

دلت (في) على معنى (بعد) في ثلاثة مواضع من حديثين: حديث (٢٤٨): «فسلم في ركعتين»، والسلام إنما وقع بعد الركعتين لا أثناءهما، وحديث (٢٥٧): «فقام في اثنتين ولم يجلس فيهما»، كلاهما بمعنى (بعد)؛ لأنَّ القيام إنما حصل بعد الركعتين، والجلوس كذلك.

ثالثاً- دلالات حرف الجر (من):

١. ابتداء الغاية:

بانَّتْ هذه الدلالة زماناً ومكاناً بغزارة ووضوح في أكثر من أربعين موضعاً، للغاية بأنواعها الثلاثة: المكانية، والزمانية، والمطلقة:

أولاً- ابتداء الغاية الزمانية: ذهب إلى صحة هذه الدلالة الكوفيون وبعض البصريين^(١) خلافاً لأكثرهم، إلا أنَّ الشواهد لذلك تُقرُّ بصحة ما ذهب إليه الكوفيون، فمنها ما جاء في حديث (٤٠): «إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه»، فابتداء الاستيقاظ من (زمن النوم)، وكذا حديث (٥١٤): «فمُطرنا من الجمعة إلى الجمعة»، وذا مُثِّلَ به كثيرٌ من النُّحاة للغاية الزمانية^(٢)، ومنها التي في حديث (٢٦٥٢): «وريحها يوجد من مسيرة خمس مائة سنة»، أي أنَّ ريح الجنة يُقدَّر زمنه مسيرة خمس مائة سنة، وهو أسلوب في تقدير الزمن عند العرب، يقال: هو مني فرسخان^(٣)، هو مني مسيرة يوم وليلة أو ثلاثة أيام أو شهر.. الخ. ثانياً- دلالة (من) على ابتداء الغاية المكانية: وهذه الدلالة عليها إجماع النحويين، من ذلك (من) في حديث (٦٦): «إذا توضأ العبد المؤمن، فتمضمض خرجت الخطايا من فيه.. من أنفه.. من وجهه.. من تحت أشفار عينيه.. من يديه.. من تحت أظفار يديه..»، هذه كلها مواضع مكانية بدأ خروج الخطايا منها مع الماء.

ومنها (من) في حديث (١٢٧): «ومن أين يكون الشبه؟»، ويصح جعلها تعليلية، إلا أنَّ دلالة المكان تقوى بوجود (أين) الدالة عليه، وكذا دخولها على ظرف المكان (وراء) دالة على الابتداء المكاني في حديث (٤٦٠): «إني لأراكم من وراء ظهري»، مع أنه يمكن الاستغناء عنها لزيادتها لكن لمقصد آخر، يفسره الكرمانى بقوله: «فإن قلت: ما الفرق في المعنى بين وجود (من) وعدمه؟.. قلت: إذا وجد يكون تصريحاً بأنَّ مبدأ الرؤية ومنشأها من الخلف، بأن يخلق الله تعالى حاسة

(١) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ج ١، ص ٤٧١.

(٢) ينظر: ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٩٠، وابن هشام، مغني اللبيب، ج ٤، ص ١٣٧. والأزهري، شرح

التصريح، ج ١، ص ٦٣٨. والسيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ٤٦١.

(٣) ينظر: أبو البقاء العكبري، اتحاف الحثيث بإعراب ما يُشكل من ألفاظ الحديث، ص ١١٠.

باصرة فيه، وإذا عدم يحتمل أن يكون منشؤها هذه الحاسة المعهودة، وأن يكون غيرها مخلوقاً في الورا، ولا يلزم رؤيتنا تلك الحاسة؛ إذ الرؤية إنما هي بخلق الله تعالى وإرادته^(١).

وللإنسان مكان في جسده بدأ منه خلقه ويكون منه تركيبه للبعث، دلت عليه (من) في حديث (٦٤٢): «كلُّ ابنِ آدم تَأْكُلُهُ الأَرْضُ، إِلَّا عَجَبَ الذَّنْبِ، مِنْهُ خُلِقَ، وَفِيهِ يُرَكَّبُ»، أي منه ابتداء خلقه، ومنه يبدأ تركيبه، قال الباجي: «وَعَجَبُ الذَّنْبِ لَا تَأْكُلُهُ الأَرْضُ مِنْ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، وَإِنْ أَكَلَتْ سَائِرَ جَسَدِهِ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَا خُلِقَ الْإِنْسَانُ، وَهَذَا الَّذِي يَبْقَى مِنْهُ، لِيَعَادَ تَرْكِيبُ الْخُلُقِ عَلَيْهِ»^(٢).

وللحج مواقيت مكانية، لذلك دخلت (من) على مجموعة من الأمكنة في حديث (٧٢٩): «يَهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْخُلَيْفَةِ، وَيَهْلُ أَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ، وَيَهْلُ أَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ»، فدلّت على ابتدائية عبادة الحج منها، فذو الخليفة والحليفة والجحفة وقرن المنازل مواقيت مكانية يبدأ الحاج والمعتمر إحرامه منها، والمدينة كذلك اسم مكان دلت عليه (من) في ابتداء الخروج منها كما في حديث (٢٥٩٥): «لَا يَخْرُجُ أَحَدٌ مِنَ الْمَدِينَةِ رَغْبَةً عَنْهَا، إِلَّا أَبَدَلَهَا اللَّهُ خَيْرًا مِنْهَا».

وللطعام آداب في مكان الابتداء، دلت عليها (من) في حديث (٢٦٩٨): «سَمَّ اللَّهُ وَكُلَ مِمَّا يَلِيكَ»، أي كُل مبتدئاً من المكان الذي أمامك.

أما في حديث (٢٧٨١): «يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرُ مَالِ الْمُسْلِمِ غَنَمًا، يَتَّبِعُ بِهَا شَعْبَ الْجِبَالِ، وَمَوَاقِعَ الْقَطْرِ، يَفِرُ بَدِينَهُ مِنَ الْفَتَنِ»، فقد ذكر السيوطي أن (من) فيه ابتدائية^(٣) مكانية، مع أن دلالة السببية ليست ببعيدة عنها، ويُرجَّح ما ذكره السيوطي أن الفرار كان من مكان الفتن بدلالة استبداله بمكان آخر وهو (شعب الجبال ومواقع القطر)، والسببية مستفادة من الباء لا منها.

ثالثاً - دلالة (من) على الغاية المطلقة: وهي التي تكون لغرض الابتداء دون أن يتوصّل بها إلى انتهاء مخصوص، كزيد أفضل من عمرو، وأعوذ بالله من الشيطان الرجيم، أي ألجأ وأفر إليه^(٤)، ومن شواهد الموطأ بعد الفعل (أعوذ) حديث (٥٧١): «أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ...»، فيستعاذ بالله ويلجأ العبد إليه من كل شر وسوء مطلقاً دون قيد.

ومنها بعد اسم التفضيل (أفضل) في حديث (٣٤٢): «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ أَحَدِكُمْ وَحْدَهُ بِخَمْسَةِ وَعَشْرِينَ جُزْءًا»، جاءت (من) بعد اسم تفضيل دالة على غاية مطلقة في أفضلية صلاة الجماعة على سائر الصلاة الفردية مطلقاً، وجاءت بعد اسم التفضيل (خير) لتدل

(١) الكرمانى، الكواكب الدراري، ج ٥، ص ٩٤.

(٢) أبو الوليد الباجي، المنتقى شرح الموطأ، ج ٢، ص ٣١.

(٣) ينظر: السيوطي، عقود الزبرجد، ج ٢، ص ٣٦٢.

(٤) ينظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، حققه موسى بناي، إحياء التراث، وزارة الأوقاف، العراق،

طبعة ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٢ م، ج ٢، ص ١٤٢. وشرح الرضي على الكافية، ج ٢، ص ١١٣٩.

على أفضلية الصلاة في المسجد النبوي على سائر المساجد مطلقاً سوى المسجد الحرام، في حديث (٥٢٧): «صلاة في مسجدي هذا، خيرٌ من ألف صلاة فيما سواه، إلا المسجد الحرام». وجاءت (من) بعد اسم التفضيل (أطيب) لتدل على الغاية المطلقة في حديث (٨٦١): «لخلف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك»، أي أنَّ رائحة فم الصائم أطيب عند الله من سائر الروائح مطلقاً بما في ذلك أنفسها وأطيبها وهو المسك.

٢. دلالة (من) على التبعية:

دلالة (من) على التبعية قاربت الخمسين موضعاً في أحاديث الموطأ، وكثير منها تقرب دلالتها من دلالة (من) البانية، وقد نبه المالقي على ذلك قائلاً: "كثيراً ما تقرب (من) التي لبيان الجنس حتى لا يُفرَّق بينهما إلا بمعنى خفي، وهو أنَّ التي للتبعية تُقَدَّر بـ(بعض)، والتي لبيان الجنس تُقَدَّر بتخصيص الشيء دون غيره" (١)، فمن الأحاديث التي دلت فيها (من) على التبعية: حديث (٥): «من أدرك ركعةً من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر»، أي من بعض وقت الصبح، ومن بعض وقت العصر، دلت (من) مع مجرورها ومتعلقها على أنَّ وقت الصلاة يُدرك بإدراك جزء منه.

وفي حديث (٥١٦): «أصبح من عبادي مؤمناً بي، وكافرٌ بي»، دلت (من) على التبعية، وقيل للبيان (٢)، والصحيح أنها للتبعية؛ بدلالة التقسيم بعدها: «فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته، فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب، وأما من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا، فذلك كافر بي، مؤمن بالكوكب»، وهي كقوله تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَن يَغْبُذُ اللَّهَ عَلَىٰ حَزَبٍ} [الحج: ١١]، أي من بعضهم. ومن دلالة (من) على التبعية كذلك في حديث (٣٠): «مَن أَكَلَ من هذه الشجرة، فلا يقرب مساجدنا» (من هذه) أي بعضاً منها، فمن أكل شيئاً من البصل أو الثوم أو نحوهما مما فيه رائحة أذى فلا يقرب صلاة الجماعة في المساجد لليلة المذكورة.

فيما دلت (من) على أن يجعل العبد بعضاً من صلاته في بيته في حديث (٤٦٣): «اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم»، وهذه البعضية للرجال تُقَسَّرُ بصلاة النوافل؛ لأنها هي التي يُرَغَّبُ في أدائها في البيوت بدليل حديث: «أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة» (٣)، قال الطيبي: "(من) في (من صلاتكم) تبعيضية، وهو مفعول أول (اجعلوا)، والثاني (في بيوتكم)، أي اجعلوا بعض صلاتكم التي هي النوافل مؤداة في بيوتكم، فقدم الثاني للاهتمام بشأن البيوت، وأنَّ من حقها أن

(١) المالقي، رصف المباني، ص ٣٨٩.

(٢) السيوطي، عقود الزبرجد، ج ١، ص ٣٦٣.

(٣) رواه البخاري، رقم (٧٣١).

يُجعل لها نصيب من الطاعات، فتصير مزينة منورة بها؛ لأنها مأواكم ومواقع منقلبكم ومثواكم، وليست كالقبور التي لا تصلح لصلاتكم، وأنتم خارجون عنها، وداخلون فيها^(١).

كما دلت (من) على الحث على قراءة القرآن ولو بعضه في حديث (٥٤٠): «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَاقْرَأُوا مَا تيسر منه»، أي من بعضه، ودلت (من) بمجرورها على أَنَّ الطاعون أُرْسِلَ على بعض بني إسرائيل لا جميعهم كما في حديث (٢٦١٢): «الطاعون رجز، أُرْسِلَ على طائفةٍ من بني إسرائيل»، والطائفة فئة وبعض منهم، ودلت على أَنَّ الحياء شعبة من الإيمان وبعضاً منه كما في حديث (٢٦٣٥): «دُعُهُ، فَإِنَّ الْحَيَاءَ مِنَ الْإِيمَانِ»، ودلت على أَنَّ بعض البيان سحرٌ أي له وقع وأثر في المخاطب كما في حديث (٢٨٢٠): «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا»، بدليل اللفظ الآخر: «إِنَّ بَعْضَ الْبَيَانِ لَسِحْرٌ».

٣. دلالة (من) على بيان الجنس:

وهي المنافسة لـ (من) التبعية، فقد جاءت في نحو أربعين موضعاً في الموطأ، منها: التي في حديث (٢٧): «إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ»، قال العجلوني: «من فيح جهنم: أي، من جنسها، لا منها، فهو على حذف مضاف، فـ (من) ليست تبعية، بل لبيان الجنس^(٢)، إلا أَنَّ الطيبي لم يرتضِ هذه الدلالة، قال: " (من) ليست بيانية حتى يكون تشبيهاً كقوله تعالى: {حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ} [البقرة: ١٨٧]، هي إما ابتدائية، أي الحمى نشأت وحصلت من فيح جهنم، أو تبعية، أي بعض منها، ويدل على هذا التأويل ما ورد في الصحيح: «اشتكت النارُ إلى ربها، فقالت: رَبِّ أَكُلْ بَعْضِي بَعْضًا، فَأَذِنَ لَهَا بِنَفْسَيْنِ: نفس في الشتاء ونفس في الصيف» الحديث، فكما أَنَّ حرارة الصيف أثّر من فيحها، كذلك الحمى^(٣)، وأقول: هذا من التداخل الحاصل بين المعاني، أما الابتداء فبعيد، وأما البيان والتبعية فمتقاربان، والتبعية أرجح؛ لأنه قد جاء في حديث (٢٨٤٢): «نَارُ بَنِي آدَمَ الَّتِي يوقدون جزءً من سبعين جزءاً من نار جهنم».

وبينت جنس الشيء في حديث (٥٩٢): «واجعلن في الآخرة كافوراً، أو شيئاً من كافور»، أي اجعلن شيئاً وهذا الشيء كافور، وفي حديث (٤٦) قال عن الهرة: «إنها ليست بنجس، إنما هي من الطوافين عليكم أو الطوافات»، أي أَنَّ الهرة من جنس الطوافين، و(الطوافين) وصف وتفسير

(١) الطيبي، شرح المشكاة، ج ٣، ص ٩٣٨.

(٢) إسماعيل محمد العجلوني، كشف الخفاء، حققه عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ،

٢٠٠٠م، ج ١، ص ١١٨.

(٣) الطيبي، شرح المشكاة، ج ٩، ص ٢٩٥٨.

للرخصة في عدم نجاستها، و(من) في حديث(٦٧): «حتى يخرج نقياً من الذنوب»، بينت جنس ما يُنقى منه الإنسان وهو الذنب، وكذا في حديث(٢٣١): «فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه» قال الزرقاني: "(ما تقدم من ذنبه) أي ذنبه المتقدم كله، ف(من) بيانية لا تبعية" (١)، ومثلها التي في حديث(٣٠٠): «من قام رمضان إيماناً واحتساباً، غفر له ما تقدم من ذنبه».

كما فسرت (من) نوع الإكثار وهو (التصفيح) في حديث(٤٥١): «ما لي رأيتم أكثرتم من التصفيح؟»، وبينت جنس الخمسة أوسق التي يخرج منها الصدقة وهو التمر في حديث(٦٥٣): «ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة»، وبينت كذلك أجناس زكاة الفطر في حديث(٧٧٤): «كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفَطْرِ صَاعاً مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ أَقْطٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ زَبِيبٍ...».

وفي حديث(٩٠٦): «ما يلبس المحرم من الثياب...» بينت (من) جنس لباس المحرم أنه "(من الثياب) أي: من أنواع الثياب، وهو بيان، والمعنى سُئِلَ عما يحل للمحرم من اللباس وما يحرم" (٢)، ووضحت جنس الخمس التي يجوز قتلها أنها من الدواب في حديث(١٠٢٦): «خمسٌ من الدواب، ليس على المحرم في قتلهن جناح: الغراب، والحدأة، والعقرب، والفأرة، والكلب العقور»، فالخمس عدد مخصوص بينته (من) بجنس الدواب، ف(من) بيانية، و(الدواب) جمع دابة، وهي كل ما يمشي على الأرض (٣)، وبينت (من) نوع ذي الناب الذي لا يجوز أكله أنه من جنس السباع في حديث(١٤٣٣): «أَكُلْ كُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ حَرَامٌ»، وبينت جنس الخاتم المُعد للمهر أنه من حديد في حديث(١٤٩٨): «التمس ولو خاتماً من حديد»، وبينت جنس دية النفس والأنف أنها من الإبل في حديث(٢٤٥٨): «أَنَّ فِي النَّفْسِ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ...».

ففي كل هذه المواضع فسرت (من) ما أبهم قبلها أو بعدها مبينة نوعه أو جنسه أو وصفه، وهذه أبرز العلامات التي تعرف بها، قال الرضي: "وتعرفها بأن يكون قبل (من) أو بعدها مبهم يصلح أن يكون المجزور بـ(من) تفسيراً له، وتوقع اسم ذلك المجزور على ذلك المبهم" (٤).
٤. دلالة (من) على التعليل:

(١) الزرقاني، شرح الموطأ، ج ١، ص ٣٣٢.

(٢) ينظر: ملا علي قاري، مرقاة المفاتيح، ج ٥، ص ١٨٤٦.

(٣) ينظر: الجوهري، الصحاح، ج ١، ص ١٢٤.

(٤) الرضي، شرح الكافية، ج ٢، ص ١١٤١.

دلت (من) على التعليل في أكثر من خمسة عشر موضعاً من أحاديث كتاب الموطأ، منها: حديث (٦٤): «فإنهم يأتون يوم القيامة غراً مُحَجَّلِينَ من الوضوء»، أي من أجله^(١)، دلت (من) على التعليل؛ لأنَّ الوضوء بسببه تكون الغرة والتحجيل التي تعرفُ بها أمةُ محمد -صلى الله عليه وسلم- يوم القيامة، ومعنى (غراً مُحَجَّلِينَ) "أي بيض مواضع الوضوء من الأيدي والوجه والأقدام، استعار أثر الوضوء في الوجه واليدين والرجلين للإنسان من البياض الذي يكون في وجه الفرس ويديه ورجليه"^(٢)، كما عللت (من) الغسل في حديث (١٠٩) أنه لأجل الجنابة: «كان إذا اغتسل من الجنابة»، وقد ذُكرت في غير ما موضع من شروح الحديث بهذه الدلالة^(٣). ومن دلالة (من) على السببية ما جاء في حديث (١٥٦): «إذا أصاب ثوبٌ إحداكُمُ الدَّم من الحيضة فلنقرضهُ»، أي بسبب الحيضة، والحيضة بكسر الحاء الحالة التي عليها المرأة، ويجوز الفتح وهي المرأة من الحيض، كما جاءت دلالة السببية في حديث (٢٧١٣): «من يُرد الله به خيراً يُصب منه»، أي لأجله، ف(من) هنا تعليلية عائدة على (خيراً)^(٤)، والمعنى: يَنَل منه بالمصائب، ويبتليه بها، ليثبته عليها^(٥).

وفي حديث (٤٧٣): «إِنَّ أبا بكر يا رسول الله، إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء...»، "(من) فيه تعليلية: أي بسببه"^(٦)، ومواضع أخرى دلت (من) على السببية والتعليل كحديث (٦٤٥): «لم فعلت هذا؟ قال: من خشيتك يا رب»، أي فعلت ذلك بسبب خشيتك، وحديث (١٧٧٨): «يحرُم من الرضاعة ما يحرم من الولادة»، أي يحرمُ نكاح النساء اللاتي يقربن من الرجل بسبب الرضاعة كاللاتي يحرمُنَّ عليه بسبب التَّسَبُّب، وفي لفظ (من العطش) في حديث (٢٦٨٨): «لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي بلغ مني» قال الباجي: "قول الرجل: (لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي بلغ مني) بمعنى الذكر للسبب الموجب لإشفاقه عليه ورحمته له"^(٧).

(١) ملا علي قاري، مرقاة المفاتيح، ج ١، ص ٣٥٦.

(٢) ينظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج ١، ص ٣٤٦.

(٣) منها: الزرقاني، شرح الموطأ، ج ١، ص ١٩٤. وابن حجر، فتح الباري، ج ١، ص ٣٦٤.

(٤) ملا علي قاري، مرقاة المفاتيح، ج ٣، ص ١١٢٧.

(٥) ينظر: الزرقاني، شرح الموطأ، ج ٤، ص ٥١٤.

(٦) محمد علي الصديقي، دليل الفالحين، اعتنى به خليل مأمون، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٢٥هـ،

٢٠٠٤م، ج ٤، ص ٥١٤.

(٧) أبو الوليد الباجي، المنتقى شرح الموطأ، ج ٧، ص ٢٤٤.

٥- دلالة (من) على البدلية:

لم يكن لهذه الدلالة كثير وجود في موطأ الإمام مالك، ولم يُلحظ لها شاهد سوى في موضع واحد من حديث (٢٦٣٣): «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ لَا مَانَعَ لِمَا أُعْطِيَ اللَّهُ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْهُ الْجَدُّ، مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفْقِهْهُ فِي الدِّينِ»، قال ابن هشام: "أي لا ينفَعُ ذَا الْحِظِّ مِنَ الدُّنْيَا حِظَّهُ بِذَلِكَ، أَي بَدَلَ طَاعَتِكَ أَوْ بَدَلَ حِظِّكَ، أَي بَدَلَ حِظِّهِ مِنْكَ، وَقِيلَ ضُمِّنَ (يَنْفَعُ) مَعْنَى (يَمْنَعُ)"^(١).

ومما يجدر التنبيه عليه أنَّ صاحب رسالة (معاني حروف الجر في بلوغ المرام)^(٢) جعل (من) بعد اسم التفضيل دالة على البدلية، وعند التحقيق تبين أنَّ دلالتها على الغاية المطلقة أقرب؛ لأن القضية ليست بدلية بقدر ما هي غاية تفضيل وتمييز شيء على آخر، فمثلاً في حديث (٣٤٢): «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ أَحَدِكُمْ وَحْدَهُ بِخَمْسَةِ وَعَشْرِينَ جُزْءًا»، المقصود إطلاق أفضلية صلاة الجماعة على جميع الصلوات الفردية إلى غاية دون حد، ولو قلنا بالبدلية لقُصُرَت دلالة (من) في السياق، والبديل جعل شيء موضع آخر، وليست صلاة الجماعة بدل خمس وعشرين صلاة فردية مطلقاً؛ لأنَّ من صلى الفرض فرداً أو صلاها جماعة فإنه أدى الصلاة نفسها لا بدلها، إنما التفاضل في الأجر.

٦- دلالة (من) على المجاوزة:

نابت (من) حرف الجر (عن) في الدلالة على معنى المجاوزة في خمسة مواضع من أحاديث كتاب الموطأ:

الأول: حديث (٢٤٥٣): «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا، ثُمَّ لَمْ يَتُبْ مِنْهَا، حُرِمَ فِي الْآخِرَةِ»، أي لم يتب عنها، والتوبة الرجوع عن الذنب وطلب التجاوز عنه، يؤيد دلالة المجاوزة قوله تعالى: {وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ} [الشورى: ٢٥].

الثاني: حديث (١٣٨٤): «يَجْزِيكَ مِنْ ذَلِكَ الثُّلُثُ»، أي يجزيك عنه، تؤكد الرواية الأخرى للحديث: «يُجْزِي عَنْكَ الثُّلُثُ»^(٣).

(١) ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٤، ص ١٤٧.

(٢) ينظر: بكاري مكامي فقيه، حروف المعاني وتوجيهها في بلوغ المرام، رسالة دكتوراة، جامعة أم درمان، الخرطوم، ١٤٣٣هـ، ٢٠١٢م، ص ٢٠٤.

(٣) عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، المسند، حققه حسين سليم، دار المغني، السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، ٢٠٠٠م، رقم (١٦٩٩)، قال محققه: في سنده علتان، لكنه صحيح. قلت: المقصود صحته بشواهده.

الثالث: حديث(٢٨٢٣): «أَنْ تَذْكُرَ مِنَ الْمَرْءِ مَا يَكْرَهُ أَنْ يَسْمَعَ»، أي أن تذكر عنه؛ لأنَّ ذلك يعدُّ من مجاوزة ما يحبه إلى ما يكرهه سواء "في دينه أو دنياه أو خلقه أو أهله أو خادمه أو ماله أو ثوبه أو حركته أو طلاقته أو عبوسته أو غير ذلك مما يتعلق به"^(١).

الرابع: حديث(٢٨٥٢): «فأما ما كان من غير مسألة، فإنما هو رزق يرزقه الله»، أي كان عن غير مسألة؛ لأنَّ أخذ أموال الناس بالسؤال مذموم، فإن تجاوز ذلك فأعطيت عن غير مسألة فلا مذمة فيه.

الخامس: حديث(١٤٦٧): «يكفيك من ذلك الآية التي أنزلت في الصيف، في آخر سورة النساء...»، أي يكفيك عن ذلك جواباً عن سؤالك عن (الكلالة).

٧- دلالة (من) على معنى الباء:

تحتل دلالة (من) معنى الباء في موضع واحد وهو حديث(٢٦٨٨): «لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي بلغ مني»، أي بلغ بي، استدلالاً بحديث آخر في الموطأ(٢٢١٩): «قد بلغ بي من الوجد ما ترى»، ويصح جعلها من باب الغاية المطلقة وهو أولى لبيان منتهى العطش الذي وصل إليه وشدته.

٧- دلالة (من) على الظرفية:

نابت (من) حرف الجر (في) في الدلالة على الظرفية في أكثر من خمسة عشر موضعاً في الأحاديث المختارة من الموطأ، منها: حديث(٥٧٤): «إذا قام إلى الصلاة من جوف الليل...»، (من) دالة على الظرفية بمعنى (في)^(٢)، وحديث(١٥٨): «التي كانت تحيضها من الشهر»، أي في الشهر، ولا يصح جعلها ابتدائية؛ لأنَّ الحيض يختلف من امرأة إلى أخرى، وقد لا تكون أيام ابتدائه معلومة، وحديث(٢٩٩): «ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة» أي اجتمعوا في الليلة، وحديث(٨٩٠): «وقد رأيتني أسجد من صبحها في ماء وطين»، أي في صبح تلك الليلة، ففي كل هذه المواضع دلت (من) على الظرفية الزمانية، كما دلت على الظرفية المكانية في مواطن أخرى، منها: حديث(٤٧٦): «فأشار له إلى مكان من البيت»، أي مكان في البيت، وحديث(٣٦): «ويل للأعقاب من النار»، أي في النار، إن أُريد بها الدخول فيها، قال السيوطي: «و(من) لا ابتداء الغاية، أو بمعنى (في)، وعلى قول من فسر (ويل) بأنه واد في جهنم تكون للتبعيض"^(٣)، ومنها التي في حديث(١٢٧٤): «إذا كنت بين الأخشبين من منى...» أي في منى، ومنى بالكسر، والتونين، في

(١) ينظر: الزرقاني، شرح الموطأ، ج ٤، ص ٦٤٣.

(٢) ينظر: أبو محمد البطيلوسي، مشكلات موطأ مالك، ص ٩٨.

(٣) السيوطي، عقود الزبرجد، ج ١، ص ٢٩٨.

درج الوادي الذي ينزله الحاج ويرمي فيه الجمار من الحرم، سمّي بذلك لما يُمنى به من الدماء، أي يراق" (١).

٩. دلالة (من) على التوكيد:

جاءت دلالة التأكيد بـ(من) في اثني عشر موضعاً، منها: حديث (٦٥): «ما من امرئ يتوضأ، فيحسن وضوءه، ثم يصلي الصلاة، إلا غفر له ما بينه وبين الصلاة الأخرى حتى يصلها» (من) زائدة جاءت بعد نفي، تلتها نكرة، ويستقيم الكلام دونها، مؤكدة العموم في لفظ (امرئ)، دافعة ما يُوهم التخصيص بفئة دون أخرى، كما أضفت على النص جمالاً وتناسقاً، ومثلها (من) في حديث (٣٠٧): «ما من امرئ تكون له صلاةٌ ليل»، وحديث (٦٤٠): «ما من نبيٍّ يموت حتى يُخَيَّر».

كما دلت على التوكيد بعد استفهام بـ(هل) في حديث (١٢٨): «يا رسول الله، إنَّ الله لا يستحيي من الحق، فهل على المرأة من غُسل إذا هي احتلمت؟» ولحققتها نكرة (غُسل)، أي هل على المرأة غُسل؟ وقد أكدت (من) حرص المرأة على السؤال وعدم استحيائها من الحق، وازداد بها المعنى وضوحاً وانتبهاً نحو المسؤول عنه وهو الغسل من الاحتلام.

وفي حديث (٥٠٧): «والله ما من أحدٍ أغير من الله أن يزني عبده أو تزني أمته»، (من) زائدة دالة على التوكيد، يناظرها حديث: «ما من أحدٍ يومَ القيامة غني ولا فقير إلا ودَّ أنما كان أُوتِيَ من الدنيا قُوتاً» (٢)، قال العكبري: "(من) زائدة، و(غني) بالرفع صفة لـ (أحد) على الموضع؛ لأنَّ الجار والمجرور في موضع رفع، ونظيره قوله تعالى: {مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ}، بالرفع على الموضع، وبالجر على اللفظ، ويجوز في الحديث (غني ولا فقير) بالجر على اللفظ أيضاً" (٣)، قال النووي: "معناه ليس أحداً منع من المعاصي من الله تعالى، ولا أشد كراهة لها منه سبحانه" (٤).

ومنها (من) في حديث (١٤٩٨): «هل عندك من شيءٍ تُصدِّقها إياه؟»، (من) زائدة في المبتدأ، والخبر متعلق الظرف المتقدم (عندك) (٥)، ودلالة (من) على التأكيد إذ جاءت بعد ما يشبه النفي وهو الاستفهام بـ(هل)، ودخولها على لفظ نكرة (شيء) الذي يقصد به المهر، ووجود (من)

(١) ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج ٥، ص ١٩٨.

(٢) رواه أحمد في مسنده، رقم (١٢١٦٣)، وفي سننه ضعف.

(٣) أبو البقاء العكبري، إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، ص ٧٦-٧٧.

(٤) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، ج ٦، ص ٢٠١.

(٥) ينظر: أحمد القسطلاني، إرشاد الساري لشرح البخاري، ج ٨، ص ٥٢. والزرقاني، شرح الموطأ، ج ٣، ص ١٩٤.

تأكيد لأهمية المهر في النكاح، ولذا يوجب الفقهاء إجماعاً أنه لا يحلُّ نكاحٌ إلا به قلَّ أو كثر كما أمر الله تعالى: {وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً} [النساء: ٤].

وحديث (١٧٤٠): «ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة، إلا وهي كائنة» أي ما نسمة كائنة، ف(من) زائدة لتؤكد قدرة الله تعالى على خلق هذه النسمة، أي النفس والروح^(١)، وإن فعل الإنسان ما فعل في منعها.

كما زيدت (من) تأكيداً قبل لفظ (قبل) على رأي القائلين بذلك في حديث (٥٧٢): «وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله وحده لا شريك له»، وإثبات (من) في الحديث مهم؛ لأنه يفيد أن هناك مدة طويلة كانت بين النبي -صلى الله عليه وسلم- والأنبياء قبله، أما حال حذفها فيُشعر بقصر المدة.

المطلب الثالث: دلالات حروف الجر الثلاثية في أحاديث كتاب الموطأ:

أولاً - دلالات حرف الجر (إلى):

١. دلالة (إلى) على انتهاء الغاية:

الغاية إما مكانية، أو زمانية، أو لا تُخصُّ بزمان ولا مكان وهي المطلقة، ودلت على هذه الغايات الثلاث (إلى) في أحاديث كتاب الموطأ فيما يربو عن ثلاثين موضعاً: فمن دلالتها على انتهاء الغاية المكانية: حديث (٢٦): «إِنَّ اللَّهَ قَبَضَ أَرْوَاحَنَا وَلَوْ شَاءَ لَرَدَّهَا إِلَيْنَا فِي حِينٍ غَيْرِ هَذَا»، (إلينا)، أي إلى مكانها في أجسادنا، وحديث (١٧٥): «فإِنَّ أَحَدَكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَ يَعْمِدُ إِلَى الصَّلَاةِ»، أي يقصد موضع الصلاة لأدائها "فيدلُّ على أَنَّ الماشي إلى الصلاة كالمنتظر لها"^(٢).

ومن دلالة (إلى) على انتهاء الغاية المكانية التي في حديث (٦٦): «ثم كان مشيُّه إلى المسجد وصلاته نافلة له»، غاية المشي الذي يحصل به الأجر (إلى المسجد) وهو المكان الذي يُسجد فيه، ومن دلالة انتهاء الغاية دخولها على اسم مكان (مضجعك) من (ضجع) وهو مكان النوم في حديث (١٤٧): «شُدِّي عَلَى نَفْسِكَ إِزَارَكَ ثُمَّ عُدِّي إِلَى مَضْجِعِكَ» فغاية عودتها إلى مكان نومها.

ومنها كذلك (إلى) في حديث (٢٥٩): «رُدِّيْ هَذِهِ الْخَمِيصَةَ إِلَى أَبِي جَهْمٍ فَإِنِّي نَظَرْتُ إِلَى عَلمِهَا فِي الصَّلَاةِ فَكَادَ يَفْتِنَنِي»، في كلا الموضعين دلت (إلى) على الغاية المكانية، أي إلى عند

(١) ينظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج ٥، ص ٤٩.

(٢) ابن عبد البر، الاستذكار، ج ١، ص ٣٨٥.

أبي جهم، وإلى موضع غَلَمِها، وفي حديث(٢٩١): «لا تُعْمَلُ المَطْيُ إِلَّا إلى ثلاثة مساجد: إلى المسجد الحرام، وإلى مسجدي هذا، وإلى مسجد إيلياء، أو بيت المقدس»، في جميع المواضع دلت (إلى) على الغاية المكانية، أي غاية ما يجوز أن تُشَدَّ إليه الرَّحْلُ للعبادة هذه المساجد الثلاثة.

وحديث(٣٤٣): «ثم أخالفُ إلى رجالٍ، فأحرَقَ عليهم بُيوتهم»، أي إلى أماكنهم، بدلالة أنه ذكر بعدها بيوتهم، وحديث(٤٤٢): «لا يزالُ أحدُكم في صلاةٍ ما كانت الصلاةُ تحبسه، لا يمنعه أن ينقلبَ إلى أهله إلا الصلاة»، أي أن يرجع إلى مكان أهله، وحديث(٢٦٤٤): «يا رسول الله، هلُمَّ إلى الظِّلِّ»، أي إلى مكان الظل، وحديث(١٥٧٢): «إذا دُعِيَ أحدُكم إلى وليمةٍ، فليأتها»، أي: إذا دُعِيَ إلى مكانٍ وليمة^(١).

ومن دلالة (إلى) على انتهاء الغاية الزمانية: حديث(٥٣٨): «من فاتته حزبه من الليل، فقرأه حين تزول الشمس، إلى صلاة الظهر، فإنه لم يفته»، أي إلى وقت صلاة الظهر، لم يقصد المكان أو الفعل، إنما قصد الزمان بدليل ابتدائه بزمان (زوال الشمس)، وكذا حديث(٩٨٧): «الْعُمْرة إلى العمرة كفارة لما بينهما»، أي أنَّ العُمَرتين تكفر ذنوب الزمن بينهما، وحديث(١٣٤١): «الخیل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة»، أي الخير باقٍ فيها إلى زمن يوم القيامة، ومثله حديث(١٧٤٠): «ما عليكم أن لا تفعلوا، ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة، إلا وهي كائنة». ومن دلالة (إلى) على الغاية الزمانية كذلك قوله تعالى في حديث(٨٥٠): «ثم أتموا الصيام

إلى الليل»^(٢)، وهذه الآية مما يستشهد به النحاة لدلالة (إلى) على انتهاء الغاية الزمانية^(٣). وأما الغاية المطلقة، فمنها: حديث(٦٤٨): «العبدُ المؤمنُ يستريحُ من نَصَبِ الدنيا وأذاها إلى رحمة الله»، رحمة الله واسعةٌ ليس لها نهاية ولا يقيدُها زمان أو مكان بدلالة قوله: «وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ» [الأعراف: ١٥٦]، ومنها (إلى) في حديث(٨٦١): «فالصيامُ لي وأنا أجزي به، كل حسنة بعشر أمثالها، إلى سبعمائة ضعف»، فإنها لم تُخصَّ بزمان ولا مكان، ثم إنها لم تُقيَّد بعدد وإن بدا من الحديث أنها سبعمائة ضعف، فقد جاء في أحاديث أخرى أنَّ مضاعفة الحسنات إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة^(٣).

٢. دلالة (إلى) على التبيين:

(١) ينظر: ابن حجر، فتح الباري، ج ٩، ص ٢٤٤. والزرقاني، شرح الموطأ، ج ٣، ص ٢٤٤. وشرف الحق العظيم

آبادي، عون المعبود، ج ١٠، ص ١٤٥.

(٢) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٣، ص ٤٤. والأزهري، شرح التصريح، ج ١، ص ٦٥٦. والسيوطي، همع

الهوامع، ج ٢، ص ٤١٤.

(٣) منها: حديث عبد الله بن عباس -رضي الله عنهما- في صحيح البخاري، رقم (٦٤٩١).

جاءت هذه الدلالة في ثلاثة مواضع: الأول، في حديث (٥٤٤): «لقد أنزلت عليّ هذه الليلة سورة، لهي أحبُّ إليّ مما طلعت عليه الشمس»، والثاني في حديث (٢٦٠٣): «اللهم حبِّبْ إلينا المدينة كحبِّنا مكة أو أشد»، والثالث في حديث (٢٨٤٥): «وإنَّ أحبَّ أموالِي إليَّ بيرحاء»، في المواضع الثلاثة جاءت (إلى) بعد ما أفاد حباً وهذه علامة دلالتها على التبيين.

٣. دلالة (إلى) على معنى الباء:

جاءت في موضع واحد من قوله تعالى في حديث (١١٥٣): «قوله تعالى: {أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ}»؛ لأنه لا يقال: رفثت إلى المرأة، وإنما يقال: رفثت بها أو معها، لكن لما كان الرفث في معنى الإفضاء عدي بـ (إلى)^(١) أو قد تكون من باب الغاية المطلقة، وإطلاقها "عند حد الإباحة وقضاء حاجة الرجل من المرأة حينما تدعو إليها، حتى لا يفوت فضل الإكثار من العبادة والذكر"^(٢)، وليس محصوراً بالالتصاق بالنساء ومصاحبتهم.

٤. دلالة (إلى) على معنى اللام:

خمس مواضع أفادت فيها (إلى) معنى اللام، منها: حديث (١٧٤): «ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه»، أي لاستبقوا لأجله، فهي بمعنى لام التعليل، أي "لما فيه من المسارعة إلى الطاعة؛ ولأنَّ منتظر الصلاة في صلاة، ولعدم التضايق فيه زماناً ومكاناً لم يحتج إلى المساهمة فيه وللقرعة"^(٣)، وحديث (٨٤٨): «إني أصبحت أنا وعائشة صائمتين متطوعتين، فأهدي إلينا طعام، فأفطرنا عليه»، أي أهدي لنا، وهو من قبيل لام التملك والاختصاص، وحديث (١٥٧٠): «كم سقت إليها؟ فقال: زنة نواة من ذهب..»، أي كم أعطيت لها مهراً^(٤) أو كم أرسلت لها من المهر^(٥)، وهذا اللفظ في الحقيقة يستعمل في سوق الإبل والغنم؛ لأنهم كانوا يتزوجون ويمهرون عليها فلما كثر استعماله في الدراهم انتقلت دلالة هذا اللفظ إليه^(٦)، وحديث (٢٧٧٣): «أتوب إلى الله، وإلى رسوله، فماذا أذنبت؟»، توبته في الحديث كما دلت اللام لأجل الله إخلاصاً، ولأجل رسوله اتباعاً.

٥. دلالة (إلى) على معنى (في):

نابت (إلى) حرف الجر (في) في الدلالة على الظرفية في ثلاثة مواضع: الأول: حديث (١٥٨): «لتنظرُ إلى عددِ الليالي والأيام»، أي: تنظر في عدد الليالي والأيام.

(١) ينظر: الألوسي، روح المعاني، ج ١، ص ٤١٦. وابن عاشور، التحرير والتنوير، ج ٣٠، ص ٧٦.

(٢) محمد الخضري، من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم، ص ٢٨٦.

(٣) محمد بن علي الصديقي، دليل الفالحين، ج ٦، ص ٥٢١.

(٤) ينظر: أحمد القسطلاني، إرشاد الساري لشرح البخاري، ج ٤، ص ٥.

(٥) ينظر: عثمان الكماخي، المهيأ، ج ٣، ص ١٠.

(٦) ينظر: فايز الداية، علم الدلالة العربي، ص ٤٢٤.

والثاني: حديث (٦٤٣): «إنما نسمة المؤمن طيرٌ يُعلَّق في شجر الجنة، حتى يُرجعه الله إلى جسده يوم يبعثه»، أي يرجعه الله في جسده، فالجسد ظرف والروح مظلوفة تتخلل الجسد، بدليل (في) التي سبقتها، وقد علّقت بظرف وهو (شجر الجنة)، وترجع إلى ظرف وهو جسد صاحبها.

والثالث: حديث (٦٤١): «هذا مقعدك، حتى يبعثك الله إلى يوم القيامة»، أي يبعثك في يوم القيامة، وهو أشبه بما مثل به النحلة^(١) في الآية: {ليجمعنكم إلى يوم القيامة} [النساء: ٧٦]، وتحتمل انتهاء الغاية.

ثانياً- دلالات حرف الجر (على):

١. دلالة حرف الجر (على) على الاستعلاء:

جاءت (على) دالة على الاستعلاء بنوعيه الحسي والمعنوي في أكثر من سبعين موضعاً من أحاديث كتاب الموطأ؛ فمن دلالتها على الاستعلاء الحسي: حديث (٧٩): «ومسح على الخفين»، والمسح يكون حقيقة بإمرار اليد أعلى الخف، يؤيده حديث علي رضي الله عنه-: «رأيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يمسح على ظاهر خفيه»^(٢)، ومن الاستعلاء الحسي كذلك ما جاء في حديث (١٠٩): «ثم يصب على رأسه ثلاث غرات بيديه، ثم يفيض الماء على جلده كله»، قوله (على رأسه) و(على جلده) استعلاء حسي في صب الماء أعلى الرأس وأعلى الجلد حقيقة، وكذا في وضعية الوقوف للصلاة تعلق اليد اليمنى اليسرى كما في حديث (٤٣٧): «كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة»، وركوب الراحلة إنما يكون أعلاها حساً كما في حديث (١٠٣٩): «لا يستطيع أن يثبت على الراحلة»، ومنه حديث (٢٦٠٥): «على أنقاب المدينة ملائكة، لا يدخلها الطاعون، ولا الدجال» فالملائكة على أنقابها حقيقة، والأنقاب جمع نقب، يقال: انقاب المكان وتقوب: إذا جرد فيه مواضع من الشجر والكلاء، وهي الطرق بين جبلين^(٣).

ومن الاستعلاء الحسي بـ(على) وضع الحطب على الظهر في حديث (٢٨٥٣): «والذي نفسي بيده، لياخذ أحدكم حبله، فيختطب على ظهره، خير له من أن يأتي رجلاً أعطاه الله من فضله، فيسأله أعطاه أو منعه».

(١) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ٢، ص ٨٧. والمرادي، الجنى الداني، ج ٢، ص ٧٦. وأبو حيان، التذيل والتكميل، ج ١١، ص ١٦٨.

(٢) أبو داود، السنن، رقم (١٦٢)، وسنده صحيح.

(٣) ينظر: الجوهرى، الصحاح، ج ١، ص ٢٢٧. وابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج ٥، ص ١٠٢.

أما عن الاستعلاء المعنوي في دلالة (على) فكثير، وهو مفهوم من عدة جهات:

١. مما فيه أمر أو نهي؛ لأنَّ الأمر حكمٌ عليك فعله، والنهي حكمٌ عليك تركه، وهما مما يكون على الإنسان معنى لا حساً، كحديث (٢٦٧): «غُسل يوم الجمعة واجبٌ على كل محتلم»، والحكم المذكور أمر معنوي يكون على العبد المسلم، ومثله حديث (٣٢٠): «خمس صلوات كتبهن الله على العباد» ومعنى (كتبهن) أي أوجبهن، ومثله في حديث (٨٢٣): «هذا يومٌ عاشوراء، ولم يكتب الله عليكم صيامه»، أي لم يوجب الله صيامه عليكم.

ومن النهي ما جاء في الخطبة أو البيع على خطبة أو بيع أخيك كما في حديث (١٤٨٩): «لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه»، وحديث (١٩٩٤): «لا يبيع بعضكم على بيع بعض»، والخطبة أمر معنوي في وضع اليد على المرأة للزواج منها، والبيع كذلك في وضع اليد على السلعة لشرائها، قال الطيبي: "ضَمَّنَ البيع معنى الغلبة والاستعلاء، وعده بـ(على)" (١).

٢. ما فيه مشقة وكلفة وإكثار: تعلق (على) بالفعل (أشق) للدلالة على الاستعلاء المعنوي في حديث (١٧٠): «لولا أن أشقَّ على أمتي لأمرتهم بالسواك» يُقال: شَقَّ عليَّ ذاك الأمرَ مشقَّةً، أي: ثَقُلَ عليَّ، ومعنى الحديث، أي: لولا أن أثقلَ على أمتي (٢)، وكذا تعلق بالفعل (تكثر) لنفس الدلالة في حديث (٢٦٣٦): «عَلَّمَنِي كَلِمَاتٍ أَعِيشُ بِهِنَّ، وَلَا تُكْثِرْ عَلَيَّ، فَأَنْسَى».

٣. ما يغلب على الإنسان: كحديث (٢٦٣): «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ يَصْلِي، جَاءَهُ الشَّيْطَانُ، فَلَبَسَ عَلَيْهِ» لَبَسَ، أي: خَلَطَ عليه فلم يَدْرِ كم صَلَّى، وهو أمر معنوي يفعله الشيطان بالمصلي، وحديث (٥٤٢): «وَهُوَ أَشَدُّ عَلَيَّ فَيَقْضِمُ عَنِّي»، أي الوحي كان ثَقِيلاً على رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وهذه دلالة استعلاء معنوية، ودليل ثقله قوله تعالى: {إِنَّا سَأَلْنَا عَلِيَّكَ قَوْلًا ثَقِيلًا} [المزمل: ٥]، وحديث (٤٨٦): «يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم، إذا هو نام، ثلاث عقد»، فالشيطان يغلب على العبد أحياناً فيعقد على قافية رأسه ويجعله ينام عن الصلاة.

٤. ما فيه عقوبة وتبعة: كحديث (٢٩٧): «من ترك الجمعة ثلاث مرات، من غير عُذر ولا علة، طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ»، والطَّبَعُ على القلب أمرٌ معنوي، أي "خَتَمَ عليه وغشاه ومنعه أطفافه وجعل فيه الجهل والجفاء والقسوة، أو صَيَّرَ قَلْبَهُ قَلْبَ مَنْافِقٍ" (٣)، وحديث (٣٤٣): «...ثم أخالفُ إلى رجال، فأحرق عليهم بيوتهم» وكان بإمكان العبارة أن تستقيم بقوله (فأحرق بيوتهم) لكنه جاء بـ(على) ليس زيادةً، بل تعظيماً لشأن العقوبة في حق المتخلفين عن صلاة الجماعة واستعلاء العقوبة عليهم لإذلالهم، وأنهم هم المقصودون بها لا البيوت التي يسكنونها، وحديث (٤٢٢): «لو يعلم المارء بين

(١) الطيبي، شرح المشكاة، ج٧، ص٢١٤٢.

(٢) ينظر: الأزهرى، تهذيب اللغة، ج٨، ص٢٠٥.

(٣) عبد الرؤوف المناوي، فيض القدير، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ، ج٦، ص١٠٢.

يُدي المصلي، ماذا عليه»، أي ماذا عليه من الإثم، والإثم أمرٌ معنوي يكونُ على العبد، بل إنه كالإثقال التي تُحمل على ظهره كما قال تعالى: {وَلْيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ} [العنكبوت: ١٢-١٣]، ولفظ (يعلم) "يدلُّ أنَّ الإثم إنما يكونُ على من علم بالنهي وارتكبه مستخفاً به، ومتى لم يعلم بالنهي فلا إثم عليه"^(١).

ومن الاستعلاء المعنوي ما يُصدر قضاءً على من ارتكب جرماً كما دلت عليه (على) في الموضوعين من حديث (٢١٧٧): «فقضى رسول الله أنَّ على أهل الحوائط حفظها بالنهار، وأن ما أفسدت المواشي بالليل ضامنٌ على أهلها»، ومن الاستعلاء المعنوي كذلك العقوبة المترتبة على من ارتكب جريمة الزنا كما أفادته (على) في الموضوعين من حديث (٢٣٧٩): «أنَّ ما على ابني جلدٌ مائة، وتغريبٌ عام، وأخبروني أنما الرِّجْمُ على امرأته».

٥. ما يعلو الشيء حفظاً وتشريفاً له: كحديث (٧٢): «ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن»، تعلق (على) بأمر معنوي وهو المحافظة، أي أنَّ محافظته علت هذه العبادة حفظاً لها، وكذا السكينة طمأنينة وراحة تكون على قلب المسلم كما في حديث (١٧٥): «وأتوها وعليكم السكينة»، وكذا صلاة الملائكة دعاء وثناء أمر معنوي تعلو من يلزم مصلاه كما في حديث (٤٤١): «الملائكة تُصلي على أحدكم ما دام في مصلاه»، وتعلو نبينا محمد ونبي الله إبراهيم وآلهما صلى الله عليهما أجمعين كما في حديث (٤٥٦): «يا رسول الله، كيف نصلي عليك؟ فقال: قولوا: اللهم صل على محمد، وأزواجه، وذريته، كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد، وأزواجه، وذريته، كما باركت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد».

٢. دلالة (على) على المصاحبة:

جاءت هذه الدلالة في خمسة مواضع من أحاديث الموطأ: في حديث (٥٨٦): «تلك صلاة المنافقين، يجلسُ أحدهم، حتى إذا اصفرَّت الشمس، وكانت على قرنِ الشيطان، قام فنَقَرَ أربعاً...»، أي أنَّ الشمسَ تطلعُ مصحوبةً بقرنِ الشيطان، وقد قيل في شرحه: إنها بمقارنة قرنِ الشيطان^(٢) أي معه مصاحبة له، بدليل الحديث الآخر قبله (٥٨٤): «إنَّ الشمسَ تطلعُ ومعها قرنُ الشيطان، فإذا ارتفعت فارَقَها».

ومن المصاحبة (على) في حديث (٦٤٦): «كل مولود يُولدُ على الفطرة»، أي يولد معها مصاحباً لها، وحديث (١٩٥٨): «المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه، ما لم يتفرقا»، أي بالخيار مع صاحبه، وحديث (٢٧٢٤): «ولا يحلُّ الممرض على المصح»، أي: لا يصحب السقيم من الماشية ما كان سليماً؛ لأنَّ "النهي عن أن يأتي الرجل بإبله، أو غنمه الجربة فيحلُّ بها

(١) ابن بطال، شرح صحيح البخاري، ج ٢، ص ١٣٨.

(٢) ينظر: أبو الوليد الباجي، المنتقى شرح الموطأ، ج ١، ص ٣٦٤.

على ماشيةٍ صحيحةٍ فيؤذيه بذلك" ^(١)، وحديث (٢٦١٧): «إنَّ الله إذا خلق العبد للجنة، استعمله بعمل أهل الجنة، حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة، فيدخله به الجنة»، أي حتى يموت مصاحباً أو مقارناً للموت عملاً من أعمال أهل الجنة ^(٢).

٣. دلالة (على) على معنى المجاوزة:

في أكثر من عشرة مواضع دلت (على) على المجاوزة، تارة تبيين تلك الدلالة حال دخولها على ما يدل على زيادة وتفضيل كما في حديث (٢٦٥٨): «قالت أم سلمة لرسول الله: إذا ينكشف عنها! قال: فذراعاً، لا تزيدُ عليه»، أي لا تزيدُ عنه، فالنهي عن مجاوزة حدِّ الذراع في طول لباس المرأة، وحديث (٤٨٥): «والله لا أزيدُ على هذا»، أي لا أزيدُ عنه، قيل في شرحه: "لا أزيدُ على هذا) أي: عن الفرائض، أو أكتفي به عن النوافل" ^(٣)، وحديث (٢٨٤٢) في التفضيل بين نار جهنم ونار الدنيا: «إنها فضّلت عليها بتسعة وستين جزءاً»، أي فضّلت عنها وجاوزتها في الشدة، "أعاد عليه السلام حكاية تفضيل نار جهنم، ليميز عذاب الله من عذاب الخلق" ^(٤).

وتارة تفهم المجاوزة من دخولها على ما دل على غضب، كحديث (٢٣٢): «إذا قال الإمام: {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ} فقولوا: آمين»، جاءت بعد اسم مفعول من (غضب) وتلك علامة على دلالة المجاوزة، أي بُعد هؤلاء القوم عن الصراط المستقيم بسبب غضب الله تعالى، وحديث (٤٧٥): «اشتد غضبُ الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، أي بُعد الذين اتخذوا القبور مساجد عن الخير بسبب غضب الله تعالى.

وقد تظهر دلالة (على) على المجاوزة من مجيئها بعد ما يدل على خفاء كما في حديث (٤٦٠): «فوالله ما يَخْفَى عليَّ خُشُوعكم ولا رُكُوعكم»، أي: لا يَخْفَى عَنِّي خُشُوعكم ورُكُوعكم. أو أن تلي ما دل على عفو وتجاوز، كالتالي في حديث (٢٩١) يوم الجمعة: «فيه خُلِقَ آدم وفيه أهبط من الجنة وفيه تيب عليه»، أي تيب عنه، وحديث (١٣٢٥): «ثم يتوب الله على القاتل»، أي يتوب عن القاتل.

ومجيء (على) بعد ما يدل على منع وتحريم يدل على المجاوزة غالباً كما في حديث (٢١٢٩): «من اقتطع حقَّ امرئ مسلم بيمينه، حرَّم الله عليه الجنة، وأوجب له النار...»، أي: حرم الله عنه، فالذي اقتطع حق أخيه بُعد عن الجنة بسبب تحريم الله عنه ذلك.

(١) المصدر السابق، ج ٧، ص ٢٦٤.

(٢) ينظر: ملا علي القاري، مرقاة المفاتيح، ج ١، ص ١٧١.

(٣) ملا علي القاري، مرقاة المفاتيح، ج ٨، ص ٢٤٢.

(٤) القسطلاني، شرح صحيح البخاري، ج ٥، ص ٢٨٩.

٥. دلالة (على) على السببية والتعليل:

في أكثر من خمسة عشر موضعاً دلت (على) على السببية، منها حديث (١٧٤): «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه»، استهمهم إنما يكون بسبب فضل النداء والصلاة في الصف الأول، وحديث (١٤٢٠): «كُلْ ما أَمْسَكَ عَلَيْكَ إِنْ قَتَلَ وَإِنْ لَمْ يَقْتُلْ» أي ما أَمْسَكَ لأجلك، وهذا شبيه بقوله تعالى: {فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ} [المائدة: ٤]، وقوله تعالى: {أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ} [الأحزاب: ٣٧]، قال ابن عاشور: "وحرفُ (على) في قوله {مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ} بمعنى لام التعليل، كما تقول: سَجِنَ على الاعتداء، وضُرِبَ الصبيُّ على الكذب" (١).

ومن دلالة (على) على السببية ما جاء في حديث (١٧٤٧): «لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تَوَمَّنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، أَنْ تَحْدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»، أي تحد بسبب موت ميت قريب لها، قال الطيبي: "بمعنى النهي على سبيل التأكيد، والوصف بالإيمان إشعار بالتعليل" (٢)، والإحداد يعني الحزن وترك الزينة، "أَحَدَّتِ الْمَرْأَةُ عَلَى زَوْجِهَا تُحَدُّ، فَهِيَ مُحَدَّةٌ، وَحَدَّتْ تَحْدُ وَتَحْدُ فَهِيَ حَادَّةٌ: إِذَا حَزِنْتَ عَلَيْهِ، وَلَبِسْتَ ثِيَابَ الْحُزْنِ، وَتَرَكْتَ الزِّينَةَ" (٣).

ومنها التي في حديث (٢٥٩٢) عن المدينة: «لَا يَصْبِرُ عَلَى لَأْوَائِهَا وَشِدَّتِهَا أَحَدٌ، إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعاً أَوْ شَهِيداً يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، أي بسبب لأوائها، والصبر إنما وقع بسبب اللأواء، واللأواء هي الشدة وضيق العيش والمشقة والقحط وما يكون من العلل والآفات (٤).

كما دلت (على) على السببية في الموضع الأول من حديث (٢٦١٦) في قول آدم لموسى عليهما السلام: «أَفْتَلَوْنِي عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِّرَ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ»، أي: أفتلومني بسبب ما قُدِّرَ اللهُ عَلَيَّ (٥)، وكذا في الموضعين من حديث (٢٧٤٢): «وَرَجُلَانِ تَحَابَا فِي اللَّهِ اجْتَمَعَا عَلَى ذَلِكَ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ»، أي اجتمعا وتفرقا بسبب ذلك، قال الكرمانى: "أي على حُبِّ الله، يعني كان سبب اجتماعهما حُبُّ الله، واستمرا عليه حتى تفرقا من مجلسيهما" (٦).

٥. دلالة (على) على الظرفية:

نابت (على) حرف الجر (في) في الدلالة على الظرفية في موضعين:

(١) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج ٦، ص ١١٦.

(٢) الطيبي، شرح المشكاة، ج ٧، ص ٢٣٧٠.

(٣) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج ١، ص ٣٥٢.

(٤) ينظر: المصدر السابق، ج ٤، ص ٢٢١. وابن منظور، لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٣٨.

(٥) ينظر: الزرقاني، شرح الموطأ، ج ٤، ص ٣٨٣.

(٦) الكرمانى، الكواكب الدراري، ج ٥، ص ٤٦.

الأول: في حديث (٢٩١): «خيرُ يومٍ طلعت عليه الشمسُ يوم الجمعة..»، أي طلعت فيه الشمس، وقد جاءت بلفظ «فيه» في مسند أحمد^(١)، وعدل عن استعمال (في) مكانها؛ لأنَّ الشمسَ تعلو هذا اليوم وغيره من المخلوقات وتبسط عليها، وهي مع ذلك تتداخل بين أجزائها.

الثاني: في حديث إحداد المرأة في الجاهلية (١٧٤٩): «وقد كانت إحداكن في الجاهلية ترمي بالبعرة على رأس الحول»، فهي ترمي بالبعرة في زمن رأس الحول أي السنة، وفعلها ذلك ليكون إحلالاً لها لأخذ الزينة بعد إحدادها على زوجها المتوفى عنها^(٢)، ويصح جعلها بمعنى (عند)، وعلى كلا المعنيين لا تخرج عن دلالة الظرفية.

٦. دلالة (على) على معنى (من):

دلت (على) على معنى (من) لابتداء الغاية في حديث (١٦٩٧): «ليس لك عليه نفقة»، والنفقة إنما تكون منه ابتداء، قال تعالى: {لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ} [الطلاق: ٧]، فعدل عن استعمال (من) واستعمل (على) ليبين أن النفقة على الزوج وجوباً وليست تفضلاً وتمناً ما لم يفترقا بالطلاق.

ودلت على معنى (من) التبعية في حديث (٢٦١٦): «أنت موسى الذي أعطاه الله علم كل شيء، واصطفاه على الناس برسالته؟»، فموسى هو أحد الناس، واصطفاه كان منهم أي من بعضهم، كقوله تعالى: {اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ} [الحج: ٧٥]، وإنما استعمل (على) موضع (من) لبيان نوع الاصطفاء وأنه اصطفاه تشريف وتكريم له دون غيره من قومه.

٧. دلالة (على) على معنى الباء:

نابت (على) الباء في الدلالة على الإلصاق في ثلاثة مواضع:

الأول: في لفظ (على سبعة أحرف) من حديث (٥٤٠): «إنَّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرؤوا ما تيسر منه»، أي أنزل بسبعة أحرف، والعدول عن استعمال الباء مراعاة لمعنى النزول الذي يكون من أعلى، وإخباراً عن علو أي القرآن على ما سواها.

الثاني: في لفظ (على قدر نيته) من حديث (٦٢٩): «إنَّ الله قد أوقع أجره على قدر نيته»،

أي: بقدر نيته، والنية تلاصق العمل قبولاً ورداً، كحديث: «إنما الأعمال بالنيات»^(٣).

الثالث: بعد الفعل (قضى) من حديث (٢١٠٣): «فعلَّ بعضكم أن يكونَ ألحنَ بحجته من بعض، فأقضي له على نحو ما أسمع منه..»، فالفعل قضى يتعدى هنا بالباء، أي بنحو ما أسمع منه، وهو إلصاق معنوي.

٨. دلالة (على) على معنى (إلى):

(١) أحمد بن حنبل، المسند، رقم (٩٢٠٧).

(٢) ينظر: الزرقاني، شرح الموطأ، ج ٣، ص ٢٥٣. والطبي، شرح المشكاة، ج ٧، ص ٢٣٦٩.

(٣) رواه البخاري، حديث رقم (١).

وهذه الدلالة لم يتعرض لها كثير من النحويين، ولها شواهد من كتاب الموطأ، منها: بعد الفعل (قدم) أو معناه أو ما اشتق منه، كحديث (٦٤): «وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الْحَوْضِ»، أي متقدمهم إليه^(١)، وحديث الطاعون (٢٦١١): «إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ، فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ...»، أي فلا تقدموا إليه، وحديث (٢٦٦٣): «يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ اشْتَرَيْتَ هَذِهِ الْخُلَّةَ، فَلَبِسْتَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَلِلْوَفْدِ إِذَا قَدِمُوا عَلَيْكَ؟»، أي قدموا إليك.

وبعد الفعل (رد) أو معناه أو ما اشتق منه، كما في حديث (١٠٥٤): «أَفَلَا تَرُدُّهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟»، وحديث (١٣١٩): «رُدُّوا عَلَيَّ رِدَائِي»، وحديث (٢٣٧٩): «أَمَا غَنَمُكَ وَجَارِيَتُكَ، فَرُدُّ عَلَيْكَ»، بمعنى أفلا تردّها إلى قواعد إبراهيم، وردوا إليّ رداي، وغنمك وجاريتك ردّ إليك، وهو كقوله تعالى: {إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكَ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ} [القصص: ٧]. وجاءت بمعنى (إلى) في حديث (١٩٦٨): «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَإِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيءٍ فَلْيَتَّبِعْ»؛ لأنّ الفعل (أتبع) ضمن معنى (أحيل)، فعُدّي بـ(إلى)^(٢).

المطلب الرابع: دلالات حروف الجر الرباعية في أحاديث كتاب الموطأ

حروف الجر رباعية الوضع لم يحضر منها في أحاديث كتاب الموطأ سوى الحرف (حتى)، ودلالاتها في جميع المواضع لانتهاه الغاية، وقد تقرر بالتعليل، وشواهدا على قسمين:

القسم الأول: أن يليها اسم ظاهر: ووقع ذلك في الموطأ في ثلاثة أحاديث:

١. في حديث (٢١٦٨): «فِي سِيلِ مَهْزُورٍ وَمُدْنِيْبٍ يُمَسِّكُ حَتَّى الْكَعْبَيْنِ، ثُمَّ يُرْسِلُ الْأَعْلَى عَلَى الْأَسْفَلِ»، دلالة (حتى) غائية، فقد قيل في معناه: "يُرْسِلُ صَاحِبُ الْحَائِطِ الْأَعْلَى جَمِيعَ الْمَاءِ فِي حَائِطِهِ وَيَسْقِي بِهِ حَتَّى إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ مِنْ قَاعَةِ الْحَائِطِ إِلَى كَعْبِي مَنْ يَقُومُ فِيهِ أُغْلَقَ مَدْخَلُ الْمَاءِ"^(٣).
٢. في حديث (٢٦١٩): «كُلُّ شَيْءٍ بِقَدْرِ حَتَّى الْعَجْزِ وَالْكَيْسِ»، قال الزرقاني: "قال عياض: رويناه بالخفض عطفاً على شيء، والرفع عطفاً على (كل)، وقد تكون (حتى) جارة وهو أحد معانيها"^(٤) فيجوز في (العجز) خفض على الغاية، والرفع بالعطف على (كل)^(٥)، ويترجح فيها العطف فهو

(١) ينظر: أبو الوليد الباجي، المنتقى شرح الموطأ، ج ١، ص ٧٠.

(٢) ينظر: عبد الرؤوف المناوي، فيض القدير، ج ٥، ص ٥٢٣.

(٣) أبو الوليد الباجي، المنتقى شرح الموطأ، ج ٦، ص ٣٤.

(٤) الزرقاني، شرح الموطأ، ج ٤، ص ٣٨٨.

(٥) ينظر: محمد بن عبد الحق، الاقتضاب في غريب الموطأ، حققه عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان.

السعودية. الطبعة الأولى ٢٠٠١م، ج ٢، ص ٤٣١.

من باب عطف الخاص على العام، ولو قلنا بالجبر لفسد معنى الحديث، فليس (العجز) آخرًا ولا متصلًا بالآخر؛ لأن أقدار الله لا نهاية لها.

٣. في حديث (٢٧١٢): «لا يصيبُ المؤمن من مصيبة، حتى الشوكة، إلا قُصَّ بها، أو كُفِّرَ بها من خطاياها»، ذكر بعضهم جواز الجبر بـ (حتى)، لكنه قول ضعيف^(١).

القسم الثاني: أن يليها مصدر مؤول (أن مع الفعل): ووقع ذلك في أكثر من عشرة مواضع، من أحاديث الموطأ المختارة، منها: حديث (٧٨١): «لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تُفطروا حتى تروه...»، أي أنَّ غاية الفطر حتى أن تروا هلال رمضان، فإذا رُوي صمنا، وغاية الصوم برؤية هلال شوال فإذا رُوي أفطرنَا، وحديث (٨٩٤): «إني أريتُ هذه الليلة في رمضان، حتى تلاحي رجلان، فرُفعت»، أفادت (حتى) الغاية مقترنة بالتعليل، أي أنَّ ليلة القدر رُفعت ونُسي علم تعيينها بسبب أنه تلاحي رجلان^(٢)، يقال: لَحَا الرجل لَحْوًا أي شتمه وخاصمه ولامه وعذله^(٣).

وحديث (١٥١٦) في رجوع المرأة إلى زوجها الأول: «لا تَحِلَّ لك حتى تذوق العُسيلة»، أفادت (حتى) الوصول إلى العُسيلة وهي اللذة وإن كان إلى جزءٍ يسيرٍ منها بدلالة تصغيرها ليحصل التحليل للزوج الأول، قال ابنُ الأثير: «شَبَّهَ لَذَّةَ الجِماعِ بذوقِ العسلِ فاستعار لها ذوقًا، وإنما أُنتِ؛ لأنه أراد قطعة من العسل، وقيل: على إعطائها معنى النطفة، وقيل: العسل في الأصل يُذَكَّر ويؤنث، فمن صَغَرَهُ مؤنثًا قال: عُسيلة، كقُويسة، وشُميسة، وإنما صَغَرَهُ إشارةً إلى القدرِ القليل الذي يحصلُ به الحل»^(٤).

ومنها (حتى) في حديث (١٨٦٤): «من ابتاع طعاماً، فلا يبعه حتى يقبضه»، أي أنَّ غاية منع البيع حتى يتم قبض الطعام، فإن قبضه جاز بيعه.

(١) سبق ذكر القول، ينظر: ص ٦٤ - ص ٦٥.

(٢) ينظر: أبو الوليد الباجي، المنتقى شرح الموطأ، ج ٢، ص ٨٩.

(٣) ينظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج ٤، ص ٢٤٣. وابن منظور، لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٤٢.

(٤) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج ٣، ص ٢٣٧.

المبحث الثالث:

أثر دلالات حروف الجرّ في فهم النصّ النبويّ في كتاب الموطأ

تقدمت دلالات عشرة حروف من حروف الجرّ في أحاديث كتاب الموطأ، وعلم كيف أسهمت في تكوين نصّ تلك الأحاديث، مُفصّحة عن دلالات متفاوتة بين إلصاقٍ وسببيةٍ وظرفيةٍ وتبعيضيٍّ وبيانٍ واستعلاءٍ وغايةٍ واختصاصٍ ودلالاتٍ أخرى مختلفة، بُيّنت بشواهدا من تلك الأحاديث، ومن المهم أن نعلم أنّ دلالة حروف الجرّ لا تقف عند حد المعنى أو كيفية ورودها فيها فقط، بل تشمل الأثر التابع لها فهماً أو استنباطاً أو ترجيحاً، وتوضح ذلك بمطلبين، الأول منهما في بيان المقصود بالأثر، والثاني في عرض ما يشهد لأثر حروف الجرّ من المسائل الشرعية المأخوذة من أحاديث كتاب الموطأ.

المطلب الأول - المقصود بالأثر:

الأثر، ويقال الإثر -فيه لغتان- ويجمع على آثار، يُعرف في اللغة بأنه بقية الشيء، أو ما بقي من رَسْمِهِ، يُقال: خرجتُ في أثره وفي أثره أي بعده، والأثر الأجل، ففي الحديث: «من سرّه أن يُبسّط له في رزقه، أو يُنسأ له في أثره، فليصل رحمه»^(١)، والآثار الخطأ والأعمال، كقوله تعالى: {وَنُكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ}[يس: ١٢]، أي أعمالهم، وترك في الشيء أثراً أي علامة، كما يطلق الأثر على الأخبار والأحاديث المروية^(٢)، وكل هذه المعاني تعود إلى إتباع الشيء وما بقي بعده^(٣).

أما الأثر في الاصطلاح، فقال الجرجاني: "الأثر له ثلاثة معانٍ: الأول، بمعنى: النتيجة، وهو الحاصل من الشيء، والثاني بمعنى العلامة، والثالث بمعنى الجزء، والآثار: هي اللوازم المعللة بالشيء"^(٤).

وكون المقصود بالأثر النتيجة والحاصل من الشيء أو العلامة، هذا هو الذي يوافق سير دراستنا، أي أنّ الفهم والاستنباط للأحكام والخلاف في بعض المسائل إنما هو حاصل هنا بسبب ورود حروف الجرّ في سياق نص الحديث.

(١) رواه البخاري، رقم (٢٩٦٧). ومسلم، رقم (٢٥٥٧).

(٢) ينظر: الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م، ج ١، ص ٢٠.

(٣) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ٤، ص ٥-٧. والزيدي، تاج العروس، ج ١٠، ص ١٢.

(٤) الجرجاني علي بن محمد، التعريفات، ص ٤.

المطلب الثاني: مسائل في أثر دلالات حروف الجر في فهم النص النبوي في الموطأ:

تقرر أنَّ لحروف الجر أثراً في فهم جمل وعبارات النصوص العربية، وأنَّ التعبير بإدخال حرف ما من حروف الجرِّ في الكلام قد يؤدي معنى وأثراً غير الذي يؤديه التعبير بدونه أو بغيره، والبحث عن هذا الأثر يحتاجه المفسرُ والفقيه واللغويُّ والأديبُ وكثير ممن يشتغلُ في المجالات المعرفية المختلفة، "فهذه الحروف ليست مجردَ روابط بين مفردات الجملة أو بين الجُمْل، بل إنها تتميز بمرونةٍ دلاليةٍ وثرَاءٍ في المعاني"^(١)، فكما أنَّ لها أثراً كبيراً في إبراز بلاغة القرآن^(٢) ومعانيه وأحكامه، فإنَّ النصَّ النبوي هو الآخر كذلك إنما جاء بلسان عربي مبين، ولا يصح فهم معناه إلا من لغته وممن علِم تركيبه ورسمه ومقامَ قوله، وإلا فسدت كثيرٌ من العبادات والمعاملات الشرعية والمسائل اللغوية إن أخذ من غير أهل الدراية بها العالمين بتراكيب نصوصها.

لنقف على شيءٍ من تلك الآثار، مما جاء في أحاديث كتاب الموطأ على النحو التالي:

أولاً- أثر حرف الجر الباء:

أ. مقدار ما يمسح من الرأس عند الوضوء:

جاء في حديث(٦٦): «فإذا مسح برأسه خرجت الخطايا من رأسه»، نظير آية الوضوء: {وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ}[المائدة:٦]، ما الذي نتج عن دخول الباء على لفظ (رأسه)، و(رؤوسكم)؟

نتج عن دخول حرف الجرِّ الباء على لفظ (رأسه) في الحديث ولفظ (رؤوسكم) في الآية خلافت في تحديد مقدار ما يمسح من الرأس عند الوضوء؛ فمن أهل العلم كالشافعية وبعض المالكية من ذهب إلى أنَّ الباء دالة على التبعض، فمن مسح بعض رأسه ولو شيئاً يسيراً منه أجزأه في الوضوء وصحَّت به صلاته، فيما جعلها فريق آخر منهم فقهاء الحنفية دالة على الإلصاق، أي أن يُلصق المتوضئ يده كآلة على ما استطاع من رأسه، ثلثه أو ربعه أو نصفه، وذهب جماهير فقهاء

(١) فوزية محمد، الأثر الدلالي في تفسير ابن عاشور، مجلة كلية التربية، جامعة الزاوية، ليبيا، العدد(٤)، إبريل ٢٠١٦م، ص٩٣.

(٢) ينظر: أمثلة على ذلك من سورة آل عمران والنساء. علي بن مناوور الجهني، أثر دلالات حروف المعاني الجارة في التفسير، رسالة ماجستير، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م، جامعة أم القرى، السعودية، ص٥٩١- ص٥٩٧.

المالكية والحنابلة إلى أنَّ الباء زائدة للتأكيد داخلية على المفعول به، فيكون الواجب مسح الرأس جميعه، وكلُّ هذه الآراء المذكورة^(١) سببها الاشتراك في المعنى الحاصل في دلالة الباء.

وزعم فريق رابع أنَّ الباء للتعدية الجائز حذفها وإثباتها، فقد عَدَّتِ الفعلَ (مسح) إلى مفعوله^(٢)، وهو رأي ضعيف؛ لأنَّ الفعل يتعدى بنفسه أصلاً ليس بحاجة إلى الباء.

وفريقٌ خامس زعم أنَّ الباء للاستعانة، أي يستعانُ بالماء لمسح الرأس، قال ابنُ هشام: "وقيل: هي في آية الوضوء للاستعانة، وإنَّ في الكلام حذفاً وقلباً، فإنَّ (مسح) يتعدى إلى المُزال عنه بنفسه، وإلى المُزيل بالباء، فالأصل: امسحوا رؤوسكم بالماء"^(٣)، وهذا القول فيه موافقة للقائلين بمسح الرأس أجمعه، إلا أنه ينقلُ الباء إلى الشيء المستعمل للمسح، لا المسح نفسه.

والتحقيقُ أن يقال: إنَّ الباء للتأكيد مضمنة معنى الإلصاق، فهي توكيدٌ ليتحقق المسح للرأس كاملاً، وإلصاق لآلة المسح (اليد) بالرأس، والفعل (مسح) يتعدى بنفسه، أي امسحوا رؤوسكم، وقولنا: (مسح فلان رأسه) لا يحتاج الفعل إلى حرف الجر إلا لتأكيد وتقرير، وقد نص ابنُ جني على أنَّ الباء لا تأتي للتبعيض عند أهل اللغة، قال: "فأما ما يحكيه أصحابُ الشافعي عنه، من أنَّ الباء للتبعيض، فشيء لا يعرفه أصحابنا، ولا ورد به ثبوتٌ"^(٤)، ويؤيد ذلك أنه لم يرد عن النبي -صلى الله عليه وسلم- الاكتفاء بمسح بعض رأسه.

ب. هل دخول الجنة بالعمل سبباً أم عوضاً؟

جاء في حديث (٢٦١٧): «إنَّ الله إذا خَلَقَ العبدَ للجنة، استعمله بعملِ أهل الجنة، حتى يموت على عملٍ من أعمال أهل الجنة، فيُدْخِلُه به الجنة»، الباء في قوله (به) هل هي سببية كما ذهب إلى ذلك جمهور أهل العلم، أم أنها للمقابلة والعوض كما ذهب إليه المعتزلة^(٥)؟

(١) تنظر آراء الفقهاء المذكورة في المسألة في: بداية المجتهد لابن رشد، ج ١، ص ١٩. والمغني لابن قدامة، مكتبة القاهرة، مصر، نشر عام ١٣٨٨هـ، ١٩٦٨م، ج ١، ص ٩٣. وكذا القرطبي في الجامع لأحكام القرآن، ج ٧، ص ٣٣٥. والنووي في المجموع شرح المذهب، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى، ج ١، ص ٢٢٠-٢٢١.

(٢) ينظر: القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم، ج ١، ص ٤٨٧.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٢، ص ١٤٢.

(٤) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ١٣٤.

(٥) المعتزلة ويسمون أنفسهم أهل التوحيد والعدل، من الفرق الإسلامية التي نشأت في القرن الثاني الهجري على يد واصل بن عطاء الذي اعتزل مجلس الحسن البصري، عرفوا بتقديم العقل على النقل، وكانت لهم الصولة والجملة في الحكم والسياسة لما تميزوا به من البلاغة والتأثير، ولهم أصول خمسة يرجعون إليها، واختلفوا إلى مذاهب شتى.

مما يقرره علماء الشريعة أنَّ النصوص الشرعية ذات الجنس الواحد، لا يُكتفى بالنظر لواحد منها دون الآخر، وهذا النص لا تُفهم منه دلالة الباء صحيحة ولا ينكشف أثرها بوضوح إلا بالرجوع إلى نصٍّ من جنسه وهو قوله -صلى الله عليه وسلم-: «لن يدخل أحدُ الجنة بعمله»^(١)، فمن نظر إلى سطح النصين بدا له أنَّ بينهما تعارضاً، لكن الحقيقة أنَّ حرف الجر الباء هو الفاصل في ذلك؛ لأنَّ وجوده في سياقِ النفي يختلف عن وجوده في سياقِ الإثبات^(٢)، ففي النفي يدلُّ على العوض والمقابلة، أي لن يدخل أحد الجنة مقابل عمله، فلا يكون العملُ ثمناً لدخول الجنة، وبهذا قال الجميع دون استثناء، أما في الإثبات فدلالته سببية، أي فيدخله بسبب عمله الجنة، وخالفت في ذلك طائفة من المعتزلة فقالوا مقابل عمله، وقولهم هذا يُفْضي إلى مناقضة النصوص ومصادمتها.

ج. اعتقاد سببية التأثير في المخلوقات:

جاء في حديث (٥١٦): «وأما من قال: مُطرنا بنوء كذا وكذا، فذلك كافرٌ بي، مؤمنٌ بالكوكب»، الباء في قوله (بنوء) دالة على السببية؛ لأنه ترتب عليه حكم شرعي في الحديث نفسه وهو قوله: (كافرٌ بي)، أي كفرٌ أصغر لا يخرج من ملة الإسلام؛ لأنه اعتقد السببية في تأثير هذا النوء؛ فلذلك حُرِّم استعمال هذا اللفظ باعتقاد سببية المخلوق في التأثير^(٣)، وهذه الدلالة لا يحتمل غيرها في هذا الحديث بدليل ترتب الحكم بعدها، أما لو لم يذكر الحكم بعدها لكانت دائرة بين الجواز والمنع؛ فإن كانت الباء سببية كان هذا الاعتقاد ممنوعاً، وإن كانت ظرفية بمعنى (في) كان هذا الاعتقاد جائزاً، فيقال: مطرنا في نوء كذا وكذا، قال الزرقاني: "ومن قال: مُطرنا بنوء كذا على معنى مطرنا في وقت كذا، فلا يكون كُفراً"^(٤).

د. هل يصح المهر بتعليم القرآن؟

في حديث (١٤٩٨): «قد أنكحْتُها بما معك من القرآن»، تسببت الباء في نشوب خلافٍ بين الفقهاء في مسألة جعل المهر مما لا يتمول كتعليم القرآن؛ فمن قال: إنها للمقابلة والعوض أجاز

ينظر: أبو الفتح محمد الشهرستاني، الملل والنحل، مؤسسة الحلبي، ج ١، ص ٤٣- ص ٨٥. وينظر: أبو الحسن

الأشعري، مقالات الإسلاميين، ج ١، ص ١٣٠.

(١) رواه البخاري، رقم (٦٤٦٤). ومسلم، رقم (٢٨١٦).

(٢) ذكر المسألة محمد بن أبي العز الحنفي. ينظر: شرح العقيدة الطحاوية، حققه أحمد شاكر، وزارة الشؤون

الإسلامية، السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، ص ٤٤١.

(٣) سبق، ينظر: ص ١٢٨.

(٤) الزرقاني، شرح الموطأ، ج ١، ص ٦٥٤.

ذلك كالشافعية والحنابلة. ومن قال: إنها للسببية لم يُجز ذلك وهو مذهب مالك وأبي حنيفة^(١)، قال الكرمانى: "فيه جواز كون الصداق تعليم القرآن؛ لأنَّ ظاهره أنَّ الباء للتعويض، نحو بعث هذا الثوب بدينار، وإلا فلا فائدة في ذكره، ومنعه الحنفية، قالوا: الباء للسببية، أي زوجها منك بسبب ما معك من القرآن"^(٢)، ومن عاد إلى سياق قصة الحديث كاملة ترجَّح له ما ذهبت إليه الشافعية والحنابلة في أنَّ الباء تعويضية لا سببية.

هـ. هل النهي عن قربان صلاة الجماعة في المسجد لمن أكل الثَّوم أو نحوه مما ذكر في النص، أم لكل ما منه أذى؟

في حديث (٣٠): «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ، فَلَا يَقْرُبُ مَسَاجِدَنَا، يُؤْذِنَا بِرِيحِ الثَّومِ»، الباء سببية باتفاق، فهل يُحصر أثر دلالتها بالإضافة التي تلت اسمها (الثوم) وما ذكر في أحاديث أخرى كالبصل والكُرَّاث، أم بالعلَّة التي جاءت لأجلها؟

لو قلنا: إنها تُخص بما ذكره النص لكان الممتنع هو أكل الثوم أو البصل والكُرَّاث فقط عند المجيء للصلاة، لكن دلالة الباء ارتبطت بالفعل الذي تعلقت به (يؤذينا) فيكون أذى الرائحة علة، فمن أكل ثوماً أو بصلاً أو أيّاً كان من المأكولات والمشروبات التي تشاركها في العلة دخل في حكم المنع تحريماً أو كراهةً على خلاف بين الفقهاء، وتوسع بعضهم فأدخل كل أذى سوى الرائحة كالسفه والبذاءة استدلالاً بالرواية الأخرى: «فإنَّ الملائكة تتأذى مما يتأذى منه ابنُ آدم»^(٣)، وابن آدم لا يتأذى بالبصل والثوم فقط، بل بكل ما يؤذي، قال ابنُ عبد البر: "ففي القياس أنَّ كلَّ ما يتأذى به جبرائله في المسجد، بأن يكونَ ذَرِبَ اللسان، سفيهاً عليهم في المسجد، مستطيلاً، أو كان ذا ريحة قبيحة لا تريمه لسوء صناعته، أو عاهة مؤذية كالجذام وشبهه، وكل ما يتأذى به الناس، إذا وجد في أحد جيران المسجد وأرادوا إخراجَه عن المسجد وإبعاده عنه، كان ذلك لهم، ما كانت العلة موجودة فيه حتى تزول"^(٤)، فيما ذكر الزرقاني أنَّ المنع وجود الرائحة، وعليه فيكون الأذى مقصوراً بما له رائحة، أما ما كان من أذى بقولٍ أو فعلٍ كما ذهب إليه ابنُ عبد البر وغيره فليس بداخل وهو توسعٌ غير مُرضٍ^(٥)، وما ذهب إليه الزرقاني هو الذي يظهر؛ لأنَّ الباء مع مجرورها

(١) ينظر: ابن رشد، بداية المجتهد، ج٣، ص٤٦. وابن قدامة، المغني، ج٧، ص٢١٤.

(٢) الكرمانى، الكواكب الدراري، ج١٠، ص١٣٩.

(٣) رواه مسلم، رقم (٥٦٤).

(٤) ابن عبد البر، التمهيد، ج٦، ص٤٢٣.

(٥) ينظر: الزرقاني، شرح الموطأ، ج١، ص١١٥.

(بريح) علفت بأذى الرائحة، أي الأذى الناتج عنها، وأما ما كان من الأذى من نوع آخر فله أحكام أخرى تخصه، لا تؤخذ من هذا الحديث.

و. هل أحقية المرأة الثيب في إجراء الزواج مُطْلَقَةً أم مُقَيَّدَةً؟

في حديث (١٤٩٣): «الأيّم أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأذن في نفسها، وإذنها صماتها»^(١)، الباء دالة على الإلصاق المعنوي، وهذه الدلالة هل تكون مطلقة بأن للمرأة الحق في أخذ إذنها ورضاها على النكاح، ولها الحق في إجراء عقد النكاح دون الحاجة إلى ولي كما ذهب إليه أبو حنيفة، أم أنّ الإلصاق مقيد بالرضا والإذن من عدمه كما ذهب إليه جمهور الفقهاء^(٢)؟
أشير في موطن سابق أنّ الأثر الدلالي قد لا يكفي الاقتصار فيه على نص واحد، بل لا بد من النظر في السياق وفي النصوص الأخرى من جنسه، وعليه فآثر دلالة الإلصاق في هذا الحديث مقيدة لا مطلقة كما ذهب إليه الجمهور؛ لسببين:
الأول: سياق النص، في أنه يتحدث عن الاستئذان، فالثيب أحق بنفسها في الإذن، ويكرّر الولي فيه يشير إلى أنّ له حقاً عليها، إلا فيما استثناء النص.

الثاني: نص آخر ورد عن النبي -صلى الله عليه وسلم-: «لا نكاح إلا بولي»^(٣)، و(لا) مع اسمها مستغرقة في العموم لكلّ نكاح سواء كان للبكر أم الثيب.

ز. هل يجوز الرجوع في الصدقات والهبات؟

في حديث (٢٢١٣): «قد أُجِزَتْ في صدقتك، وخُذْها بميراثك»، وجاء في حديث آخر: «العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه»^(٤)، لو نظرنا إلى هذين النصين لوجدنا أنّ النبي -صلى الله عليه وسلم- يُجيز الرجوع في الصدقة في الحديث الأول ويؤمّه في الحديث الثاني، لكن لما دلت الباء على السببية كان الجواز معلقاً بها كالميراث أو ما استثنته النصوص الأخرى، أما بغيره فيُمنع، وهذا عليه جماهير الفقهاء، وفي رواية لأحمد وفقهاء الظاهرية بمنع ذلك مطلقاً^(٥)، استدلالاً بالحديث الثاني، لكن الأول بيّنه حجة عليهم، وهو مستثنى من الذم.

ح. هل يمسح الوجه كاملاً في التيمم؟

-
- (١) قال ابن الأثير: "الأيّم في الأصل التي لا زوج لها، بكراً كانت أو ثيباً، مطلقة كانت أو متوفى عنها. ويريد بالأيّم في هذا الحديث الثيب خاصة". النهاية في غريب الحديث، ج ١، ص ٨٥.
- (٢) ينظر: ابن قدامة، المغني، ج ٧، ص ٧. والنووي، شرح النووي على مسلم، ج ٩، ص ٢٠٣.
- (٣) رواه أحمد في المسند، رقم (١٩٥١٨)، قال محققو المسند: إسناده صحيح.
- (٤) البخاري، رقم (٢٥٨٩). ومسلم، رقم (١٦٢٠).
- (٥) ينظر: ابن عبد البر، الاستذكار، ج ٧، ص ٢٥٩. وابن قدامة، المغني، ج ٦، ص ٥٥.

في حديث (١٣٤): «فأنزل الله تبارك وتعالى آية التيمم»، وآية التيمم: ﴿لَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٦]، في هذه الآية أحدثت الباء خلافاً بين الفقهاء، فمن جعلها دالة على التبعيض، قال: يُكْتَفَى بمسح بعض الوجه، وهو قول ذهب إليه بعض فقهاء الشافعية والحنفية والمالكية، فيما ذهب آخرون إلى أنَّ الواجب استيعاب الوجه بالمسح، والباء إما زائدة تأكيداً أو للإلصاق، وذهب إلى ذلك طائفة أخرى من فقهاء الحنفية والشافعية والحنابلة وهو المذهب عند المالكية^(١)، والفعل (امسحوا) يتعدى بنفسه وإنما جيء بالباء بعده تأكيداً، وقد جاء حديث^(٢) أنَّ الوجه يمسح كاملاً، فكان مؤيداً للقول الثاني في استيعاب الوجه مسحاً.

ي. حقيقة القدر الذي خلق الله عليه الأشياء:

في حديث (٢٦١٩): «كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكِيسُ»، في المنتقى لأبي الوليد الباجي: (وكل شيء خلقناه بقدر)، قال: "ويحتل من جهة مقتضى لسان العرب معاني، أحدها: أن يكون معناه خلقناه منه شيئاً مُقَدَّرًا لا يُزَادُ عليه، ولا ينقص منه، الثاني: أن يكون معناه خلقناه على قدر ما لا يزداد فيه ولا ينقص منه، قال الله سبحانه: ﴿قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ [الطلاق: ٣]، والثالث: أن يكون معناه نُقْدَرُهُ عليه، قال جل ذكره: ﴿بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾ [القيامة: ٤]، الرابع: أن يُرِيدَ به بقدر أن نخلقه في وقته، فقدر له عز وجل وقتاً يخلقه فيه"^(٣)، فعلى المعنى الأول الباء بمعنى (من)، وعلى الثاني للاستعلاء، وعلى الثالث: للإلصاق والالتباس، وعلى الرابع: للظرفية، وفي جميعها تلازم معنى الإلصاق؛ فانظر في الأحوال الأربعة كيف تقلبت المعاني بسبب حرف الجر الباء حسب الدلالة المرادة، مما أحدث اختلافاً في تعيين معنى المجرور به (قدر).

ثانياً- أثر حرف الجر الكاف:

أ. حكم الاغتسال ليوم الجمعة:

في حديث (٢٦٧): «غُسِلَ يوم الجمعة واجبٌ على كل مُحْتَلِمٍ، كَغُسْلِ الجَنَابَةِ»، الكاف هل هي أداة لتشبيه الحكم بالحكم، أم الكيفية بالكيفية؟

(١) ينظر: ابن قدامة المغني، ج ١، ص ١٨٦. ومحمد بن أحمد السرخسي، المبسوط، دار المعرفة، بيروت، نشر عام ١٤١٤هـ، ج ١، ص ١٠٧. والسيد الشبيري، أثر الاختلاف في معاني الحروف في الاختلاف الفقهي، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، ١٤٣١هـ، ص ٤٣.

(٢) جاء ذلك في البخاري، رقم (٣٤٧). ومسلم، رقم (٣٦٨). كلاهما عن عمار بن ياسر -رضي الله عنه-.

(٣) أبو الوليد الباجي، المنتقى، ج ٧، ص ٢٠٤.

إن كان تعلقها بالمصدر (غُسل) وهو الأرجح، كان المراد التشبيه بالكيفية، وإلا فحكم غُسل الجمعة مستحب وهو الذي عليه الجمهور^(١)، وإن تعلق بالحكم (واجب) كان التشبيه بالحكم أي أن غُسل الجمعة واجب كما أن غُسل الجنابة واجب، وروي ذلك عن الإمام أحمد^(٢)، جاء في التمهيد: "كغسل الجنابة: أراد به الهيئة والحال والكيفية، فمن هذا الوجه وقع التشبيه بغسل الجنابة، لا من جهة الوجوب"^(٣).

ب. هل العمرة في رمضان كالحج تماماً أو تجزئ عنه؟

في حديث (٩٨٨): «اعتمرني في رمضان، فإنَّ عمرة فيه كحجة»، الكاف أفادت التشبيه وتركت أثراً في ماهية هذا التشبيه لا سيما وقد جاء في الرواية الأخرى «تعدل حجة» فهل هذه المعادلة والمشابهاة على بابها أم لا؟

لا خلاف بين الفقهاء أنَّ الحجَّ (المشبه به) أفضل من العمرة (المشبه)، وقد نُقلت عنهم توجيهات مختلفة^(٤) للأثر الناشئ عن دلالة التشبيه بالكاف في هذا الحديث:

١. ف قيل: إنَّ العمرة في رمضان لا تجزئ إلا عن حجة التطوع أما الفريضة فلا.
٢. وقيل: إنَّ التشبيه على بابها، فعمره الفريضة في رمضان كحجة الفريضة، وعمره النافلة في رمضان كحجة النافلة.
٣. وقيل: إنَّ ذلك مخصوص بالمرأة التي سألت النبي -صلى الله عليه وسلم- عن ذلك.
٤. وقيل: إنَّ ثواب العمل يزيد بزيادة شرف الوقت، فلشرف رمضان كان للعمرة فيه مثل هذا الثواب، فالقصد عظمة الثواب.

فبسبب دلالة الكاف على التشبيه حصل هذا الخلاف، أما لو أنه قال: "عمرة في رمضان حجة" أو كانت الكاف اسمية أو زائدة، لما ترتب مثل هذا الأثر. والراجح أنَّ استعمال الكاف في تشبيه العمرة بالحج إنما هو لعظمة الزمان (رمضان) وما له من الفضائل، ولما يحصل فيه من المشقة بسبب الصوم، كالمشقة التي تحصل في الحج، وليس المعنى أنها تُسقط فريضة الحج، إذ لا يلزم من معادلة الشيء للشيء أن يكون مجزئاً عنه.

ثالثاً- أثر حرف الجر اللام:

-
- (١) ينظر: ابن رشد، بداية المجتهد، ج ١، ص ١٧٤.
 - (٢) انظر: ابن قدامة المقدسي، الكافي في فقه الإمام أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ. ١٩٩٤م، ج ١، ص ٣٣٤.
 - (٣) ابن عبد البر، التمهيد، ج ١٠، ص ٧٩.
 - (٤) ينظر: محمد أشرف العظيم آبادي، عون المعبود مع حاشية بن القيم، ج ٥، ص ٣٢٢.

أ. هل وضوء المستحاضة يُخص بالصلاة أم بوقت كل صلاة؟

في حديث (١٦١): «ليس على المستحاضة إلا أن تغتسل غسلًا واحدًا، ثم تتوضأ بعد ذلك لكل صلاة»، اللام في (لكل) هل هي سببية أم ظرفية وقتية؟

من جعل اللام سببية وهم جمهور الفقهاء، قالوا: إنَّ الوضوء يلزمها لأجل كلِّ صلاة، فلو صلَّت في وقتٍ واحد فرضين لزمها وضوءان، أما من جعلها ظرفية وقتية وهم فقهاء الحنفية، فإنهم علَّقوا الوضوء بوقت الصلاة، فمتى حضر وقت الصلاة توضأت وجاز لها أن تُصلي ما شاءت أداءً أو قضاءً^(١)، فرضاً أو نفلاً، وتترجح ظرفيتها؛ لأنها توافق السياق، ولأنَّ الغاية التيسير على المستحاضة، لا التضييق عليها، وهو أحد مقاصد الشريعة الإسلامية.

ب. هل ابتداء العدة وإحصاؤها يكون بطهر المرأة أم بحيضها؟

في حديث (١٦٨٣): «تلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء»، للام أثر في معرفة ابتداء العدة وإحصائها؛ فجمهور الفقهاء على أنها ظرفية وقتية بمعنى (في)، قال الخطابي: "ومعنى الكلام في قوله (لها) معنى (في)، يريد إنهاء العدة التي يطلق فيها النساء، كما يقول القائل: (كتبْتُ لخمسٍ خلون من الشهر)، أي وقت خلا فيه من الشهر خمس ليال، وإذا كان وقت الطلاق الطهر ثبت أنه محل العدة، وهو معنى قوله: {فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ}، أي في وقت عدتهنَّ"^(٢) والطلاق لا يحلُّ إلا في الطهر، فيكون المراد بالقرء في قوله تعالى: {وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ} [البقرة: ٢٢٨]، أي ثلاثة أطهار، فيما ذهب فريق آخر منهم الحنفية إلى أنَّ اللام ليست ظرفية بل سببية تفيذ الاستقبال^(٣)، فيكون المراد بالقرء: الحيض، واعتباره أولى^(٤)، قال ابن قدامة: "فَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ قَبْلَ عَدَّتِهِنَّ، إِذْ لَا يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى الطَّلَاقِ فِي الْعِدَّةِ، ضَرُورَةً أَنَّ الطَّلَاقَ سَبَقَ الْعِدَّةَ، لَكُونِهِ سَبَبَهَا، وَالسَّبَبُ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْحَكْمِ، فَلَا يَوْجَدُ قَبْلَهُ، وَالطَّلَاقُ فِي الطَّهْرِ تَطْلِيقٌ قَبْلَ الْعِدَّةِ إِذَا كَانَتْ الْأَقْرَاءُ الْحَيْضَ"^(٥).

(١) ينظر: ابن رشد، بداية المجتهد، ج ١، ص ٦٦. وابن حجر، فتح الباري ج ١، ص ٤١٠.

(٢) حمد الخطابي، معالم السنن، ج ٣، ص ٢٣١.

(٣) ينظر: بدر الدين العيني، عمدة القاري، ج ٥، ص ١٢. وتفسير الزمخشري، ج ١، ص ٢٧١.

(٤) ينظر: السرخسي، المبسوط، ج ٦، ص ١٤.

(٥) ابن قدامة، المغني، ج ٨، ص ١٠٢.

ج. حكم حج الصبي:

في حديث (١٢٦٨) رفعت امرأة صبيّاً فقالت: يا رسول الله، «ألهذا حج؟ قال: نعم»، اللام للاختصاص، وقد تفهم بمعنى (على)، فتترتب عليه مسألة: حكم حج الصبي. ذهب أكثر الفقهاء من الشافعية والمالكية والحنابلة إلى صحة الحج من الصبي واختصّ بذلك في الحديث مع عدم وجوبه عليه؛ لأنه غير مُكَلَّف. فيما ذهب فقهاء الحنفية إلى عدم صحته؛ لأنه لا يجب عليه الحج، إذ فهموا اللام بمعنى (على)، مما عدل بهم إلى تأويل الحديث أنَّ المقصود به: يُدْرَبُ وَيُعَلَّمُ^(١)، والصواب أن اللام للتخصيص وليست بمعنى (على)؛ فيصح منه الحج كما تصحُّ منه العبادات الأخرى إن فعلها كالصلاة والصيام.

د. هل الولاء خاص بالرقيق أم أنه يشمل اللقيط^(٢) ومن أسلم على يديه إنسان؟

في حديث (١٦٢٥): «الولاء لمن أعتق»، اللام على الصحيح للاختصاص، وترتب على ذلك تقييد الولاء بالعتق، وكان هذا الاختصاص دليلاً للجمهور في أنه لا ولاء لملتقط اللقيط وأنه مخصوص بالعتق دون غيره^(٣) وهو الراجح بدلالة اللام والحصص (إنما) في الرواية الأخرى (٢٢٦٥)، وخالفهم آخرون فأدخلوا اللقيط في الولاء، قال ابن قدامة: «وروي عن عمر أن ولاءه لملتقطه، وبه قال الليث، وإسحاق، وعن إبراهيم: إن نوى أن يرث منه فذلك»^(٤)، ولنفس السبب لا ولاء لمن أسلم على يديه إنساناً خلافاً للحنفية^(٥).

هـ. الاختصاص الذي أفادته اللام في حديث (٤٥١) هل هو للمشروعية أم للكراهة والذم؟

في حديث (٤٥١): «من نابه شيء في صلاته فليُتَسَبَّحْ، فإنه إذا سبَّح التفت إليه، وإنما التصفيح للنساء» وفي اللفظ الآخر «التصفيق» وهما بمعنى كما مرَّ^(٦)، فاللام دالة على اختصاص النساء بالتصفيح، فهل هذا الاختصاص عام في كل شيء أم خاص بالصلاة؟ الذي عليه جمهور الفقهاء هو القول بمشروعية اختصاص المرأة بالتصفيق والرجل بالتسبيح في الصلاة إن سها الإمام في شيء منها، بدلالة اللام في سياق الحديث، فيما ذهب مالك وأصحابه

(١) ينظر: النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، ج ٩، ص ٩٩.

(٢) اللقيط: هو الوليد الذي يوجد مُلقًى على الطريق لا يعرف أبواه، وهو اسم لحي مولود، طرحه أهله خوفاً من الفقر، أو فراراً من تهمة الزنى. انظر: سعدي أبو حبيب، القاموس الفقهي، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، ص ٣٣٢.

(٣) ابن قدامة، المغني، ج ٦، ص ٤٣٥.

(٤) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٥) ينظر: السرخسي، المبسوط، ج ٨، ص ٨٨. ابن رشد، بداية المجتهد، ج ٤، ص ١٤٥.

(٦) سبق، ينظر: ص ١٤٧.

إلى كراهة التصفيق في الصلاة للنساء والرجال، وعللوا ذلك بأن ذكر الاختصاص في الحديث للذم كونه من شأن النساء وأفعالهن، فلا يفعل في الصلاة بحال، وإنما يُسَبَّح فيها للرجال والنساء^(١)، ويترجح القول الأول؛ لأن اللام بمجرورها متعلقة بالتصفيق، وسياق الحديث فرّق بين فعل الرجال وفعل النساء، والنساء قد يُخالفن الرجال في كثير من أحكام الصلاة.

و. ما الحكم المفهوم من قوله تعالى: {وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي}؟

في حديث (٢٥): «فإن الله يقول في كتابه: {وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي}»، اختلف المفسرون وشرح الحديث في معنى هذه الآية بسبب دلالة اللام؛ فمن جعلها ظرفية وقتية قال: المراد أن وقت الصلاة المنسية يكون وقت الذّكر، ومن جعلها تعليلية قال: إن المعنى أقم الصلاة لأجل أن تذكرني، قال الزجاج: "هذا على معنيين، أحدهما أقم الصلاة لأن تذكرني؛ لأن الصلاة لا تكون إلا بذكر الله، والمعنى الثاني هو الذي عليه الناس ومعناه أقم الصلاة متى ذكرت أن عليك صلاة كنت في وقتها.."^(٢)، وتترجح دلالة الظرفية؛ لأن سياق الحديث وقصته في نومهم عن الصلاة، وجاء قبل هذه الآية في الحديث نفسه قوله: «من نسي الصلاة فليصلها إذا ذكرها»، والقول الأول في أن الصلاة ذكر لله صحيح، لكن ليس بدلالة اللام من هذا الحديث، بل من أدلة أخرى.

ز. إن لم يُر هلال رمضان، فعلام يصوم الناس؟

في حديث (٧٨١): «لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم، فاقدروا له»، هل اللام في لفظ (له) للاختصاص ويكون المعنى (اقدروا له عدداً) كما في الرواية الثانية (٧٨٣): «فإن غم عليكم، فأكملوا العدة ثلاثين»، أو أنها للتعليل، أي اقدروا وضيقوا حساب العدد لأجله^(٣).

بالأول قال الجمهور: إنه إن غم عليكم وتعدّرت رؤية الهلال ليلة الثلاثين من شعبان، فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً، وإلى الثاني ذهب الحنابلة، أي أنه يُضَيَّق الحساب لأجل الشهر فيصام اليوم الذي يليه وهو يوم شك.

ويترجح القول الأول من ناحية دلالية وشرعية؛ أما الدلالية فقد بينت اللام الاختصاص بالعدد الذي في الرواية الأخرى بإكمال عدة شعبان ثلاثين يوماً، وأما الشرعية فقد نُهي عن صيام يوم الشك في أحاديث عدة منها حديث: «لا تَقْدَمُوا رمضانَ بصوم يومٍ ولا يومين»^(٤).

(١) ينظر: ابن رشد، بداية المجتهد، ج ١، ص ٢٠٧. والزرقاني، شرح الموطأ، ج ١، ص ٥٦٦.

(٢) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ٣، ص ٣٥٢.

(٣) ينظر: ابن رشد، بداية المجتهد، ج ٢، ص ٤٧. وابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ١٠٨. والنووي، شرح مسلم، ج ٧، ص ١٨٦.

(٤) رواه البخاري، رقم (١٩١٤). ومسلم، رقم (١٠٨٢).

رابعاً- أثر حرف القسم:

- إذا تكرر القسم، هل على الحانث كفارة أم كفارتان؟

في حديث (٢٥٧٤): «أتحلفون خمسين يمينا، وتستحقون دم صاحبكم أو قاتلكم؟»، ترد مسألة هنا يتداولها الفقهاء وهي تكرار اليمين أكثر من مرة كالتي في الحديث خمسين يمينا^(١)، لو قال: (والله والله والله.. إلخ) ثم حنث أي لم يف بما حلف لأجله، هل يلزم بكفارة واحدة عن هذه اليمين أم لكل يمين كفارة؟!

تعود المسألة إلى تكرار حرف القسم مع المقسم به وهل المقسم عليه المكرر من جنس الأول أم لا؟ إن كان المقسم عليه جنساً واحداً لقسم متعدد لغرض التأكيد لزمته كفارة واحدة، كأن يقول: والله لا أكلمك، والله لا أكلمك، وإن كان أجناساً مختلفة لقسم واحد أيضاً لزمته كفارة واحدة كأن يقول: والله لا أكلمك ولا أجالسك ولا أسافر معك. وعلى ذلك جمهور الفقهاء إلا أن الحنفية اقتصروا على ما كان تأكيداً فقط أما ما ليس بتأكيد فعليه كفارات متعددة^(٢). وإن كان القسم مكرراً مع أجناس مختلفة لزمته كفارات متعددة، كأن يقول: والله لا أكلمك، والله لا أجالسك، والله لا أسافر معك. فإن حنث في واحدة من هذه لزمته كفارة عنها، ولا خلاف في ذلك^(٣).

فإن لم يتكرر حرف القسم، كأن يقول: والله، الله لا أكلمك. ففي ذلك تفصيل^(٤): على قول: إنَّ اسمَ الله مشتق، فيُجعل نعتاً للفظ الأول (الله)، كأنك تقول: والله السميع البصير لأفعلن كذا، ويلزم الحانث في ذلك كفارة واحدة عند الجمهور، وكفارات متعددة عند مالك^(٥). وعلى قول: إنَّ اسمَ الله ليس بمشتق، فيُجعل قسمٌ جديداً وحرف القسم محذوف، فترجع إلى المسألة الأولى إن اتحد جنس المقسم عليه أو تعدد.

خامساً- أثر حرف الجر (عن):

أ. هل يصح أداء عبادة الحج عن إنسان آخر حياً كان أو ميتاً؟

(١) هذه تُسمى مسألة القسامة، وليس المقصود من إيرادها هنا الدخول في أحكامها، إنما الاستشهاد بلفظ تكرار الخلف لا أكثر.

(٢) ينظر: ابن قدامة، المغني، ج ٩، ص ٥١٤.

(٣) ينظر: ابن رشد، بداية المجتهد، ج ٢، ص ١٨٢. وابن قدامة، المغني، ج ٩، ص ٥١٥.

(٤) ينظر: محمود سعيد، حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه، طبعة ١٩٨٨م، ص ٣٠٧.

(٥) ينظر: ابن رشد، بداية المجتهد، ج ٢، ص ١٨٢.

في حديث (١٠٣٩) قالت امرأة خثعمية: «إنَّ فريضة الله في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً، لا يستطيع أن يثبَّت على الراحلة، أفأحجُّ عنه؟ قال: نعم»، أثارت (عن) في دلالتها على البدلية خلافاً بين الفقهاء: هل هذه بدلية عامة أم أنها مخصوصة بتلك المرأة؟

ذهب جمهور الفقهاء على أنَّ البدلية عامة في كل زمان ولكل مسلم، فمتى عجز أحد عن أداء الحج فله أن يُنيب غيره عنه بشرط أن يكون قد حجَّ عن نفسه، وذهب الإمام مالك في المشهور عنه أنه لا يحج أحدٌ بدل أحد حال حياته، ويجعل البدلية خاصة بتلك المرأة دون غيرها^(١)، والراجح هو عموم البدلية؛ إذ لا دليل لتخصيصها بالمرأة دون غيرها، لأنَّ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

ومسألة أخرى تثيرها بدلية (عن) في الحديث، وهي: هل يصحُّ حجُّ المرأة بدل الرجل؟ لا خلاف في بدلية المرأة عن الرجل، بل نُقل الإجماع على صحته، وخالف الحسن بن صالح في جواز ذلك^(٢) وهو اجتهاد منه لا دليل عليه.

ب. هل البدلية في الأضحية والهَدي معنوية فقط أم حسية معنوية؟ في حديث (١٣٩٥): «الْبَدْنَةُ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ»، ذهب جمعٌ من الفقهاء إلى أنَّ بدلية (عن) معنوية مقصورة على الثواب فقط، أي أنَّ البدنة تجزئ في ذبحها بدل سبعة في الأضحية والهَدي وكذا البقرة، ويجوز لصاحبها أن يُشركهم في ثوابها دون ثمنها، وهو مذهب مالك، فيما ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز البدلية هنا في الثواب والتَّمن^(٣)، أي أنها معنوية حسية، وهذا الذي يترجح؛ لأنَّ الأصل في البدلية العموم حتى يأتي ما يُخصصها.

ج. من الأسبق: البذل، أم المبدل منه؟ في حديث (١٣٧٣): «من حلف بيمينٍ، فرأى غيرها خيراً منها، فليكفر عن يمينه، وليفعل الذي هو خير»، دلت (عن) على البدلية، فهل يجزئ فعل البدلية المتعلقة بها (التكفير عن اليمين) قبل المبدل منها (الحنث في اليمين) في إتيان الذي هو خير؟

(١) ينظر: النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، ج ٩، ص ٩٨. والزرقاني، شرح الموطأ، ج ٢، ص ٤٣٥.
(٢) ينظر: ابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ٢٢٦. والحسن بن صالح، هو الحسن بن صالح بن صالح الهمداني، أحد فقهاء الكوفة، كان عابداً ورعاً، توفي سنة (١٦٧هـ)، قال الذهبي: "هو من أئمة الإسلام، لولا تلُّبُّسه ببدعة". ينظر: سير أعلام النبلاء، ج ٧، ص ٣٦١.
(٣) ينظر: ابن رشد، بداية المجتهد، ج ٢، ص ١٩٧. وابن قدامة، المغني، ج ٩، ص ٤٣٧. والباقي، المنتقى شرح الموطأ، ج ٣، ص ٩٥.

ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يجزئ أن تكون البدلية أولاً؛ لأنَّ الأمر بالبدلية ذُكر أولاً ثم تبعه الحنث، والواو بعدها لمُطلق الجمع وليست للترتيب، أما فقهاء الحنفية فقالوا: لا تجزئ؛ لأنَّ البدل يكون بعد المُبدل منه^(١) وهذا هو الأصل وهو الصحيح؛ لأنَّ البدل شيء يقوم مكان آخر.

سادساً- أثر حرف الجر (في):

أ. هل النهي عن بيعتين في بيعة بالجمع بينهما أم بالشرط؟

في حديث (١٩٣٥): «أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- نهى عن بيعتين في بيعة»، ولَّد حرف الجر (في) للنهي صورتين:

١. إما أن تكون (في) بمعنى (مع)، فتكون صورة النهي: "أن يقول بعثك هذا الثوب نقداً

بعشرة، ونسيئة بخمسة عشر"^(٢) بحيث يفترقان دون أن يبرما صفقة واحدة منهما.

٢. أو أن تكون بمعنى (على) فيكون معنى النهي، كأن تقول: "بعثك هذا بعشرين على أن

تبيعني ثوبك بعشرة"^(٣).

وبكلا الصورتين يقول الفقهاء ويتنزل حكم النهي عليهما.

ب. متى تُرفع اليدين في الصلاة؟

في حديث (١٩٨): «كان يرفع يديه في الصلاة»، (في) بهذا اللفظ يفهم منها الظرفية أو المصاحبة؟

فإن جُعِلَت للظرفية كان الرفع داخل الصلاة بدءاً بتكبيرة الإحرام ثم الركوع ثم الرفع منه، وهو قول الشافعية والحنابلة وأهل الظاهر وزاد بعض المحدثين في السجود والرفع منه^(٤)، وإن جُعِلَت (في) بمعنى المصاحبة أي يكون الرفع مصاحباً للصلاة عند ابتدائها، وهو مذهب أبي حنيفة والمشهور من مذهب المالكية^(٥).

ومن عاد إلى نصوص أخرى في المسألة ترجح لديه ما ذهبت إليه الشافعية والحنابلة، وأنَّ (في) دالة على الظرفية؛ يؤيده حديث: «كان يرفع يديه في الصلاة ثلاثاً: حين يكبر الافتتاح، وحين يريد أن يركع، وحين يرفع رأسه من الركوع»^(٦).

(١) ينظر: الزرقاني، شرح الموطأ، ج ٣، ص ٩٧.

(٢) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج ١، ص ١٧٣.

(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٤) تنتظر هذه الآراء: ابن رشد، بداية المجتهد، ج ١، ص ١٤٢. وابن قدامة، المغني، ج ١، ص ٣٥٨.

(٥) ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٦) رواه البخاري، رقم (٧٣٥)، وعند أبي داود زيادة رابعة، وهي قيامه من ركعتين. انظر: السنن، رقم (٧٤٤).

ج. مقدار ما يوجب قطع يد السارق:

في حديث (٢٤٠٦): «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَطَعَ فِي مِجَنٍّ، ثَمْنُهُ ثَلَاثَةُ دِرَاهِمٍ»، مجيء (في) للسببية أثرت في تحديد المقدار الموجب لقطع يد السارق، سواء ثلاثة دراهم أو ربع دينار كما في الحديث الآخر (٢٤٠٩) مما يعادل ثَمَنِ المِجَنِّ، فكانت مشروعية القطع بمقدار هذه السببية، فيبطل بها رأي الخوارج وفقهاء الظاهرية القائلين: إِنَّ القَطْعَ عَلَى القَلِيلِ والكثير^(١).

د. جمع الصلوات لغير عذر:

في حديث (٣٨٥): «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- الظَهْرَ والعَصْرَ جميعاً، والمغرب والعشاء جميعاً، في غير خوفٍ ولا سَفَرٍ» وفي رواية: «ولا مطر»^(٢)، دلت (في) في هذا الموضع على المعية فأحدثت خلافاً بين الفقهاء حول ماهية الجمع لغير سبب، وجعلتهم يبحثون عن حقيقة هذه المعية التي جعلت الصلاتين تصحبان بعضهما مع أن وقت كل صلاة يختلف عن الأخرى، فقال قوم: إِنَّ الجمع في الحديث كان لمرض، وقال آخرون: إنه كان جمعاً صورياً، أي في نهاية وقت الصلاة الأولى وبداية وقت الثانية، وقيل: إنما كان السبب وجود غيم، وقيل: لا سبب لذلك بل يجوز الجمع مطلقاً حال الحاجة^(٣) فقد سئل ابن عباس عن ذلك فقال: «كي لا يُحرج أُمته»^(٤).

هـ. متى يبدأ جمع الصلاة للسفر؟

في حديث (٣٨٢): «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كان يجمع بين الظهر والعصر في سفره إلى تبوك»، (في) هنا ظرفية، أي أثناء السفر، يعني أنه لا يُشرع للمسافر الجمع إلا بعد أن يُفارق الديار، فلا يجمع الصلاة وهو في بلده وقال بذلك جماعة من الفقهاء منهم الإمامان مالك والشافعي، فيما أجاز عطاء بن أبي رباح وسليمان بن موسى الجمع في البلد^(٥)، وعلى رأيهما ستكون (في) بمعنى الباء، أي متى تلبس بنية السفر جاز الجمع ولو كان في بلده؛ لكن من تتبع

(١) ينظر: حمد الخطابي، معالم السنن، ج ٣، ص ٣٠٢.

(٢) رواه مسلم، رقم (٧٠٥).

(٣) ينظر: الزرقاني، شرح الموطأ، ج ١، ص ٥٠٦.

(٤) رواه مسلم، رقم (٧٠٥).

(٥) ينظر: ابن قدامة، المغني، ج ٢، ص ١٩١. وعطاء هو ابن أبي رباح أسلم القرشي مولاهم، أحد التابعين، إمام في الفقه والتفسير، وُصف بأنه أحد أوعية العلم، توفي سنة (١١٤هـ) وقيل بعدها، قال عنه الذهبي: "الإمام، شيخ الإسلام، مفتي الحرم". ينظر: سير أعلام النبلاء، ج ٥، ص ٧٨-٨٨. وسليمان هو ابن موسى الأشدق أحد كبار الأئمة والمفتين في دمشق، أثنى عليه أهل العلم علماً وصدقاً وفقهاً، توفي سنة (١١٩هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج ٥، ص ٤٣٣-٤٣٧.

أحوال النبي -صلى الله عليه وسلم- بأن له أن (في) ظرفية، وأنه لم يكن يجمع الصلاة إلا بعد تحقق معنى السفر وهو مفارقة الديار.

و. جعل الكافور في غسل الميت، هل يكون مع الغسلة الأخيرة أم بعدها؟
في حديث (٥٩٢): «اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك، بماءٍ وسدر، واجعلن في الآخرة كافوراً»، هل (في) بمعنى (بعد) أم بمعنى (مع)؟

من قال: إنها بمعنى (بعد) ذهب إلى أن الكافور لا يخلط مع الماء في الغسلة الأخيرة، إنما يكون بعدها تطبيقاً أو تحنيطاً، قال ابن بطل: "وكان إبراهيم النخعي لا يرى الكافور في الغسلة الثالثة، وإنما الكافور عنده في الحنوط، وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه"^(١)، ومن قال: إن (في) بمعنى (مع) ذهب إلى جعل الكافور مع الغسلة الأخيرة مخلوطاً بالماء، وعليه جمهور الفقهاء^(٢).

سابعاً- أثر حرف الجر (من):

أ. هل يصح إخراج القيمة في زكاة الفطر؟

في حديث (٧٧٤): «كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعاً مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ أَقْطٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ زَبِيبٍ»، (من) لبيان الجنس حيث فسرت جنس زكاة الفطر أنه طعام من الأصناف المذكورة وما شابهها من القوت، وهو قول جمهور الفقهاء، وخالفهم بعض الحنفية، فأجازوا دفع القيمة بدل الطعام^(٣)، فحرف الجر (من) بدلالته يلزمهم بالعدول عن قولهم؛ لأن أجناس زكاة الفطر مبينة في الحديث بجنس الأطعمة المنصوص عليها وما قام مقامها من القوت، ولم يذكر جنس النقود معها، مع وجودها في العهد النبوي.

ب. ما المقصود بالفرار من الطاعون؟

في حديث (٢٦١١): «إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ، فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا، فَلَا تَخْرُجُوا فِرَاراً مِنْهُ»، (من) مع مجروها الهاء تعلق بالمصدر (فراراً)، فنتج عن ذلك معنيان:
الأول: النهي عن الخروج من مكان الطاعون، فتكون (من) ابتدائية مكانية.
الثاني: النهي عن الخروج بسبب الطاعون، فتكون (من) تعليلية.

(١) ابن بطل، شرح صحيح البخاري، ج ٣، ص ٢٥١.

(٢) ينظر: ابن قدامة، المغني، ج ٢، ص ٣٤٣. والنووي، المجموع شرح المذهب، ج ٥، ص ١١٤.

(٣) ينظر: ابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ٨٧.

وقد ترتب على هذين المعنيين قولان للعلماء في توجيه النهي في الحديث، ففرق بين من خرج قاصداً الفرار بسبب الطاعون، وبين من خرج قاصداً الرحلة عن مكانه؛ لأنه قد تهيأ لذلك، فقالوا: الأول يحرم عليه، والثاني لا^(١).

ج. متى تُخرج زكاة الفطر؟

في حديث (٧٧٢): «وذلك أنَّ رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس، على كلِّ حرٍّ أو عبدٍ، ذكرٍ أو أنثى، من المسلمين»، قوله (من رمضان) هل (من) ابتدائية، أم تعليلية؟

أكثر الفقهاء على أنها ابتدائية؛ فيجوز الابتداء بإخراج زكاة الفطر قبل العيد بيوم أو يومين وتجب بغروب ليلة عيد الفطر وقيل بطلوع فجر العيد^(٢)، وذهب الشافعي في المشهور عنه إلى أنها سببية، فأجاز تعجيلها من بداية رمضان؛ لأنَّ سببها صوم رمضان والفطر منه، قال ابن قدامة: "وقال الشافعي: يجوز من أول شهر رمضان؛ لأنَّ سبب الصدقة الصوم والفطر عنه، فإذا وجد أحد السببين، جاز تعجيلها، كزكاة المال بعد ملك النصاب"^(٣)، وتعلقها بابتداء الفطر هو الموافق لمشروعيتها ولأجله سُميت (زكاة فطر).

د. إن أكل الكلب المُعَلَّم مما صاده، هل يحلُّ أكله؟

في حديث (١٤٢٠): «كُلْ ما أمسك عليك إن قتل وإن لم يقتل»، في لفظ آخر للحديث: «فكل مما أمسك عليك»^(٤)، قوله (مماً)، ذهب الأخفش إلى أنَّ (من) زائدة^(٥)، إلا أنَّ البصريين اعترضوا عليه؛ فقالوا: لا تُزاد في الإثبات، إنما هي للتبعض. والقول بزيادتها تأكيداً يترتب عليه أثر في حلِّ الأكل مما صاد الكلب المُعَلَّم، سواء أكل منه أم لم يأكل منه، وهو المشهور عن مالك ورواية عن الشافعي^(٦)، لكنه ردَّ بنهي النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه لا يؤكل مما صاد الكلب إن أكل منه؛ لأنه صاده لأجله لا لأجلك، قال: «فإن أكل فلا تأكل، فإني أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه»^(٧).

(١) ينظر: الزرقاني، شرح الموطأ، ج ٤، ص ٣٧٩.

(٢) ينظر: ابن رشد، بداية المجتهد، ج ٢، ص ٤٤. وابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ٨٩.

(٣) ينظر: ابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ٩٠، وفيه أنَّ أبا حنيفة أجازها من أول الحول قياساً على زكاة المال.

(٤) رواه أحمد في المسند، رقم (١٨٢٥٨)، قال محققو المسند: صحيح.

(٥) ينظر: الأخفش الأوسط، معاني القرآن، ج ١، ص ٢٧٦.

(٦) ابن رشد، بداية المجتهد، ج ٣، ص ٩. وابن قدامة، المغني، ج ٩، ص ٣٧٠.

(٧) رواه مسلم في صحيحه، رقم (١٩٢٩).

والدلالة الثانية (التبويض)، وهي الأوفق لمفهوم النص؛ لأنَّ ليس كل ما يصيده الكلب المُعْلَم يؤكل، إنما المأكول هو ما صاده لأجلك ولم يأكل منه، وإلى ذلك ذهب الجمهور وقولُ للإمام مالك^(١)، قال أبو حيان: "فكلوا مما أمسكن عليكم، هذا أمر إباحة، و(من) هنا للتبويض، والمعنى: كلوا من الصيد الذي أَمْسَكْنَ عليكم، ومن ذهب إلى أنَّ (من) زائدة فقوله ضعيف، وظاهره أنه إذا أمسك على مُرسِلِه جاز الأكل سواء أكل الجارح منه أو لم يأكل"^(٢).

هـ. هل يلزم أن يَغْلَقَ شيءٌ من التراب على الوجه حال التيمم؟
في حديث (١٣٤): «فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى آيَةَ التَّيْمِمِ»، وآية التيمم قوله تعالى: {فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ} [المائدة: ٦]، دلالة (من) تنوعت، فتغايرت الأفهام للحكم في النص:

قيل: إنَّ (من) دالة على التبويض، فيجب أن يَغْلَقَ شيءٌ من التراب على عضو التيمم، ليتحقق التيمم قياساً على الوضوء في مسح الرأس، وهو مذهب الشافعية والحنابلة وبعض فقهاء الحنفية، وقيل: إنَّ (من) بيانية أو ابتدائية؛ فلا يلزم نقل التراب إلى أعضاء التيمم، بل يكفي وضع الكف على الصعيد الطيب، وهو مذهب المالكية والحنفية^(٣)، قال ابن رشد: "اختلف الشافعي مع مالك وأبي حنيفة وغيرهما في وجوب توصيل التراب إلى أعضاء التيمم، فلم يرَ ذلك أبو حنيفة واجباً ولا مالك، ورأى ذلك الشافعي واجباً، وسبب اختلافهم الاشتراك الذي في حرف (من) في قوله تعالى: {فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ}، وذلك أنَّ (من) ترد للتبويض، وقد ترد لتمييز الجنس، فمن ذهب إلى أنها ههنا للتبويض أوجب نقل التراب إلى أعضاء التيمم، ومن رأى أنها لتمييز الجنس قال: ليس النقل واجباً، والشافعي إنما رجَّح حملها على التبويض من جهة قياس التيمم على الوضوء، ولكن يعارضه حديث عمار"^(٤).

(١) ينظر: ابن رشد، بداية المجتهد، ج ٣، ص ٩. وابن قدامة، المغني، ج ٩، ص ٣٧٠، والمدونة للإمام مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ ١٩٩٤ م، ج ١، ص ٥٣٣.

(٢) ينظر: الزرقاني، شرح الموطأ، ج ٤، ص ٣٧٩.

(٣) ينظر: السيد الشبيري، أثر الاختلاف في معاني حروف الجر، ص ٥٠.

(٤) ابن رشد، بداية المجتهد، ج ١، ص ٧٦. وحديث عمار هو: «إنما كان يكفيك أن تصنع هكذا، فضرب بكفه ضربة على الأرض، ثم نفضها، ثم مسح بهما ظهر كفه بشماله أو ظهر شماله بكفه، ثم مسح بهما وجهه»، رواه البخاري، رقم (٣٤٧). ومسلم، رقم (٣٦٨).

و. هل الأمراض والمصائب تكفر جميع السيئات صغيرها وكبيرها؟

في حديث (٢٧١٤): «لو أنَّ الله ابتلاه بمرضٍ يكفر به من سيئاته»، وحديث (٢٧١٢): «لا يصيب المؤمن من مصيبة، حتى الشوكة، إلا قص بها، أو كفر بها من خطاياها»، هل (من) في لفظ (من سيئاته) و(من خطاياها) زائدة تأكيداً أم أنها للتبويض أو ابتداء الغاية؟ من قال بزيادتها وأنها للتأكيد فهم من قوله أنَّ المرض يكفر جميع السيئات صغيرها وكبيرها، وذهب الأخفش إلى نحو هذا^(١)، ومن قال: إنها للتبويض أو للابتداء^(٢) فهم من قوله أنَّ المرض يكفر بعض السيئات أي الصغائر دون الكبائر، وعليه الجمهور^(٣)، وهو الصحيح؛ لأنَّ الكبائر تحتاج إلى توبة.

ثامناً- أثر حرف الجر (على):

أ. هل يتم البيع بقول اللسان أم بتفريق الأبدان؟

في حديث (١٩٥٨): «المتبايعان كلُّ واحد منهما بالخيار على صاحبه، ما لم يتفرقا...»، أي بالخيار مع صاحبه، حرف الجرّ (على) بمعنى المصاحبة، فهل هذه المصاحبة حسية أم معنوية؟ من جعل المصاحبة حسية، قال: إنَّ البيع لا يتم إلا بتفريق الأبدان، وهو مذهب الشافعية والحنابلة، وذهب الإمام مالك وأبو حنيفة إلى أنَّ المصاحبة معنوية، أي يصحب البيع بقوله قبلت وما شابهها^(٤)، وتترجح فيها المصاحبة الحسية؛ لأنَّ سياق النص (ما لم يتفرقا)، ف(ما) مصدرية ظرفية تفيد أنَّ هناك مدة بين البيعين، وجاءت رواية أخرى للحديث تؤكد ذلك بلفظ: «حتى يتفرقا من مكانهما»^(٥).

ب. التفريق بين المخاطبين:

في حديث (١٢٨٥) سُئل رسول الله عن الخمر؟ فقال: «لم ينزل عليَّ فيها شيء إلا هذه الآية الجامعة الفادة: {فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ...} [الزلزلة: ٧]»، قال: (لم ينزل علي)، ولم يقل: (إلي). أدت (على) معنى (إلى)، وأثر ذلك يعود لمعرفة الفرق بين المخاطبين، فإن كان النزول إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- عبّر عنه بـ(على)، وإن كان إلى غيره عبّر عنه بـ(إلى)، قال

(١) سبق، ينظر: ص ٤٧.

(٢) محمد علي الصديقي، دليل الفالحين، ج ١، ص ١٧٨.

(٣) ابن حجر، فتح الباري، ج ١٠، ص ١٠٨.

(٤) ينظر: المصدر السابق، ج ٢، ص ١٨٧.

(٥) ينظر: الدارقطني أبو الحسن علي بن عمر، السنن، حققه شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٤ م، رقم (٢٩٩٨)، وسندها حسن.

الراغب عند قوله تعالى: {قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ} [البقرة: ٨٤]: "لأن ذلك لما كان خطاباً للنبي -صلى الله عليه وسلم- وكان واصلاً إليه من الملاء الأعلى بلا واسطة بشرية، كان لفظ (على) المختص بالعلو أولى به، وهناك لما كان خطاباً للأمة، وقد وصل إليهم بوساطة النبي -صلى الله عليه وسلم- كان لفظ إلى المختص بالإيصال أولى، ويجوز أن يقال: (أنزل عليه) إنما يحمل على ما أمر المنزل عليه أن يبلغ غيره، وأنزل إليه على ما خص به في نفسه، وإليه نهاية الإنزال وعلى ذلك قال: {أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ}..^(١)، وقال الألوسي: "والتحقيق أنه لا فرق بين المعدي بـ(إلى) والمعدي بـ(على) إلا بالاعتبار، فإن اعتبرت مبدأه عديته بـ(على)؛ لأنه فوقاني، وإن اعتبرت انتهاء إلى من هو له عديته بـ(إلى)، ويلاحظ أحد الاعتبارين تارة، والآخر أخرى تفنناً بالعبارة"^(٢).

تاسعاً- أثر حرف الجر (إلى):

في الوضوء: هل المرفق داخل في غسل اليد؟ وهل الكعب داخل في غسل القدم؟

في حديث صفة الوضوء (٣٢): «ثم غسل وجهه ثلاثاً، ثم غسل يديه مرتين مرتين، إلى المرفقين»، قوله (إلى المرفقين) إن عدنا إلى أبواب صفة الوضوء عند الفقهاء والمحدثين، أو إلى كتب التفسير عند قوله تعالى: {فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ} [المائدة: ٦]، سنقف على خلاف في حدّ غسل اليدين والقدمين، سببه حرف الجر (إلى)، هل هو لانتهاء الغاية المكانية وأن ما بعده لا يدخل فيما قبله، أم بمعنى (مع) فيدخل ما بعده فيما قبله؟

من رأى أنّ (إلى) لانتهاء الغاية، قال: لا يدخل المرفق ولا الكعب في الغسل، كقوله تعالى: {ثم أتموا الصيام إلى الليل} [البقرة: ١٨٧]، فالليل ليس داخلاً في الصيام، وهو قول ذهب إليه بعض فقهاء الحنفية وبعض فقهاء المالكية والظاهرية، وخالفهم جمهور الفقهاء فقالوا: إنّ هذه الغاية بمعنى المعية فغسل اليدين يشمل المرفقين، وغسل الرجلين يشمل الكعبين^(٣).

قال الزجاج: "فذكر الحدّ في الغسل لليد إلى المرافق، ولليد من أطراف الأصابع إلى الكتف، ففرض علينا أن نغسل بعض اليد من أطراف الأصابع إلى المرفق، فالمرفق منقطع مما لا يُغسل ودخل فيما يُغسل، وقد قال بعض أهل اللغة معناه مع المرافق، واليدُ المرفق داخل فيها، فلو كان

(١) الراغب الأصفهاني، تفسير الراغب، ج ٢، ص ٦٨٩.

(٢) الألوسي، روح المعاني، ج ٢، ص ٢٠٧.

(٣) ينظر: ابن قدامة، المغني، ج ١، ص ٩٠. وابن رشد، بداية المجتهد، ج ١، ص ١٩. والقرطبي، الجامع لأحكام

القرآن، ج ٧، ص ٣٣٢-٣٣٤.

اغسلوا أيديكم مع المرفق، لم تكن في المرافق فائدة وكانت اليد كلها يجب أن تغسل، ولكنه لما قيل إلى المرافق اقتطعت في الغسل من حد المرفق^(١).

وما ذهب إليه الجمهور هو الصحيح، حتى لو قلنا: إنَّ (إلى) لانتهاه الغاية؛ لأنَّ المرفق من جنس اليد، والكعب من جنس الرجل، قال ابن عطية: "وتحريرُ العبارة في هذا المعنى أن يقال: إذا كان ما بعد (إلى) ليس مما قبلها فالحذُّ أول المذكور بعدها، وإذا كان ما بعدها من جملة ما قبلها فالاختياط يعطي أنَّ الحد المذكور بعدها، ولذلك يترجح دخول المرفقين في الغسل"^(٢)، وقد جاء من فعل النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه أدار الماء على مرفقيه^(٣).

عاشراً- أثر حرف الجر (حتى):

أ. حصول المغفرة بين الصلاتين هل يكون بالابتداء في الثانية أم الفراغ منها؟

في حديث (٦٥): «ما من امرئ يتوضأ، فيحسن وضوءه، ثم يُصلي الصلاة، إلا غُفِرَ له ما بينه وبين الصلاة الأخرى حتى يُصليها»، ما المقصود بالغاية التي أفادتها (حتى)؟

ذكر الحافظ ابن حجر أنَّ المعنى: حتى يُشرع في الصلاة الثانية^(٤)، أي أنَّ غاية (حتى) تنتهي بابتداء الصلاة الثانية، فيكون فاعل ذلك مستحقاً للمغفرة، وذهب بدر الدين العيني إلى أنَّ غاية (حتى) تعني الفراغ منها، وردَّ ما ذكره ابن حجر بقوله: "هذا معنى فاسد؛ لأنَّ قوله: (ما بينه وبين الصلاة) يحتمل أن يراد به بين الشروع في الصلاة وبين الفراغ عنها، ولما كان المراد الفراغ عنها، أشار إليه بقوله: (حتى يصليها). ولهذا لم يكتف بقوله: (بين الصلاة). لأنه لا يغني عن ذكر (حتى يصليها)، لما ذكرنا، فإن قلت: لفظة (حتى) غاية لماذا؟ قلت: لـ(حَصَلَ) المقدر العامل في الظرف، إذ الغفران لا غاية له"^(٥)، وما ذكره العيني أصح؛ لأنَّ الصلاة لا تنتهي حرمتها إلا بانتهائها، فإن قُطعت ما سُميت صلاة، قال زكريا الأنصاري وهو تلميذ ابن حجر: "وتفسير شيخنا له بالشروع فيها مخالفٌ لظاهر اللفظ، و(حتى) غايةٌ لتحصيل المقدر العامل في الظرف، لا

(١) الزجاج، معاني القرآن، ج ٢، ص ١٥٣.

(٢) عبد الحق بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز، حققه عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، ج ٢، ص ١٦٢.

(٣) الدارقطني، السنن، رقم (١٧٢)، وسنده صحيح.

(٤) ينظر: ابن حجر، فتح الباري، ج ١، ص ٢٦١.

(٥) بدر الدين العيني، عمدة القاري، دار إحياء التراث، بيروت، ج ٣، ص ١٣.

للغفران؛ إذ لا غاية له، والتقدير: إلا غُفر له الذنب الذي حصل بين الصلاتين، وفائدة ذكره مع علمه مما قبله: دفع احتمال أن المراد: ما بين الوضوء وبين الشروع فيها^(١).

ب. هل رجوع المرأة لزوجها الأول بعد طلاقها والزواج بآخر ففارقها، يهدم عدد التطليقات؟ في حديث (١٦٥٧) وهو أثر عن أبي هريرة وابن عباس في رجل طلق امرأته ثلاثاً ثم أراد أن ينكحها، فقال له: «لا نرى أن تنكحها حتى تنكح زوجاً غيرك»، وهذا الحديث مأخوذ من قوله تعالى: {فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ} [البقرة: ٢٣٠]، (حتى) تعيد الغاية دون شك حال التطليقات الثلاث، فإن كان الزوج الأول طلقها أقل من ثلاث تطليقات ثم بانته منه، فتروجها آخر فطلقها الآخر، فأراد الأول أن ينكحها، فهل رجوعها إليه يكون في ملكه ثلاث تطليقات جديدة، أم ما بقي من التطليقات من زواجهما السابق؟!

الجواب على ذلك يدور مع (حتى) في تحديد انتهاء غايتها، من قال: إنَّ (حتى) تنتهي غايتها بنكاح زوج آخر ومفارقتها لها فيهدم ما كان قبله من عدد التطليقات، قال: إنَّ ملك الرجل ثلاث تطليقات جديدة، وهو ما ذهب إليه فقهاء الحنفية^(٢) والمالكية^(٣).

ومن قال: إنَّ (حتى) لانتهاء الغاية في عدد التطليقات، قال: بعودتها إليه مع ما بقي من عدد تطليقاتها في النكاح الأول، وإليه ذهب الشافعية^(٤) والحنابلة^(٥)، قال القرطبي: "وكذلك قال الأكابر من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كعمر وعلي وأبي بن كعب وأبي هريرة"^(٦)، وهو الصحيح؛ لأنَّ غاية (حتى) انتهت ببينونة المرأة في النكاح السابق، وأما النكاح الجديد فله غاية جديدة.

ج. وما حدُّ الغاية التي يحل بها رجوع المرأة إلى زوجها الأول؟ في حديث (١٥١٦): «لا تحلُّ لك حتى تدوَّق العُسيلة»، ذهب جماهير أهل العلم إلى أنَّ غاية (حتى) المقصودة هي الجماع وإن لم يحصل معه إنزال المنى كما دل عليها هذا اللفظ، وخالفهم سعيد بن المسيب وطائفة من الخوارج فجعلوا الغاية هي عقد النكاح استدلالاً بالآية: {حَتَّى تَنْكِحَ

(١) ينظر: زكريا الأنصاري، منحة الباري، تحقيق سليمان العازمي، مكتبة الرشد، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ ٢٠٠٥ م، ج ١، ص ٤٤٠.

(٢) ينظر: المرغيناني، الهداية، حققه طلال يوسف، دار إحياء التراث، بيروت، ج ٢، ص ٢٥٨.

(٣) ينظر: الإمام مالك، المدونة، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٥ هـ، ١٩٩٤ م، ج ٢، ص ٧٥.

(٤) ينظر: ابن رشد، بداية المجتهد، ج ٣، ص ١٠٧. والنووي، المجموع شرح المذهب، ج ١٧، ص ٢٨٧.

(٥) ابن قدامة المقدسي، الكافي في فقه الإمام أحمد، ج ٣، ص ١٥٤.

(٦) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٤، ص ٩٦.

زَوْجًا غَيْرَهُ»[البقرة: ٢٣٠] في أنَّ المراد بالنكاح مجرد العقد^(١)، وغاية (حتى) في الآية تحتل عقد النكاح، وتحتل الجماع وعليه الأكثر، لكن الحديث قد خص هذه الغاية بذوق العسيلة، فيزول به الاحتمال الذي في الآية.

(١) ينظر: ابن رشد، بداية المجتهد، ج ٣، ص ١٠٦. والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٣، ص ١٤٧.

الخاتمة

الخاتمة

- في مئات الأحاديث من موطأ الإمام مالك جالت هذه الدراسة، طارقةً مختلف الأوصاف التي عُرِفَتْ بها حروف الجرّ أصالةً وزيادةً وتعلقاً ونيابةً ودلالةً، وخُلِصَتْ إلى النتائج التالية:
١. إنّ حروف الجرّ أحدُ أكثرِ حروف المعاني حضوراً في تراكييب الجمل والعبارات العربية، وأُثْبِتَتْ هذه الدراسة ذلك عملياً وفق أحاديث موطأ الإمام مالك.
 ٢. إنّ حروف الجرّ لها أوصاف متعددة، فأكثرُ أحوالها أن ترد أصلية في الكلام، وقد ترد بعضها زائدة أو شبيهة بالزائد تأكيداً للكلام وتزييناً للفظ، وقد أُكِّدَتْ نصوص أحاديث كتاب الموطأ ذلك بأمثلة متنوعة.
 ٣. إنّ لحروف الجرّ تعلقاً بالحدث أو ما ناب عنه حال أصالتها، وطُبِّقَ ذلك على أحاديث الموطأ سواء من جانب تعلقها بالأفعال بأنواعها أو بغيرها من اسم فاعل أو مفعول أو مصدر أو نحوه مما هو فرع في العمل، وقد يظهر هذا المتعلق وقد يُحذف جوازاً أو وجوباً.
 ٤. الصحيح في حروف الجرّ جواز نيابة بعضها عن بعض بشرط عدم الإخلال باللفظ أو المعنى، وأُثْبِتَتْ هذه النياحة في عشرات الشواهد من أحاديث كتاب الموطأ.
 ٥. إنّ العلاقة بين الحديث النبوي وعلم النحو في غاية القوة والتماسك، تدلُّ لذلك حروف الجرّ بجانبها النحوي والدلالي في هذه الدراسة.
 ٦. إنّ كتاب الموطأ ذو أهمية فقهية ولغوية عظيمة، اتضحت تلك الأهمية من خلال شواهد أوصاف ودلالات حروف الجرّ العشرة التي حضرت في أحاديثه.
 ٧. إنّ معاني حروف الجرّ تتنوع حسب السياق والمقام والقصد الذي جاء لأجله الحدث الذي تعلّقت به.
 ٨. إنّ الدلالات الواردة لحروف الجرّ في أحاديث الموطأ التي عليها هذه الدراسة فاقت الألف دلالة، اختار منها الباحثُ نحواً من خمسمائة دلالة، وهو ما يُقرّر مكانة المدونة المختارة.
 ٩. إنّ لدلالات حروف الجرّ أثراً كبيراً في استنباط الأحكام، وقف الباحث منها على أربعين مسألة دلت عليها بعضُ أحاديث الموطأ، ومن أمعن النظر في بقية أحاديث وآثار الموطأ وتتبع المدونات الحديثية الأخرى سيكشف عن كمٍ كبير من آثار حروف الجرّ خصوصاً وحروف المعاني عموماً.
 ١٠. لم تجد الدراسة حديثاً واحداً جاء مخالفاً لما عليه القواعد من كلام العرب في الدرس النحوي والبلاغي.
 ١١. كما أنّ الدراسة لم تجد حديثاً واحداً يمكن أن تؤسس عليه قاعدة نحوية لم يرد ذكرها عند العلماء.

ومن التوصيات التي يقترحها الباحث في جانب هذه الدراسة:

١. يُوصي الباحث بإعارة السنة النبوية المزيد من الخدمة والاهتمام في الدراسات اللغوية، وإشراكها في المؤتمرات واللقاءات البحثية المحلية منها والدولية؛ كونها المصدر الثاني للتشريع والاستشهاد اللغوي والنحوي.

٢. يُوصي الباحث المجامع اللغوية والباحثين في مجال اللغة في المؤسسات الحكومية والخاصة بإعداد معجم متكامل لحروف المعاني الواردة في السنة النبوية مع دلالة كل حرف، ليسهل بذلك تصور المسائل الفقهية واللغوية وتطبيقها في مختلف الجوانب المعرفية.

٣. كما يوصي الباحثين بالعمل على تطوير هذه الدراسة التي اقتصرَت على الأحاديث التي قالها النبي -صلى الله عليه وسلم- أو قيلت في حضرته؛ لأنَّ ثمة أحاديث أخرى كالتي لم تقل في حضرته -صلى الله عليه وسلم-، أو التي وصفت شمائله وأفعاله، أو الآثار التي قالها الصحابة أو التابعون، وهذه كلها حاضرة في الموطأ بعددٍ كبير.

الفهارس

أولاً - فهرس الآيات القرآنية

نص الآية	رقمها	السورة	الصفحة
{أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ}	١٦	النساء	٧٠
{ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ}	٣٨	الأعراف	١١٠
{إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ..}	٩	الجمعة	١١٤
{ارْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ}	٣٨	التوبة	١١٣
{أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ}	٤	الأحقاف	١١٤
{أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ..}	١٧	الغاشية	١٦٨
{أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ}	٧٨	الإسراء	١٠٥
{الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ}	٤	قريش	١١٣
{الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ}	٢	المطففين	١١٩
{الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى}	٥	طه	١٦٦
{الرَّحْمَنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا}	٥٩	الفرقان	١٠٠
{اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ..}	٧٥	الحج	١٨٧
{أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ}	١	الشرح	١٥١
{أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ}	٣٦	الزمر	٣٤
{أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ}	٣٧	الأحزاب	١٨٦
{إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ}	٤٣	يوسف	٣٨
{إِنَّا رَأَوُهُ إِلَيْنِكَ..}	٧	القصص	١٨٨
{إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا}	٥	المزمل	١٨٣
{إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ}	٤٩	القمر	١٢٦
{إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}	٩	الحجر	٢
{أَوْ لَتَعُودَنَّ فِيْ مِلَّتِنَا}	٨٨	الأعراف	١٦٨
{أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ..}	٥١	العنكبوت	٢٠٨
{بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا}	٥	الزلزلة	١٠٤
{بِأَيِّكُمْ الْمُنْتَوُونَ}	٦	القلم	٣٤
{بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ}	٥	ق	١٠٥
{بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ}	٤	القيامة	١٩٦
{بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا}	٩٠	البقرة	٢٦
{تَنْفَعُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ}	٤	المعارج	١٦٨
{تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ..}	٢٥٣	البقرة	١١٨

نص الآية	رقمها	السورة	الصفحة
{ثُمَّ أَنْمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ}	١٧٨	البقرة	١١٥، ٥٥ ٢٠٩، ١٨٠
{ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ..}	٩٥	الأعراف	٦٤
{جَزَاءً سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا}	٢٧	يونس	٣٥
{حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ}	١٠٥	الأعراف	١١٩
{رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ}	٢٨٦	البقرة	١٣٧
{رَدِفَ لَكُمْ}	٧٢	النمل	٤٠
{سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ..}	١	الإسراء	١١٢
{سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ}	٥	القدر	٦٣
{سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ..}	٤١	المائدة	٣٩
{عَفَا اللَّهُ عَنْكَ}	٤٣	التوبة	١٠٨
{عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ}	٢٨	المطففين	١٠١
{فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ}	٣٠	الحج	١١٣
{فَادْخُلِي فِي عِبَادِي..}	٢٩	الفجر	١١٠
{فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ..}	٦	المائدة	٢٠٩
{فَالنَّقْطَةُ آلَ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ..}	٨	القصص	١٠٧
{فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ}	١٣٧	البقرة	٤٢
{فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَكَحَّ زَوْجًا غَيْرَهُ}	٢٣٠	البقرة	٢١١
{فَتَقَبَّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ}	٢٧	المائدة	١٠٩
{فَتَهَاجَرُوا فِيهَا}	٩٧	النساء	١١٠
{فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ}	٧٩	القصص	٧٦
{فَذَرَهُمْ فِي غَمَرَتِهِمْ حَتَّى حِينٍ}	٥٤	المؤمنون	٦٤
{فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ}	٩	إبراهيم	١١٠
{فَطَلَّقُوهُمْ لِعَدَّتِهِنَّ}	١	الطلاق	١٩٨، ١٥٦
{فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى}	١٨	النازعات	٧٦
{فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا..}	٦	المائدة	٢٠٧، ١٩٦
{فَلْيَخْذِرِ الَّذِينَ يَخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ}	٦٣	النور	٥٠
{فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ}	٤	المائدة	١٨٦، ٤٧ ٢٠٦
{فَمَا أَمَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِنْ قَوْمِهِ}	٨٣	يونس	١٢٦
{فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ}	٣٨	التوبة	١١١
{فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا}	٥	مريم	١٠٦

نص الآية	رقمها	السورة	الصفحة
{قَوْلِ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ}	٧٩	البقرة	١٥٤
{فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ}	٢١٠	البقرة	١١٠
{قَالَ تَاللَّهِ إِنْ كُنْتُ لَأُزِيدَنَّ}	٥٦	الصافات	١٠٢
{قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ}	٣٣	يوسف	١١٦
{قَالَ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ}	٦٤	يوسف	١٠١
{قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي..}	٣٢	النمل	١١٦
{قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى..}	٩١	طه	١٢٠
{قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا}	١٣٨	الأعراف	٤٣
{قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا}	٣	الطلاق	١٩٩
{قُلْ أَذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ..}	٦١	التوبة	١٢٦
{قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا..}	٨٤	البقرة	٢٠٨
{قِيلَ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ}	٤٨	هود	٩٩
{كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ..}	١	هود	٣٢
{لَا يَصُدُّعُونَ عَنْهَا وَلَا يَنْزِفُونَ}	١٩	الواقعة	١٦٩
{لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ..}	٢٧	الفتح	١٢٥
{لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ}	١٩	الانشقاق	١٠٨
{لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ..}	٢١	الأحزاب	١٠٩
{لَقَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا}	٩٧	الأنبياء	١١٣
{لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى الثَّوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ}	١٠٨	التوبة	١١٢
{لَنْ نَغْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ..}	١٠	ال عمران	١١٤
{لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ}	٢٨٦	البقرة	١٥٣
{لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ}	٨٧	النساء	١٨٢، ١١٦
{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}	١١	الشورى	٤٢
{لِيُمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ}	٣٧	الأنفال	١١٤
{مِمَّا حَطَبَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا}	٢٥	نوح	١١٣
{مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ يَقْطَارِ}	٧٥	آل عمران	١٠١
{مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ ذَيْنِ}	١١	النساء	١٦٧
{مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ}	٥٩	الأعراف	١٧٨، ٣١
{مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ}	١٤	الصف	٧٢
{هُمْ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تَنْفِقُوا..}	٧	المنافقون	١٢٠
{هَيْتَ لَكَ}	٢٣	يوسف	١٠٥
{وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ نَفْسًا..}	١٢٣	البقرة	١٠٨

نص الآية	رقمها	السورة	الصفحة
{وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ}	١٤	البقرة	١١٧
{وَادْكُرُوهُ كَمَا هَذَاكُمْ}	١٩٨	البقرة	١٠٢
{وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا}	٥	النساء	١١١
{وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ}	١٩٩	الأعراف	١٥٨
{وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ}	٣٣	النمل	١١٦
{وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا..}	٧٢	النحل	١٠٤
{وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ}	٢٢٠	البقرة	١١٤
{وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ..}	٢٢٨	البقرة	١٩٨
{وَالْمَلِكُ عَلَىٰ أَزْجَائِهَا}	١٧	الحاقة	١٦٦
{وَأَمْسَحُوا بَرْءَ وِسْكُمْ}	٦	المائدة	١٠١، ١٣٨، ١٩١، ٢٠٩
{وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا}	٧	الإسراء	١٠٤
{وَإِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ عَنِ الصِّرَاطِ لَنَّاَكِبُونَ}	١٧٠	المؤمنون	١٥٨
{وَأَنْتُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ..}	٤٩	آل عمران	١٣٧
{وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ}	١٤٨	الصفافات	١٣٨
{وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ}	٨	العاديات	١٠٤
{وَأَوْخَىٰ رَيْكَ إِلَى النَّحْلِ}	٦٨	النحل	١٠٤
{وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينٍ غَفْلَةٍ..}	١٥	القصص	١١٩
{وَرُزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ..}	٢١٤	البقرة	٦٤
{وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ}	٢٢	المؤمنون	١١٨
{وَفَصَالُهُ فِي عَافِيَةٍ}	١٤	لقمان	١١١
{وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ}	٤١	هود	١١١
{وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لو كان..}	١١	الأحقاف	١٠٦
{وَقَدْ أَحْسَنَ بِي}	١٠٠	يوسف	١٠١
{وَقَدْ كَفَرُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ}	٥٣	سبا	١٢٥
{وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ}	٢٥	الأحزاب	٣٣
{وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا}	٦	النساء	٣٣
{وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ}	٢	النساء	١١٥
{وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ..}	٥٢	الأنعام	١٣٣
{وَلَا تَقُولْ لِمَنْ يُشِيرُ إِلَيَّ فَاغِلْ ذَلِكَ..}	٢٣	الكهف	١٢٥
{وَلَا تَقْنُقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ}	١٩٥	البقرة	٣٤
{وَلَا تَنِيَّ فِي بَيْتِي}	٤٢	طه	١٠٨

نص الآية	رقمها	السورة	الصفحة
{وَأُصْلَبَتْكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ}	٧١	طه	١١٠، ٧٢
{وَلَتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ}	١٨٥	البقرة	١١٩
{وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ}	١٢٣	آل عمران	١٠٠
{وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ}	١٧٩	البقرة	١٠٩
{وَلَمَّا سَفَطَ فِي أَيْدِيهِمْ}	١٤٩	الأعراف	٧٧
{وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ}	١٠	البقرة	١٤٨
{وَلَهُمْ عَلَى ذَنْبٍ}	١٤	الشعراء	١٢٠
{وَلِيَحْمِلُوا أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ}	١٣	العنكبوت	١٨٤
{وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ..}	٧	الحشر	٣٢
{وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ}	١٣٢	الأنعام	٣٤
{وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي}	٨٢	الكهف	١٥٩
{وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ..}	١١٤	التوبة	١٠٨
{وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ}	٣٣	الأنفال	١٠٧
{وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ}	١٠٢	الأعراف	٣١
{وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى}	٣	النجم	١٠٩
{وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ..}	١٦٥	البقرة	١١٣
{وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ}	١١	الحج	١٧٢، ٢٣
{وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنْ نَفْسِهِ}	٣٨	محمد	١٠٨
{وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ..}	٦٩	النساء	١٣٠
{وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا..}	٧٧	الأنبياء	١١٤
{وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ}	٤٧	الأنبياء	١٠٤
{وَنُكْتَبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ}	١٢	يونس	١٩٠
{وَهَرَي إِلَيْكَ بِجُذْعِ النَّخْلَةِ}	٢٥	مريم	٣٤
{وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ}	٢٥	الشورى	١٧٦، ١٠٩
{وَيَخْرُجُونَ لِلْأَذْقَانِ يَنْكَبُونَ}	١٠٩	الإسراء	١٠٤
{وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ..}	٨	الإنسان	١١٨
{وَيَكَاذِبُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ}	٨٢	القصص	١٠٢
{وَيَوْمَ نَنْبَعُثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ}	٨٩	النحل	١١١
{وَيَوْمَ نَنْبَعُثُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا}	٨٤	النحل	١١١
{وَكَايِنِ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ}	١٤٦	آل عمران	٤٣

نص الآية	رقمها	السورة	الصفحة
وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ}	١٧٨	البقرة	٤٧
{يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ..}	١٩	البقرة	١١٣
{لِيُرِيدَ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ..}	١٨٥	البقرة	١٦٧
{يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ}	٢٠	الأحزاب	١٠٠
{يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ}	١٢	الحديد	١٠١
{يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ}	١٧	الواقعة	١٣٧
{يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ}	٤٥	الشورى	١١٤

ثانياً - فهرس الأحاديث في غير الموطأ

الصفحة	الحديث
١٦٣	«اصْبُغْ نَعْلَهُ فِي دَمِهِ»
١٧٢	«أَفْضَلُ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ»
١٥٧	«أَكْثَرُ مَا كَانَ يَخْلِفُ: لَا وَمَقْلَبِ الْقُلُوبِ»
١٣٦	«أَلَا أَخْبِرُكُمْ عَنِ النَّقْرِ الثَّلَاثَةِ؟»
٩	«أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ»
٦٢	«أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ...»
١٩٥	«الْعَائِدُ فِي هَيْبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ»
١٥٤	«اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتُ...»
١٥٢	«الْيَدُ الْغَلِيَّةُ خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السَّفْلَى...»
١٥٧	«إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلُّهَا بَيْنَ إصْبَعَيْنِ...»
٤٧	«إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ»
١٩	«أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ بَيِّدَ أَنِي مِنْ قَرِيشٍ»
١٨٧	«إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»
٢٢٢	«إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَصْنَعَ هَكَذَا...»
١١٢	«إِنِّي لَأَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ...»
٦٢	«أَيْنَامَ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ؟...»
١٤٤	«بَعَثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ...»
١١٠	«دَخَلَتْ امْرَأَةُ النَّارِ فِي هَرَّةٍ»
١٨٢	«رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ خُفَيْيهِ»
٢٠٦	«فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ...»
١٢٦	«فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ...»
١٣١	«قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: مَنْ عَمَلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ...»
٢٠٤	«كَيْ لَا يُحْرَجَ أُمَّتُهُ»
٢٠٠	«لَا تَقْدَمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا...»
١٩٥	«لَا نِكَاحَ إِلَّا بَوْلِي»
١٤١	«لَقَدْ قُلْتُ كَلِمَةً لَوْ مُزِجْتُ...»
١٩٣	«لَنْ يَدْخُلَ أَحَدُ الْجَنَّةِ بِعَمَلِهِ»
٦٢	«مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ فَكُلَّ...»

نص الحديث	الصفحة
«ما من أحدٍ يومَ القيامة غني ولا فقير..»	١٧٨
«ما يزالُ البلاءُ بالمؤمنِ والمؤمنة..»	٤٨
«مثل الذي يرجع في صدقته..»	١٢٩
«من أبطأ به عمله لم يُسرِع به نسبه»	١٦٧
«من أخذَ أموالَ الناسِ يريدُ أداءَها..»	١٥٨
«من سرَّه أن يُبسطَ له في رزقه..»	١٩٠
«من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا..»	١٦٤
«وإني قد أمرتُ فيهم بشيءٍ فأقسم فيهم»	١١٢
«يرفع يديه في الصلاة ثلاثاً..»	٢٠٣

ثالثاً - فهرس الأبيات الشعرية

البيت	قائله	الصفحة
أبى الله إلا أن سرحه مالك	على كل أفنان العضاء تروق	حميد بن ثور ٥٧
أتجزع إن نفس أتاها حمامها	فهلا التي عن بين جنبك تدفع	معمربن المثنى ٤٩
أظمغ فينا من أراق دماءنا	ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن	عمرو بن العاص ٦٨
أخيل بزقا متى حاب له رجل	إذا يفتر من توماضه خلجا	ساعدة بن جوية ٦١
إذا رضيت علي بنو قشير	لعمز الله أعجبي رضاها	القحيف العقيلي ١١٨
ألم يأتيك والأنباء تنمي	بما لاقت لبون بني زياد	قيس بن زهير ٣٤
أم لا سبيل إلى الشباب وذكره	أشهى إلي من الرجيق السلسل	امر بن الحليس ١١٧
إن الكريم وأبيك يعمل	إن لم يجد يوماً على من يعمل	بدون نسبة ٥٦
إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن	عاراً عليك ورب قتل عار	ثابت بن قطنة ٥٨
أنا أبو سعد إذا الليل دجا	دخلت في سرباله ثم النجا	سويد بن أبي كاهل ١١١
بحسبك في القوم أن تعلموا	بأنك فيهم غني مضر	الأشعر الرقبان ٣٤
تالله لا يذهب شيخي باطلا	حتى أبيض مالكا وكاهلا	امرؤ القيس ١٢٠
تقول وقد عاليك بالكور فوقها	يسقى فلا يزوى إلي ابن أحمر	عمرو بن أحمر ١١٧
تكنفني الوشاة فأزعجوني	فيا للناس للواشي المطاع	قيس بن ذريح ١٠٧
خلى الذنابات شمالاً كئيباً	وأم أوعال كها أو أقربا	العجاج بن روبة ٤٢
ربما أوفيت في علم	ترفعن ثوبي شمالات	جدامة بن الأبرش ٥٩
رسم دار وقفت في طللة	كيد أفضى الحياة من جللة	جميل بثينة ٦٠
شريئ بماء البحر ثم ترفعت	متى لجج خضر لهن نثيج	ابن أبي ذؤيب ٦١
فأصبخن لا يسألن عن بما به	أصعد في غلو الهوى أم تصوبا	الأسود بن يعفر ٣٥
فكأنهن ربابة وكأنه	يسر يفيض على القداح ويصدغ	أبو ذؤيب الهذلي ١١٩
فلا تتركني بالوعيد كأنتي	إلى الناس مطلي به القار أجرب	النابعة الذبياني ١١٦
فلقد أراني للرماح دريئة	من عن يميني تارة وأمامي	قطري بن الفجاءة ٤٦
فلما تفرقنا كاني ومالكاً	لطول اجتماع لم نبت ليلة معا	متمم بن نويرة ١٠٥
فما رجعت، بخائبة، ركاب	حكيم بن المسيب منتهاها	القحيف العقيلي ٣٥

البيت	قائله	الصفحة
فَمَثَلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرْضِعٍ	فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحَوِّلٍ	امرؤ القيس ٥٩
لِدَوَا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلخَرَابِ	فَكُلَّكُمْ يَصِيرُ إِلَى تَبَابِ	أبو العتاهية ١٠٦
لَعَلَّ اللَّهَ يُمْكِنُنِي عَلَيْهَا	جَهَارًا، مِنْ زَهِيرٍ، أَوْ أَسِيدٍ	خالد بن جعفر ٦٧
لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ	بِمَشْمَخَرٍ بِهِ الظَّيَّانِ وَالْأَمْسِ	ابن أبي ذؤيب ١٠٦
هَآكِ حُرُوفُ الْجَرِّ، وَهِيَ: مِنْ إِلَى	حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى	محمد بن مالك ٢٩
وَأَبْيَضُ يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ	ثَمَالُ الْيَتَامَى عَصْمَةٌ لِلْأَرَامِلِ	أبو طالب ٦٠
وَاسِ سِرَاةِ الْحَيِّ حَيْثُ لَقَيْتُهُمْ	وَلَا تَكْ عَنْ خَمَلِ الرِّبَاعَةِ وَإِنِّيَا	الأعشى ١٠٨
وَالْأَمْرُ يَقْضَى فِي الشَّقَا لِلخِيَابِ	بَلْ بَلَدٍ ذِي صَعْدٍ وَأَصْبَابِ	العجاج بن ربيعة ٦٠
وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ	بِأَعْجَلِهِمْ، إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ	الشنفرى ٣٥
وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طَحَتْ كَمَا هَوَى	بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوَى	يزيد بن الحكم ٣٠، ٦٧
وَكُنْ لِي شَفِيعًا، يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ	بِمَغْنٍ فَتِيلاً، عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ	سواد بن قارب ٣٥
وَمَلَكْتُ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ، وَيَثْرِبِ	مَلَكًا، أَجَارَ لِمُسْلِمٍ، وَمَعَاهِدِ	ابن ميادة ٢٩
وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرُّوْعِ مَنَا فَوَارِسِ	بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكَلَى	زيد الخيل ١١٠
يَا بؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي	وَضَعْتُ أَرَاهُطَ فَاسْتَرَاخُوا	سعد بن مالك ٣٩
يَقُولُ إِذَا أَقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ	أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذِ بَدَائِمِ	الفرزدق ٣٥

رابعاً - فهرس المصادر والمراجع

١. إبراهيم الشمسان أبو أوس، حروف الجر، دلالاتها وعلاقتها، مطابع الطيار للأوفست، السعودية.
٢. إبراهيم أنيس، دلالات الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة، ١٩٧٦هـ.
٣. ابن الأثير مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد، النهاية في غريب الحديث، حققه طاهر أحمد، ومحمد الطناجي، طبعة المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
٤. ابن الأثير مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد، جامع الأصول، حققه عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني، والبيان، والعلمية، الطبعة الأولى، فُرج من آخر جزأيه ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م.
٥. ابن الأنباري عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، حققه جودة مبروك وراجعه رمضان عبد التواب، ونشرته مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى ٢٠٠٢، مصر، القاهرة.
٦. ابن الحاجب عثمان بن عمر، الأمالي، حققه فخر صالح، دار عمار، الأردن، ودار الجبل، بيروت، طبعة عام ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.
٧. ابن الحاجب عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، حققه موسى بناي، إحياء التراث، وزارة الأوقاف، العراق، طبعة ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
٨. ابن الحاجب عثمان بن عمر، الكافية، حققه صالح عبد العظيم، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠١٠م.
٩. ابن تيمية أحمد بن عبد الحلیم، مجموع الفتاوى، اعتنى به عبد الرحمن بن قاسم، طباعة مجمع الملك لفهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودي، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
١٠. ابن جني أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب. مصر، الطبعة الرابعة.
١١. ابن جني أبو الفتح عثمان بن جني، اللمع في العربية، حققه فائز فارس، طبعة دار الكتب الثقافية، الكويت.
١٢. ابن جني أبو الفتح عثمان بن جني، حققه علي النجدي وآخرون، دار سزكين، سوريا، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
١٣. ابن جني أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
١٤. ابن رشد محمد بن رشد الحفيد، بداية المجتهد، دار الحديث، القاهرة، نشر عام ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
١٥. ابن عاشور محمد الطاهر، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، طبعة ١٩٨٤م.
١٦. ابن عاشور محمد الطاهر، كشف المغطى، حققه طه بن علي، دار سحنون، ودار السلام، الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ.
١٧. ابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد الله، الاستذكار، حققه سالم عطا، ومحمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
١٨. ابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد الله، التمهيد، حققه مصطفى العلوي ومحمد البكري، طبعة وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧م.

١٩. ابن عبد ربه أحمد بن محمد، العقد الفريد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
٢٠. ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن، شرح الألفية، ومعها منحة الجليل لمحي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.
٢١. ابن قتيبة عبد الله بن مسلم الدينوري، الشعر والشعراء، دار الحديث، القاهرة، طبعة ١٤٢٣هـ.
٢٢. ابن قتيبة عبد الله بن مسلم الدينوري، تأويل مشكل القرآن، نشره السيد أحمد صقر. طبعة المكتبة العلمية.
٢٣. ابن قدامة موفق الدين بن قدامة المقدسي، الكافي في فقه الإمام أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
٢٤. ابن قدامة موفق الدين بن قدامة المقدسي، المغني، مكتبة القاهرة، مصر، نشر عام ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م.
٢٥. ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر، بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت.
٢٦. ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر، مدارج السالكين، حققه محمد المعتصم بالله، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.
٢٧. ابن كثير أبو الفداء إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، حققه عبد الله التركي، دار هجر، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
٢٨. ابن مالك محمد بن عبد الله بن مالك، شرح التسهيل، حققه عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
٢٩. ابن مالك محمد بن عبد الله بن مالك، شرح الكافية، حققه عبد المنعم أحمد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
٣٠. ابن مالك محمد بن عبد الله بن مالك، شواهد التوضيح، حققه طه محسن، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
٣١. ابن منظور محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.
٣٢. ابن هشام عبد الله بن يوسف الأنصاري، أوضح المسالك، حققه محي الدين عبد الحميد، طبعة دار الطلائع، القاهرة ٢٠٠٤م.
٣٣. ابن هشام عبد الله بن يوسف الأنصاري، شرح شذور الذهب، مذيّل بشرح د. بركات يوسف، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م.
٣٤. ابن هشام عبد الله بن يوسف الأنصاري، مغني اللبيب، حققه عبد اللطيف الخطيب، السلسلة التراثية (٢١)، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
٣٥. أبو البقاء العكبري عبد الله بن الحسين، اتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، حققه وحيد عبد السلام ومحمد زكي، دار ابن رجب، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
٣٦. أبو البقاء العكبري عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، حققه عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
٣٧. أبو العتاهية إسماعيل بن القاسم، ديوانه، دار بيروت، بيروت، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
٣٨. أبو الوليد الباجي سليمان بن خلف، المنتقى شرح الموطأ، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى ١٣٣٢هـ.
٣٩. أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، حققه حسن هنداوي، دار القلم، وكنوز اشبيليا، دمشق، الطبعة الأولى.

٤٠. أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تفسير البحر المحيط، حققه عبد الله التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ، ٢٠١٥م.
٤١. أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، السنن، حققه شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل، دار الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.
٤٢. أبو عبيدة القاسم بن سلام، غريب الحديث، حققه محمد عبد المعيد، مطبعة دار المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م.
٤٣. أبو عبيدة معمر بن المثنى، شرح نقائض جرير والفرزدق، تحقيق محمد إبراهيم ووليد خالص، المجمع الثقافي، أبوظبي، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م.
٤٤. أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن، علق عليه محمد فؤاد، نشره محمد الخانجي، مصر، الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ، ١٩٥٤م.
٤٥. أبو نعيم الأصبهاني أحمد بن عبد الله، حلية الأولياء، دار السعادة، مصر، طبع عام ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.
٤٦. أبو هلال العسكري الحسن بن عبد الله، الفروق اللغوية، حققه مصطفى عبد العليم وسعد حمودة، المكتبة التوقيفية، مصر، الطبعة الأولى ٢٠١٦م.
٤٧. أحمد المالقي، رصف المباني، حققه أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.
٤٨. أحمد بن حجر العسقلاني، تعجيل المنفعة، حققه إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
٤٩. أحمد بن حجر العسقلاني، فتح الباري، بتعليقات الشيخ عبدالعزيز بن باز، دار المعرفة، بيروت، طبعة ١٣٧٩هـ.
٥٠. أحمد بن حنبل، المسند، المسند، حققه شعيب الأرنؤوط وآخرون بإشراف د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.
٥١. أحمد بن خلكان، وفيات الأعيان، حققه إحسان عباس، الطبعة السابعة ١٩٩٤م، دار صادر، بيروت.
٥٢. أحمد بن عبد الوهاب النويري، نهاية الأرب، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
٥٣. أحمد بن علي القلقشندي، قلائد الجمان، حققه إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري واللبناني، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
٥٤. أحمد بن فارس، الصحابي في فقه اللغة، منشورات محمد علي بيضون، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
٥٥. أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، حققه عبد السلام هارون، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
٥٦. أحمد بن محمد أبو جعفر الطحاوي، شرح مشكل الآثار، حققه شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.
٥٧. أحمد بن محمد الأصفهاني، شرح ديوان الحماسة، تحقيق غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
٥٨. أحمد بن محمد الأندلسي، الحدود في النحو، حققه نجاة حسن، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد (١١٢)، السنة (٣٣)، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
٥٩. أحمد مختار، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٩٩٨م.
٦٠. الأخفش سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق هدى محمود، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ١٩٩٠م.

٦١. الأزهرى محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، حققه محمد عوض، دار إحياء التراث، بيروت، ط ١/٢٠٠١م.
٦٢. إسماعيل بن القاسم أبو علي القالي، الأمالي، اعتنى به محمد عبد الجواد، دار الكتب المصرية، مصر، الطبعة الثالثة ١٣٤٤هـ ١٩٢٦م.
٦٣. إسماعيل بن محمد العجلوني، كشف الخفاء، حققه عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية. الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
٦٤. الأشموني علي بن محمد، شرح الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
٦٥. الألباني محمد ناصر الدين، أحكام الجنائز، المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
٦٦. الألباني محمد ناصر الدين، أحكام الجنائز، المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
٦٧. الألباني محمد ناصر الدين، تحقيق مشكاة المصابيح، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٨٥م.
٦٨. الألوسي محمود بن عبد الله، روح المعاني، حققه علي عبد الباري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
٦٩. امرؤ القيس بن حجر الكندي، ديوانه، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
٧٠. إميل بديع، المعجم المفصل في شواهد العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
٧١. إيناس شعبان، التضمن بين حروف الجر في صحيح البخاري، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، طبعة ٢٠١٠م.
٧٢. الباقر علي بن الحسين أبو الحسن، شرح اللمع، حققه إبراهيم أبو عبادة، بإشراف إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام، السعودية، طبعة ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.
٧٣. البخاري محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، حققه محمد زهير، مع تعليق مصطفى البغا، دار طوق النجاة مصور عن النسخة السلطانية، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
٧٤. بدر الدين عبد الله بن فرحون، العدة في إعراب العمدة، حققه عادل بن سعد، الطبعة الأولى، دار الإمام البخاري، قطر.
٧٥. البطليوسي عبد الله بن محمد، مشكلات موطأ مالك، أبو محمد البطليوسي، حققه طه بن علي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.
٧٦. بكاري مكامي فقيه، حروف المعاني وتوجيهها في بلوغ المرام، رسالة دكتوراة، جامعة أمر درمان، الخرطوم، ١٤٣٣هـ ٢٠١٢م.
٧٧. الترمذي محمد بن عيسى، السنن، حققه بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، طبعة عام ١٩٩٨م.
٧٨. الثعالبي عبد الملك بن محمد أبو منصور، فقه اللغة، حققه عبد الرزاق مهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.
٧٩. الجرجاني عبد القاهر بن عبد الرحمن، العوامل، اعتنى به أنور الداغستاني، دار المنهاج، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.
٨٠. الجرجاني عبد القاهر بن عبد الرحمن، دلائل الإعجاز، حققه محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.
٨١. الجرجاني علي بن محمد، التعريفات، حققه محمد صديق المنشاوي، طبعة دار الفضيلة، القاهرة.

٨٢. جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، حققه وشرحه محمود فجال، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.
٨٣. جهاد العرجا، إيناس درباس، التضمن بين حروف الجر في صحيح البخاري، مجلة جامعة الأقصى، مجلد (٢٠)، العدد (٢)، يونيو ٢٠١٦م.
٨٤. الجوهري إسماعيل بن حماد، الصحاح، حققه أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ.
٨٥. الحسن بن رشيق، العمدة في محاسن الشعر، حققه محي الدين عبد الحميد، دار الحيل، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
٨٦. الحسين بن مسعود البغوي، معالم التنزيل، حققه عبد الله النمر وآخرون، دار طيبة، السعودية، الطبعة الرابعة ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
٨٧. حمد الخطابي، بيان إعجاز القرآن، حمد الخطابي، ضمن ثلاث رسائل في الإعجاز، حققها: محمد خلف، ومحمد زغلول، دار المعارف. مصر، الطبعة الثالثة.
٨٨. حمد الخطابي، معالم السنن، المطبعة العلمية، حلب، الطبعة الأولى ١٣٥١هـ ١٩٣٢م.
٨٩. حميد بن ثور الهلالي، ديوانه، جمع وتحقيق محمد البيطار، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.
٩٠. خالد الأزهرى، شرح التصريح، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
٩١. خالد الأزهرى، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، حققه عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ١٩٩٦م.
٩٢. خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشد للنشر، ضمن منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨١م.
٩٣. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، حققه بشار عواد، دار الغرب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.
٩٤. خلف الأحمر، المقدمة، حققها عز الدين التنوخي، إحياء التراث، وزارة الثقافة، دمشق، ١٣٨١هـ.
٩٥. الدارقطني علي بن عمر أبو الحسن، السنن، حققه شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م.
٩٦. الذهبي محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء للذهبي، مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
٩٧. الراغب الأصفهاني الحسين بن محمد، التفسير، حققه محمد بسيوني، كلية الآداب، طنطا، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
٩٨. الراغب الأصفهاني الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، حققه صفوان عدنان، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
٩٩. الرضي محمد بن الحسن، شرح كافية ابن الحاجب، حققه يحيى بشير، نشرته جامعة الإمام محمد بن سعود، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
١٠٠. الرمانى علي بن عيسى أبو الحسن، معاني الحروف، حققه عرفان حسونه، المكتبة العصرية، بيروت.
١٠١. الزبيدي محمد مرتضى، تاج العروس، حققه عبد الصبور شاهين، وراجعه محمد حماسة، مؤسسة الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

١٠٢. الزجاج إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، حققه عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
١٠٣. الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق، الجمل، اعتنى به ابن أبي شنب، جول كربونل، الجزائر، طبعة ١٩٢٦م.
١٠٤. الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق، اللامات، حققه مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
١٠٥. الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق، حروف المعاني والصفات، حققه علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
١٠٦. الزرقاني محمد بن عبد الباقي، شرح الموطأ، حققه طه عبد الرؤوف، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
١٠٧. الزركشي محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، حققه محمد أبو الفضل، دار إحياء الكتب العربية، ودار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٧٦هـ، ١٩٥٧م.
١٠٨. زكريا بن محمد الأنصاري، منحة الباري، حققه سليمان العازمي، مكتبة الرشد، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.
١٠٩. الزمخشري جار الله محمود بن عمرو، أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
١١٠. الزمخشري جار الله محمود بن عمرو، الفائق في غريب الحديث، تحقيق: علي البجاوي ومحمد أبو الفضل، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية.
١١١. الزمخشري جار الله محمود بن عمرو، الكشاف، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ.
١١٢. الزمخشري جار الله محمود بن عمرو، المفصل، حققه علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.
١١٣. زيد الخيل، ديوانه، أعده تنوري القيسي، مطبعة النعمان، النجف، العراق. بدون تاريخ أو رقم طبع.
١١٤. السخاوي محمد بن عبد الرحمن، فتح المغي، مكتبة السنة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
١١٥. السرخسي محمد بن أحمد، المبسوط، دار المعرفة، بيروت، طبع عام ١٤١٤هـ.
١١٦. سعدي أبو حبيب، القاموس الفقهي، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
١١٧. سليمان بن عبد الله، تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد، حققه زهير الشاوش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
١١٨. السمين الحلبي، الدر المصون، حققه أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.
١١٩. سهر لطف، التناوب بين حروف الجر وأثره الدلالي في الأحاديث النبوية المتعددة الرواية في صحيح البخاري، رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية، الأردن، ٢٠١٦م.
١٢٠. سويد بن أبي كاهل الشكري، ديوانه، جمع وتحقيق شاكر العاشور، دار الطباعة الحديثة، البصرة، العراق، الطبعة الأولى ١٩٧٢م.
١٢١. سيبويه عمرو بن عثمان، الكتاب، حققه عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤٢٥هـ.

١٢٢. السيد الشبهري، أثر الاختلاف في معاني الحروف في الاختلاف الفقهي، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، ١٤٣١هـ.
١٢٣. سيف العريفي، كتاب معاني الحروف المنسوب إلى الرماني تحقيق اسمه ونسبته إلى ابن فضال المجاشعي، أثبت فيها أن الكتاب لابن فضال المجاشعي، دراسة نشرتها دار المنظومة، عالم الكتب، السعودية، العدد (٥-٦)، أغسطس ٢٠٠٢م.
١٢٤. السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن، حققه محمد أبو الفضل، الهيئة المصرية للكتاب، طبعة ١٣٩٤هـ، ١٩٩٧م.
١٢٥. السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، المزهر، حققه فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
١٢٦. السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة، حققه محمد أبو الفضل، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي.
١٢٧. السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، تنوير الحوالك، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م.
١٢٨. السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، عقود الزبرجد، حققه سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت، طبعة ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
١٢٩. السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع، حققه عبد الحميد هنداوي، طبعة المكتبة التوقيفية، مصر.
١٣٠. شرف الحق العظيم آبادي، عون المعبود في شرح سنن أبي داود مع حاشية ابن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.
١٣١. الشهرستاني محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، مؤسسة الحلبي.
١٣٢. الطبراني سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، حققه حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ودار الصميعة، الرياض، الطبعة الأولى، والثانية، ١٤١٥هـ.
١٣٣. الطيبي الحسين بن عبد الله، شرح المشكاة، حققه عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار الباز، مكة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
١٣٤. عباس حسن، النحو الوافي، الطبعة الخامسة عشرة، دار المعارف، مصر.
١٣٥. عبد الحق بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز، حققه عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
١٣٦. عبد الرحمن بن أبي حاتم، الجرح والتعديل، طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ، ١٩٥٢م.
١٣٧. عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، نتائج الفكر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
١٣٨. عبد الرحمن بن محمد أبو زرعة، حجة القراءات، حققه سعيد الأفغاني، دار الرسالة، بيروت.
١٣٩. عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة، حققه خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
١٤٠. عبد الرحمن عوف كوني، جوب جوف الفرى بشرح لامية الشنفرى، دار الميراث النبوي، الجزائر، الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ، ٢٠١٥م.

١٤١. عبد الرؤوف المناوي، فيض القدير، مع تعليقات ماجد الحموي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ.
١٤٢. عبد العزيز الرومي، حروف المعاني في سنن أبي داود، رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى، مكة، ١٤٢٣هـ.
١٤٣. عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
١٤٤. عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، المسند، حققه حسين سليم، دار المغني، السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، ٢٠٠٠م.
١٤٥. عبد الله كمال أبو العلا، الاختلاف الصيغي والتكريني في موطأ الإمام مالك، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير. كلية دار العلوم، القاهرة، ٢٠١٣م، ١٤٣٤هـ.
١٤٦. عبد الملك بن هشام، السيرة النبوية، حققه مصطفى السقا وآخرون، الطبعة الثانية ١٣٧٥هـ ١٩٥٥م، شركة ومطبعة مصطفى الباني، مصر.
١٤٧. عبد بن حميد، المنتخب من مسنده، حققه صبحي السامرائي ومحمود الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
١٤٨. عبيد الله الأشبيلي ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، حققه عياد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.
١٤٩. عثمان الكماخي، المهيأ في كشف أسرار الموطأ، تحقيق أحمد علي، دار الحديث، القاهرة. ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م.
١٥٠. عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، حققه عبد اللطيف الهميم وماهر الفحل، درا الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
١٥١. العجاج عبد الله بن روبة. ديوانه (رواية الأصمعي)، حققه عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، طبعة ١٩٧١م.
١٥٢. علي الهروي، الأزهية في علم الحروف، حققه عبد المعين الملوحي، ضمن مطبوعات مجمع اللغة، دمشق، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.
١٥٣. علي بن أبي بكر المرغيناني، الهداية، حققه طلال يوسف، دار إحياء التراث، بيروت.
١٥٤. علي بن إسماعيل أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين، حققه نعيم زرزور، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.
١٥٥. علي بن الحسن بن عساكر، تاريخ دمشق، حققه عمرو غرامة، دار الفكر، طبعة ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.
١٥٦. علي بن خلف بن بطلال، شرح صحيح البخاري، حققه ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م.
١٥٧. علي بن عمر أبو الحسن القفطي، إنباه الرواة، حققه محمد أبو الفضل، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٢م، دار الفكر العربي، القاهرة.
١٥٨. علي بن محمد الهروي، الأزهية في معاني الحروف، طبع ضمن مطبوعات مجمع اللغة بدمشق، بتحقيق: عبد المعين الملوحي، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
١٥٩. علي بن مناور الجهني، أثر دلالات حروف المعاني الجارة في التفسير، رسالة ماجستير، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م، جامعة أم القرى، السعودية.

١٦٠. عمر بن أبي ربيعة، الديوان، تقديم د. فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.
١٦١. عمرو بن أحمـر الباهلي، الديوان (شعر عمرو بن أحمـر)، جمع وتحقيق حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق.
١٦٢. فاضل السامرائي، معاني النحو، دار الفكر، الطبعة الأولى، الأردن، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.
١٦٣. فايز الداية، علم الدلالة العربي، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
١٦٤. فخر قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار القلم العربي، حلب، الطبعة ٥، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.
١٦٥. الفراء يحيى بن زياد أبو زكريا، معاني القرآن، حققه أحمد النجاتي وآخرون، الطبعة الأولى، دار الكتب المصرية، مصر.
١٦٦. فريد عوض حيدر، فصول في علم الدلالة، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الثالثة ٢٠١١م.
١٦٧. فوزية محمد، الأثر الدلالي في تفسير ابن عاشور، مجلة كلية التربية، جامعة الزاوية، ليبيا، العدد (٤)، أبريل ٢٠١٦م.
١٦٨. الفيروزآبادي محمد بن يعقوب، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، دار سعد الدين، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
١٦٩. الفيروزآبادي محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، أشرف على تحقيقه محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.
١٧٠. القاضي عياض، ترتيب المدارك، مجموعة من المحققين، مطبعة فضالة، المغرب، الطبعة الأولى ١٩٨٣م.
١٧١. القاضي محمد الأشبيلي، القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، حققه: محمد ولد كريم، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٩٢م.
١٧٢. الفحيف العقيلي، ديوانه، جمعه: حاتم صالح الضامن، كلية الآداب، جامعة بغداد، ضمن مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء ٣/المجلد ٣٧، عام ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
١٧٣. القرطبي أحمد بن عمر، المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم، حققه محي الدين ديب وآخرون، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
١٧٤. القرطبي محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، حقق بإشراف عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م.
١٧٥. القسطلاني أحمد بن محمد، إرشاد الساري بشرح البخاري، المطبعة الأميرية، مصر، الطبعة السابعة ١٣٢٣هـ.
١٧٦. الكرمانى محمد بن يوسف، الكواكب الدار في شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.
١٧٧. الكفوي أيوب بن موسى، الكليات، حققه عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٧٨. كمال عوض وأحلام دفع الله، حروف الجر وظيفتها النحوية والدلالية في القرآن، مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، مجلد (١٨)، العدد ١، ٢٠١٧م.
١٧٩. مالك بن أنس، المدونة، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.
١٨٠. مالك بن أنس، الموطأ (رواية أبي مصعب الزهري)، حققه بشار عواد ومحمود خليل، مؤسسة الرسالة، بيروت، نشر عام ١٤١٢هـ.

١٨١. مالك بن أنس، الموطأ (رواية محمد بن الحسن الشيباني)، حققه عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، الطبعة الثانية.
١٨٢. مالك بن أنس، الموطأ (رواية يحيى الليثي)، حققه بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
١٨٣. مالك بن أنس، الموطأ (رواية يحيى الليثي)، حققه محمد الأعظمي، مؤسسة الشيخ زايد، الإمارات، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.
١٨٤. المبرد محمد بن يزيد، المقتضب، حققه محمد عبد الخالق، دار عالم الكتب، بيروت.
١٨٥. مبشر النظيف، حروف الجر ومعانيها في البخاري - كتاب الصلاة، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان، السودان، ٢٠١٦م.
١٨٦. محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، المكتب الإسلامي، ومكتبة دار الفتح، دمشق، الطبعة الثانية ١٣٨٠هـ، ١٩٦٠م.
١٨٧. محمد الخضري، من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.
١٨٨. محمد الزهراني، تدوين السنة النبوية، مكتبة دار المنهاج، السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤٣١هـ.
١٨٩. محمد المختار الشنقيطي، شرح سنن النسائي، مطابع الحميض، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.
١٩٠. محمد بن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية، حققه أحمد ساكر، وزارة الشؤون الإسلامية، السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
١٩١. محمد بن أبي بكر الدماميني، شرح مغني اللبيب، صححه وعلق عليه أحمد عزو، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
١٩٢. محمد بن إسماعيل الصنعاني، إجابة السائل، حققه حسين السياغي وحسن الأهدل، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٦م.
١٩٣. محمد بن السراج أبو بكر، الأصول في النحو، حققه عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٩٤. محمد بن حبان البستي، صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
١٩٥. محمد بن حسن بن الصائغ، اللحة، تحقيق إبراهيم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٢٤، ٢٠٠٤م.
١٩٦. محمد بن صالح العثيمين، شرح رياض الصالحين، دار الوطن، الرياض، طبعة ١٤٢٦هـ.
١٩٧. محمد بن عبد الحق، الاقتضاب في غريب الموطأ، حققه عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان. السعودية. طبعة ٢٠٠١م.
١٩٨. محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٩٩. محمد بن محمد أبو حامد الغزالي، المستصفى، حققه محمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
٢٠٠. محمد حماسة، النحو والدلالة، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.
٢٠١. محمد رواس، وحامد صادق، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

٢٠٢. محمد طاهر الكجراتي، مجمع بحار الأنوار، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الثالثة ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م.
٢٠٣. محمد علي الصديقي، دليل الفالحين، اعتنى به: خليل مأمون، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.
٢٠٤. محمد محمود الشنقيطي، ترتيب ديوان الهذليين، الدار القومية، مصر، طبع عام ١٣٨٥هـ ١٩٦٥م.
٢٠٥. محمود بن أحمد بدر الدين العيني، عمدة القاري، دار إحياء التراث، بيروت.
٢٠٦. محمود سعيد، حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه، طبعة ١٩٨٨م.
٢٠٧. المرادي بدر الدين حسن بن قاسم، الجنى الداني، حققه أحمد خليف الأعرج، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٤٢هـ ٢٠٢١م.
٢٠٨. مسلم بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم، حققه محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت.
٢٠٩. مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.
٢١٠. ملا علي القاري، الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، حققه محمد الصباغ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٢١١. ملا علي القاري، مرقاة المفاتيح، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.
٢١٢. الموزعي، محمد بن علي، مصابيح المغاني، حققه عائض بن نافع العمري، دار المنار، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
٢١٣. ميادة محمد، دلالات حروف المعاني (الجر والعطف) وأثرها في التفسير، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٣م.
٢١٤. ميمون بن قيس الأعشى، ديوانه، مكتبة دار الآداب للطباعة والنشر، مصر، ٢٠١٢م.
٢١٥. النابغة الذبياني، انظر: ديوانه، تحقيق محمد أبو الفضل، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية.
٢١٦. ناظر الجيش محمد بن يوسف، تمهيد القواعد، حققه علي محمد وآخرون، دار السلام، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.
٢١٧. النسائي أحمد بن شعيب، السنن، حققه عبد الرحمن أبوغدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
٢١٨. النووي محيي الدين يحيى بن شرف الدين، المجموع شرح المذهب، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى.
٢١٩. النووي محيي الدين يحيى بن شرف الدين، المنهاج شرح صحيح مسلم، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.
٢٢٠. هشام الوقشي، التعليق على الموطأ، حققه عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
٢٢١. الوراق محمد بن عبد الله أبو الحسن، علل النحو، حققه محمود الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
٢٢٢. ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٥م.

٢٢٣. يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، حققه إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط٢/١٤٣٦هـ ٢٠١٥م.
٢٢٤. يوسف المزني، تهذيب الكمال، حققه بشار عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

ملخص البحث باللغة الإنجليزية

Summary of the Research in English

The research dealt with the prepositions in the book of Al-Muwatta from a grammatical and semantic side. This research is prefaced with a brief definition of Imam Malik and his book Al-Muwatta, with reference to the authenticity of citing the Prophetic hadith for grammar and language issues. Then, the researcher proceeded with the two chapters of the study; the first of which is reviewing prepositions from a symantic aspect, that includes three fields of study: A study of what is meant by prepositions. The imams have stated that a particle is what can indicate a meaning in other sentences and is neither a noun nor a verb, The prepositions or the particles of addition/ adjectives are twenty-one on the Al- Mukhtar Book, of which are singular, dual, triple and quatrain, linking the verb with its accusative; This association results in meanings and connotations for Arabic sentences and phrases,

The study defined these particles one by one, and showed their descriptions in terms of addition to meanings or not , distinguished the same attachment from others, and it discussed the differences when these particles are swapped, suggesting the permissibility of alternating between particles unless that interchagibility denigrates the eloquence of speech or its meaning or causes unduly expansion and artificiality. All of this is also adopted to selected prophetic hadiths from the Al-Muwatta book. This study confirms the importance of the prophetic hadith in preserving the grammatical evidence and the strength of the relationship between them.

As for the second section, it focused on the semantic side, as these particles are not confined to pronunciation only, but they have connotations, and these connotations have implications, mysteries, and secrets. Semantics is a science that studies the meaning, and it has kinds. This study is confined to the connotation of particles syntatically. That is, the meaning of a particle in the context of speech and the effect that follows that meaning.

In the first section, the most famous meanings of prepositions mentioned by grammarians and linguists are summarized by the researcher, who added a bit of clarification and weighting, sourcing the topic by mentioning the most important publications written in the particles of meanings with a simple comparison. These works, as the book “Al-Jana Al-Dani” by Al-Muradi, and “Mughni Al-Labib” by Ibn Hisham are among the best published in this field..

Then it was followed by another study of the semantics of prepositions from the hadiths of Al-Muwatta, and there are only ten of them in the Al-Muwatta, which are (Al-Ba, Al-Kaaf, Lam, Wao Al-Qassem, An, Fe, Min, Ela, Ala, Hattah),

Its symantic positions exceeded a thousand places in about six hundred hadiths, from which the researcher selected about five hundred places from different hadith evidence. Furthermore, this research is followed by a third one on the impact of the meanings of those particles in understanding the prophetic text and generates disagreement in legal issues of belief, worship and treatments. The researcher has proven forty issues for that. Then the study concluded with the most important results and recommendations, Allah blesses and guides to the right path.

University of Bahrain

College of Arts



**Department of Arabic
language & Islamic studies**

Prepositions in the Hadiths of the Prophet from Muwattah Imam Malik, a Semantic Grammatical Study

A Thesis Submitted in Fulfillment of the Requirement for the
Master Degree in Arabic Language and Literature

Submitted by

Mohamed Mutahar Abdulla Kolaib

Student ID: 20073523

Supervised by

Prof. Dr. Omar Hamdan Rewjaa AlKubaisi

Professor of Grammar and Semantic

University of Bahrain

Kingdom of Bahrain

December 2021